المشهد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩

ملخص تنفيذي

د. هنيدة غانم

يرصد تقرير مدار الاستراتيجي الحالي، أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩، ويحاول استشراف تطور الأمور ووجهتها في الفترة المقبلة.

ويتناول التقرير بالتفصيل التطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في ستة محاور أساسية هي: محور العلاقات الخارجية، المحور السياسي، المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي ومحور الفلسطينيين في إسرائيل بالإضافة إلى ملخص التقرير التنفيذي. وكما جرت العادة في السنوات السابقة، أشرف على إعداد وكتابة التقرير مجموعة من الباحثين المختصين، الذين اتبعوا، في تحليلهم، قراءة موضوعية استشرافية لشتى الأحداث التي ميزت العام ٢٠٠٩، وقد حاول الباحثون تجنب الغوص في السرد التقريري للأحداث والتركيز على المتغيرات ذات الطابع الإستراتيجي.

بلغ تعداد سكان إسرائيل في نهاية ٢٠٠٩ ما يقارب ٧,٥٠٩,٣ مليون نسمة وقد بلغ عدد اليهود من السكان ٥,٦٦٤,٩ يشكلون بحسب المصادر الإسرائيلية الرسمية ٤٢٪ من يهود العالم

إسرائيل ٢٠٠٩ - مشهد عام

بلغ تعداد سكان إسرائيل[١] في نهاية ٢٠٠٩ [٢] ما يقارب ٧,٥٠٩,٣ مليون نسمة بمعدل نمو عام ١,٨٪،[٣] وقد بلغ عدد اليهود من السكان ٥,٦٦٤,٩ يشكلون بحسب المصادر الإسرائيلية الرسمية ٤٢٪[٤] من يهود العالم و ٧٥,٤٪ من سكان إسرائيل ووصل عدد السكان العرب ١,٥٢٥,٠ هم ٢٠,٣٪ من مجمل السكان، فيما صنف ٣١٩,٤٠ نسمة من بين المجموع الكلي كآخرين[٥] (٤,٣٪). يشار إلى أن هذه الأرقام تشمل السكان العرب في القدس المحتلة والذين يصل عددهم بحسب المصادر الإحصائية الإسرائيلية[٦] إلى ٢٦٨,٦

ألف، وسكان هضبة الجولان السورية المحتلة الذين يصل عددهم إلى حوالي ٢٢,٨ ألف، وفي حال استثنائهم يكون عدد مواطني إسرائيل ٧,١٩٩,٩ منهم ١,٢٣٣,٦ نسمة من العرب ويشكلون ١٣,١٧٪ من مجموع السكان. وقد ولد من بين السكان اليهود ٣,٨٨٤,٦ في إسرائيل فيما ولد ١,٦٣٩,١ خارجها. وينحدر ١,٥٤٠,٥٠ من اليهود من أصول آسيوية-افريقية و ١,٩٣٩,٤ من أصول أميركية وأوروبية[٧]. وقد وصل عدد المهاجرين الجدد خلال ٢٠٠٩ إلى ١٤,٥٦٧ شخصا مما يشكل زيادة ٦٪ عن العام الذي سبقه[٨] وقد جاء ٤٧٪ منهم من دولتي روسيا وأوكرانيا. يشار إلى أن إسرائيل استقدمت منذ إقامتها حوالي ثلاثة ملايين مهاجر ثلثهم وصلوها بين ١٩٩٠-١٩٩٩[٩]. ويصل معدل الحياة المتوقع بين السكان اليهود ٨٢,٧ عاما للإناث و ٧٨,٩ عاما عند الذكور، فيما تصل عند العرب ٧٥,٥ عند الذكور و ٧٩,٢ عاما عند الإناث[١٠] وبلغت نسبة البطالة العامة في الربع الثالث من العام ٧,٨٪. [١١] فيما وصل إجمال الناتج المحلي الإجمالي حتى الربع الثالث من العام ٢٠٠٩ حوالي ١٩٤,٢٠٢ مليون شيكل وكان معدل الدخل الشهري الذي يتقاضاه العامل ٧٤٢٣ شيكلاً.

> بلغت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٩ نحو ٣٢٠ مليار شيكل وتعد هذه الميزانية الأضخم في تاريخ إسرائيل

بلغت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٩ نحو ٣٢٠ مليار شيكل (٨٤ مليار دولار) بينما ستصل ميزانية ٢٠١٠ إلى أكثر من ٣٢٥ مليار شيكل (٨٦ مليار دولار) وتعد هذه الميزانية الأضخم في تاريخ إسرائيل. وشملت ميزانية ٢٠٠٩ أضخم ميزانية عسكرية في تاريخ إسرائيل مسجلة نحو ٥٥ مليار شيكل (حوالي ١٥ مليار دولار) وهي تشكل زيادة بقيمة ١٢,٥ مليار شيكل عن السنة الماضية.

أحداث مفصلية وسيناريوهات متوقعة

بدأ العام ٢٠٠٩ بمجموعة من الأحداث المفصلية ذات الطابع الاستراتيجي ما زالت آثارها البعيدة المدى غير مكتملة الملامح، وصبغت الواقع السياسي والدبلوماسي في إسرائيل، نذكر منها الحرب على غزة وما نتج عنها من مكاسب عسكرية وداخلية من جهة وإسقاطات دولية وإقليمية من جهة أخرى، وتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة بنيامين نتنياهو تدمج بين الفكر النيو ليبرالي والصهيونية المتجددة.

إسقاطات الحرب على غزة

شكلت الحرب على غزة حدثا مفصليا على الصعيد الأمني العسكري وعلى الصعيدين الإقليمي والدبلوماسي، نتجت عنها مجموعة من الإسقاطات التكتيكية

المباشرة، وذلك على المستوى الأمني والسياسي والعسكري، وأخرى بعيدة الأمد خاصة على المستوى السياسي والدولي .

أمنيا- تثبيت الهدوء على الجبهة الجنوبية: تكتيكيا، نجحت إسرائيل في نهاية الحرب على غزة في فرض حالة من الهدوء النسبي في جنوب إسرائيل بعد توقف شبه تام لإطلاق الصواريخ من قطاع غزة، كما استرجعت جزءاً من ثقة مواطنيها بقدرة الجيش على إدارة الحرب، خاصة بعد حالة التضعضع التي لحقت بهيبته خلال الحرب على لبنان، غير أن نجاحها هذا هو نجاح تكتيكي محدود، إذ إنها لكنها لم تستطع تحقيق نصر استراتيجي من خلال تفكيك القدرات الفلسطينية على إطلاق الصواريخ ، مما يعني هشاشة الهدوء وخطر تفجره المستقبلي .

عسكريا- تبني عقيدة الضاحية بوصفها إستراتيجية عسكرية: يشكل فرض هدوء أمني معين حتى لو كان مؤقتا في القطاع، وما سبقه من التوصل إلى تفاهم غير مباشر لحفظ الهدوء على الجبهة الشمالية مع حزب الله من جهة أخرى، بالنسبة لإسرائيل نجاحا ليس فقط للحرب التي تم خوضها رسميا لفرض الهدوء، بل الأهم أنه يعتبر «نجاحا» لعقيدة الردع الجديدة التي تبنتها والتي يطلق عليها عمليا عقيدة الضاحية، في إشارة إلى تدمير الضاحية الجنوبية في بيروت خلال حرب صيف ٢٠٠٦ . ويعني هذا عمليا أن مواجهة القوى غير النظامية، بعكس مواجهة القوى النظامية، ستؤسس أصلا على عدم تناسب القوة وعلى القدرة على استهداف المدنيين وتدمير البنى التحتية بشكل مقصود ومدروس بوصفها وسيلة للضغط على المنظمات غير النظامية، وهو ما تعرضنا له بشكل مفصل في تقرير العام السابق، كما نتعرض له من زوايا جديدة في تقريرنا هذا في الفصل العسكري. لكن على الرغم من ما يبدو نجاحاً عسكرياً مهماً من المهم الإشارة إلى إسقاطات الحرب وتبنيها لإستراتيجية الضاحية على المدى المتوسط والبعيد، خاصة في ظل نشر تقرير غولدستون وما يمكن أن يعنيه دوليا.

> نجحت إسرائيل في نهاية الحرب على غزة في فرض حالة من الهدوء النسبي في جنوب إسرائيل لكنها لم تستطع تحقيق نصر استراتيجي من خلال تفكيك القدرات الفلسطينية على إطلاق الصواريخ ما يعني هشاشة الهدوء وخطر تفجره المستقبلي

سياسيا- تحويل حماس إلى طرف في المعادلة الأمنية: فيما لم يسقط منذ نهاية الحرب على غزة في شهر كانون الثاني من هذا العام سوى عدد محدود من الصواريخ، فان الحدث الأهم إسرائيليا هو «إجبار» الأذرع العسكرية التي تتبع حماس على أن تتحول من تهديد مستمر يطلق أفرادها الصواريخ على جنوب إسرائيل إلى الجهة التي تحرص على منع إطلاق الصواريخ وملاحقة من يطلقها. وبصرف النظر عن الحيثيات التي أجبرت حماس في غزة على الالتزام بفرض الهدوء

من جهتها ورغبتها في عدم إعطاء إسرائيل فرصة للهجوم، إلا أن النتيجة الأهم أن إسرائيل ومن خلال إجبار حماس على أن تتحول إلى جزء من المعادلة الأمنية، اعترفت عمليا بأن حماس هي التي تتحمل مسؤولية غزة، حتى لو كان هذا الاعتراف من أجل تحميل وزر عواقب أي مسّ بهذا التفاهم الأمني غير المكتوب.

ومقابل هذه التغيرات التي كانت إلى حدّ بعيد متوقعة ومحسوبة إسرائيليا، نتجت عن الحرب إسقاطات دولية وقانونية قد تتحول، في حال تم استغلالها فلسطينياً بشكل جيد، إلى خسارة إستراتيجية.

تزايد حملة المناهضة الشعبية لإسرائيل، حيث شكل نشر تقرير غولدستون نقطة مفصلية ليس بسبب إمكانات ترجمته عمليا لملاحقة دولية قانونية للقيادات الإسرائيلية وهو أمر مشكوك فيه في الوقت الراهن، بل الأهم بإسهامه في دفع بعض السيرورات والتوجهات على المستوى الدولي باتجاه تقوية الضغط على الدولة الإسرائيلية وذلك في مستويين:

مخاوف إسرائيلية جدية من أن عمليات نزع الشرعية عن إسرائيل لم يعد القصد منها فقط نزع شرعية الاحتلال، بل «نزع شرعية» الدولة الإسرائيلية وتوصيفها بالعنصرية وبدولة الأبارتهايد

المستوى الأول: **فتح نافذة باتجاه تعزيز حملات الملاحقة القانونية** التي يتم رفعها ضد القيادات العسكرية الإسرائيلية والسياسية. ورغم انه من غير المرجح أن تتمخض عن هذه الدعوات ملاحقة قانونية فعلية لقادة إسرائيليين، إلا أن تكثيفها خاصة في دول غربية تعد حليفة لإسرائيل مثل بريطانيا واسبانيا، من الممكن أن يدفع باتجاه تعزيز الرأي العام الشعبي ضد الاحتلال الإسرائيلي. من المهم الإشارة هنا إلى ما نشر من قبل مركز ريئوت من وجود مخاوف إسرائيلية جدية من أن عمليات نزع الشرعية عن إسرائيل لم يعد القصد منها فقط نزع شرعية الاحتلال، بل «نزع شرعية» الدولة الإسرائيلية وتوصيفها بالعنصرية وبدولة الأبارتهايد، وهو ما يتم ترجمته عمليا بتزايد حملات المقاطعة الشعبية تجاهها والمناداة بتبني طريقة المقاطعة الشعبية والدولية التي استخدمت ضد جنوب إفريقيا اتجاه إسرائيل، وهو ما زاد من حالة الغضب الشديدة التي سادت القيادة الإسرائيلية تجاه تقرير غولدستون، وما أثاره من مخاوف تتعدى المقاضاة القانونية.

التوجه الثاني **تزايد التخوف من عواقب استخدام القوة المفرطة في الحروب المقبلة:** على الرغم من أننا لا نعتقد أن إسرائيل ليست في صدد التنازل عن نظرية الردع المبنية على عقيدة الضاحية إلا أن المخاوف من ملاحقة قانونية مستقبلية، ناهيك عن تزايد المخاوف من نزع الشرعية عن إسرائيل، قد تشكل كابحا معينا في وجه الاستخدام المفرط للقوة تجاه المدنيين.

نتنياهو وعودة النيوليبرالية والصهيونية المتجددة

تشكل عودة بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم وبرئاسة الليكود بمثابة عودة إلى الفكر النيوليبرالي من جهة والفكر الصهيوني المتجدد والذي يتأسس على إعادة إحياء وتفسير الصهيونية الهرتسلية والبنغوريونية من جهة أخرى عاملا مهما في بلورة وجهة وصيرورة المشهد الإسرائيلي الداخلي والخارجي، كما وجهة المشهد الفلسطيني وحراكه. وفيما توقع عدد من الباحثين الإسرائيليين أن يحتد التنافس بين تيار النيوليبرالية من جهة والصهيونية المتجددة من جهة أخرى فإنهم لم يتوقعوا أن يتم الجمع بين الطرحين في ظل **ظهور تيار ثالث نيوليبرالي وصهيوني متجدد يمثله نتنياهو العائد بقوة إلى الساحة السياسية، ويدعمه ظهور افيغدور ليبرمان ممثلا لتوليفة جديدة تجمع ما بين الفكر الاقتصادي الليبرالي وبين التشديد على طبيعة الدولة كدولة يهودية.**

نتنياهو والصهيونية المتجددة: لخص المحلل الإسرائيلي ألوف بن ما تعنيه عودة نتنياهو من أن «نتنياهو منذ عودته إلى سدة الحكم يعمل على تسويق الليكود بوصفه الممثل المعاصر للفكر الصهيوني، إذ يرى نتنياهو بنفسه مكملا لطريق هرتسل، أو على الأقل مفسره، وهو يكثر من اقتباسه»[12] ويضيف بن أن نهج نتنياهو هذا يتم دمجه في صلب البرامج والمشاريع التعليمية التي يتبناها جدعون ساعر وزير التربية في حكومته، وفي تكثيف المحاضرات التثقيفية التي يقوم بها ضباط الجيش في المدارس وفعاليات تخليد ذكرى «مقاتلي» الايتسل والليحي الذين اعدموا بسبب تنفيذهم لأعمال إرهابية فترة الانتداب البريطاني»[13] هذا ويشير ألوف بن إلى أن صهيونية نتنياهو المتجددة مبنية على المركبات الأخلاقية التي اعتمدها وروجها بن غوريون «وهي: التوراة، الجيش، الأركيولوجيا، و(أسطورة) ترومبلدور[14] وتال حي» . وتترتب على هيمنة الصهيونية المتجددة إسقاطات مهمة من المتوقع أن تؤثر على المشهد الإسرائيلي من جهة، والفلسطيني من جهة أخرى أهمها:

> ظهور تيار ثالث نيوليبرالي وصهيوني متجدد يمثله نتنياهو العائد بقوة إلى الساحة السياسية، ويدعمه ظهور افيغدور ليبرمان ممثلا لتوليفة جديدة تجمع ما بين الفكر الاقتصادي الليبرالي وبين التشديد على طبيعة الدولة كدولة يهودية.

تحويل المشروع السياسي اليميني إلى مشروع للحفاظ على يهودية الدولة: يقصد من العودة إلى قيم الصهيونية الأولى، التي يعتبر روادها هم الآباء المؤسسون للتيار العمالي، من قبل ابن التيار التصحيحي الليكودي المنافس نتنياهو، يقصد منه إعطاء الشرعية لمشاريعه السياسية بالذات في وجه المعارضة الآتية من اليسار، والتي تنحدر من الحركة الصهيونية العمالية . ويشدد نتنياهو بالذات على مدى ارتباط فكره الصهيوني المأخوذ عن هرتسل من جهة وبن غوريون من جهة أخرى بضرورة الحفاظ على يهودية الدولة، وما يعنيه هذا من تشديد السيطرة على الأماكن التي

تعد جزءا من التراث اليهودي، وهو ما ترجم عمليا من خلال وضع أسوار القدس والحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح ضمن قائمة أماكن التراث اليهودي، ناهيك بالطبع عن فرض الطابع اليهودي على القدس الشرقية من خلال تسريع الاستيطان وتكثيف الوجود اليهودي فيها، مقابل تشديد التضييق على مواطنيها العرب والعمل باستمرار لتخفيض عددهم.

ترافق العودة إلى الصهيونية المتجددة مع نزع الشرعية عن اليسار، وتزايد اتهام ذوي التوجهات اليسارية خاصة في منظمات المجتمع المدني بهجر مبادئ الصهيونية الصحيحة وبتشويه وجه الدولة، وبأنهم يقودون عمليا الحملة المناهضة لإسرائيل في العالم[١٥].

سياسيا، استبعاد أي تنازل سياسي حقيقي تجاه الفلسطينيين: تنطوي هيمنة الصهيونية المتجددة كما يمثلها نتنياهو على أهمية إستراتيجية بسبب نوعية التحالفات الداخلية التي يتيحها، وتلك التي يهمشها وتأثير هذا على الواقع الفلسطيني. إذ إن التحدث باسم القيم القومية الصهيونية وأهمية الحفاظ على قيم اليهودية والتاريخ اليهودي بالتزامن مع ضرورة تشجيع الهجرة إلى إسرائيل والعمل على وضع خطط لاستجلاب المهاجرين يهيئ أفضل الظروف لوضع ضدين متناحرين فكريا ضمن سلة واحدة يحملها نتنياهو ويمثلها المهاجرون العلمانيون القوميون الروس بقيادة أفيغدور ليبرمان من جهة، والتيار الديني اليميني الشرقي الذي يمثله إيلي يشاي رئيس حركة شاس. ولكن هذا التحالف يشترك بموقفه اليميني المتشدد وبرفضه للحلول السياسية المطروحة.

> تحمل عودة النيوليبرالية والصهيونية المتجددة إسقاطات إستراتيجية على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، وتنطوي على تضييق متصاعد لحيز العمل السياسي الذي يعملون ضمنه

تشديد الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل: تحمل عودة النيوليبرالية والصهيونية المتجددة إسقاطات إستراتيجية على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل، وتنطوي على تضييق متصاعد لحيز العمل السياسي الذي يعملون ضمنه، والعمل على قمع هويتهم القومية مقابل تعزيز طابع الدولة اليهودي، والتي سيتم ترجمتها من خلال سن القوانين المناسبة من جهة، وصك المشاريع التي تضمن التفوق الديمغرافي والسياسي اليهودي من جهة أخرى، ناهيك عن الاستمرار في تشجيع الهجرة إلى إسرائيل. يشار إلى أن هذا التغير بدأ بالفعل العام ٢٠٠٩، حيث تم تقديم مجموعة من القوانين التي تهدف إلى محاصرة الهوية القومية للعرب، من ضمنها حظر إحياء يوم النكبة، وقوانين عبرنة أسماء المدن، إضافة إلى قانون اشتراط المواطنة بالولاء الذي قدمه ليبرمان بوصفه جزءا من برنامجه الانتخابي.

دبلوماسيا، تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة: استمرارا لما كنا توقعناه في العام المنصرم من أن صعود حكومة يمينية في إسرائيل في ظل صعود إدارة أوباما البراغماتية يهدد بتوتير العلاقة بين البلدين من دون المس بالتحالفات الإستراتيجية، فإننا نرى أن هذا التوتر ما زال مرشحا للتصعيد في ظل بقاء حكومة نتنياهو على نفس تركيبتها الائتلافية. وفيما تشكل الأزمة التي ثارت حول إعلان إسرائيل في ٩ آذار ٢٠١٠ بناء ١٦٠٠ وحدة استيطانية في القدس المحتلة في أثناء زيارة جو بايدن إلى إسرائيل نقطة الذروة في التوتر بين الحكومتين فإنها تكشف أمرين من المفترض أن يستمرا في التأثير على ديناميكية المجريات السياسية الداخلية والخارجية في ظل حكومة نتنياهو، وهما:

تعاظم ارتباط السياسة الخارجية الإسرائيلية بحيثيات العلاقات الداخلية

- **تعاظم ارتباط السياسة الخارجية الإسرائيلية بحيثيات العلاقات الداخلية**

مما يعني أن إسرائيل ربما تقوم بممارسات قد تبدو خارجيا غير متوقعة وغير مفهومة بسبب سياسات داخلية ضيقة وحسابات حزبية ومناورات ائتلافية تكتيكية. وفيما كان هذا الارتباط جزءا دائما من مشهد السياسة الإسرائيلية، إلا انه تحول منذ ١٩٧٧ وصعود الليكود إلى نمط سلوك يعبر عن تحول في البنية السياسية الحاكمة، بعد أن تحولت من حكر على حزب واحد إلى «محل تنافس» بين عدة تيارات تتسابق للفوز بها، مما يعني عمليا حدوث تغير في نمط المناورة السياسية ومحاولة استرضاء الأحزاب التي بالإمكان أن تشكل حليفا. تجدر الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيبة السياسية يتزامن مع صعود قوة هوامش المجتمع الإسرائيلي التي لم تكن في السابق تحظى بوزن سياسي حقيقي ومؤثر، ودخولها إلى الساحة السياسية كقوى مركزية فاعلة من جهة ومرتبطة استراتيجيا بحاجات ناخبيها الفئوية من جهة أخرى. وتضم هذه القوى أساسا مهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، شرقيين متدينين، وأبناء الطبقات الاجتماعية الشرقية المهمشة. ورغم أن التوقعات تشير إلى أن أحزاباً على شاكلة يسرائيل بيتينو بزعامة ليبرمان التي تمثل عمليا المهاجرين الروس مرشحة للتآكل بسبب توقع انصهار المهاجرين التدريجي، إلا انه يجب التنبه إلى أن ليبرمان يأخذ كما يبدو هذا الأمر بعين الاعتبار، ويسعى إلى نزع صفة الفئوية عن نفسه من خلال تشديده على مفاهيم الولاء والمواطنة والصهيونية المتجددة، أملا في أن يصبح ممثلا لليمين الإسرائيلي الجديد ككل.

أن التحول في التركيبة السياسية يتزامن مع صعود قوة هوامش المجتمع الإسرائيلي التي لم تكن في السابق تحظى بوزن سياسي حقيقي ومؤثر

- **عمق الهوة الفاصلة بين البرنامج الائتلافي لحكومة نتنياهو وتشكيلتها الإيديولوجية الحزبية، وبين ما يصدره نتنياهو من مواقف دبلوماسية ناعمة**، خاصة تلك الموجهة للأذن الأميركية، والتي تتحدث عن رغبته بسلام عادل وحقيقي، وموافقته على صيغة معينة لحل الدولتين كما عبر عن ذلك في خطاب بار إيلان. وان كان نتنياهو نجح للوهلة الأولى في المناورة بين الأمرين من خلال قرار تجميد الاستيطان المؤقت في الضفة باستثناء القدس، فان نوعية ائتلافه ومستلزماته حولت مناورته هذه في ظل زيارة جو بايدن إلى إسرائيل في الأسابيع الماضية إلى كرة مرتدة، ممكن أن تتحول إلى منفذ للإدارة الأميركية لإجبار إسرائيل على تجميد الاستيطان في القدس الشرقية، وبالتالي تسهيل العودة إلى المفاوضات، على أن حصول هذا الأمر سيكون بمثابة دق مسمار في نعش حكومة اليمين في صيغتها الحالية، الأمر الذي يمكن تلافيه فقط إذا نجح نتنياهو بضم حزب كاديما إلى حكومته، وهو أمر مطلوب أميركيا، ومتوقع جدا في حال نجح موفاز في استبدال تسيبي ليفني في رئاسة كاديما.

تعتبر حكومة بنيامين نتنياهو أكثر الحكومات الإسرائيلية يمينية، وهي تدمج بين قطبين هما اليمين الصهيوني القومي العلماني الذي يقوده ليبرمان، واليمين المتدين غير الصهيوني الذي يقوده يشاي

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى، سواء على مستوى عالمي أم محلي، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من المستجدات المهمة التي نلخصها وبحسب ما اعتدنا في تقاريرنا السابقة ضمن ستة محاور أساسية:

محور العلاقات الخارجية

لعبت عدة عوامل ومتغيرات أدوارا مهمة في ضبط إيقاع السياسة الخارجية الإسرائيلية وبلورة وجهتها وتوجهاتها عام ٢٠٠٩، أهمها:

- **تشكيل حكومة يمينية يقودها نتنياهو- ليبرمان- يشاي، ويمشي على هداها إيهود باراك**: تعتبر حكومة بنيامين نتنياهو أكثر الحكومات الإسرائيلية يمينية، وهي تدمج بين قطبين هما اليمين الصهيوني القومي العلماني الذي يقوده ليبرمان، واليمين المتدين غير الصهيوني الذي يقوده يشاي، الأمر الذي يعني هيمنة اليمين بإيديولوجيته المتصلبة على المشهد السياسي. وان كان شمعون بيريس الذي يحظى باحترام دولي يحاول التخفيف من «الأضرار» التي يسببها قطب يشاي ليبرمان، إلا انه يبدو غير قادر على معالجة الضرر الذي نتج في صورة إسرائيل، خاصة في ظل نشر تقرير غولدستون، وما تبعه من مطالبات دولية بالتحقيق في أثر الحرب على غزة.

- **المخاوف من نزع الشرعية عن إسرائيل وتحويل الأمر إلى مصاف الخطر الاستراتيجي الوجودي.** نشر في هذا السياق مركز ريئوت[١٦] للأبحاث في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٠ تقريرا مفصلا عن ما اسماه مساعي تقويض إسرائيل من خلال نزع الشرعية عنها، كما حدث مع نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، ودعا التقرير إلى ضرورة اتخاذ كل الخطوات من أجل التعامل مع هذا الأمر بوصفه خطراً وجودياً.

تصدر الملف الإيراني العمل الدبلوماسي الإسرائيلي

- **استمرار الانشغال بالملف الإيراني والتعامل معه من منطلق كونه خطرا وجوديا:** تصدر الملف الإيراني العمل الدبلوماسي الإسرائيلي، حيث استمرت إسرائيل في الضغط على حلفائها ومن خلالهم، خاصة الولايات المتحدة والدول الكبرى، من أجل تشديد العقوبات على إيران. في نفس الوقت أبدت تذمرها وقلقها من مسودة الاتفاق التي وقعها الغرب مع إيران في تشرين الأول ٢٠٠٩، وتدرك إسرائيل أن نافذة الفرص لإيقاف البرنامج النووي الإيراني تتضاءل مع مرور الوقت، ورغم أنها تبدو ملتزمة بالخطة الأميركية، فانه ما زال من غير المستبعد أن تلجأ إسرائيل إلى الخيار العسكري في حال وصلت إلى نتيجة عدم نجاعة العقوبات، وقرب نفاد شباك فرص إيقاف مشروع إيران النووي.
- **استمرار حالة الانسداد السياسي/ التفاوضي على صعيد العملية السياسية مع الفلسطينيين،** فيما يتوقع استمرار هذا الانسداد في ظل حكومة نتنياهو الحالية، لرفض أقطابها تلبية متطلبات اتفاق سلام مع الجانب الفلسطيني.

العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي شهدت توتراً معينا لا يهدد بالطبع العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين، وقد نتج التوتر عن الترويج السياسي للرؤية الأوروبية المعارضة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية والمنادية بتحويل القدس إلى عاصمة لدولتين، وذلك عبر تبنيها قرار وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي وتحت رئاسة السويد في ٨- كانون الأول ٢٠٠٩. وقد زاد من توتير العلاقات تزايد الدعاوى القضائية ضد قادة إسرائيليين وتخوف القادة السياسيين والعسكريين من زيارة بعض الدول الأوروبية (بريطانيا واسبانيا وبلجيكا على سبيل المثال) التي يسمح قضاؤها الوطني بمحاكمة مجرمي الحرب، لكن يبقى أن نشير إلى أن هذا التوتر يتزامن أيضا مع إمكانية ضم إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) وضمها بالتالي إلى نادي الدول الأوربية، ما يشير إلى أن التوتر هو مجرد خصام بين حلفاء لا أكثر.

يتوقع استمرار الانسداد السياسي في ظل حكومة نتنياهو الحالية، لرفض أقطابها تلبية متطلبات اتفاق سلام مع الجانب الفلسطيني.

العلاقة الإسرائيلية- التركية : تصاعد التوتر في العام ٢٠٠٩ على الصعيد السياسي والإعلامي بين تركيا وإسرائيل، ووصل قمته في محادثة التوبيخ التي قام خلالها نائب وزير الخارجية داني ايلون بإجلاس السفير التركي على كرسي منخفض للتدليل على التوبيخ العلني، وهو ما أثار عاصفة دبلوماسية اضطرت فيها إسرائيل للاعتذار رسميا من تركيا.

عاشت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو هدوءا ائتلافيا نسبيا، وتميزت السنة الأولى بكونها سنة مريحة

العلاقة مع روسيا حافظت العلاقة بين إسرائيل وروسيا على مستوياتها المعتادة من حيث التبادل التجاري والزيارات الرسمية، إلا أن ليبرمان بأرضيته الروسية لم ينجح في تفكيك منظومة العلاقة الروسية المتطورة مع إيران.

وفيما حافظت إسرائيل على نفس القدر من العلاقة الايجابية المتنامية اقتصاديا وعسكريا واستراتيجيا مع الهند والصين، فإنها بدأت تركز على توطيد علاقاتها مع دول وقوى مختلفة في العالم أيضاً، خاصة في آسيا الوسطى وأفريقيا وأميركا اللاتينية لملاحقة النفوذ الإيراني هناك، ولاحتوائه بكل الوسائل الممكنة، وكذلك لتعميق تحالفات جديدة إلى جانب تحالفها المركزي مع الولايات المتحدة.

المحور السياسي

عاشت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو هدوءا ائتلافيا نسبيا، وتميزت السنة الأولى بكونها سنة مريحة. ويعود هذا إلى مجموعة عوامل:

١. الهدوء الأمني في منطقتي الحدود الجنوبية (غزة) والشمالية (سورية ولبنان) وفي الضفة الغربية (يؤكد البعض أنه هدوء غير مسبوق منذ عشرة أعوام)؛

٢. الوضع الاقتصادي الذي لم يتأثر كثيرًا بالأزمة المالية العالمية؛

٣. اعتقاد نتنياهو في أنه نجح في صد ضغوط الإدارة الأميركية مما يجعله أكثر تعنتًا؛

٤. عدم خرق حالة الإجماع السياسية بشأن عملية التسوية لدى الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية، والتي تنصّ على تقليص رقعة الاحتلال منذ ١٩٦٧ مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية و«القدس الموحدة» ورفض حق العودة.

حافظ نتنياهو على شعبية مستقرة

فيما حافظ نتنياهو على شعبية مستقرة عززتها آخر استطلاعات الرأي العام التي نشرت بالتزامن مع انقضاء عام على الانتخابات، حيث أشارت إلى أنه يحتل، في نظر الإسرائيليين، المرتبة الأولى في لائحة الأشخاص الملائمين لتولي رئاسة الحكومة، فيما كشفت أيضا عن تعزّز شعبية اليمين، ما يعني توافر رأي عام إسرائيلي مؤيد

لانتهاج سياسة متعنته تجاه الجانب الفلسطيني وعدم القيام بخطوات جدية في اتجاه تسوية الصراع، ناهيك عن اتخاذ خطوات لتعزيز الطابع اليهودي للدولة، خاصة في القدس الشرقية، مع هذا يحمل العام الثاني من ولاية حكومة نتنياهو في طياته موضوعين رئيسيين، على الأقل، يتطلبان اتخاذ قرارات حاسمة:

١. **موضوع إيران**، ووفقًا لمعظم المحللين الإسرائيليين فإن العام ٢٠١٠ سيكون العام الإيراني، حيث سيدرج موضوع وقف المشروع النووي الإيراني في رأس سلم الأولويات الإسرائيلية. ويربط هؤلاء المحللون بين هذا الموضوع وبين احتمالات تفاقم الأوضاع في الحدود الشمالية والجنوبية أيضًا.

٢. **موضوع البناء في المستوطنات رغم** أن نتنياهو تعهد باستئناف أعمال البناء بوتيرة أوسع كثيرًا من الوتيرة الحالية بعد انتهاء فترة التعليق، التي قضى بها قرار «طاقم الوزراء السبعة»، أي في شهر أيلول ٢٠١٠، فان الأزمة السياسية التي ثارت بعد زيارة بايدن إلى إسرائيل تهدد بتحويل الاستيطان إلى نقطة «صدام» مع إدارة أوباما، في حين سيؤدي تراجعه عن الاستيطان إلى صدام مع المستوطنين واليمين المتطرّف في داخل حزبه وسائر أحزاب الائتلاف الحكومي.

محاولات إسرائيلية قوية لاستعادة قدرتها الردعية

المحور العسكري

بالإمكان تلخيص أهم ما شهده المحور العسكري في أمرين أساسيين:

- محاولات إسرائيلية قوية لاستعادة قدرتها الردعية في مواجهة ما تعتبره المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية تهديداً استراتيجياً على أمنها، والمتمثل باستهداف المناطق المدنية بواسطة صواريخ تطلق من بعيد من قبل قوى عسكرية غير نظامية من الصعب مواجهتها بواسطة منظومات عسكرية عادية. ومن الممكن الإدعاء بأن المواجهة العسكرية غير المتوازنة والتي تتميز باستعمال صواريخ بدائية تطلق من أماكن مختلفة بما في ذلك من مناطق آهلة بالسكان، تحول إلى أحد أهم التهديدات الأمنية التي تشغل المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. على هذه الخلفية أتت الحرب على غزة والتي هدفت إلى خلق نوع جديد من توازن الردع مبني على ترهيب وتخويف المدنيين وجعلهم يدفعون الثمن الأساس في مواجهة قوى عسكرية غير نظامية بالافتراض أنه على المجتمع المدني التصدي لهذه القوى من أجل تجنب دفع الثمن الأساسي للحرب.

- جهد إسرائيل ونجاحها الجزئي على الأقل بتطوير منظومة دفاع متعددة الطبقات للوقاية والدفاع من صواريخ باليستية طويلة الأمد، صواريخ متوسطة الأمد وصواريخ بدائية وقصيرة الأمد. وبالرغم من التشكيك في هذه المنظومة، ما زالت المؤسسة الأمنية العسكرية منهمكة بتطوير قدراتها الدفاعية والحفاظ على قدراتها الهجومية من أجل إعادة قدرة الردع تجاه الخارج، والثقة بالنفس عند المجتمع في الداخل.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩ نموا إيجابيا بنسبة ٠,٥٪ وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٦٧٦,٤ مليار شيكل (حوالي ١٧٨ مليار دولار)

المحور الاقتصادي

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩ نموا إيجابيا بنسبة ٠,٥٪ وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٦٧٦,٤ مليار شيكل (حوالي ١٧٨ مليار دولار)[١٧] وذلك خلافا لكل التوقعات السابقة لكل من البنك المركزي ووزارة المالية والتي تحدثت عن نمو سلبي بنسبة ٢٪. وبالرغم من هذه المعطيات الإيجابية، يحذر بنك إسرائيل ووزارة المالية من عدم التسرع باستخلاص العبر فيما يتعلق باجتياز إسرائيل للأزمة المالية، والتي بدأت نتائجها بالظهور أواخر عام ٢٠٠٧، إذ إن هذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا، إذا قارناها مع نسب النمو السابقة للأعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ والتي وصل فيها معدل النمو السنوي إلى ٥,٦٪ أو حتى مع نسبة النمو لعام ٢٠٠٨ التي وصلت إلى ٤,٢٪. وقد كانت نسبة التراجع في معدلات النمو الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٩٪) دليلاً على الركود الاقتصادي الذي تشهده إسرائيل منذ فترة. ويقول المحللون إن توقف النمو السريع الذي ميز إسرائيل خلال الأربع سنوات الماضية يمثل استحالة كون النمو المذكور نموا طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدم مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا، وأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. يكمن السبب في ذلك في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية.

كلفت الانتخابات الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل

اتساع ظاهرة الفقر: شهد عام ٢٠٠٩ اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ١,٧ مليون شخص من أصل ٧,٥ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٩.

ارتفاع نسبة البطالة: أشارت معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن نسبة البطالة ارتفعت عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٩٪ بعد أن كانت بنسبة ٦,٣٪ عند نهاية ٢٠٠٨، ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٨٠ ألفا.

ارتفاع التضخم المالي: سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪ وهذه أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩، وتتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي، ويتراوح ما بين ١٪ إلى٣٪. وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه والمياه، كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود وغيرها.

٢٠٠٩ اقتصاد الانتخابات: كلفت الانتخابات الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل (أكثر من مليار دولار)، نصفه تكاليف تعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن العمل، بالإضافة إلى دفع رواتب مضاعفة لمن يعمل في هذا اليوم، أو لمن يقرر أن يستغل هذا اليوم كإجازة مدفوعة، ما يزيد من تكاليف الصناعة بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل، وأما النصف الآخر فهو تكاليف مباشرة للانتخابات العامة (تكاليف الدولة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل لتمويل الأحزاب، تفعيل صناديق الاقتراع ومراقبة عملية بث الدعاية الانتخابية)، تكاليف تنفيذ الحملات الانتخابية والدفع للعاملين في لجنة الانتخابات المركزية.

كلفة عمليات العنف والإجرام في إسرائيل ١٥ مليار شيكل

التكلفة الاقتصادية لعمليات العنف والإجرام: بلغت تكلفة عمليات العنف والإجرام في إسرائيل ١٥ مليار شيكل (حوالي ٤ مليار دولار)، علما أن هذه العمليات (المصرح عنها) هبطت خلال العام بنسبة ٥٪ ما لا يتوافق مع الارتفاع الحاصل في التكلفة الاقتصادية لهذه العمليات بنسبة ١٠٪ تقريبا خلال نفس العام (من ١٣,٧ مليار شيكل عام ٢٠٠٨).

اعتماد إصلاحات ضريبية: بدأت إسرائيل بتنفيذ إصلاحات ضريبية مع بدء تنفيذ خطة اشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، والتي بادر لها وزير المالية آنذاك ورئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، وستمتد تأثيرات هذه الإصلاحات حتى عام ٢٠١٠. وتتلخص هذه الإصلاحات في الأساس بتغيير العبء الضريبي، وإتمام كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأيضا الضرائب على الأرباح التي تجنى من أسواق المال.

المحور الاجتماعي

شهد العام ٢٠٠٩ ومنذ تسلّم حكومة نتنياهو مقاليد الحكم، تغيّرات ملحوظة في مجالات التآكل المستمر في مستوى الحياة للشرائح ذات الدخل المحدود، وتراجع الخدمات الصحية، وازدهار قطاع الخدمات الصحية الخاصة التي لا يقوى ذوو

الدخل المحدود على الدفع مقابلها، وبروز التعليم الخاص في المرحلتين الابتدائية والثانوية (ولهذا أثر سلبي على مدارس جهاز التعليم الحكومي) وخصخصة خدمات التعليم العالي (كليات خاصة رسومها باهظة نسبيا)، وتحويل كل هذه إلى قنوات لتحقيق الربح والتنافس الاقتصادي، ما يوجب إجراء تعديلات على التعليم مثلا من حيث الشكل والمضامين. هذا إضافة إلى التغيرات في وجهة الحراك الاجتماعي العام والفروق الاجتماعية- الاقتصادية وثبات مستويات الفقر على درجة عالية، وزيادة حدة ظاهرة تذرر المجتمع بمعنى فردنته إلى حدّ يصبح الفرد فيه منقطع الصلة الثقافية بالأفراد الآخرين في مجتمعه وبالمؤسسات الاجتماعية الفاعلة. ويلاحظ معارضو السياسات النيوليبرالية في إسرائيل أنها عزّزت تضاؤل الشعور بالأمان حيال الحياة اليومية، وانعدام الثقة بين الناس، وعدم الرضا عن المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وأضعفت جاهزية الفرد للمشاركة السياسية والاجتماعية، وهذا كله يدفع الفرد من الطبقات الفقيرة نحو العودة إلى تبني القيم الاجتماعية التقليدية، وتعزيز الارتباط بأطر اجتماعية تقليدية مثل الأطر الوشائجية على اختلافها. هذا ناهيك عن انعدام الأمان حيال الحياة اليومية، ما يخلق عداءً نحو الاختلاف والتطوّر ونحو التنوّع الثقافي في المجتمع.

ارتفاع معدل الحاصلين على مخصص البطالة في ٢٠٠٨ من ٤٩٠٠٠ شخص في الشهر، إلى ما يتراوح بين ٦٥٠٠٠ و ٧٢٠٠٠ عاطل عن العمل في الشهر، في النصف الأول من سنة (٢٠٠٩)

تتوزع التغيرات التي أحدثها الانتقال إلى صيغة النيوليبرالية الإسرائيلية على ثلاثة محاور اجتماعية أساسية ومترابطة هي: محور الفقر، محور العنف والجريمة، ومحور المناعة الاجتماعية.

محور الفقر: تشير التحليلات التي رافقت صدور تقرير التأمين الوطني عن الفقر في ٢٠٠٨ (صدر في تشرين الثاني ٢٠٠٩)، إلى توقع ارتفاع نسبة الفقر في ٢٠٠٩ وتغير مميزات الفقراء أنفسهم.[١٨] ومن أهم المؤشرات التي اعتمدها هذا التنبؤ، ارتفاع معدل الحاصلين على مخصص البطالة في ٢٠٠٨ من ٤٩٠٠٠ شخص في الشهر، إلى ما يتراوح بين ٦٥٠٠٠ و ٧٢٠٠٠ عاطل عن العمل في الشهر، في النصف الأول من سنة (٢٠٠٩).

٥٣٪ من الإسرائيليون يعتبرون أن إسرائيل مصدر فخر واعتزاز أول على المستوى الأمني

محور العنف والجريمة: انشغلت الصحافة الإسرائيلية عام ٢٠٠٩ ببعض الجرائم التي هزت الساحة الداخلية بسبب بشاعتها، وتم تخصيص صفحات بأكملها لتغطيتها ومتابعة أحداثها، ورغم ما بدا من تصاعد للجريمة فان المعلومات حول الإجرام خلال العام ٢٠٠٩، التي كشفها قائد الشرطة في مؤتمر صحافي عقد بتاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠١٠ تشير إلى انه أنه فيما عدا ارتفاع عدد حالات القتل بنسبة ٨٪، وصولاً إلى ١٣٥

حالة،[١٩] في ٢٠٠٩، فان هناك انخفاضاً في كافة الإحصائيات التي تتحدث عن الأنواع الأخرى من الجرائم وأعمال العنف. غير أن ما يثير القلق هو أن ٤١٪ من تهم القتل موجهة إلى عرب. وقد يعود السبب في ذلك إلى نقص المرافق الترفيهية والتوعية والأطر الشبابية، ناهيك عن تدني الخدمات في الوسط العربي مقارنة باليهودي، وإهمال الشرطة لها والتعامل مع المجتمع العربي من منظور أمني ديمغرافي كما يفصل ذلك الفصل الخاص بمحور الفلسطينيين في إسرائيل.

بعد سنوات من إهمال تنمية الاقتصاد العربي وتجنيده لاحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، نجد بوادر لسياسات اقتصادية ليبرالية

محور المناعة الاجتماعية (Social Resilience): يظهر تحليل مقياس المناعة الاجتماعية في العام ٢٠٠٩ الذي أجرته لجنة المناعة الاجتماعية التابعة لمؤتمر سديروت أن ٥٣٪ من الإسرائيليون يعتبرون أن إسرائيل مصدر فخر واعتزاز أول على المستوى الأمني؛ أي أنها دائما ستدافع عنهم وعن عائلاتهم، ويتبيّن من هذا الاستطلاع أن ثمة ارتفاعاً جدياً في مستوى الاعتزاز بدولة إسرائيل والثقة بدفاعها الدائم عن المواطنين وعائلاتهم. ومن المنطقي أن يكون لنتائج الحرب على غزة نصيب في هذا الأمر، حيث اعتبرت، في نظر الإسرائيليين، نجاحا أبعد الخطر عن المراكز السكنية في جنوب إسرائيل، وتبين أن ٦٨٪ يوافقون أو يوافقون بقوة أن إسرائيل هي الدولة الأفضل للعيش فيها. هذا معطى مشابه للمعطيات في العام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ولكن النسبة تقل بكثير عن النتيجة نفسها في سنة ٢٠٠٨ (٧٩٪). فيما اعتبر (٦٧٪) من المستطلعين أن مستوى الفساد العام للسلطة في إسرائيل، في سنة ٢٠٠٩، مرتفع ومرتفع جدا، تقل هذه النسبة بقليل عما كان تقييم الرأي العام لمستوى الفساد في ٢٠٠٨، وذلك لأن الفساد في حينه طال رأس الهرم السياسي، رئيس الوزراء أيهود أولمرت الذي اتهم بعدد من قضايا الفساد حينها.[٢٠]

محور الفلسطينيين في إسرائيل

العام ٢٠٠٩ شهد تزايد محاولات قمع الهوية الفلسطينية، وتقليص هامش العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل

يمكن القول إن انعكاس تصاعد تيار المحافظين الجدد على الفلسطينيين في العام ٢٠٠٩ كان متناقضا بين المحور الاقتصادي والسياسي:

١. في المحور الاقتصادي نجد، بعد سنوات من إهمال تنمية الاقتصاد العربي وتجنيده لاحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، نجد بوادر لسياسات اقتصادية ليبرالية نوعا ما، تسعى لتحسين بعض المؤشرات الاقتصادية لدى الفلسطينيين، لكنها تقتصر على الأفراد فقط، وتصب في المحصلة العامة في مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي. تلك التحولات تعمل على فصل الاقتصادي

عن السياسي وتتجاهل المطالب السياسية للفلسطينيين وشروط خلق نمو اقتصادي مستديم.

٢. في المجال السياسي القومي، نجد أن العام ٢٠٠٩ شهد تزايد محاولات قمع الهوية الفلسطينية، وتقليص هامش العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وكي وعي سياسي يذوت دونية المواطن الفلسطيني، ومحاولات لقوننة محو الذاكرة من خلال قوانين تطالب بمنع إحياء ذكرى النكبة، وفرض يهودية الدولة بواسطة القانون وعلى مستوى الأفراد. وفيما يتعدى خطرها القانوني المباشر فان الرسالة التي تحملها هذه القوانين مفادُها أنّ انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين هو أمر مشروع. تُضفي مشاريع القانون شرعيّة على المفهوم الذي يدّعي أنّ هنالك مواطنين يمثّلون تهديدًا أو تهديدًا كامنًا، وتسبغ الشرعيّة على الربط بين المواطَنة والولاء كذلك، أي بين حقوق المواطنين والولاء. تَعدُّد مصادر الشرعيّة قد يخلق حالة تضاف إلى دونيّة مكانة المواطنين الفلسطينيّين الاقتصاديّة والقانونيّة، وتتمثّل في تحوُّل الاعتداء الجسمانيّ عليهم إلى أمر مشروع.

إجماع فلسطيني يرفض قبول دولة إسرائيل كدولة يهودية ويطالب بتغير طبيعة النظام القائم

تكرس في عام ٢٠٠٩ في مقابل تلك التحولات إجماع فلسطيني يرفض قبول دولة إسرائيل كدولة يهودية ويطالب بتغير طبيعة النظام القائم. وقد تحول هذا الرفض أو الصراع على طبيعة الدولة الى ركيزة أساسية في الشرخ أو الصراع بين الأقلية الفلسطينية وبين المجتمع اليهودي والدولة. هذا الشرخ تعمق في العام ٢٠٠٩ بشكل جلي، وبات يتأثر، أكثر من أي وقت مضى، بالإضافة إلى السياسات تجاه الفلسطينيين من سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وسياسات إسرائيل تجاه محيطها العربي. وقد ترجم ذلك في الانتخابات الأخيرة للكنيست من خلال انهيار التصويت للأحزاب الصهيونية لدى المجتمع الفلسطيني.

التحولات الواردة في هذا الفصل، لدى المجتمع الإسرائيلي والحكومة من جهة، ولدى المجتمع الفلسطيني، من جهة اخرى، هي تحولات إستراتيجية سيكون لها إسقاطات على مستقبل العلاقات بين الدولة والأقلية الفلسطينية، وستزيد من حده الصراع، وربما تأخذ منحى تصادميا في المستقبل غير البعيد.

الهوامش

١ دائرة الإحصاء المركزية، بيان للصحافة، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٩ (رقم 2009/294) .
٢ دائرة الإحصاء المركزية، ، مؤشرات أساسية للعام ٢٠٠٩ انظر : http://www.cbs.gov.il/reader
٣ تختلف النسبة بين الجماعات المختلفة إذ تصل بين المسلمين مثلا إلى ٨,٢٪
4 *CBS. STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL* 2009 Table no.2.27
٥ ويُقصد بهم مهاجرون غير معرّفين كيهود في وزارة الداخلية جميعهم مسيحيون غير عرب أو غير مصنفين دينيا
٦ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٠، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٩ . ص ٨٥ و ص ١٠٣ .
7 http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/shnatonh_new.htm?CYear=2009&Vol=60&CSubject=2 كتاب الإحصاء السنوي
٨ دائرة الإحصاء المركزية، بيان للصحافة، ٢٤/ ٢/ ٢٠١٠(رقم 2010/039)
٩ دائرة الإحصاء المركزية، بيان للصحافة م. س.
١٠ دائرة الإحصاء المركزية، جدول الوفيات في إسرائيل ٢٠٠٤-٢٠٠٨/ نشر في ١٥/ ٢/ ٢٠١٠ وأيضا
100#http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=35&CYear=2008&CMonth=1
١١ http://www.cbs.gov.il/reader
١٢ ألوف بن ، ٢٠١٠» يهودية أم ديمقراطية؟»، هآرتس . ١٠/ ٣/ ٢٠١٠ .
١٣ . بالعبرية «عولي هجردوم «أو صاعدو المقصلة»، وهم ١٢ مقاتلا منهم تسعة من الاتسل وثلاثة من الليحي حكم على عشرة منهم بالاعدام من قبل الانتداب البريطاني، واثنين من قبل المحاكم المصرية، وقد تم بالفعل إعدام عشرة منهم وقام اثنان آخران بالانتحار .
١٤ ترملدور : المقصود يوسف ترمبلدور الذي قتل شمال فلسطين عام ١٩٢٠ في خلال حراسته لموقع استيطاني باسم تل حاي وذلك في اثناء مواجهة مع مقاتلين فلسطينيين . وقد تحول اسم ترمبلدور إلى اسطورة صهيونية قومية لتمجيد روح التضحية والمقاومة .

١٥ وهو ما تجلى أيضا بالحملة المناهضة لصندوق إسرائيل الجديد الذي ترأسه نوعمي حازن العضو السابق في ميرتس والمعروف بدعم مجموعة من المؤسسات العربية واليهودية التي تعمل في الدفاع عن حقوق المواطن والإنسان. وتم نشر مجموعة من اللافتات الضخمة ضد الصندوق تحت عنوان «صندوق إسرائيل الجديد مول غولدستون» ووقف وراء هذه الحملة حركة «ام ترتسو» المقربة من الليكود. انظر أيضا : بن كسبيت، ٢٠١٠ «مساهمتنا في تقرير غولدستون»، معاريف ، ٣٠/ ١/ ٢٠١٠ .
١٦ مركز ريئوت، ٢٠١٠ . » تحدي نزع الشرعية عن إسرائيل وإنتاج سور ناري سياسي : إطار فكري في الحيز السياسي-الدبلوماسي للأمن القومي» ورقة مقدمة إلى مؤتمر هرتسليا العاشر، كانون الثاني .
١٧ سعر صرف الدولار هو ٣,٨ شيكل للدولار الواحد
١٨ ران ملاميد، يوجد فقر ولكن التقرير غير ذي صلة بالحاضر، nrg معاريف، ٣/ ١١/ ٢٠٠٩ .
١٩ عدد حالات القتل في ٢٠٠٨ كان ١٢٨ حالة .
٢٠ أنظروا المشهد الاجتماعي في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، صفحة ١٥٩ .

(١)

مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية

د. أيمن يوسف
أ. مهند مصطفى

مقدمة

يتابع هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم التطورات والتغيرات التي شهدتها ساحة علاقات إسرائيل الخارجية في العام ٢٠٠٩، ويستشرف آثارها المتوقعة على العلاقات الإسرائيلية الخارجية وعلى سياستها الدولية. ويتوقف عند مجموعة من المحاور العربية والإقليمية والدولية، ويتابع تطوراتها بعلاقتها المتشابكة وتأثرها بالعوامل السياسية العامة، مثل الملف الإيراني والحرب على غزة، أو العوامل الاقتصادية مثل تمدد رأس المال الإسرائيلي في ظل هيمنة النيوليبرالية.

ويتابع المحور أولا قضية تقرير غولدستون وتأثيرها على العلاقات الإسرائيلية الدولية، ثم ينتقل إلى المحور الفلسطيني ويتابع الجمود السياسي في المسار التفاوضي وتبني بنيامين نتنياهو إدارة الصراع بدلا من حله. ننتقل بعد ذلك إلى رصد العلاقات الإسرائيلية العربية من خلال متابعة التطورات على ثلاثة صعد، هي: الصعيد السوري، الصعيد المصري والصعيد اللبناني، ثم ننتقل إلى رصد وتحليل العلاقة مع الولايات المتحدة التي رغم التوتر الذي شابها لم تنحرف عن كونها علاقة إستراتيجية، كما نتابع تأثير اللوبي اليهودي على العلاقات الأميركية الإسرائيلية. و العلاقات الأوروبية والعلاقات مع تركيا خاصة في ظل استمرار حالة التوتر بين البلدين.

نرصد في الجزء الأخير من هذا الفصل العلاقة مع روسيا، الصين، الهند، اذربيجان وكازاخستان ونحللها من خلال التبادل الاقتصادي وتمدد رأس المال الإسرائيلي الخاص والعام، واستثماره استراتيجيا على شكل علاقات وشراكات اقتصادية واستثمارية مع تلك الدول.

وننهي بتلخيص وإجمال لأهم استنتاجات هذا الفصل.

يمكن الإشارة إلى ثلاث قضايا إستراتيجية من المتوقع أن تستمر في التأثير على شكل السياسة الإسرائيلية الخارجية في غضون الفترة القريبة :

- أولا : استمرار الانشغال بالملف الإيراني والتعامل معه من منطلق كونه خطرا وجوديا ؛
- ثانيا : محاولة التصدي لما يسمى إسرائيليا بـ «نزع الشرعية عن إسرائيل» وإعلائه إلى مصاف الخطر الوجودي ؛
- ثالثا : السعي من أجل بناء تحالفات جديدة لتمكين إسرائيل دوليا

الملف الإيراني: الشغل الشاغل للدبلوماسية الإسرائيلية والخطر الوجودي الأول

يستخلص من متابعة التحركات الإسرائيلية الدولية للعام ٢٠٠٩ احتلال الملف الإيراني صدارة العمل الدبلوماسي ، حيث استمرت إسرائيل في الضغط على حلفائها ومن خلالهم ، خاصة الولايات المتحدة والدول الكبرى ، من أجل تشديد العقوبات على إيران . في نفس الوقت أبدت تذمرها وقلقها من مسودة الاتفاق التي وقعها الغرب مع إيران في تشرين الأول ٢٠٠٩ ، وقد هاجم وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك مسودة الاتفاق قائلا : «إن إيران حصلت على شرعية من خلال هذا الاتفاق لتخصيب اليورانيوم على أراضيها لأهداف مدنية ، وذلك بخلاف فهم الجهات الواقفة أمامها حول نيتها الحقيقية وهو الوصول إلى قدرة نووية»[1] . وطالب باراك بوقف تام لعملية تخصيب اليورانيوم في إيران وليس فقط نقله إلى دولة أخرى . وجدد دعوته إلى عدم إلغاء أية إمكانية موجودة على الطاولة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني ، بما فيها الخيارات العسكرية . الا ان ادارة مجلس الأمن لقضية الملف النووي الايراني لا تسير وفق الرغبات الإسرائيلية ، حيث تطالب إسرائيل بعقوبات اقتصادية سريعة وفاعلة على إيران ، وقد بدأت إسرائيل تدرك أن إمكانياتها لضرب إيران آخذة بالتضاؤل مع مرور الوقت ، ما يجعل إسرائيل أكثر تبعية للولايات المتحدة في هذا الموضوع ، فمن جهة تضع أميركا «فيتو» على ضربة إسرائيلية على ايران ومن جهة ثانية لا يسير الوقت وفق الرغبات الإسرائيلية .

الملف الإيراني :
كل الخيارات ما زالت مفتوحة

واستمرت السياسة الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩ في محاولة محاصرة إيران دبلوماسيا من خلال دفع وتشجيع دول العالم وتشجيعها على تشديد العقوبات الاقتصادية على ايران ، إلا أن هذه السياسة لم تكن ناجعة ، فالصين حتى الآن ترفض

تشديد العقوبات ، كما ان الموقف الروسي لا يزال مترددا، لهذا كانت روسيا خلال العام ٢٠٠٩ محط اهتمام إسرائيلي وذلك في محاولة لضمها إلى الجهود الدولية لمحاصرة ايران، كما تحاول إسرائيل محاصرة ايران من خلال تعميق علاقاتها مع دول مثل اوزبكستان واذربيجان.

«نزع الشرعية عن إسرائيل: الخطر الوجودي الجديد»

إلى جانب الخطر الإيراني (القديم المتجدد)، الذي يعتبر خطرا وجوديا من وجهة النظر الإسرائيلية، ظهر مؤخرا خطر جديد يتم التعامل معه إسرائيليا على انه خطر وجودي هو «جهود نزع الشرعية عن إسرائيل على المستوى الدولي، ليس فقط كدولة يهودية، بل أيضاً ككيان سياسي».

وفي بحث أعده معهد «ريئوت» الإسرائيلي وقدمه في مؤتمر هرتسليا الذي عقد في شباط ٢٠١٠، ورد أن نزع الشرعية عن إسرائيل أصبح خطرا حقيقياً ، حيث يشير التقرير إلى أن هذا الخطر ظهر وتعزز بعد الحرب على غزة، ويعتقد المعهد بوجود تيار منظم يقود هذا التوجه، ويعمل في دول عديدة، إلا انه يأخذ أشكالا مختلفة، منها اعتبار إسرائيل دولة ابرتهايد، وبالتالي يدعو إلى تبني نموذج جنوب أفريقيا بهدف تفكيك إسرائيل، يضاف إليه ازدياد وتيرة المناداة بحل الصراع من خلال تبني حل الدولة الواحدة. ويشير التقرير إلى انه مقابل هذا العمل المنظم فان إسرائيل لا تخصص الميزانيات والموارد البشرية اللازمة لمواجهة هذا التيار الذي اتّسعَ بشكل كبير خلال العام ٢٠٠٩، فهنالك نقص في ميزانيات وخطط الدعاية لإسرائيل ونقص في الدبلوماسيين، فيما لا تزال وزارة الخارجية تدار وكأنها في سنوات الستينيات[٢].

الحديث عن نزع الشرعية عن إسرائيل بوصفه خطراً استراتيجياً من نوع جديد

إسرائيل والبحث عن تحالفات جديدة

تعمل السياسة الخارجية الإسرائيلية إلى جانب الخطر الإيراني، وخطر نزع الشرعية على تعميق علاقاتها مع الدول الكبرى الصاعدة، وذلك بهدف بناء تحالفات إستراتيجية إلى جانب بل وحتى بديلة عن الولايات المتحدة الأميركية، وتنصب الجهود الإسرائيلية تحديدا حول دولتين في هذا السياق: الهند بالدرجة الأولى والصين بالدرجة الثانية، وهو ما سنفصله في البند المخصص لهذه الدول.

السياسة الخارجية- هل ثمة تنازع بين تيارين؟

يتضح من خلال تقييم السياسة الخارجية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٩، وجود تيارين يقودان هذه السياسة، تيار براغماتي وآخر متصلب. ويمثل وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، المدفوع بمعتقداته وبرنامجه السياسي، التيار الأقل براغماتية والذي يركز، بحسب ما يؤكد، على ما يسمى بـ«مفهوم الكرامة القومية» في العمل الدبلوماسي. ففي خطاب ألقاه أمام الدبلوماسيين الإسرائيليين في القدس في مؤتمر لوزارة الخارجية الإسرائيلية طلب منهم أن يتوقفوا عن مجاملة دول العالم، حيث أشار ليبرمان إلى أن مشكلة الدبلوماسية الإسرائيلية أنها لا تحافظ كفاية على كرامة دولة إسرائيل، وأشار إلى أن مصطلحات مثل « الكرامة القومية» لها أهمية في الشرق الأوسط، وقال إنه من الخطأ تفسير سياسة إسرائيل وتبريرها أمام الآخرين بشكل دائم، ولن نستمر بسياسة التسامح، ولكل فعل سيكون رد فعل[٣]. أما التيار البراغماتي فيمثله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الدولة شمعون بيريس، حيث يتضح أن نتنياهو يحاول التقليل من تأثير ليبرمان على السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال تفعيل دور بيريس دولياً، حيث قام هذا الأخير بعدة مهمات دبلوماسية تتعدى الدور الرمزي لرئيس الدولة، فقد قام بزيارة مهمة إلى أذربيجان، والبرازيل، والصين وكازاخستان وروسيا، عدا لقاءاته مع الرئيس أوباما والرؤساء العرب، بالإضافة إلى تصريحاته السياسية التي تنم عن توجه براغماتي في التعاطي مع القوى الدولية المختلفة. كما يساهم مستشار نتنياهو السياسي عوزي أراد في الكثير من المهام السياسية ونقاش السياسات الإسرائيلية المختلفة. وربما يتضح الفرق ما بين هذين التيارين في السياسة الخارجية في التعامل السياسي مع الموضوع الفلسطيني وملف العلاقات مع تركيا. وفي حين اتجه ليبرمان ونائبه داني ايالون إلى تصعيد العلاقة مع تركيا وإلى رفض زيارات سياسيين إسرائيليين إلى تركيا ورفض اية وساطة تركية، فان نتنياهو وباراك حاولا تخفيف حدة التوتر مع تركيا من خلال السماح لوزراء إسرائيليين ومنهم باراك بزيارة لتركيا في محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين، كما التقى بيريس مع الرئيس التركي في مؤتمر كوبنهاغن، وعلى مستوى الملف الفلسطيني فان ليبرمان يعتبر القضية الفلسطينية «مجرد قضية أخرى»، بينما يعتبر نتنياهو دفع الفلسطينيين إلى المفاوضات مفتاحا مهماً لسياسته الخارجية وخصوصا تجاه إيران والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. مع ذلك فمن الصعب القول إن هناك تناقضًا كبيرًا بين هذين التيارين في مواقفهما المتعلقة بالقضايا الأساسية للسياسة الإسرائيلية الخارجية.

في ظل ليبرمان السياسة الخارجية الإسرائيلية تنزاح من البرغماتية إلى التشدد

تقرير «غولدستون» - فشل للدبلوماسية الإسرائيلية

شكل التصويت على تقرير «غولدستون» **انتكاسة للسياسة الخارجية الإسرائيلية**، الأمر الذي استفز العديد من السياسيين الإسرائيليين. وعلى رأسهم شمعون بيريس، حيث وصف الاخير غولدستون بأنه «رجل صغير، غير عادل وجاء بهدف المساس بإسرائيل، وإذا كان لا بد من تحقيق فيجب أن يكون ضده»[٤]، فقد صوتت إلى جانب التقرير دول صديقة لإسرائيل ومن بينها دول تعتبر إسرائيل الشراكة الإستراتيجية معها مهمة، مثل الصين، والهند وروسيا.

جدول يوضح التصويت على تقرير «غولدستون»

مؤيد	مؤيد	ضد	امتناع	لم يصوتوا
روسيا	اندونيسيا	الولايات المتحدة	بوركينافاسو	بريطانيا
الصين	غانا	ايطاليا	البوسنة	فرنسا
الأرجنتين	مصر	هولندا	سلوفينيا	انغولا
البحرين	كوبا	هنغاريا	الكاميرون	كيرغستان
بنغلاديش	بوليفيا	سلوفاكيا	غابون	مدغشقر
الأردن	جيبوتي	أوكرانيا	اليابان	
ليبريا	قطر		المكسيك	
الفلبين	باكستان		النرويج	
الهند	السنغال		بلجيكا	
جنوب إفريقيا	البرازيل		كوريا الجنوبية	
نيكاراغوا	نيجيريا		أورغواي	
موريشيوس				

تقرير غولدستون يكشف التحالفات الاستراتيجية المرتبكة مع الهند

يدل فشل الدبلوماسية الإسرائيلية في التصويت على تقرير «غولدستون»، على الرغم من الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلت في هذا الجانب، على أن إسرائيل تواجه ازمة حقيقية في علاقاتها الدبلوماسية في اعقاب الحرب على غزة، وان دولا كثيرة تقوم بموازنات استراتيجية عميقة في علاقتها مع إسرائيل، فعلى سبيل المثال قامت الهند بالتصويت على تقرير غولدستون في الوقت الذي يبدو فيه أن العلاقة بين الهند وإسرائيل تسير نحو شراكة إستراتيجية، ما يعني أن موازنات الهند الإستراتيجية أهم من علاقتها مع إسرائيل، والمقصود هنا علاقتها مع الدول العربية وحتى علاقتها مع ايران. وقد حاولت الدبلوماسية الإسرائيلية ان تزج العالم بمعادلة الخير والشر، الإرهاب واعداؤه، في التصويت على تقرير غولدستون، الا ان دول العالم لها اعتباراتها السياسية المركبة التي لا تنفع أن تقيسها بمعادلات مثل محور الشر ومحور الخير.

لا تتعلق تداعيات التقرير بالأزمة الدبلوماسية التي أثارها إبان التصويت عليه، بل أيضاً بحرية استخدام الآلة العسكرية من اجل تحقيق أغراض سياسية، لا سيما وأن التقرير وضح بشكل غير قابل للشك والتأويل أن إسرائيل استخدمت قوة عسكرية ونيرانا مكثفة غير مبررة في حربها على غزة بحيث استهدف ذلك منظمات عسكرية ومدنيين وأهدافا مدنية على حد سواء. وبالتالي من المتوقع أن تشكل نتائج التقرير ومداولاته ضغوطا نفسية ومعنوية على الجيش الإسرائيلي وعلى السياسيين في إسرائيل لا سيما في المواجهات المستقبلية التي لن تكون بالضرورة مع قوة عسكرية تقليدية، وإنما مع منظمات وقوى مقاومة تتخذ من حرب الكر والفر احد أساليبها، وتعتمد على المدنيين لتوفير جسور الحماية لها في مواجهة آلة عسكرية حربية إسرائيلية مدمرة.

من ناحية أخرى فإن التقرير لفت اهتمام وعناية المنظمات الحقوقية العالمية التي انتقدت أداء إسرائيل في الحرب على غزة خاصة منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وغيرهما من المنظمات الحقوقية الدولية والإسرائيلية والفلسطينية، لأن من المعلوم أن تقارير هذه المنظمات تمتاز بالصدقية والتأثير الكبير في أوساط الرأي العام الدولي، ولها تأثيرها الواضح على السياسات الخارجية للكثير من الدول، خاصة الأوروبية منها، التي تعد قضايا الدمقرطة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة من أولوياتها الخارجية.

يتضمن التقرير توصيات وعبارات واضحة مفادها انه إذا لم تقم إسرائيل – وبالطبع الطرف الآخر الفلسطيني – بعملية متابعة لنتائج التقرير والتحقيق في مجريات الحرب على غزة. فان على مجلس الأمن أن يتحرك لإحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ما يشكل سابقة سابقة للجنود والضباط الإسرائيليين. والاهم من ذلك أيضاً تصويت دول لصالح التقرير تعد علاقاتها وروابطها مع إسرائيل قوية مثل الهند والصين وروسيا، مع العلم أن إسرائيل في فترة ما بعد الحرب الباردة استطاعت ربط علاقات دبلوماسية معها بحيث تطورت هذه العلاقات مع الوقت إلى شراكات إستراتيجية. وهذا يعني بكلمات أخرى عدم قدرة إسرائيل على التأثير على مواقف هذه الدول على الرغم من الفوائد التي تجنيها من شراكتها مع إسرائيل.

وكرد فعل على صدور تقرير غولدستون. جاء استحضار ذكرى الكارثة اليهودية في كانون الثاني الماضي بشكل لافت للنظر، حيث زار العديد من المسؤولين والوزراء الإسرائيليين دولاً أوروبية وغير أوروبية للترويج لفكرة اليهودي الضحية وتذكير

العالم أن إسرائيل ما زالت مهددة من قبل قوى « إرهابية وظلامية» . وان المجتمع الدولي يجب أن لا يقع في فخ مساعدة هذه القوى والدول خاصة تلك التي ما زالت تحارب إسرائيل في المنطقة بطرق تقليدية وغير تقليدية . وقد شملت هذه الجولة الإسرائيلية زيارات لشمعون بيريس وليبرمان ونتنياهو والعديد من الوزراء لدول مثل ألمانيا وبولندا وفرنسا وروسيا وغيرها من الدول للتذكير بكارثة اليهود .

إسرائيل تستمر في تبني سياسة إدارة الصراع وليس حله

العلاقة مع الفلسطينيين: عرقلة استئناف المفاوضات ووضع شروط تعجيزية

كان لتشكيل حكومة يمينية في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو تأثير كبير على العلاقة مع الفلسطينيين، إلى جانب عوامل اخرى منها حرب إسرائيل على غزة وعدم الجدية في التفاوض، وإيمان بعض الأحزاب اليمينية المشاركة في الحكومة الإسرائيلية أن موضوع المفاوضات مع الفلسطينيين ليس قضية مركزية، لا بل تعتقد ان اقامة دولة فلسطينية هي خطر على إسرائيل وفيها تنازل عن «أرض إسرائيل»، ومن جهة اخرى يشارك حزب العمل في الحكومة، إلا انه حزب ضعيف بالنسبة لعدد مقاعده ويطالب الحزب بالعودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين على أساس حل الدولتين، ان هذه التركيبة المتناقضة للحكومة الإسرائيلية أدت بنتنياهو إلى وضع شروط تعجيزية امام الفلسطينيين، مثل الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مقابل تقديم إسرائيل لبعض التنازلات المتعلقة بالاستيطان والتفاوض حول قضايا الوضع النهائي[٥]. يهدف نتنياهو من ذلك اولا إلى ارضاء كل الاطراف التي تشكل حكومته ومن جهة ثانية يريد جر الفلسطينيين إلى مفاوضات بهدف المفاوضات فقط، وهو يعلم ان الفلسطينيين لا يستطيعون قبول شروطه وان مجرد التفاوض بالنسبة له هو هدف بحد ذاته، بمعنى أن نتنياهو يرغب في إدارة الصراع مع الفلسطينيين قدر الامكان ليكسب الوقت دون التوصل إلى حل جدي، وبذلك فهو يقلل الضغط الدولي على حكومته، ومن جهة اخرى يرضي كل اطراف السياسية الإسرائيلية فهو يتفاوض وفي نفس الوقت لا يتوصل إلى شيء.

إسرائيل تكثف البناء في القدس مقابل تجميده في الضفة

حاول الرئيس أوباما تحريك المسار الفلسطيني الإسرائيلي من خلال محورين، الاول مطالبة إسرائيل بتجميد الاستيطان وقد كان اوباما مثابرا في هذا الطلب من الإسرائيليين، في المقابل حاول ان يقنع دولا عربية وبالذات في شمال افريقيا ودول الخليج ان تتخذ خطوات حسن نية اتجاه الإسرائيليين مقابل تعهد إسرائيل بوقف الاستيطان، ومنها فتح مكاتب المصالح في بعض الدول العربية وتجديدها،

السماح للطيران المدني الإسرائيلي بالتحليق فوق دول الخليج في سفرها إلى مناطق آسيوية. الا ان اوباما لم يستطع اقناع الإسرائيليين بتجميد الاستيطان كاملا بما في ذلك القدس، ولم يقنع الدول العربية باتخاذ هذه الخطوات. من جهتهم اراد الفلسطينيون الذهاب إلى الحل النهائي. الامر الذي لا يتبناه نتنياهو لانه يعتقد ان الحل يأتي على مراحل. وثانيًا لأنه يدرك أن الذهاب إلى مفاوضات للحل النهائي سوف ينهي حكومته الائتلافية التي تعد الاحزاب اليمينية عمودها الفقري[٦]. اذن يريد نتنياهو ادارة الصراع مع الفلسطينيين لكسب الوقت في هذه المرحلة.

في ظل تركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية نتنياهو غير قادر على طرح أي حل سياسي معقول

كما تتذرّع إسرائيل في عدم التقدم في حل مع السلطة الفلسطينية، كما يحدد ذلك غيورا ايلاند رئيس مجلس الامن القومي السابق، بالخوف من سيطرة «حماس» على الضفة الغربية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، كما حدث في غزة، ويؤكد ان خيار نتنياهو هو الحلول المرحلية وليس الحلول النهائية[٧].

أشار نتنياهو في خطابه في بار ايلان في حزيران ٢٠٠٩، إلى أن الانسحاب لم يجلب السلام، وان السلام يأتي من خلال الاعتراف بالحقوق القومية للشعب اليهودي في اقامة دولة يهودية:

«ومما يدعونا إلى الأسف أيضاً أن المعتدلين الفلسطينيين غير مستعدين للإدلاء بالأقوال البسيطة التالية، إن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وهي ستظل هكذا. إن تحقيق السلام يتطلب الشجاعة والإنصاف من كلا الجانبين وليس من الجانب الإسرائيلي وحده. يجب أن تنهض القيادة الفلسطينية وتقول بمنتهى البساطة: «كفانا هذا النزاع. إننا نعترف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في هذه البلاد، وإننا سنعيش إلى جانبكم بسلام حقيقي»».

وقد حدد نتنياهو خلال خطاب جامعة بار إيلان[٨] الرؤية الإسرائيلية لشكل الحل الدائم مع الفلسطينيين، حيث اشار إلى الأسس التي ينوي بموجبها التقدم إلى الحل النهائي، وهذه الأسس هي[٩]:

تراجع نتنياهو عن خطته للسلام الاقتصادي لا يعني تبنيه لبديل سياسي حقيقي

١. اعتراف الطرف الفلسطيني بحق اليهود بتقرير مصيرهم في البلاد واقامة دولة يهودية.

٢. اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

رفضت السلطة الوطنية الفلسطينية من جهتها العودة إلى طاولة المفاوضات دون التزام إسرائيلي بتجميد الاستيطان الكامل في الضفة الغربية والقدس. ومع أن

نتنياهو أعلن في تشرين الثاني عن تجميد الاستيطان لفترة عشرة شهور إلا انه لم يكن تجميدًا مطلقًا ولم يشمل القدس، لا بل شدد أن الاستيطان سوف يعود إلى سابق عهده بعد انقضاء المهلة. وقد وصف المبعوث الأميركي جورج ميتشل قرار الحكومة الإسرائيلية بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية بأنه «قرار مهم، وعلى الرغم من انه أقل من تجميد كامل للبناء، إلا انه أكثر ما اقترح على لسان رئيس حكومة إسرائيلي في السابق»[١٠]. في مقابل تجميدها للاستيطان في الضفة الغربية، على الرغم من انه لم يطبق بحذافيره، كثفت إسرائيل من عملية الاستيطان في القدس بشكل لم يسبق له مثيل، فقد زادت وتيرة هدم البيوت وتحولت من مخططات لهدم بيوت فردية إلى التخطيط لهدم احياء كاملة، وزادت من بناء الوحدات الاستيطانية في القدس. ان كثافة الاستيطان في القدس تدل على أن إسرائيل برئاسة نتنياهو تحاول اخراج القدس من ملف المفاوضات او ان تفاوض عن «قدس أخرى» للفلسطينيين لا تشمل القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧.[١١]

رفض إسرائيلي تام لإعلان دولة فلسطينية من طرف واحد ولمشروع بناء مؤسسات الدولة

وقد طرح نتنياهو في بداية عهده موضوع السلام الاقتصادي كمقدمة للسلام السياسي، إلا انه تراجع عن هذا الطرح بسبب الموقف الأميركي والموقف الفلسطيني اللذين شددا على إنهاء الصراع سياسيا منذ البداية وبطريقة جذرية بحكم عدم جدوى الحديث عن رخاء اقتصادي وزيادة المؤشرات الاقتصادية في ظل وجود الاحتلال[١٢].

في الوقت الذي أعلن فيه نتنياهو عن تجميد الاستيطان في الضفة الغربية في تشرين الثاني ٢٠٠٩، قامت الحكومة بالتصويت على قرار «مناطق الأولوية الوطنية» التي تحظى بدعم حكومي خاص، والتي شملت دعم مستوطنات خارج الكتل الاستيطانية. ويدل هذا الأمر على أن نتنياهو يعلن عن تجميد الاستيطان من جهة إلا انه يحاول إرضاء المستوطنين من خلال دعم مستوطنات نائية داخل الضفة الغربية من جهة أخرى. وهو جزء من توجه نتنياهو في ادارة الصراع مع الفلسطينيين من خلال محاولة جرهم إلى طاولة المفاوضات من خلال قرار التجميد، وارضاء شركائه في الحكومة من خلال الاعلان عن مستوطنات ضمن الافضلية القومية من حيث الميزانيات الحكومية.

أثارت خطة الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية خلال عامين قلقا إسرائيليا، مع صدور اشارات بإمكانية لجوء الطرف الفلسطيني لتقديم مبادرة يتم من خلالها الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية من

طرف واحد عبر دعم مجلس الأمن الدولي لذلك. وقد كان رد الفعل الإسرائيلي على هذه المبادرة واضحاً وصريحاً، حيث عقب نتنياهو بقوله انه لا يوجد «بديل للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كل تصرف أحادي الجانب سوف يؤدي إلى انهيار إطار الاتفاقيات التي بيننا وسوف يؤدي إلى خطوات أحادية الجانب من طرف إسرائيل أيضا»[13]. لم يفسر نتنياهو مقصده من خطوات أحادية الجانب، لكن يمكن أن يكون المقصود منها هو إلغاء الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. في حين تخوفت مصادر إسرائيلية صحافية وسياسية وأكاديمية من إمكانية لجوء الفلسطينيين إلى نموذج كوسوفو عبر إعلان أحادي الجانب للدولة الفلسطينية. بفعل رؤية الحكومة الفلسطينية التي تؤمن ببناء الدولة عبر تمتين المؤسسات القاعدية والمدنية. ويمكن للفلسطينيين أن يلجأوا لمثل هذه الآلية بفعل إحباطهم من سياسة أوباما والتشجيع الأوروبي لهم في هذا الصدد. وقد اعلنت دول اوروبية عن بحثها إمكانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية حتى قبل انتهاء المفاوضات.

بعض قيادات الليكود ترد الجمود التفاوضي إلى نتائج مؤتمر فتح

وقد كتب زئيف بيغن (المعروف ببني بيغن)، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي وعضو المجموعة السباعية الحكومية المصغرة التي تناقش بعمق القضايا الأمنية السياسية، مقالا في صحيفة «هآرتس» تطرق فيه إلى رفض الفلسطينيين العودة إلى طاولة المفاوضات، حيث ادعى في مقاله الذي حمل عنوان «لماذا لا يوجد اتفاق ولن يكون قريبا؟»، أن ما يمنع الفلسطينيين من العودة إلى المفاوضات هو مؤتمر حركة فتح الذي انعقد في تموز ٢٠٠٩، إذ أشار هذا المؤتمر إلى خيار المقاومة كخيار استراتيجي، وأكد الوقوف على الثوابت الوطنية الفلسطينية، كما يدعي بيغن أن قرارات المؤتمر قيدت السلطة الفلسطينية وجعلت خطابها أكثر حدة في التعامل مع إسرائيل، بمعنى أن قرارات المؤتمر أدخلت الأيديولوجي على حساب السياسي في قرارات السلطة الفلسطينية ومواقفها[14]. كما تهدف إستراتيجية السلحفاة التي تتبعها إسرائيل في علاقاتها مع الفلسطينيين إلى تفعيل عمليات التطبيع مع العرب من دون مقابل حقيقي أو ملموس على ارض الواقع.

ليبرمان يحاول تصدير القضية الفلسطينية بوصفها قضية غير ساخنة وليست ذات أولوية

وعلى صعيد متصل يدعي ليبرمان أن القضية الفلسطينية ليست قضية ساخنة بالنسبة لإسرائيل في الأجندة السياسية، وأن القضية الفلسطينية هي «إحدى القضايا الأقل قلقاً بالنسبة لنا»، وطالب الجمهور بأن يفهم القضية الفلسطينية على أنها «مجرد قضية أخرى» وليس «القضية» الأساسية».

وحول تجميد الاستيطان والعودة إلى المفاوضات قال رئيس جهاز الأمن العام

الإسرائيلي، يوفال ديسكين، إن تجميد الاستيطان لن يأتي بالفلسطينيين إلى المفاوضات، حيث يريد الفلسطينيون، على حدّ تقييم ديسكين، بدء التفاوض من النقطة التي انتهت إليها في عهد اولمرت.

وحاول نتنياهو خلال زيارته لمصر في كانون الثاني ٢٠١٠ أن يقوم بخطوة تبدو وكأنها مبادرة لجر الفلسطينيين إلى المفاوضات، حيث اقترح أمام مبارك تجديد المفاوضات والبدء بالحديث حول موضوع الحدود، وان يحدد سقف زمني للمفاوضات يصل إلى عامين يتم خلالها نقاش كل القضايا بما فيها القدس واللاجئون[١٥]. وقد جاءت تصريحات نتنياهو في القاهرة ربما إرضاء لمصر التي تلعب دورا في أكثر من ملف على الجبهة الفلسطينية. واحتواء لأي جهد دولي أميركي أو أوروبي لإحلال السلام في الشرق الأوسط يكون على حساب إسرائيل. وقد أكد مسؤولون مصريون بعد ذلك أن نتنياهو لم يثبت جديته.

وعلى الصعيد الأمني نشر جهاز الأمن العام الإسرائيلي معطيات تشير إلى انخفاض عدد العمليات ضد إسرائيل في العام ٢٠٠٩، حيث اعتبر العام ٢٠٠٩ الأكثر هدوءا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وارجع جهاز الأمن العام في إسرائيل هدوء العام ٢٠٠٩ بالأساس إلى جهود الجيش الإسرائيلي، ولكن أيضاً لعمل قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية، وحالة الردع التي خلقتها إسرائيل مع حماس في غزة[١٦].

استمرت حالة الانسداد التفاوضي السوري- الإسرائيلي غير المباشر الذي رعته تركيا خلال فترة حكومة أولمرت بسبب إصرار سورية على أهمية تجدد الوساطة التركية وعدم رغبة إسرائيل في ذلك

العلاقة مع سورية: انسداد سياسي وتموضع إقليمي

دخلت العلاقة السورية- الإسرائيلية مرحلة جديدة في العام ٢٠٠٩ بفعل تحولات إقليمية ودولية أهمها انفتاح الإقليم والدول الإقليمية على سورية بمن فيها السعودية. إضافة إلى حدوث تحولات مهمة على صعيد العلاقة السورية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد استمرت حالة الانسداد التفاوضي السوري- الإسرائيلي غير المباشر الذي رعته تركيا خلال فترة حكومة أولمرت بسبب إصرار سورية على أهمية تجدد الوساطة التركية وعدم رغبة إسرائيل في ذلك. وبسبب غياب الوسيط التركي، بادر الرئيس الكرواتي ستيفا ميسيتش إلى محاولة عقد قمة بين نتنياهو وبشار الأسد وذلك لتجديد العملية السياسية بين سورية وإسرائيل، وقد قام الرئيس الكرواتي بهذه الخطوة في أعقاب زيارته لإسرائيل في تشرين الأول ٢٠٠٩ ولقائه مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس ومع نتنياهو[١٧]. وخلال لقائه مع نتنياهو أشار

إلى أن الرئيس الأسد الذي يعتبر مقربا له نقل من خلاله رسالة إلى القادة الإسرائيليين تعبر عن رغبته في تجديد المفاوضات مع إسرائيل. وبعد عودته إلى بلاده من إسرائيل بأيام زار الرئيس الأسد كرواتيا، حيث أشار إلى استعداده لتجديد المفاوضات، ولكنه أكد أن هنالك حاجة إلى طرف ثالث ليقوم بذلك لتسهيل مهمة التفاوض غير المباشر. لقد كان قدوم حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة إلى المشهد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٩ . وعدم رضا إسرائيل عن التوجهات السياسية الخارجية للحكومة التركية من الأسباب التي أدت إلى فشل الوساطة التركية.

وخلال زيارات قام بها كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس السوري بشار الأسد إلى باريس في تشرين الثاني ٢٠٠٩، اقترح نتنياهو أن تقوم فرنسا بدور الوسيط بين سورية وإسرائيل بدل الوساطة التركية، الأمر الذي رفضه بشار الأسد في زيارة لاحقة إلى باريس أعقبت زيارة نتنياهو. وفي هذا السياق اقترح الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي على نتنياهو تنظيم مؤتمر للسلام يدعى إليه بشار الأسد، وأبو مازن، وميشيل سليمان الرئيس اللبناني بالإضافة إلى الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله الثاني. بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. لم يعترض نتنياهو على المبادرة الفرنسية، ولكنه بلا شك كان مهتماً بدور فرنسي على المسار السوري تحديداً وليس دوراً على كل المسارات، لكي لا يتحول المؤتمر إلى تجمع دولي ضاغط على إسرائيل.

التقديرات الإسرائيلية أن سورية ما زالت تتبع نهج الممانعة والذي يتضمن عدم الانجرار لأية مجابهة عسكرية مع إسرائيل

استمرت المسألة اللبنانية تلعب دوراً في توتر العلاقات السورية الإسرائيلية، وخصوصا الادعاء الإسرائيلي باستمرار سورية تزويد حزب الله بالسلاح، حيث صرحت مصادر الجيش الإسرائيلي أن سورية اتخذت قرارات إستراتيجية بتزويد حزب الله بكل أنواع السلاح التي بحوزتها (المقصود تلك الأسلحة التي تلائم حالة حزب الله العسكرية خاصة الرشاشات والقذائف والصواريخ قريبة ومتوسطة المدى)، وقال مصدر في الجيش الإسرائيلي إن تزويد سورية لحزب الله بالسلاح يتم بشكل منظم «إيران تدفع، سورية تزود وحزب الله يأخذ» على حد قول المصدر العسكري الإسرائيلي[١٨].

وصرح رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال عاموس يدلين، في محاضرة ألقاها في مركز دراسات الأمن القومي في تل أبيب مستعرضاً الواقع الاستراتيجي لإسرائيل خلال العام ٢٠٠٩، أن الرئيس الأسد ليس منغمسا بطبيعته في «محور الشر»، وأضاف أن سورية دولة علمانية وبخلاف إيران، حماس وحزب الله، فإنها لا تلغي من حساباتها الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل. ومع جهة ثانية

أشار يدلين إلى أن علاقات سورية مع باقي مركبات «محور الشر» أصبحت وطيدة بطريقة لم نعهدها سابقا. وأضاف يدلين أن اتفاقا بين سورية وإسرائيل سوف يغير الخارطة الإستراتيجية في المنطقة لصالح إسرائيل، ويقلل الخطر الكامن عليها[١٩].

بقيت التقديرات العسكرية والإستراتيجية الإسرائيلية تشير إلى إتباع سورية لإستراتيجية الممانعة التي تتضمن عدم الانجرار إلى مجابهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل بسبب الخلل في موازين القوى بين الطرفين لصالح إسرائيل في معادلة الصراع في الشرق الأوسط. لا سيما في ظل الضعف السوري العسكري والتقني والاقتصادي. وغياب الشريك والحليف الدولي الفاعل في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي. وبطء العودة الروسية إلى مسرح الأحداث في الشرق الأوسط. وضعف البيئة الإستراتيجية لسورية والاستنزاف الغربي لإيران بخصوص برنامجها النووي. أما المقاومة في هذا الترتيب السوري الاستراتيجي فتعكس نموذج العمل العسكري الفاعل ضد إسرائيل الذي تقوم به منظمات وحركات غير دولانية على شاكلة حزب الله وحماس والحركات الفلسطينية الأخرى. وبناء على هذا الفهم السوري للمجابهة مع إسرائيل فان قوى المقاومة المناهضة لإسرائيل لا تستطيع رفع السلاح دون الدعم المادي والمعنوي المقدم من «محور الممانعة» الذي تعد سورية جزءاً أساسيا منه.

ازدادت أهمية مصر في نظر إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩، وقد تزايدت الزيارات الإسرائيلية إلى مصر على مستوى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس الدولة شمعون بيريس ووزير الدفاع إيهود باراك لاعتبارات إستراتيجية وجيو- سياسية

في المجمل يمكن القول إن إسرائيل تتبنّى مبدأ التفاوض مع سورية دون شروط مسبقة، ودون وساطة تركية بالضرورة، أما سورية فإنها مصرة على التفاوض غير المباشر ومن حيث انتهت المفاوضات غير المباشرة السابقة، مع التزام إسرائيل بالانسحاب من الجولان، ومن خلال وساطة تركية، ان الهدف السوري من الوساطة التركية هو احراج إسرائيل على مستوى علاقتها مع الطرف التركي، كما تسعى من خلال ذلك إلى تعميق علاقتها مع تركيا وذلك لمحاصرة إسرائيل سياسيا وتقليص مساحة مناورتها السياسية والعسكرية ضد سورية، أما في إسرائيل فقد بات واضحا ان القيادة العسكرية الإسرائيلية والجيش يدفعان نحو توقيع اتفاق سلام مع سورية لاهمية ذلك استراتيجيا على إسرائيل في المنطقة، اما القيادة السياسية الحالية فانها تريد مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة دون شروط مسبقة ولهدف المفاوضات.

العلاقة مع مصر: أهمية الدور المصري في أكثر من ملف

شهدت العلاقات الإسرائيلية- المصرية في العام ٢٠٠٩ تقلبات كثيرة، حيث شكلت مصر دولة مركزية خلال العام ٢٠٠٩ بالنسبة لإسرائيل، فمصر هي راعية

وثيقة المصالحة الفلسطينية، وهي بالتأكيد ستؤثر على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مستقبلاً، وستؤثر على مستقبل الأوضاع في قطاع غزة، والدور المصري المركزي في قضية تبادل الأسرى، كما أن الحدود المصرية الفلسطينية في غزة تعتبر عاملا في تحديد العلاقات الإسرائيلية المصرية. لهذا ازدادت أهمية مصر في نظر إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩، وقد تزايدت الزيارات الإسرائيلية إلى مصر على مستوى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس الدولة شمعون بيريس ووزير الدفاع إيهود باراك لاعتبارات إستراتيجية وجيو- سياسية، أهمها تنسيق المواقف بالنسبة للعملية السياسية وثانيها بالنسبة للأوضاع في قطاع غزة.

وقد بدأت إسرائيل تعول على مصر بالضغط على السلطة الفلسطينية للعودة إلى طاولة المفاوضات، بعد إصرار الأخيرة على عدم العودة إليها قبل تجميد الاستيطان، فقد هدفت زيارة قام بها نتنياهو إلى مصر في كانون الأول ٢٠٠٩، إلى طرح مبادرة تقوم من خلالها مصر بدعوة نتنياهو وأبو مازن إلى قمة سياسية في مصر للخروج من نفق الجمود السياسي، خاصة أن التفاوض يعطي إسرائيل مساحة للتخفيف من الضغط الدولي والإقليمي عنها. غير أن الموقف المصري كان واضحا بمطالبته إسرائيل بأمور محددة لتسهيل استئناف المفاوضات أبرزها تجميد الاستيطان وخاصة في القدس.

اعتبار صواريخ حزب الله تشكل خطراً استراتيجياً على امن إسرائيل يجب محاربته

كما شكل العام ٢٠٠٩ بداية تنفيذ اتفاقية الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل، حيث تقوم مصر بتزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي لمدة ٢٠ عاما قابلة للتجديد ٢٠ عاما أخرى، حيث سيسدّ الغاز الطبيعي الذي ستستورده إسرائيل من مصر حوالي ٣٦٪ من احتياجات الغاز الطبيعي في إسرائيل[٢٠].

تفهم إسرائيل أهمية الدور المصري في مكانة إسرائيل السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وفي نفس الوقت فان مصر هي لاعب مركزي واساسي في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، تحاول إسرائيل ان تكون حذرة في تصريحاتها وتقييمها للدور المصري، فهي لم تعلق على قيام مصر ببناء جدار فولاذي في حدودها مع قطاع غزة. وشهد العام ٢٠٠٩ الذكرى الثلاثين لاتفاق السلام بين البلدين، وأجريت في إسرائيل الكثير من المؤتمرات والايام الدراسية حول العلاقات بين البلدين، واجمع المتحدثون ان السلام بين البلدين هو مثال للسلام البارد، ولكن مجرد اخراج مصر من دائرة الصراع العسكري مع إسرائيل كان مكسبا استراتيجيا لإسرائيل، كما ان إسرائيل تشير برضى للجهود المصرية لمنع تهريب السلاح عبر صحراء سيناء.

العلاقة مع لبنان: سياسة الحفاظ على الردع المتبادل

ازداد التوتر مع لبنان في العام ٢٠٠٩، بسبب سقوط أربع قذائف من لبنان على إسرائيل، ورغم أن العدد هامشي، إلا انه في إسرائيل يعتبر تصعيداً، خصوصاً وانه يشكل ارتفاعاً قياساً مع العامين اللذين أعقبا الحرب على لبنان في العام ٢٠٠٦. ففي تعقيب له للصحافة الإسرائيلية قال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، إن هناك قلقا إسرائيليا من تسليح حزب الله، ومسؤولية الحكومة اللبنانية عما يجري في الجنوب، وان إسرائيل تحاول الحفاظ على مفعولية ردعها منذ الحرب، وما يقلق إسرائيل بالذات هو تسليح حزب الله بأسلحة متطورة ما يؤدي إلى «اختلال ميزان القوى» بين الطرفين، وخصوصا التخوف الإسرائيلي أن تقوم سورية بتزويد حزب الله بصواريخ متطورة ضد الطائرات تعيق الطيران الإسرائيلي وتهدّده[٢١]. إن وجود صواريخ متطورة مضادة للطائرات بيد حزب الله يعني استراتيجيا فقدان إسرائيل لتفوقها الجوي النوعي لان سلاح الجو لعب أدواراً حاسمة في معارك إسرائيل مع جيرانها العرب.

مسلسلات تركية تزيد من حدّة التوتر بين البلدين

حاولت إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩ ان تعمق من ردعها للبنان ولحزب الله وخصوصا بعد تشكيل الحكومة اللبنانية بمشاركة حزب الله، وظهور التوافق السياسي على الساحة اللبنانية. وتتركز السياسة الإسرائيلية في اعتبار لبنان وحدة واحدة دون تفريق بين حزب الله والحكومة، وهذا من شأنه حسب وجهة النظر الإسرائيلية ان يعمق من سياسة الردع التي سادت الحدود مع لبنان بعد الحرب على لبنان ٢٠٠٦. حيث تهدد إسرائيل لبنان كدولة وليس حزب الله كتنظيم، وفي أي تصعيد قادم بين البلدين سوف تتعامل إسرائيل مع الحكومة اللبنانية كمسؤولة وليس حزب الله، وسيكون رد فعل إسرائيل بالتوافق مع هذا الاعتبار الجديد، ودفعت هذه السياسة حزب الله مرارا وتكرارا خلال العام ٢٠٠٩ ان يؤكد ان تل ابيب ستكون مستهدفة المرة القادمة أيضاً كرد على السياسة الجديدة وايضا للحفاظ على الردع المتبادل بين الطرفين.

العلاقة مع الأردن: علاقات متوترة بعيدًا عن الأضواء

تراجع مستوى العلاقة مع الأردن في عام ٢٠٠٩ بعد تدشين حكومة نتنياهو صاحبة الأقطاب والأطروحات اليمينية الضارة بالمصالح الأردنية. فبعض مكونات هذه الحكومة ما زال يؤمن بتهجير الفلسطينيين إلى الأردن ما يعني استهداف النسيج

الوطني الأردني. إضافة إلى عدم احترام إسرائيل لعروبة وإسلامية القدس التي تتولى الأردن رعاية الأماكن المقدسة الإسلامية فيها. وقد ساهمت الممارسات الإسرائيلية في القدس خلال العام ٢٠٠٩ في تعميق التوتر بين البلدين، حيث لم يلتق نتنياهو مع الملك عبد الله الثاني لقاءً جدياً للتباحث في الشؤون الثنائية او الاقليمية، ويمكن القول إن انقطاعاً يسود العلاقات بين البلدين وزعيمي البلدين.

وفي مقابلة أجراها الملك الأردني عبد الله الثاني مع صحيفة «هآرتس» لمناسبة مرور ١٥ عاماً على توقيع اتفاق السلام بين البلدين، أشار إلى أن العلاقات بين البلدين باردة جدا بعد الحرب على غزة وبسبب عدم تقدم العملية السلمية، وأيضا بسبب عدم تطبيق الكثير من البنود والاتفاقيات الفرعية التي وقعت بعد اتفاق السلام بين البلدين. وقال الملك الأردني ان القدس الشرقية هي ارض محتلة، وانه يعارض بناء جدار يفصل بين جزئي المدينة، وانه متخوف من سياسة حكومة نتنياهو. وأضاف انه تقريبا لا يوجد تبادل تجاري بين البلدين[٢٢].

تباين المواقف تجاه قرب إيران من إنتاج قنبلة نووية :إسرائيل تتمسك بتقييم أن إيران قريبة من إنتاج قنبلة نووية، بينما تتخبط أجهزة الاستخبارات الأميركية حول ذلك

وقد سادت ولا تزال حالة من القطيعة التامة بين الملك الأردني وبين نتنياهو خلال العام ٢٠٠٩. وما يميز القطيعة بين البلدين أنها غير ظاهرة للعيان، ففي الوقت الذي ظهرت فيه الأزمة الإسرائيلية التركية على السطح، فان الأزمة الأردنية الإسرائيلية غير ظاهرة على الرغم من أنها أكثر حدة مقارنة مع الأزمة التركية، كما تقول مصادر دبلوماسية إسرائيلية[٢٣]. ويدل على حالة القطيعة أن نتنياهو زار عمان مرة واحدة في أيار ٢٠٠٩، قبل سفره لواشنطن، مقابل ثلاث زيارات قام بها لمصر، غير زيارتين قام بهما رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان إلى إسرائيل، كما أن الأردن قاطع بشكل كامل وزير الخارجية ليبرمان، حتى أن مدير عام وزارة الخارجية يوسي غال لم يلتق نظيره الأردني بتاتا، وتتم الاتصالات كالعادة من خلال سفيري البلدين. وقام مستشار نتنياهو السياسي عوزي أراد بزيارة عمان مرتين فقط، كان آخرها في أيلول ٢٠٠٩، وحاول خلالها تنظيم لقاء بين الملك عبد الله ونتنياهو إلا انه فشل وحصل لقاء سريع بينهما استمر خمس دقائق في أروقة الأمم المتحدة في أيلول. وكان الملك عبد الله الثاني أبدى خلال لقاء مع صحيفة التايمز اللندنية في أيار ٢٠٠٩ تحفظه من نتنياهو عندما قال «كانت لي ثلاثة شهور كملك في الفترة المقابلة لنتنياهو في العام ١٩٩٩، وقد كانت أقل ثلاثة شهور راحة في سنوات حكمي». لا شك ان موقف نتنياهو من الدولة الفلسطينية في الماضي وشروطه التعجيزية لاقامتها في الحاضر (بعد خطاب بار ايلان) زادت من مخاوف الاردن من نية إسرائيل عدم التقدم إلى

تسوية سياسية مع الفلسطينيين، الأمر الذي لا يتفق مع الرؤية الاستراتيجية للاردن في حل للصراع واقامة الدولة الفلسطينية. إسرائيل من جهتها تريد تعميق التعاون الاستراتيجي والسياسي مع الاردن، الا ان موقف الحكومة واطراف فيها من التسوية يجعل هذا التعاون في حدّه الأدنى.

العلاقة مع الولايات المتحدة: توتر ضمن سقف التحالف الإستراتيجي

تحددت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة من خلال حدثين اساسيين، تشكيل حكومة يمينية جديدة يقابله ادارة اميركية جديدة برئاسة باراك اوباما. برزت نقاط خلافية بين الإدارة الأميركية الديمقراطية الجديدة والحكومة الإسرائيلية اليمينية المحافظة بقيادة بنيامين نتنياهو. خاصة في موضوعين رئيسين: أولهما متصل بمستقبل عملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وما يرتبط بذلك من إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة والمتواصلة جغرافياً، وإشكالية التفاوض حول المستوطنات الإسرائيلية الجاثمة على رؤوس الجبال في الضفة الغربية. وثاني هذه المواضيع متعلق بإيران وبرنامجها النووي. وطرق التعامل معها. ففي خطاب القاهرة. أعلن الرئيس أوباما أن الاستيطان غير شرعي. ويعيق عملية السلام وبناء الدولة الفلسطينية القوية والقادرة على لعب أدوار إقليمية تفضي إلى الاستقرار والأمن. وخلال زيارته لألمانيا شدد أوباما على أهمية تقيد إسرائيل بوقف البناء في المستوطنات. حتى إن كان هذا البناء لأغراض النمو والتكاثر الطبيعي. وقال بالحرف الواحد: «إن أميركا لا تستطيع أن تترك الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم في مهمة صناعة السلام بل عليها. التحرك في اتجاه تذليل عقبات تحقيق هذا الهدف الأميركي».

> تباين المواقف تجاه قرب إيران من إنتاج قنبلة نووية :إسرائيل تتمسك بتقييم أن إيران قريبة من إنتاج قنبلة نووية، بينما تتخبط أجهزة الاستخبارات الأميركية حول ذلك

وشكل الموضوع الفلسطيني أحد متغيرات العلاقة الأميركية الإسرائيلية، وخصوصا بالنسبة لموضوع الاستيطان عموماً والاستيطان في القدس، خصوصاً أن الولايات المتحدة تدرك أن التقدم على صعيد الملفات الإشكالية الأخرى في الشرق الأوسط مرتبط بمدى التقدم على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي. فقد اعترضت الولايات المتحدة على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة غيلو في القدس في تشرين الثاني، وبناء ٦٩٢ وحدة سكنية لليهود في شرقي القدس تم الإعلان عنها في كانون الأول ٢٠٠٩، كما أعلن نتنياهو أن القدس لن تكون ضمن عملية تجميد الاستيطان. وقد قامت الولايات المتحدة بعدة خطوات لتخفيف حدة التوتر مع

إسرائيل، ومنها تليين موقفها، حيث صرح نتنياهو «أن موضوع المستوطنات قد حل بيننا وبين الأميركان»[٢٤] ربما عبر الموافقة الأميركية الصريحة على خطة نتنياهو لتجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية لكن خارج القدس لمدة عشرة شهور.

لم يأخذ نتنياهو وقتاً طويلاً للرد على أفكار أوباما المقلقة له شخصياً ولمستقبل الدولة اليهودية. من خلال خطابه في جامعة بار ايلان حيث أظهر تقبلاً لفكرة الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح والإشراف الدولي المباشر لضمان عدم تحول هذه الدولة إلى كيان معاد لإسرائيل في المستقبل. وعدم إقامتها علاقات دبلوماسية مع دول تعد معادية لإسرائيل. لكن بالمقابل رفض نتنياهو فكرة تجميد البناء في مستوطنات الضفة الغربية على اعتبار أن أمنها جزء أصيل من دولة إسرائيل.

وقد ظهر الخلاف بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل حول تقدم البرنامج النووي الإيراني، فإسرائيل تتمسك بتقييم أن إيران قريبة من إنتاج قنبلة نووية، بينما تتخبط أجهزة الاستخبارات الأميركية حول ذلك، فقد أعلنت خلال العام ٢٠٠٩ أن إيران بعيدة عن إنتاج سلاح نووي بسبب أخطاء تقنية يمر بها البرنامج، إلا أن المخابرات الأميركية عادت وقالت إن إيران يمكنها إنتاج قنبلة نووية خلال عامين، وتطالب إسرائيل الولايات المتحدة بموقف أكثر حزماً وبتكثيف العقوبات على إيران، حيث تتفق كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في المرحلة الراهنة أن عقوبات جدية على إيران من شأنها إعاقة المشروع النووي الإيراني وخصوصا فرض عقوبات في مجال الطاقة[٢٥].

وفي هذا السياق صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأميركية مايكل مولين أن وجود سلاح نووي مع إيران هو تهديد وجودي لإسرائيل، وأشار إلى أنه يفضل حل مسألة الملف النووي الإيراني من خلال العمل الدبلوماسي، ولكنه الح بأنه في حالة فشل هذا الحل، فان الولايات المتحدة قد تلجأ إلى القوة العسكرية. وكان مولين التقى مع رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية غابي اشكنازي عدة مرات خلال العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان آخرها اللقاء الذي جمعهما في تشرين الأول ٢٠٠٩، وتأتي هذه اللقاءات كجزء من لقاءات عديدة بين وفود عسكرية إسرائيلية وأميركية في بلدي الطرفين للتنسيق حول العلاقات الإستراتيجية عموما والملف الإيراني خصوصا[٢٦].
ربما يهدف هذا الموقف الأميركي المعلن من قبل المؤسسة العسكرية الأميركية إلى طمأنة إسرائيل نفسياً في مواجهة الخطر الإيراني. ومن أجل إقناع إسرائيل بتبني سياسة تفاوضية مع الفلسطينيين فيها قدر لا بأس به من الجدية والاستمرارية، من أجل تسهيل مهمة أميركا في معالجة القضايا الأخرى في الشرق الأوسط.

بالنسبة لإسرائيل فان الموضوع الإيراني مسألة حاسمة في علاقتها مع الولايات المتحدة، بمعنى أن إسرائيل تعول على دور أميركي فاعل ومباشر في مساعدة إسرائيل في حال انطلقت العمليات العسكرية ضد إيران . كما تعول عليها في متابعة الملف النووي الإيراني في المحافل الدولية . فمن جهة تعهدت إسرائيل للإدارة الأميركية الجديدة بعدم القيام بأية خطوة انفرادية ضد إيران، ومن جهة ثانية يشير خبراء إسرائيليون إلى أن فرص ضربة عسكرية إسرائيلية على إيران بدأت تضيق، لا بل أن حربا كهذه سوف تستمر في حالة اندلاعها إلى سنوات، الأمر الذي يجعل إسرائيل مترددة في اتخاذ خطوة كهذه، وفي نفس الوقت يزيد من تبعيتها في هذا الملف للجانب الأميركي[٢٧] . وتخشى إسرائيل أيضاً أن عدم قدرة أميركا على حل الملف الإيراني في المرحلة الحالية سوف يؤدي بها إلى الاستسلام للطلب الإيراني بان تقوم الأخيرة بتخصيب اليورانيوم في أراضيها وإطلاق العنان لطموحاتها النووية العسكرية وغير التقليدية[٢٨] . خلاصة الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بدور أميركا في معالجة الملف النووي الإيراني أن إسرائيل ماضية بتزويد الإدارة الأميركية برؤى ومعطيات مرتبطة بإيران لإقناعها أن إيران لن تستجيب للمجتمع الدولي إلا في حال ممارسة ضغط أقوى عليها، إما من خلال عقوبات قاسية أو عبر عمل عسكري منظم .

٥٦٪ من يهود أميركا يؤيدون عملية عسكرية أميركية ضد إيران بهدف منعها من الوصول إلى السلاح النووي، مقابل ٣٦٪ يعارضون ذلك

تأثير اللوبي اليهودي في العلاقة الأميركية- الإسرائيلية

شكلت إقامة اللوبي اليهودي اليساري في أميركا «جي- ستريت» كجسم مقابل لمنظمة «ايباك» القوية والتي تتبنى مواقف يمينية فيما يتعلق بالعملية السياسية في الشرق الأوسط حدثاً مهماً في المجموعة اليهودية الأميركية، حيث عقدت المنظمة مؤتمرها الأول في تشرين الأول ٢٠٠٩ بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ مشارك . كما دعم المؤتمر حوالي ١٤٨ عضو كونغرس أميركي، وقد أكد مدير المنظمة اليهودية الجديدة جيرمي بن عامي أن هدف المنظمة بسيط وهو دعم حل «دولتين لشعبين على أساس حدود ١٩٦٧، وإمكانية تبادل مناطق، بدل الكتل الاستيطانية المتاخمة للحدود»[٢٩] . وفي هذا السياق قاطعت إسرائيل الرسمية وسفيرها في أميركا مايكل اورن أعمال المؤتمر، وعندما سأل احد الصحافيين بن عامي عن هذه المقاطعة أجاب «ارتكب السفير خطأ جديا، نحن جزء من اليهود وكنت أود أن يشارك في المؤتمر حتى لو أعلن عدم موافقته» . وبعد المؤتمر قام أعضاء المنظمة بعقد ٢٠٠ لقاء في الكونغرس وذلك بهدف نقل رسالة أن اليهود في أميركا لديهم أكثر من صوت، حيث تؤيد المنظمة

الجديدة عدم تجاهل تقرير «غولدستون» وحل الأزمة الإيرانية عن طريق الحوار، وهي مواقف تعارضها طبعا منظمة «ايباك» والتي تعارض أيضاً صورة الحل التي تعرضها «جي ستريت». واعتبرت منظمة المؤتمر أن إسرائيل لم تقاطع المؤتمر، بل الذي قاطعه هو نتنياهو، حيث بعث رئيس الدولة مباركة للمؤتمر كما شارك فيه أعضاء كنيست . تأثير الجي ستريت ما زال محدودا في السياسة الداخلية الأميركية بسبب حداثة التجربة وقدم تجربة منافسه التقليدي في أوساط اليهودي المتمثل في الايباك.

تبين من نتائج الاستطلاع السنوي ٢٠٠٩ الذي يفحص مواقف اليهود في أميركا أن ٥٦٪ من يهود أميركا يؤيدون عملية عسكرية أميركية ضد إيران بهدف منعها من الوصول إلى السلاح النووي، مقابل ٣٦٪ يعارضون ذلك، وهذا يدل على ارتفاع ١٤٪ في نسبة المؤيدين لضربة أميركية مقارنة مع استطلاع السنة الماضية، أما بالنسبة لهجوم إسرائيلي على إيران، فان ٦٦٪ من يهود أميركا يؤيدون ذلك، إلا أن ٤٩٪ منهم يؤيدون سياسة الرئيس اوباما في الوقت الحاضر تجاه إيران، مقابل ٣٥٪ يعارضون سياسته و١٥٪ لا يزالون مترددين في اتخاذ موقف. نستنج من ذلك أن يهود أميركا كانوا وما زالوا قوة مؤثرة داعمة لتوجهات صقورية أميركية ضد إيران. ومن المتوقع أن يكون للمنظمات اليهودية دور في تجنيد الخطوات الأميركية لتحفيز عمل ما ضد إيران في المستقبل عبر حلفائها وأصدقائها في العالم.

رغم ما شابها من توترات حول موضوع الاستيطان، العلاقة الإسرائيلية الأميركية علاقة إستراتيجية متينة ولا يتوقع أن تشهد تغييراً جدياً

يعتقد ٥٨٪ من يهود أميركا أن على إسرائيل أن لا تقدم تسويات في موضوع مكانة القدس حتى في إطار الحل النهائي مع الفلسطينيين. ٧٥٪ يؤيدون الرأي القائل إن «الفلسطينيين يريدون إبادة إسرائيل وليس تحرير الأراضي» وذلك مقابل ١٩٪ يعارضون هذا الادعاء. ٥١٪ من يهود أميركا يعارضون مطالبة إدارة اوباما بتجميد كل أنواع البناء الاستيطاني مقابل ٤١٪ يؤيدون ذلك، ومع ذلك فان ٥٢٪ يعتقدون انه في إطار الحل النهائي على إسرائيل أن تفكك قسما من المستوطنات في الضفة، بينما يعتقد ٨٪ أن عليها تفكيك كل المستوطنات، بينما يعتقد ٣٧٪ أن على إسرائيل أن لا تفكك أية مستوطنة. هذه الأرقام مفيدة من المنظور الأميركي الانتخابي والتفاعلي مع السياسة الخارجية، حيث تستطلع الإدارة الأميركية عبر هذه الأرقام والنسب قراءة التوجهات العامة ليهود أميركا على اعتبار أنهم صوت انتخابي قوي في أميركا وجزء لا بأس به منهم مؤيد للحزب الديمقراطي الحاكم الذي يقوده اوباما.

العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة

وعلى مستوى العلاقات الإستراتيجية، قامت إسرائيل وأميركا بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة واسعة تحاكي هجوماً إيرانياً على إسرائيل، كما استمرت السياسة الأميركية بالحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل أمام دول المنطقة، حيث كان العام ٢٠٠٩ انطلاقة للصفقة الإستراتجية الأكبر في تاريخ العلاقات الإسرائيلية الأميركية، صفقة تزويد إسرائيل بطائرات «اف ٣٥» المتقدمة، والتي يصل حجمها إلى مليارات الدولارات، وما يزال الموقف الإسرائيلي يعيق توقيع الصفقة حيث تطالب إسرائيل بإعطائها الإمكانية بإدخال أجهزة إسرائيلية على الطائرة الأمر الذي تعارضه الشركة المنتجة، ويصل سعر الطائرة الواحدة بين ٨٠ إلى ١٣٠ مليون دولار، حيث ستشتري إسرائيل في المرحلة الأولى ٢٥ طائرة من عدد ٧٥ طائرة تخطط إسرائيل لشرائها، وقد صرح قائد سلاح الجو الإسرائيلي أن حصول إسرائيل على هذه الطائرات سوف يعزز الردع الإسرائيلي [٣٠].

الدعاوى بحق القادة الإسرائيليين في دول أوروبية تهدد بتوتير مستمر للعلاقات الدبلوماسية

وقد شكلت مسألة تزويد أميركا للدول العربية بأسلحة حديثة وخصوصا مصر، السعودية، الأردن والإمارات العربية المتحدة مسألة مهمة في العلاقات الأميركية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩، حيث تحاول إسرائيل منع هذه الصفقات أو تحديدها بأسلحة اقل تطوراً. وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع الأميركية صرحت بان صفقات السلاح لن تهدد التوازن العسكري في المنطقة إلا أن إسرائيل تحاول تحديد هذه الصفقات من حيث نوعيتها بالأساس. وتشير التقارير إلى أن هذه الصفقات جاءت كجزء من سياسة الرئيس اوباما تعزيز قوة التيار المعتدل في الشرق الأوسط، إلا إن النقد الإسرائيلي يتمحور حول انه منذ دخول اوباما لم تتم عقد صفقات بهذا الحجم بين إسرائيل وأميركا [٣١].

ويظهر من صفقات الأسلحة أن الحصة الأكبر ذهبت إلى مصر بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، حيث شملت صفقات الأسلحة تزويد مصر أربع بطاريات من الصواريخ ضد السفن من نوع «هرفون ٢»، وهي صواريخ متقدمة جدا وبمقدورها التغلب على تكنولوجيا التشويش والحروب الالكترونية. كما شملت صفقات الأسلحة تطوير سلاح الجو المصري حيث تم بيع مصر ٤٥٠ صاروخا متقدما ضد الدبابات من نوع «هالفيير»، كما شملت الصفقات بيع ٢٤ طائرة «اف ١٦» و١٤٥ محركا جديدا لطائرات «اف ١٦»، كما تخطط الولايات المتحدة لتوقيع اتفاقية تسلّح مع مصر بقيمة مليار و٢٩٠ مليون دولار لشراء أربع سفن حربية متطورة. أما بالنسبة للسعودية

فقد وصلت تكاليف صفقات التسلح إلى ١٧٧ مليون دولار وشملت بيع صواريخ متقدمة ضد الدبابات، ووصلت صفقة الأسلحة مع الأردن إلى ٢٢٠ مليون دولار حيث شملت بيعها صواريخ متقدمة مضادة للدبابات وهنالك مخطط لصفقة جديدة بقيمة ٣٨٨ مليون دولار لتطوير الدبابات الأردنية، كما وقعت أميركا مع الأردن في العام ٢٠٠٩ على صفقة لتزويد الأردن بثمانين منصة إطلاق صواريخ متقدمة. ومع الإمارات تم تزويدها بطائرات «اف ١٦» و٤٠٠ قنبلة تخترق التحصينات العسكرية، ووصلت قيمة الصفقات إلى ٢٩٠ مليون دولار، والتخوف الإسرائيلي من تسليح الإمارات هو وصول هذه القنابل إلى دول عربية أخرى[٣٢].

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأميركية إلى حوالي ٦,٦٥٧,١٠ مليون دولار ما بين كانون الثاني إلى تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩، وهو يشكل ارتفاعا طفيفا مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٨ والتي وصلت إلى ٥,٦٣٥,١٠ مليون دولار. أما بالنسبة للواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فقد وصلت خلال الأشهر الـ ١١ الأولى من العام ٢٠٠٩ إلى ٤,٨٣٨,٤ مليون دولار يشكل تراجعا في حجم الواردات مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ٥,٥٩٨,٦ مليون دولار[٣٣].

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: انكسار معادلة التطور الثابت للعلاقات

شهد العام ٢٠٠٩ تراجعا في العلاقات الإسرائيلية مع دول الاتحاد الاوروبي، وذلك بعد فترة اربع سنوات تطورت فيها هذه العلاقة ووصلت ذروتها في العام ٢٠٠٨.[٣٤] حيث أثرت الحرب الإسرائيلية على غزة سلباً، وعلى الرغم من ان الموقف الاوروبي من الحرب تصاعد تدريجياً نحو نقد العملية العسكرية الإسرائيلية، خصوصا قتل المدنيين، والنابع أيضاً من تصاعد الاحتجاج داخل المجتمعات الاوروبية على الحرب، كما تراجعت هذه العلاقات بسبب تماهي المطلب الاوروبي مع المطلب الاميركي بتجميد الاستيطان، وتشكيل حكومة يمينية غير معنية كثيراً بالتقدم في المسيرة السياسية.

وعلى مستوى دول الاتحاد الأوروبي فقد طالبت كل من فرنسا وبريطانيا إسرائيل بالتحقيق في نتائج تقرير «غولدستون»، وبسبب عدم تصويت فرنسا ضد التقرير. قرر نتنياهو منع وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير من زيارة قطاع غزة في تشرين

الأول ٢٠٠٩، ورفض نتنياهو لقاءه، وكان كوشنير يريد الدخول إلى غزة للمشاركة في احتفالية البدء في ترميم مستشفى القدس الذي دمر خلال الحرب على غزة.

وأدى موضوع الملاحقات القضائية في بريطانيا عام ٢٠٠٩ لبعض المسؤولين الإسرائيليين إلى تعميق الخلاف بين الدولتين، فعلى الرغم من تصريح الحكومة البريطانية بان أوامر الاعتقال بحق ساسة وعسكريين إسرائيليين (كان آخرها إصدار مذكرة اعتقال ضد وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيفي ليفني) لا تمثل الحكومة البريطانية، إلا أن وزارة الخارجية الإسرائيلية قالت إن ذلك سوف يؤثر على العلاقات بين البلدين، إذا لم تبادر الحكومة البريطانية لإجراء تعديلات قضائية توقف هذا الأمر.

وقد تكرر مشهد الدعاوى القضائية ضد ساسة وعسكريين إسرائيليين في اسبانيا، حيث طالبت محكمة اسبانية باعتقال بنيامين بن اليعازر الذي شغل منصب وزير الدفاع خلال عملية السور الواقي في الضفة الغربية ٢٠٠٢، ما أدى بنتنياهو إلى التوجه إلى رئيس الوزراء الايطالي برلسكوني. وطالبه بان تبقى قيادة قوات «اليونيفل» في جنوب لبنان ايطالية، وليس اسبانية كما كان مزمعاً أن يكون، وقد ساهم هذا التوجه في اهانة الحكومة الاسبانية وخلق أزمة دبلوماسية حادة مع اسبانيا، التي جاء دورها في قيادة قوات اليونيفل، خصوصاً. وان رئيس الوزراء الاسباني «خوسيه لويس سباترو» زار إسرائيل منتصف شهر تشرين الأول والتقى مع نتنياهو ووعده بعدم محاكمة ضباط إسرائيليين في إسبانيا. وقد أخذت الأزمة مع إسبانيا أبعادا جديدة بعد تسلمها رئاسة الاتحاد الأوروبي في شهر كانون الثاني ٢٠١٠. وقد انعكس الخلاف أيضاً داخل إسرائيل، حيث تطالب وزارة الخارجية الإسرائيلية بعدم التدخل في هذا الشأن. بينما يطالب الجيش الإسرائيلي بالعمل الجاد لتمديد ولاية الجنرال الايطالي (كلوديو غريتسيانو) بنصف سنة على الأقل. وأدت هذه الأزمة الدبلوماسية إلى إلغاء زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك إلى اسبانيا التي كان من المفروض أن تكون في تشرين الثاني ٢٠٠٩ خوفاً من أية ملاحقات قضائية ضد قادة عسكريين إسرائيليين على الأراضي الاسبانية[٣٥].

قرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي برئاسة السويد في ٨ كانون الأول ٢٠٠٩ اعتبار القدس عاصمة لدولتين يثير استياء إسرائيل ويشكل بؤرة توتر خاصة مع السويد

وفي مقال في صحيفة هآرتس، في أعقاب إصدار مذكرة اعتقال في بريطانيا ضد وزيرة الخارجية السابقة تسيفي ليفني، اعتبر سفير إسرائيل في ألمانيا شمعون شطاين أن هناك أزمة في العلاقة بين الاتحاد وإسرائيل، حيث يقول «أن جذور المشكلة تعود إلى اختلافات أساسية في الرأي بيننا وبين الاتحاد الأوروبي، حول جوهر حل

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسياستنا أمام الفلسطينيين، البيان الختامي لمجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٨ كانون الأول ٢٠٠٩ حول العملية السلمية في الشرق الأوسط، والنقد الشديد الذي وجهته وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي الجديد، كاترين اوشتون، هي فقط الأمثلة الأخيرة للفجوة العميقة القائمة منذ سنوات بيننا وبين أوروبا»[٣٦]. ويضيف شطاين فيقول «إن إحدى النتائج المرافقة للنقد الأوروبي هو بداية نقاش مكشوف في صفوف أجزاء من النخب الأوروبية حول الجوهر الديمقراطي لإسرائيل، والأخطر من ذلك، نقاش حول مدى شرعيتها كدولة يهودية» .

اقتصاديا تراجع في حجم الصادرات والواردات بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي

ويضيف السفير شطاين، أن تقدم العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل يؤثر على العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، حيث يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة العقاب والجزاء في تعامله مع إسرائيل، فإذا حدث تقدم في التسوية السياسية تكافئ أوروبا إسرائيل بتعميق علاقتها مع الاتحاد، وإذا حدث تراجع في التسوية فان الاتحاد يعاقب إسرائيل من خلال تقليل مستوى العلاقات بين الطرفين، وهذه السياسة تقلل الثقة المتبادلة بين الطرفين، على حدّ قول السفير الإسرائيلي في ألمانيا. وابدى الاتحاد الأوروبي اهتماما بقضية القدس، وخصوصا بعد تولي السويد رئاسة الاتحاد الأوروبي، حيث اتهمته إسرائيل بمحاولة «خطف سياسي» هدفه تغيير مكانة القدس، وجاء ذلك بعد أن صرحت ممثلة السويد في الاتحاد الأوروبي أن القدس هي عاصمة فلسطين وإسرائيل . وقد تجندت السفارات الإسرائيلية في دول الاتحاد الأوروبي لإفشال مبادرة سويدية لتغيير مكانة القدس في الاتحاد الأوروبي والتعامل معها كعاصمة للدولتين. وفي وزارة الخارجية الإسرائيلية تمت دعوة سفراء دول الاتحاد الأوروبي أل ٢٧ ، وتم توبيخهم على المحاولات لتغيير مكانة القدس بادعاء أن هذا الموقف يحدد مسبقا نتائج عملية السلام. إلا أن بعض السفراء أكدوا أن المبادرة لا تزال مبادرة غير رسمية، وهي مبادرة داخلية على الرغم من وجود ضغوطات داخل الاتحاد لتحويلها إلى سياسة رسمية للاتحاد[٣٧].

توقع استمرار التوتر بين إسرائيل وتركيا

كما هاجمت «كاترين اشتون» المسؤولة الجديدة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إسرائيل خلال خطابها الافتتاحي حيث انتقدت الاحتلال الإسرائيلي مستعملة كلمة «احتلال»، وأضافت انه بالنسبة للاتحاد الأوروبي فان شرق القدس كالضفة الغربية تعتبر ارضاً محتلة، وطالبت إسرائيل بفك الحصار عن قطاع غزة، وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يعارض الجدار الفاصل وهدم البيوت وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم في

شرق القدس، واعتبرت القرار الإسرائيلي بتجميد الاستيطان «كخطوة أولى» فقط، بينما اعتبرها وزراء خارجية أوروبا «خطوة ايجابية». وقد اعتبرت إسرائيل هذا الخطاب تصعيدا في علاقات الاتحاد مع إسرائيل لان الحديث ليس عن الرئيسة السويدية للاتحاد، التي تطالب بسياسة وقرارات تدين إسرائيل، بل عن سياسية مهمة في أوروبا [٣٨].

أما على مستوى العلاقات التجارية، فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً على مستوى الصادرات والواردات. فقد وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر كانون الثاني-تشرين الثاني ٢٠٠٩ إلى ٩,٢٩٢,٥ مليون دولار مقارنة مع ١٢,٧٧٩,٠ خلال نفس الفترة من العام ٢٠٠٨. أما حجم الواردات الإسرائيلية فقد وصل في هذه الفترة في العام ٢٠٠٩ إلى ١٤,٠١٠,٤ مليون دولار مقارنة مع ١٧,٣٨٥,٢ مليون دولار في نفس الفترة في العام ٢٠٠٨ [٣٩]. هذا التراجع في حجم التجارة مرتبط بالأزمة المالية العالمية ومقاطعة البضائع الإسرائيلية في الأسواق الأوروبية خاصة بعد حرب إسرائيل على غزة في عام ٢٠٠٩. وتوسع تجارة إسرائيل مع لاعبين جدد في آسيا خاصة اليابان والصين والهند.

مسلسلات تركية

تزيد من حدّة التوتر

العلاقة مع تركيا: تأزم لا ينتهي

شكل العام ٢٠٠٩ تراجعاً كبيراً في العلاقات التركية الإسرائيلية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، لا سيما بعد الحرب على غزة، ويبدو أن التراجع قد بدأ فعلياً مع صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى سدة الحكم في تركيا مع بداية القرن الحالي. وفي ظل انفتاح تركيا على جيرانها العرب خاصة سورية. ويظهر أن تركيا في سياستها الخارجية تأثرت بشكل كبير بمبدأ وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو المعروف بنظرية العمق الاستراتيجي **Strategic In-depth** والذي يعني تصفير المشاكل مع الجيران [٤٠].

وصلت العلاقة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل ذروة تدهورها في إعلان تركيا عن إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات المشتركة في تشرين الثاني ٢٠٠٩، وقد شكلت هذه الخطوة التركية صدمة كبيرة للساسة في إسرائيل الذين اعتقدوا أن السياسة التركية بعد الحرب على غزة ستكون مؤقتة وعابرة، وان التوتر سيزول أمام المصلحة الإستراتيجية العسكرية للبلدين، فجاء إلغاء التدريبات التي كانت تجري كل عام بمشاركة أعضاء في حلف الناتو. ومنهم الولايات المتحدة الأميركية. لتشكل تدهوراً غير مسبوق في العلاقة بين البلدين.

وحاولت الحكومة الإسرائيلية مراراً وتكراراً التقليل من عمق الأزمة ، إلا أن تركيا كانت دائما تصعد في تصريحاتها ضد ارتكاب إسرائيل جرائم حرب خلال الحرب على غزة، فمثلاً حاول وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك تخفيف حدة التوتر بقوله «تركيا هي دولة مهمة ومركزية في منطقتنا، لإسرائيل علاقات إستراتيجية معها منذ عشرات السنوات، وعلى الرغم من المد والجزء في علاقاتنا، العلاقات بين البلدين مهمة لنا وللأتراك، لهذا فالعلاقات بين البلدين لن تتضرر» [٤١] . وزاد من حدة التوتر بين البلدين تصريح اردوغان بأنه مستعد لمقابلة عمر البشير رئيس السودان، إلا انه غير مستعد لمقابلة رئيس الحكومة الإسرائيلي نتنياهو، مما حدا بنتنياهو إلى التصريح بان «تركيا لا يمكن أن تكون وسيطا بين إسرائيل وسورية» [٤٢] .

ومما زاد من حدة التوتر بث فيلم تركي في القناة التركية الحكومية حول الحرب على غزة، حيث يظهر فيه جنود إسرائيليون يطلقون النار على أطفال فلسطينيين، ووصفت إسرائيل هذا الفيلم باللاسامية وقد أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بيانا جاء فيه «هذا الفيلم الذي لا يوجد بينه وبين الواقع أية صلة ولو سطحية، يستعرض جنود الجيش الإسرائيلي كقاتلي أطفال، لا يمكن أن تعرض حتى في تلفزيونات الدول المعادية، وطبعا ليس في دولة نقيم معها علاقات دبلوماسية كاملة» [٤٣] .

ولم تكد تهدأ أزمة هذا الفيلم حتى تفجرت أزمة أخرى فجرها مسلسل جديد هو مسلسل «وادي الذئاب» الذي رأت فيه إسرائيل مسلسلا لاساميا ومعاديا ، إلا أن الأمر كاد هذه المرة أن يفجّر العلاقات بين البلدين، بعد أن قام نائب رئيس الخارجية الإسرائيلي داني ايالون في ١١ كانون الثاني ٢٠١٠ باستدعاء السفير التركي إلى مقر وزارة الخارجية للتعبير عن استهجانه من بث المسلسل التركي . وفي حادثة تعد نادرة في العرف الدبلوماسي قام ايالون باجلاس السفير التركي على كرسي منخفض، ولفت نظر الصحافيين إلى ذلك، ما آثار غضبا تركيا شديدا خاصة بعد أن تم التقاط ايالون وهو يشرح ذلك من قبل ميكروفونات الصحافة[٤٤]، وفي إعقاب هذه الحادثة أمهلت أنقرة تل أبيب يومين للاعتذار علنيا، وإلا قامت بسحب سفيرها من تل أبيب . واستجابت إسرائيل لطلب أنقرة ونشرت رسالة اعتذار علنية عبرت عن أسفها لما حدث .

في يوم دراسي عقده مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في شهر آذار ٢٠٠٩، تمت مناقشة العلاقات التركية الإسرائيلية وتقييمها على خلفية التطورات الأخيرة، تحدث الجنرال عاموس غلعاد، رئيس القسم السياسي- الأمني في وزارة

الخارجية الإسرائيلية تحدث عن الأهمية الإستراتيجية التي توليها إسرائيل للعلاقات مع تركيا، وأشار انه بين البلدين هنالك علاقات ممتازة في الجانب الأمني، ناتجة عن مصالح مشتركة. وأكد أن تركيا ليس فقط معنية بشراء معدات من إسرائيل، وإنما تطوير قدراتها الذاتية بمساعدة إسرائيلية، وأشار غلعاد انه بالنسبة لإسرائيل ليس هنالك بديل عن التحالف الاستراتيجي مع تركيا، وفي اعتقاده هنالك مصلحة إسرائيلية بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وفي نفس اليوم الدراسي أشار السفير التركي «ناميق تان» إلى أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل ليس مهمة للطرفين فقط، بل لها أهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقال: إن بين الدولتين علاقات إستراتيجية توليها تركيا أهمية كبيرة. ووضح أن عمق العلاقات بين الطرفين يسمح لتركيا بالتحدث بصراحة مع إسرائيل، وان النقد التركي لإسرائيل حتى لو كان لاذعاً فهو نابع من كون تركيا دولة ديمقراطية، وأشار انه لا يوجد أي مشروع بين الدولتين تم إلغاؤه وان إسرائيل لن تجد شريكاً مهماً في المنطقة مثل تركيا.

تراجع في السياحة الإسرائيلية إلى تركيا بنسبة ٤٢٪

مدير عام وزارة البنى التحتية الإسرائيلية شدد على أهمية تركيا كمعبر لتزويد إسرائيل بالبترول والغاز، وأكد انه خلال الأزمة الأخيرة مع تركيا على خلفية الحرب على غزة لم تتأثر عملية تزويد الطاقة لإسرائيل عبر تركيا، وهذا مؤشر للامتيازات التي تستفيد منها إسرائيل في علاقتها. وتحدث عن توقيع اتفاق مبادئ يتم من خلاله بناء ممر طاقة بين البلدين سيشمل كل أنواع الطاقة: غاز، نفط، مياه، كهرباء، بحيث تكون الفائدة متبادلة.

في مقال نشره «نحيق نافوت»، نائب رئيس الموساد السابق، يوضح أن المثلث الذي شكلته إسرائيل في الشرق الأوسط في العام ١٩٥٨ لخرق المقاطعة العربية، والذي شكلت أضلاعه كل من إسرائيل، تركيا وإيران، استبدل بمثلث جديد يتشكل في العام ٢٠٠٩، وهو مثلث تركيا، إيران وسورية. حيث أن الزيارات المتبادلة للرؤساء الثلاثة في العام ٢٠٠٩ تشكل تحولاً مهماً في الشرق الأوسط. وعلى إسرائيل أن تحسب له حساب في المرحلة القادمة في المنظورين الاستراتيجي والسياسي [٤٥]. ويضيف نافوت أن السياسة الخارجية الأميركية تساهم في تعزيز هذا المثلث بشكل غير مباشر، حيث أن أول زيارة قام بها اوباما إلى المنطقة كانت في تركيا، وأعلن أن تركيا هي دولة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية. وان القضايا التي تهم الولايات المتحدة في المرحلة القادمة هي أفغانستان والعراق، ويعتقد أن هنالك حاجة لطرف إقليمي

يلعب دوراً أمام هذه الأطراف، حيث تستطيع تركيا العمل على دخول إيران. والى الساحة الأفغانية. والتأثير على ما يحدث في العراق كما أن تركيا يمكن أن تلعب دوراً مهماً على المسار السوري. حيث أن زيارة الرئيس التركي الأولى منذ عشرات السنوات إلى سورية والتوقيع على اتفاق دفاع مشترك وإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، وزيارة رئيس الأركان المشتركة الأميركية «مايكل مالن» إلى تركيا عن دعم واشنطن للتوجهات التركية نحو اللاعبين المركزيين في المنطقة، وخلق مثلث جديد يساعد السياسة الأميركية في أفغانستان، العراق وإيران[٤٦].

أشار استطلاع أجرته الجالية اليهودية في تركيا أن ٤٢٪ من الأتراك لا يرغبون بجار يهودي قربهم، بالنسبة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قال ٨٠٪ من المستطلعين أن سياسة إسرائيل تهدف إلى تصعيد الصراع، بينما أجاب ٦٥٪ أن سياسة الفلسطينيين وحماس تؤدي أيضاً إلى تصعيد الصراع. أما ٦٦٪ فقالوا أن الصراع يؤثر سلباً على نظرتهم لليهود في العالم، وقال ٥١٪ إن الصراع يؤثر سلباً على علاقتهم بيهود تركيا، ٦٨٪ يعتقدون أنه يجب اتهام إسرائيل فقط في الأحداث وليس يهود العالم. ويعتقد ٤٨٪ أن يهود تركيا غير مخلصين للدولة مثل الأرمن واليونانيين [٤٧]. تعكس هذه النسب والإحصاءات تنامي مشاعر العداء لليهود وإسرائيل خاصة في أعقاب الحرب على غزة ٢٠٠٩، وتحميل أغلب الأتراك مسؤولية الحرب لإسرائيل.

و أدت الأزمات الأخيرة بين تركيا وإسرائيل إلى تراجع قطاع السياحة الإسرائيلي إلى تركيا، وذلك بسبب مقاطعة الإسرائيليين لها، فحسب معطيات وزارة الثقافة والسياحة التركية سجل شهر أيلول تراجع بنسبة ٣٥٪ في السياحة الإسرائيلية، أي من ٦٠ ألف سائح في أيلول ٢٠٠٨ إلى ٣٩ ألف سائح في أيلول ٢٠٠٩. وتشير المعطيات انه من بداية العام ٢٠٠٩ وحتى أيلول من نفس العام سافر إلى تركيا ٢٤٥ إلف إسرائيلي، مقابل ٤٥٢ ألفاً في نفس الفترة من العام ٢٠٠٨، أي حصل تراجع بنسبة تصل إلى حوالي ٤٦٪. ووصلت نسبة السياحة الإسرائيلية إلى تركيا في أيلول ٢٠٠٩ من مجمل السياحة لتركيا إلى ٢,١٪ مقارنة بـ٢٪ في العام ٢٠٠٨. ويعود هذا التراجع إلى نداءات المقاطعة في المجتمع الإسرائيلي لتركيا بسبب موقفها من إسرائيل، لدرجة أن إحدى الشركات الإسرائيلية الخاصة قامت بتعليق لافتات كبيرة بعنوان «لن نطير إلى تركيا». هذا وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين متطورة، حيث تعمل في تركيا ٣٠٠٠ شركة إسرائيلية، وحجم التبادل التجاري بين البلدين يصل إلى ٤ بليون دولار، إلا أن العلاقات التجارية بين تركيا

وإيران تزداد أيضاً في نفس الوقت حيث يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٠ بليون دولار[٤٨].

وجاءت زيارة بنيامين بن اليعازر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي إلى تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٩ كخطوة أولى في المحاولة الإسرائيلية لتخفيف حدة التوتر، وتمّت الزيارة في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وتركيا والذي شارك فيه أيضاً وزير الدفاع التركي «وتشيدي غونول». وقد صرح الوزير التركي في كلمته الافتتاحية للمؤتمر أن «تركيا معنية بتوسيع اتفاق التجارة الحرة مع إسرائيل، لأنه الاتفاق الحالي لا يتجاوب مع الإمكانيات الكامنة للتعاون بين البلدين، كما أن تركيا معنية بتوقيع اتفاق مواصلات مع إسرائيل وتعزيز التعاون بين الموانىء البحرية». كما أعلن وزير الدفاع التركي عن موافقة بلاده على انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). وأضاف أن تركيا معنية بتعميق دمج شركات تركية في مجال مشاريع البنية التحتية في إسرائيل، حيث أن هذه الشركات مندمجة في مشاريع بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وتركيا معنية بتعميق هذا الاندماج أكثر مما هو عليه الآن. كما أشار غونول إلى أهمية إقامة مناطق صناعية مشتركة بين إسرائيل والفلسطينيين، ودمج شركات تركية في هذه المناطق. وعن العلاقات الأمنية، خصوصا الإشكاليات التي ظهرت بين البلدين في أعقاب صفقة الطائرات بدون طيار، قال «غونول» إن هنالك إمكانية لتعميق التعاون بين البلدين في هذا الخصوص[٤٩].

كانت زيارة بن اليعازر موضع نقاش في الحكومة الإسرائيلية قبل وبعد الزيارة، حيث يقود افيغدور ليبرمان وزير الخارجية خطاً يرفض فيه المبادرة للتقارب، وقد صرح انه ما دام في وزارة الخارجية فان تركيا لن تكون وسيطاً للمحادثات بين إسرائيل وسورية، إلى جانب هذا الخط السياسي فان خط نتنياهو وايهود باراك بدعم من رئيس الدولة شمعون بيريس يؤيد المبادرة لتخفيف حدة التوتر. ولا شك أن بن اليعازر سافر إلى تركيا بتوجيه مباشر من نتنياهو، خصوصاً وان الزيارة تحمل دلالات سياسية بالدرجة الأولى. وليس اقتصادية، لا سيما أنها جاءت بعد توتر العلاقات والنقد اللاذع الذي وجهه رئيس الوزراء التركي إلى إسرائيل. وقد تحسنت هذه العلاقات أكثر وأكثر خلال لقاء جمع بين شمعون بيريس ورئيس تركيا عبد الله غول في إطار أعمال مؤتمر كوبنهاغن للبيئة في كانون الأول ٢٠٠٩. حيث شكل هذا اللقاء تحسناً إضافياً، واعتبر أحد مؤشرات التحسن في العلاقة الثنائية رغم انه غير كاف لإحداث اختراقات كبيرة.

وكما ذكرنا يعارض ليبرمان المبادرات الإسرائيلية لتخفيف التوتر مع تركيا، لا بل قام بمهاجمة بن اليعازر وشمعون بيريس على لقائهما مع المسؤولين الأتراك، وصرح أن زيارة بن اليعازر إلى تركيا لم تتم بالتنسيق معه. ويتبنى ليبرمان خطأً سياسياً يصعد التوتر مع تركيا لاعتقاده أن تركيا تحتاج إسرائيل أيضا. ففي مؤتمر السفراء الأجانب في إسرائيل الذي نظمته وزارة الخارجية الإسرائيلية في كانون الأول ٢٠٠٩، قام ليبرمان بمهاجمة رئيس الوزراء التركي. حيث صرح في اجتماع السفراء الأجانب في إسرائيل «إذا اعتقد البعض انه بعد تصريحات اردوغان، حتى لو جاءت الابتسامات والزيارات سوف نوافق على الوساطة التركية، أقول له انسى ذلك». وبعد ذلك قام ليبرمان بمهاجمة بن اليعازر وايهود باراك حيث قال «هنالك جهات هامشية في الحكومة (يقصد حزب العمل الذي ينتمي إليه كل من بن اليعازر وباراك) الذين يقترحون ويشيرون أن هنالك مكاناً لوساطة تركية، اقترح عليهم أن يهتموا بوزاراتهم ولا يبثوا أوهاماً بعيدة عن الواقع». وقد اتصل نتنياهو بالوزير بن اليعازر وأكد له أنه لا يهتم لأقوال ليبرمان ما يؤكد أيضاً أن التوجه الإسرائيلي نحو تخفيف حدة التوتر هو بتوجيه وموافقة نتنياهو نفسه[٥٠].

ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى روسيا ٢٧٪ ليصل إلى ٧٧٦ مليون دولار، وتراجع حجم الواردات من روسيا بنسبة ٢٥٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١,٠٤٧ مليون دولار.

هددت تركيا إسرائيل بأنها ستقاضيها في محكمة دولية للتحكيم، وذلك إذا لم تقم حتى كانون الثاني ٢٠١٠ بإصلاح الطائرات بدون طيار التي زودتها لتركيا. وأشارت المصادر التركية أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية زودت تركيا بالطائرات في تشرين الأول ٢٠٠٩ بتأخير عام ونصف (يصل حجم الصفقة ١٩٠ مليون دولار منها ١٥٠ للصناعات الإسرائيلية والباقي لشركة تركية). يعتبر اتفاق الطائرات بدون طيار الاتفاق الأكثر أهمية الذي وقع بين إسرائيل وتركيا في عهد رئيس الوزراء اردوغان، بالإضافة إلى صفقة أخرى بقيمة ١٤١ مليون دولار تقوم خلالها إسرائيل بتزويد تركيا بأجهزة استخباراتية في الطائرات[٥١].

يعود التوتر في العلاقات الإسرائيلية التركية إلى عوامل مباشرة مثل الحرب على غزة، انتهاء الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل، الجمود في التسوية السياسية، الا ان العامل الاساسي هو تغييرات متراكمة حدثت في السنوات الأخيرة أدت إلى تغيير في مفهوم العمق الاستراتيجي بالنسبة لتركيا، ترى تركيا ان عمقها الاستراتيجي في الشرق، والذي يعتمد على موقعها الجيوسياسي وعلى بعدها التاريخي[٥٢]. تحاول إسرائيل من جهتها ان تبقي مستوى العلاقات بين البلدين مستقرا وثابتا وخصوصا في هذه المرحلة، ومنع تدهور جديد، ولكن التغيرات في الساحة التركية والتفكير الاستراتيجي التركي لم يبق الكثير من مساحات المناورة لإسرائيل سوى ان تقوم

بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية تراجع التبادل التجاري بين البلدين و سُجّل هبوط في التصدير والاستيراد

بالموافقة على دور تركي فاعل في التسوية السياسية عموماً، وفي الوساطة مع سورية خصوصاً. ان دورا تركيا بارزا على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي سوف يقلل من حدة التوتر بين البلدين، وهذا على الاقل ما لا تشهده هذه الساحة في الوقت الحاضر في ظل الجمهود على مسارات التسوية وفي ظل سياسة ليبرمان الخارجية الرافضة للوساطة التركية.

العلاقة مع روسيا: ثبات مشحون في العلاقات

شكلت روسيا محوراً مهماً في العلاقات الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩، حيث حددت الخارجية الإسرائيلية أن احد أهداف العلاقات مع روسيا هو التأثير على موقفها من الملف الإيراني، ومن تزويد دول المنطقة بالسلاح الروسي، كما أن إسرائيل بدأت تدرك الطموح الروسي بلعب دور فاعل في المنطقة[٥٣]. وقد قام نتنياهو بزيارة سرية إلى روسيا، كشف عن تفاصيلها لاحقا، حاول من خلالها تحقيق هدفين: الاول منع روسيا من تزويد ايران بصواريخ «اس ٣٠٠»، والانضمام إلى المجهود الدولي لفرض عقوبات جديدة على إيران. كما جاءت زيارة نتنياهو العلنية الأخيرة إلى روسيا في شباط ٢٠١٠ لتعزيز التوجهات الروسية الحالية التي بدأت تنتقد إيران بصوت عال. وأصبحت تقترب أكثر من المواقف الأوروبية والأميركية بخصوص البرنامج النووي الإيراني. خاصة بعد التنازلات التي قدمتها إدارة اوباما الجديدة فيما يتعلق بالدرع الصاروخية الأميركية في وسط أوروبا. بالتحديد في بولندا وتشيكيا.

وقد راهنت السياسة الخارجية الإسرائيلية على أن الخلفية الروسية لوزير الخارجية الإسرائيلي الجديد ليبرمان سوف تحسن العلاقات. لكن وعلى الرغم من زيارة ليبرمان لروسيا ومحاولة اقناعها بعدم التصويت مع تقرير غولدستون، إلا أنها صوتت مع التقرير. وقد أشار أحد المحللين الإسرائيليين إلى أن نتائج التصويت على تقرير غولدستون تعتبر دليلاً على فشل السياسة الخارجية الإسرائيلية في علاقتها الجديدة مع روسيا والتي قادها ليبرمان.

أما على مستوى العلاقات التجارية بين روسيا وإسرائيل فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠٠٩ إلى ١,٨٢٣ مليون دولار، أي بتراجع يصل إلى حوالي ٩٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨، أما حجم الصادرات الإسرائيلية إلى روسيا فقد ارتفع في العام ٢٠٠٩ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ إلى ٢٧٪ ليصل إلى ٧٧٦ مليون دولار. وتراجع حجم الواردات من روسيا في العام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٥٪ مقارنة مع

العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ١,٠٤٧ مليون دولار[٥٤]. هذا التراجع البسيط في المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بين البلدين لا يعود إلى أزمة سياسية . وإنما مرده إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وإسقاطاتها .

العلاقة مع الصين: شريك اقتصادي بالأساس

لعب العامل الإيراني في العام ٢٠٠٩ الدور الأساس في تحديد وجهة العلاقات الصينية الإسرائيلية ، حيث أعلنت الصين بشكل واضح عن معارضتها وتحفظها على مشروع العقوبات على إيران ، كما أشارت إلى استعدادها لتعزيز علاقات التعاون القائمة أساساً مع إيران ، وقد شكلت زيارة نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي إلى الصين دلالة قوية على هذه العلاقات ، خصوصاً وان الزيارة التي جاءت في تشرين الأول ٢٠٠٩ كانت في ذروة النقاش حول العقوبات التي سيفرضها مجلس الأمن على إيران . وعلى الرغم من أن الصين تحفظت من اكتشاف المفاعل النووي الإيراني الجديد في «قم» ، إلا أنها اعتبرت أن المفاوضات هي الحل المناسب للأزمة الإيرانية وليس العقوبات .

> رغم الأزمة المالية العالمية التي تسببت بتراجع التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل فإن التعاون أصبح أكثر عمقاً في المجالات العسكرية والاستخبارية والإستراتيجية

يشكل النفط الإيراني ١٢٪ من مجمل صادرات النفط الصينية ، وقد استوردت الصين حتى تشرين الأول ١٣ مليون طن من النفط الخام من إيران ، ويصل الاستثمار الصيني في تطوير البنى التحتية النفطية في إيران إلى ١٢٠ مليار دولار ، ووصل حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران في الشهور السبعة الأولى من العام ٢٠٠٩ إلى ١٢ مليار دولار[٥٥].

يعتبر الاقتصاد الصيني الاقتصاد الثالث من حيث حجمه في العالم (بعد الولايات المتحدة واليابان) مع ناتج قومي يصل إلى ٤,٢ تريليون دولار ، ومن المتوقع أن يتجاوز الاقتصاد الصيني الاقتصاد الياباني في العام ٢٠١٠ . نما الاقتصاد الصيني في العام ٢٠٠٨ بمعدل يصل إلى حوالي ٩٪ ، ومن المتوقع أن يتراجع إلى ٦,٥٪ وهو معدل النمو الأقل منذ العام ١٩٩٠ . وهذا يعكس القوة الشرائية الهائلة في الصين الذي من الممكن استغلالها من قبل الشركات الإسرائيلية والصادرات الإسرائيلية[٥٦].

أما بالنسبة للعلاقات الصينية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٩ ، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين بين شهري كانون الثاني ونيسان إلى حوالي ١,٣ مليار دولار ، وهي تشكل تراجعاً بنسبة ١٨٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٨ ، أما تصدير المنتجات فقد هبط بحوالي ٣١٪ ليصل إلى ٢٢٦ مليون دولار ، وهبط الاستيراد بنسبة ١٥٪ إلى حوالي ١,١ مليار دولار . في العام ٢٠٠٨ وصل حجم التبادل

التجاري إلى حوالي ٥,٥ مليار دولار، حيث وصل حجم الصادرات إلى حوالي ١,٣ مليار دولار أما الاستيراد فوصل إلى حوالي ٤,٢ مليار دولار.

إسرائيل تتمدد اقتصاديا في آسيا الوسطى، وارتفاع مستمر في حجم التبادل التجاري

وعلى مستوى السياحة الصينية إلى إسرائيل، تشير معطيات وزارة السياحة الإسرائيلية إلى أن حوالي عشرة آلاف سائح صيني زاروا إسرائيل في العام ٢٠٠٨، إلا أن عددهم تراجع في العام ٢٠٠٩، بسبب الحرب على غزة والأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن وزارة السياحة تتوقع أن تعود السياحة الصينية إلى الازدياد في السنوات القادمة. وفي سياق التعاون السياحي، وقع الطرفان في العام ٢٠٠٧ اتفاقاً تكون فيه إسرائيل هدفاً مفضلاً للسياحة الصينية. وقد عبر القنصل الصيني في إسرائيل «جيانشو يانغ» عن تراجع السياحة إلى إسرائيل بقوله: «كان الكثير من الصينيين يرغبون في القدوم إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٩، إلا انه ألغوا زيارتهم بعد الحرب على غزة، ومنذ انتهاء الحرب عاد عدد الصينيين القادمين إلى إسرائيل بالازدياد، لأن الأمن مهم للمواطنين الصينيين». وأشار يانغ لوجود تاريخ مشترك بين اليهود والصين، ففي فترة الكارثة «هرب حوالي ٣٠ ألف يهودي إلى شنغهاي، ومنذ ذلك الحين فان علاقة حميمة تربط بين الشعبين والدولتين»[٥٧].

العلاقة مع الهند: تعميق التعاون الإستراتيجي والتجاري

استمرت العلاقات الهندية الإسرائيلية في التطور والتعمق في العام ٢٠٠٩، على المستوى السياسي. وعلى المستوى الأمني الاستراتيجي[٥٨]، وقد ساهم صعود براك اوباما إلى تعميق العلاقات بين البلدين حيث اعتبر كل من الطرفين أن السياسة الجديدة للرئيس الجديد في التعامل مع الأطراف الإقليمية المختلفة (دعم باكستان بسبب حربها ضد تنظيم القاعدة، إعطاء دور مركزي لتركيا وتبنى موقف الفلسطينيين في موضوع الاستيطان، واعتبار المبادرة العربية أساساً هام لحل الصراع) عاملاً مساعداً لتوثيق العلاقات. لا سيما أن الإدارة الجديدة تبنت مقاربات جديدة للصراع في الشرق الأوسط وفي جنوب غرب آسيا[٥٩].

إسرائيل تسعى إلى التمدد في أذربيجان بسبب محاذاتها لايران، وتستغل هذا من أجل تكثيف عمليات التجسس ومراقبة المواقع الإيرانية النووية المحتملة

يعتقد الباحث الهندي **Samuel Rajiv** الزائر في مركز بيغن- السادات التابع لجامعة بار ايلان. أن علاقة كل من الهند وإسرائيل مع الولايات المتحدة الأميركية قد دخلت فعلاً مرحلة من التأزم والتأزيم بفعل وجود إدارة أميركية غير إيديولوجية وواقعية جداً. بحيث تبنت سياسات ومبادرات تتعارض جزئيا مع مصالح كل من الهند وإسرائيل. بالرغم من حسن نوايا هذه الإدارة. وعدم رغبتها في الوصول

إلى درجة من التصادم المباشر مع أصدقائها وحلفائها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. هناك شعور سياسي عام في أوساط النخب السياسية ومراكز الأبحاث العلمية والجامعات في البلدين مفاده أن إدارة أوباما. صاحبة التوجهات الليبرالية في السياسة الخارجية بعيدة عن الرؤى والتصورات الهندية والإسرائيلية. لا سيما أن الهند ما زالت «قوة قامعة للحريات وحقوق الإنسان في كشمير». وما زالت إسرائيل «قوة احتلالية». وليست جادة بما فيه الكفاية للدخول في مفاوضات سلمية يمكن أن تفضي إلى تسوية سياسية معقولة ومقبولة مع الفلسطينيين[٦٠].

يمكن ملاحظة أنه في العام ٢٠٠٩ هناك زيادة في الأدبيات المختلفة من دراسات وأبحاث وتقارير إستراتيجية تضع كلاً من الهند وإسرائيل في سلة إستراتيجية واحدة في مواجهة أعداء مشتركين مثل «الإرهاب الإسلامي» والأصولية الدينية والأسلحة النووية والجيران المعادين. بحيث تصدت لهذه المهمة جامعات ومراكز أبحاث ومختصون وخبراء في كلا البلدين. كما لعبت الشراكة الاقتصادية والإستراتيجية وتجارة السلاح وآفاق الاستثمار والأسواق التجارية والجاليتان اليهودية والهندية في الولايات المتحدة الأميركية. ادواراً حاسمة في التقريب بين الهند الصاعدة في السياسة الدولية وإسرائيل الباحثة عن أصدقاء جدد لهم طموحات دولية وإقليمية. لا سيما في ظل تراجع الدور الأميركي في العالم. وبروز تجاذبات خلافية في علاقة إسرائيل مع الغرب فيما يتعلق بقضايا عديدة منها ملف عملية السلام والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية.

أما على مستوى العلاقات الاقتصادية فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ إلى ١,٢ مليار دولار، أي بهبوط وصل إلى ٣٨٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام الماضي، وقد هبطت الصادرات الإسرائيلية إلى الهند في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ بنسبة ٣٣٪ مقارنة بنفس الفترة في العام ٢٠٠٨، ووصلت إلى ٧٤٢ مليون دولار، أما الصادرات الهندية إلى إسرائيل فقد تراجعت بنسبة ٤٥٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٨ ووصلت إلى ٤٨٥ مليون دولار[٦١]. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام والإحصاءات لا تؤيد التدني في حجم التبادل التجاري بين البلدين. إلا أن التعاون أصبح أكثر عمقاً في المجالات العسكرية والاستخبارية والإستراتيجية.

أذربيجان وكازاخستان: البحث عن أصدقاء جدد في آسيا الوسطى والقوقاز

شهد العام ٢٠٠٩ بداية التعمق الاستراتيجي الإسرائيلي في القوقاز وآسيا الوسطى بهدف محاصرة إيران استراتيجياً وجيوسياسياً من الشمال. إضافة إلى اعتبارات جيواقتصادية مرتبطة بمستقبل الاستثمارات الإسرائيلية في قطاعات اقتصادية مختلفة في دول آسيا الوسطى خاصة البترول والغاز. فضلا عن تراجع العلاقة الإسرائيلية-التركية، حيث لعبت تركيا في الماضي جسر العبور الإسرائيلي إلى هذه المنطقة. ففي حزيران قام الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس بزيارة إلى كل من أذربيجان وكازاخستان برفقة ٦٠ شركة اقتصادية في مجالات التكنولوجيا المدنية والأمنية، المياه، الصحة والزراعة. وقد رافقه كل من وزير التجارة والصناعة الإسرائيلية بنيامين بن اليعازر، ووزير البنى التحتية عوزي لنداو، ووزير العلوم دانيال هرسكوفيتش، ورئيس اتحاد الصناعات سرغي بروش. وصل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وأذربيجان في العام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٢٩ مليون دولار، وهو يشكل ارتفاعا بنسبة ٥٩٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧. أما في الربع الأول من العام ٢٠٠٩ فقد وصل إلى ٤٢ مليون دولار، أي بارتفاع ١٩٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٨.

يحاول نتنياهو اللعب بين قناعاته الايديولوجية وتشكيلة حكومته اليمينية من جهة، وبين رغبته في تقليل الضغط الدولي على إسرائيل، ومحاصرة تيار نزع الشرعية عنها

ووصلت الصادرات الإسرائيلية إلى أذربيجان في العام ٢٠٠٨ إلى ١٢٩ مليون دولار، أي بارتفاع نسبته ٥٧٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧. وقد عملت في أذربيجان ١٦٥ شركة إسرائيلية، أي بارتفاع ٣٦٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧ [٦٢]. وعلى الرغم من تواضع هذه الأرقام والإحصاءات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. إلا أن لإسرائيل أهدافاً إستراتيجية عليا في تعاطيها مع أذربيجان، خاصة أنها دول محاذية لإيران. وتستغل إسرائيل هذا البعد الجغرافي لتكثيف عمليات التجسس ومراقبة المواقع الإيرانية النووية المحتملة. إضافة إلى التواجد الإسرائيلي القوي خاصة للشركات في حقل الطاقة والبترول في منطقة بحر قزوين.

بالرغم من التراجع الطفيف في مستوى التبادل التجاري بين إسرائيل وكازاخستان في العام ٢٠٠٩. إلا أن إسرائيل أعطت هذه الجمهورية السوفيتية السابقة وزناً كبيراً لمساحتها وقوتها الشرائية السكانية ولاعتبارات إستراتيجية واقتصادية. ولما تمتلكه من قدرات نووية بشرية. فكازاخستان المتموضعة في قلب الكتلة اليابسة الآسيوية لها طموحات إقليمية إستراتيجية لما تمتلكه من موارد أولية، ولموقعها المحاذي لدول كبرى مثل الصين وروسيا، ولعلاقاتها مع الهند وتركيا وإيران. وبحسب معطيات وزارة

الصناعة والتجارة الإسرائيلية وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى كازاخستان في العام ٢٠٠٨ إلى ١٥٩ مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٦٠٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٧، أما حجم الواردات فقد ارتفع بمعدل طفيف، ووصل في العام ٢٠٠٨ إلى ٣,٤ مليون دولار فقط.

وفي الربع الأول من العام ٢٠٠٩ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ثمانية ملايين دولار، مسجلاً هبوطاً بنسبة ٤٠٪ مقارنة مع نفس الفترة في العام ٢٠٠٨.

خاتمة واستنتاجات

لعبت عدة عوامل ومتغيرات أدوارا مهمة في إعطاء السياسة الخارجية الإسرائيلية لوناً خاصاً في العام ٢٠٠٩، كان منها تشكيل حكومة يمينية يقودها نتنياهو - ليبرمان، إضافة إلى حرب إسرائيل على غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واستمرار حالة الانسداد السياسي/ التفاوضي على صعيد العملية السياسية مع الفلسطينيين، فضلا عن زيادة تأثير التداخلات الإقليمية والدولية على وجهة علاقات إسرائيل الخارجية.

وقد استمرت حالة اللاحرب واللاسلم مع الفلسطينيين في ظل غياب مشروع سلامي مقبول لدى حكومة نتنياهو، وإعلان الرئيس الفلسطيني عن نيته الانسحاب من المسرح السياسي الفلسطيني عبر عدم الترشح للانتخابات القادمة في حال تم التوافق الوطني، وانتهت عملية الانقسام، وإذا استمرت حالة الانسداد في المسار التفاوضي مع إسرائيل. كان هناك تركيز فلسطيني واضح خلال العام المنصرم على إعادة الوحدة الوطنية الداخلية بمساعدة مصرية، وتكثيف بناء المؤسسات الدولانية تمهيداً لإعلان الدولة الفلسطينية، ربما من طرف واحد. في هذا السياق يحاول نتنياهو ان يدير الصراع مع الفلسطينيين من خلال اتخاذه خطوات عديدة، مثل تجميد مؤقت للاستيطان في الضفة واستثناء القدس من هذا التجميد والعمل بالمقابل على تكثيف تهويد القدس من أجل خلق حقائق على الأرض تحول أي اتفاق إلى ضرب من المستحيل، قبول إقامة دولة فلسطينية بشروط، وغيرها من الخطوات التي هدفت إلى ادارة الصراع وليس التوجه الجدي نحو حله. يحاول نتنياهو اللعب بين قناعاته الايديولوجية وتشكيلة حكومته اليمينية من جهة، وبين رغبته في تقليل الضغط الدولي على إسرائيل، ومحاصرة تيار نزع الشرعية عنها الذي ازداد في العام ٢٠٠٩ من جهة أخرى.

وفي نفس الوقت استمرت حالة الردع الإسرائيلية مع حماس في غزة وحزب الله

في لبنان، وحالة غياب أية نقلة نوعية في العملية السلمية مع سورية بعد غياب الدور التركي التوسطي، وعدم رضا الجانب السوري لأية وساطة أجنبية أخرى سواء كانت كرواتية أم فرنسية لاعتبارات سورية إستراتيجية تنصب حول زيادة درجة الخلاف التركي- الإسرائيلي والعمل على إبراز تحالف إقليمي جديد يوحد سورية مع تركيا وإيران، في ظل تراجع الدور الأميركي والمشاريع الإقليمية المدعومة أميركياً.

أما على صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة، فقد بذلت إدارة أوباما جهداً منظماً لتفعيل عملية السلام، وإحياء المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين وإسرائيل عبر تعيين جورج ميتشل مبعوثاُ خاصاً لعملية السلام، حيث لجأ إلى أسلوب الدبلوماسية المكوكية لتنشيط هذه العملية، إلا أن هذا الجهد لم يصل إلى درجة تفعيل اللقاءات الثنائية الفلسطينية- الإسرائيلية المباشرة، إذ فشلت إدارة أوباما في دفع إسرائيل نحو قبول مطلبها الوقف الشامل للاستيطان، إلى جانب الانشغال الأميركي بملفات أخرى في المنطقة مثل العراق وأفغانستان وإيران. وبينما بذلت الإدارة الأميركية جهدا لإعادة تحريك قطار التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحاولت أن توصل رسالة واضحة بهذا الخصوص لطرفي الصراع، إلا إنه في نفس الوقت كان هناك تركيز إسرائيلي على إيران وملفها النووي في تفاعله وتقاطعه مع توجهات الإدارة الأميركية.

وشهدت العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي توتراً تزامن مع تراجع معدلات التبادل التجاري بين الطرفين في أعقاب الترويج الإعلامي/ السياسي للرؤية الأوروبية المعارضة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية والمنادية بتحويل القدس إلى عاصمة لدولتين، إضافة إلى سخط الرأي العام الأوروبي على إسرائيل لا سيما بعد حربها على غزة، وقدوم وفود من المتضامنين الأجانب والأوروبيين إلى قطاع غزة، وتزامن هذا الضغط الشعبي/ الإعلامي مع زيادة تخوف القادة السياسيين والعسكريين من زيارة بعض الدول الأوروبية (بريطانيا واسبانيا وبلجيكا على سبيل المثال) التي يسمح قضاؤها الوطني بمحاكمة مجرمي الحرب ومنهم الإسرائيليون حيث تستغل بعض المنظمات الحقوقية الأجنبية العربية المتواجدة في أوروبا هذه النصوص القضائية لرفع دعاوى قضائية ضد بعض قادة الجيش الإسرائيلي خاصة أولئك الذين ثبتت مشاركتهم في حرب غزة الأخيرة. إن تراجع العلاقات مع الاتحاد الاوروبي في العام ٢٠٠٩ شكل الحدث الابرز في السياسية الخارجية الإسرائيلية في العام الحالي، بعد أربع سنوات من تعميق هذه العلاقات التي وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٨ على

جميع الصعد. وتجلّى التراجع في إصدار بيان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٨ كانون الأول ٢٠٠٩ الذي تضمّن إشارة إلى كون القدس عاصمة لدولتين، كما أبدت بعض الدول الأوروبية إمكانية موافقتها على الاعتراف بدولة فلسطينية حتى قبل انتهاء المفاوضات بين الطرفين.

وتدهورت العلاقة الإسرائيلية- التركية في العام ٢٠٠٩ على الصعيد السياسي والإعلامي نتيجة عدة عوامل، من أهمها حرب إسرائيل على غزة وتضامن حكومة العدالة والتنمية في تركيا مع غزة، وصعود حكومة يمينية في إسرائيل إذ أدى صراع مراكز النفوذ والقوى في داخلها إلى تأزم العلاقة مع تركيا. وتريد تركيا بالأساس، أن تكون لاعبا مركزيا في التسوية السياسية وهي ترغب في الوقت الحالي بلعب دور مركزي على المسار السوري الإسرائيلي كوسيط بين الطرفين، ويبدو أن غياب التقدم في التسوية السياسية سوف يبقي العلاقات بين البلدين متأزمة، فتركيا تربط بين التقدم في المسيرة السياسية وبين تحسين العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم من أن العلاقة مع روسيا حافظت على طبيعتها ومستوياتها من حيث التبادل التجاري والزيارات الرسمية، إلا أن ليبرمان بأرضيته الروسية لم ينجح في تفكيك منظومة العلاقة الروسية المتطورة مع إيران. كما حافظت إسرائيل على نفس القدر من العلاقة الايجابية المتنامية اقتصاديا وعسكريا واستراتيجيا مع كل من الهند والصين، لكن اللافت للنظر أن إسرائيل بدأت تركز على توطيد علاقاتها مع دول وقوى مختلفة في العالم خاصة في آسيا الوسطى وأفريقيا وأميركا اللاتينية لملاحقة النفوذ الإيراني هناك، ولاحتوائه بكل الوسائل الممكنة، وكذلك لتعميق تحالفات جديدة إلى جانب تحالفها المركزي مع الولايات المتحدة.

هوامش

١ هآرتس، ٢٣/١٠/٢٠٠٩، .

٢ . للاطلاع على التقرير انظر موقع مركز «ريئوت» الإسرائيلي:
http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=3770

٣ هآرتس، ٣/١/٢٠١٠، ص: ١

٤ هآرتس، ١٢/١١/٢٠٠٩، ص: ١

٥ شلومو بروم (٢٠٠٩). «المسار الإسرائيلي الفلسطيني». عدكان استراتيجي، المجلد ١٢ العدد ٣. ص: ٣٥.

٦ Efraim Inbar (2009). «Obama and the Middle East». Perspectives Papers on Current Affairs. 91 . *.Begin-Sadat (BESA) Center for Strategic Studies*

٧ . غيورا ايلاند وآخرون (٢٠٠٩). «اقتراح لحلول مرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية». المجلد ١٢، العدد٣. ص: ٥٨.

٨ انظر خطاب بار إيلان في الملحق.

9 Jonathan Rynhold (2009). «Netanyahu's Begin-Sadat Center Speech: An Attempt at Consensus . Diplomacy». Perspectives Papers on Current Affairs 80. Begin-Sadat (BESA) Center for Strategic .Studies

١٠ هآرتس، ٢٦/١١/٢٠٠٩، ص: ٢.

١١ . تجدر الاشارة إلى أن وتيرة الاستيطان وتهويد القدس كانت قد وصلت إلى تصعيد في العام ٢٠٠٨ خلال فترة حكومة اولمرت، فقد اشار تقرير إلى ان إسرائيل سحبت هويات ٤٥٧٧ مقدسيا خلال العام ٢٠٠٨ وحده، أي أكبر بـ٢١ ضعفا من مجمل سحب الهويات خلال الاعوام الاربعين التي سبقتها.

١٢ نيتسان فيلدمان (٢٠٠٩). «سلام اقتصادي: النظرية أمام الواقع»، عدكان استراتيجي المجلد ١٢ العدد ٣. ص: ١٧.

١٣ هآرتس، ١٦/١١/٢٠٠٩، ص: ١

١٤ ملحق هآرتس، ٤/١٢/٢٠٠٩، ص: ٥. وانظر أيضاً عنات كورتس (٢٠٠٩). «المؤتمر السادس لحركة فتح: تطور وليس ثورة». عدكان استراتيجي المجلد ١٢، العدد ٣. ص: ٤٥-٥٦.

١٥ هآرتس، ٣٠/١٢/٢٠٠٩، ص: ٢.

١٦ هآرتس، ٣١/١٢/٢٠٠٩، ص: ٣.

١٧ هآرتس، ٢٩/١٠/٢٠٠٩، ١

١٨ هآرتس، ١٤/١٠/٢٠٠٩، ص: ١.

١٩ هآرتس، ١٦/١٢/٢٠٠٩، ص: ٢.

٢٠ ملحق هآرتس الاقتصادي- ذا ماركر، ٢٠\١\٢٠١٠، ص: ٥-٦

٢١ هآرتس، ٢٩/١٠/٢٠٠٩، ٢.

٢٢ ملحق هآرتس، ٩/١٠/٢٠٠٨، ص: ١+٣.

٢٣ هآرتس، ٢٤/١/٢٠١٠، ص: ١

٢٤ هآرتس، ١٩/١٠/٢٠٠٩، ص ٢.

٢٥ هآرتس، ٤/١/٢٠١٠، ص: ١+٥.

٢٦ هآرتس، ٨/١١/٢٠٠٩، ص: ٣

٢٧ موشيه فيرد (٢٠٠٩). مدة الحرب وشروط إيقافها: حول حرب مستقبلية بين إسرائيل وإيران. رمات غان: جامعة بار ايلان- مركز بيغن-سادات للدراسات الإستراتيجية. ص: ٢-٥.

٢٨ . يوآل غوجونسكي (٢٠٠٩). «صفقة سيئة: حول حدود التسوية في المفاوضات الدولية مع ايران». عدكان استراتيجي، المجلد ١٢ العدد ٣. ص: ٧٣.

٢٩ هآرتس، ٢٧/١٠/٢٠٠٩، ص: ٤

٣٠ هآرتس، ١٠/١١/٢٠٠٩، ص: ٤.

٣١ هآرتس، ٤/١/٢٠١٠، ص: ٤.

٣٢ هآرتس، ٤/١/٢٠١٠، ص: ٤.

٣٣ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=200916281

٣٤ . عوديد عيران (٢٠٠٩). «علاقات إسرائيل مع الاتحاد الاوروبي: خطوة للامام خطوتان للخلف». عدكان استراتيجي العدد ١. ص: ٥١. وانظر أيضاً ايمن يوسف ومهند مصطفى (٢٠٠٩). التقرير الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٠٨. رام الله: مركز «مدار» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

٣٥ هآرتس، ٢٩/١٠/٢٠٠٩، ص٢.

٣٦ ملحق هآرتس، ٢٧/١٢/٢٠٠٩، ص: ب٢

٣٧ هآرتس، ١٢/١١/٢٠٠٩، ص: ٢.

٣٨ هآرتس، ١٧/١٢/٢٠٠٩، ص: ٣.

٣٩ . دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=200916281

٤٠ . ليئال، مصدر سبق ذكره.

٤١ هآرتس، ١٤/١٠/٢٠٠٩، ص ٢.

٤٢ هآرتس، ١٨/١٠/٢٠٠٩، ١.

٤٣ هآرتس، ١٥/١٠/٢٠٠٩، ص: ٦.

٤٤ html.436/038/http://www.nrg.co.il/online/1/ART2

٤٥ هآرتس، ٢٥/١٠/٢٠٠٩، ص: ب٢.

٤٦ . انظر ايضا: غليا لندشتراوس وعوديد عيران (٢٠٠٩). «جسر على مياه متدفقة: الدور التركي في الساحة الاقليمية والدولية». في: التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٠٩. مركز دراسات الامن القومي. ص: ٧٣-٨٢.

٤٧ يديعوت احرونوت، ١٥/١٠/٢٠٠٩، ص: ٨.

٤٨ . معطيات واردة في اليوم الدراسي الذي نظمه مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في آذار ٢٠٠٩.

٤٩ ذا ماركر، ٢٥/١١/٢٠٠٩، ٦.

٥٠ هآرتس، ٢٨/١٢/٢٠٠٩، ص: ٣.

٥١ هآرتس، ١٨/١٢/٢٠٠٩، ص: ١٤.

٥٢ ليندشتراوس وعيران، مصدر سبق ذكره.

٥٣ اولنا بغنو (٢٠٠٩). «هل حقا عادت روسيا إلى الشرق الاوسط؟» عدكان استراتيجي المجلد ١٢ العدد الثاني. ص: ٨٥-٨٦.

٥٤ المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي: http://www.export.gov.il/_Articles/Article.asp?ArticleID=27744&CategoryID=1020&Page=1

٥٥ هآرتس، ١٦/١٠/٢٠٠٩، ٤.

٥٦ المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي (٢٠٠٩). الصين-إسرائيل ٢٠٠٩. ص: ٢.

٥٧ «ذا ماركير» ملحق هآرتس الاقتصادي. ٢١/١٢/٢٠٠٩، ص: ١٠.

٥٨ يفتاح شفير (٢٠٠٩). «التصدير الأمني الإسرائيلي للهند: التحديات والمخاوف». عدكان استراتيجي، المجلد ١٢ العدد ٣. ص: ٢٧.

٥٩ اسحق غاربرغ (٢٠٠٩). العلاقات الهندية الإسرائيلية: مصالح إستراتيجية، سياسية وبراغماتية دبلوماسية. حيفا: جامعة حيفا- كلية الامن القومي. ص: ٣٩.

60 Samuel Rajiv (2009). Apprehensive Allies: India and Israel in the Obama Era. Perspectives 89. August 2009. Begin- Sadat Center at Bar illan University

٦١ . المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي: http://www.export.gov.il/NewsHTML/FactSheets

٦٢ . معطيات وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية، انظر: http://www.industry.org.il/?CategoryID=1367&ArticleID=2830

(٢)

المشهد السياسي - الحزبي

انطوان شلحت

مدخل

(*) يرمي هذا الفصل إلى رصد أبرز التطورات وتحليلها، التي تميّز بها المشهد السياسي - الحزبي في إسرائيل، خلال العام ٢٠٠٩، والتي يمكن القول إنها كانت مرتبطة، إلى حدّ كبير، بتأليف حكومة يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو (هي الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثون)، وذلك بالتزامن مع تسلم إدارة أميركية جديدة، برئاسة باراك أوباما، مهمات منصبها.

من المعروف أن حزب «إسرائيل بيتنا» اليمينيّ برئاسة أفيغدور ليبرمان، احتل موقعًا مركزيًا فيها، وبالإضافة إليه انضمت إلى هذه الحكومة، في آخر المطاف، أحزاب شاس و»يهدوت هتوراة» (وهما حزبان دينيان متشددان) و»البيت اليهودي» (حزب الصهيونية الدينية) والعمل. وسبق أن مُني هذا الحزب الأخير، سوية مع تيار «اليسار الصهيوني» كله، بهزيمة أخرى في الانتخابات العامة، التي أجريت في العاشر من شباط ٢٠٠٩ [١]. وقد شكل ذلك إشارة البداية إلى اندلاع أزمة في صفوف العمل بين مؤيدي الانضمام إلى الحكومة والمعارضين له، إلى درجة حدوث شرخ في كتلته البرلمانية، لكن تبين شيئًا فشيئًا أن هذا الشرخ غير واعد بشيء، وأن انقسام الحزب غير ماثل في الأفق المنظور، فضلاً عن أن حزب العمل كله لم يعد أصلاً منتجًا أو مبادرًا إلى أي حراك في الساحة السياسية الإسرائيلية العامة، وأن حضوره أضحى مرهونًا بمدى فاعلية رئيسه، إيهود باراك، الذي يتولى وزارة الدفاع في الحكومة، ويبدو منهمكًا في شؤونها حتى النخاع. وليس هذا فحسب، بل إنه أصبح من أشد الحلفاء المؤيدين لنتنياهو وسياسته.

وفي الوقت نفسه، فإن هناك تقويمات متطابقة بأن «الإنجاز السياسي» الأكبر لرئيس هذه الحكومة، بعد مرور أول عام من تلك الانتخابات، كامن، بالحدّ الأقصى، في نجاحه في البقاء في منصبه [٢]، وذلك إذا ما تمّ الأخذ بالاعتبار عدد الأحزاب، التي يستند إليها ائتلافه الحكومي، من جهة، والأزمات السياسية التي واجهها، سواء في إثر الحرب على غزة وتداعياتها الدولية، أو في ضوء مواقف الإدارة الأميركية الجديدة في بداية طريقها، من جهة أخرى. كما أن أكثر صورة بقيت مرتسمة لنتنياهو في الأذهان هي صورة «السياسي المتردّد، الذي يحاول إرضاء الجميع، كي يضمن بقاءه». ومع أنه مال إلى ناحية «الوسط الصهيوني» سياسيًا (والذي يعتبر كذلك في إسرائيل لمجرّد كونه مؤيدًا فكرة تقليص رقعة الاحتلال منذ ١٩٦٧)، في ما اعتبر «مفارقة حادّة» لبرنامجه اليميني، الذي خاض الانتخابات على أساسه، إلا أن ذلك لم يكن منطويًا على أي دلالات سياسية خارجية ملموسة، خاصة فيما يتعلق بالموقف إزاء عملية التسوية في المسارين الفلسطيني والسوري، وهذا الأمر شكل ضمانة لاستقرار الحكومة أيضًا.

نتنياهو يلوح بمواقف أكثر يمينية

مع ذلك يبدو **أن حكومة نتنياهو مستقرة لأسباب أخرى، عدا عن استنادها إلى قاعدة برلمانية عريضة**. ومن هذه الأسباب لا بُدّ من ذكر ما يلي:

- أولاً، انعدام الضغوط السياسية الداخلية ذات الوزن الثقيل في ضوء حالة الإجماع الجديدة على الرؤية السياسية العامة، والتي تقف في صلبها فكرة تقليص رقعة الاحتلال منذ ١٩٦٧ كما أسلفنا.
- ثانيًا، تراجع الضغوط الأميركية، التي لاحت مباشرة بعد دخول إدارة أوباما إلى البيت الأبيض [٣].
- ثالثًا، نجاحها في اجتياز الأزمة المالية العالمية بأضرار قليلة، ما أثبت أن أوضاع الاقتصاد الإسرائيلي جيدة نسبيًا [٤].
- رابعًا، حالة الهدوء الأمني، خاصة في منطقة الحدود مع غزة وفي منطقة الحدود الشمالية [٥]، عقب الحرب على غزة (٢٠٠٨–٢٠٠٩)، وحرب لبنان الثانية (٢٠٠٦).

كما لوحظ أن نتنياهو قد عاد، بصورة متطرفة، مع انتهاء العام، إلى **التلويح بمواقفه اليمينية** في مقابل الفلسطينيين، وذلك في إثر «عدم قبول البيت الأبيض والسلطة الفلسطينية مبادرات حُسن النية التي قدمها، وباتت حكومته تبرز، أكثر من أي شيء، جهودها الرامية إلى تهويد شرقي القدس» [٦]. وفي موازاة ذلك شرعت

في شنّ حملة تحريض على السلطة الوطنية الفلسطينية استهدفت، أساسًا، الرئيس محمود عباس، وخطة رئيس الوزراء سلام فياض الرامية إلى استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة في العام ٢٠١١. وثمة من يعزو هذا، من ضمن أسباب أخرى، إلى اعتقاد نتنياهو أنه نجح في صدّ ضغوط الإدارة الأميركية بواسطة مناورات حسن النية هذه.

من ناحية أخرى فإنه على الرغم من أن حزب كاديما، الذي فاز في الانتخابات بأكبر عدد من مقاعد الكنيست، اختار البقاء في صفوف المعارضة، إلا أن ذلك لم يسفر عن قيامه بطرح بديل لسياسة حكومة نتنياهو العامة. كما استمر الصراع بين رئيسة الحزب، تسيبي ليفني، ووزير الدفاع الأسبق شاؤول موفاز، وقام هذا الأخير بالتهديد بشق الحزب وبطرح خطة سياسية للتسوية دعا فيها إلى التفاوض مع الفلسطينيين، بما في ذلك حماس في حال فوزها في الانتخابات، وإقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة على مساحة ٦٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية وأراضي قطاع غزة.

سيتناول هذا الفصل الموضوعات الرئيسة المرتبطة بالمشهد السياسي - الحزبي الإسرائيلي، نذكر منها على وجه الخصوص:

الاتجاهات العامة للحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، في المجالات السياسية والاقتصادية- الاجتماعية، في ضوء خطوطها العامة، من جهة، وعلى خلفية المحطات السياسية الرئيسة التي مرّت بها حتى الآن، من جهة أخرى.

أداء نتنياهو رئيسًا للحكومة في ولاية ثانية، من خلال تسليط الضوء على جدول أعماله وأفكاره.

تداعيات انضمام حزب العمل إلى حكومة نتنياهو، وإسقاطات ذلك على الحزب ووحدته وبرنامجه السياسي والاقتصادي- الاجتماعي، في إثر فشله المدوي في الانتخابات وانهيار «اليسار الصهيوني».

دور حزب «إسرائيل بيتنا» وأداء رئيسه أفيغدور ليبرمان في وزارة الخارجية.

الخطوط العامة للحكومة الأكبر في تاريخ إسرائيل

تعتبر حكومة نتنياهو، والتي تم تنصيبها في ٣١ آذار ٢٠٠٩، الحكومة الأكبر في تاريخ إسرائيل. وهي تضم ثلاثين وزيرا وسبعة نواب وزراء. ويتألف تحالفها من أحزاب الليكود (٢٧ مقعدًا) و «إسرائيل بيتنا» (١٥) والعمل (١٣) وشاس (١١) ويهدوت هتوراة (٥) و « البيت اليهودي» (٣ مقاعد).

كاديما تعجز عن أن تكون بديلاً

وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أنه على الرغم من أن نتنياهو كان من أشد المنتقدين لحجم الحكومة الإسرائيلية السابقة، برئاسة إيهود أولمرت، والتي كانت تضم خمسة وعشرين وزيرا، إلا أنه لم يتردد في تشكيل حكومة أكبر منها.

ولفتت وسائل الإعلام هذه إلى أن حكومة أريئيل شارون الثانية، التي ألفها في العام ٢٠٠٣، ضمت هي أيضًا ثلاثين وزيرًا، غير أن قاعدتها البرلمانية شملت نحو تسعين عضو كنيست مؤيدين للتحالف الحكومي من مجموع مئة وعشرين، فيما أن تحالف نتنياهو يحظى بتأييد أربعة وسبعين عضو كنيست، بمن فيهم نواب حزب «يهدوت هتوراة»، الذي يؤيد الحكومة من خارجها. وقال نتنياهو، في سياق الخطاب الذي ألقاه خلال مراسم عرضها على الكنيست، إن التشكيلة الموسعة للحكومة «تعكس الحاجة إلى تحقيق الوحدة الوطنية تمشيًا مع مقتضيات هذه الفترة، لكنها تعكس أيضاً خللاً معينًا يعتري نظام الحكم الحالي، وهو خلل يمكن تصحيحه، ونحن سنقوم بهذا الأمر»[٧].

وتضم حكومة نتنياهو ثمانية وزراء من أصول شرقية ورئيسين سابقين لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، هما إيهود باراك وموشيه يعلون، وضابطا واحدا برتبة لواء، هو يوسي بيلد، وعشرة ضباط في الاحتياط برتب متدنية.

ويبلغ متوسط أعمار الوزراء في حكومة نتنياهو ٥٥٫٣ عاما فيما كان متوسط أعمار وزراء حكومة أولمرت ٥٥٫٧ عاما.

كما توجد في الحكومة امرأتان، هما ليمور ليفنات من الليكود وسوفا لاندفر من حزب «إسرائيل بيتنا».

وجاء في الخطوط العامة لهذه الحكومة:

حكومة نتنياهو الأكبر في تاريخ إسرائيل

- «إن الحكومة ستعمل بشكل فعال على تكريس الأمن القومي وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم.
- ستدفع العملية السياسية إلى الأمام وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا عبر صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل.
- ستدفع خطة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية للنمو المستديم وكذلك لحماية وتوفير فرص العمل في المرافق الاقتصادية.
- ستسعى نحو العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوات الاجتماعية ومكافحة الفقر بلا هوادة عبر أجهزة التربية والتعليم وتكثيف المشاركة في سوق العمل وزيادة الدعم الممنوح للشرائح الاجتماعية الضعيفة.

- ستضع قضية استقدام اليهود إلى البلاد واستيعابهم على رأس اهتماماتها وتعمل بحزم لزيادة معدلات القادمين الجدد من جميع دول العالم.
- ستضع قضايا التربية والتعليم في صلب محاور الأفضلية الوطنية وتعمل على دفع الإصلاحات في الجهاز التعليمي.
- ستعمل على صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي كما أنها ستعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد لأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد تمشيًا مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال.
- ستعمل على دفع الإصلاحات السلطوية لزيادة الاستقرار وقدرة السلطة التنفيذية على ممارسة الحكم.
- ستعمل على تعزيز سيادة القانون في إسرائيل.
- ستعمل على حماية البيئة وتحسين جودة الحياة لسكان الدولة والمساهمة في المجهود العالمي في قضايا المناخ والبيئة» [٨].

حدود التجاذب مع إدارة أوباما

اتسمت بداية العلاقة بين حكومة نتنياهو وإدارة أوباما بقدر من التجاذب، في ضوء التوجهات الجديدة لهذه الإدارة، والتي كان في مركزها فتح صفحة جديدة مع العالمين العربي والإسلامي[٩]، وبسبب مطالبتها إسرائيل تجميد الاستيطان في الضفة الغربية، بصورة مطلقة، شرطًا لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، التي أعلنت السلطة الفلسطينية عن إيقافها فور اندلاع الحرب على غزة، إلا أن العام ٢٠٠٩ انتهى بتخفيف حدّة هذا التجاذب، وتراجع واشنطن عن مطلبها السالف.

لكن من ناحية أخرى فإن الضغوط الأميركية أدّت إلى قبول نتنياهو «حل الدولتين» (وهذا ما جرى التعبير عنه في إطار خطاب جامعة بار إيلان في ١٤ حزيران ٢٠٠٩)، ثم أدّت إلى قيام «طاقم الوزراء السبعة» (الذي يقوم بمهمات المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية- الأمنية)، في تشرين الثاني ٢٠٠٩، باتخاذ قرار يقضي بتعليق أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية لفترة عشرة أشهر، واستثنى القرار القدس الشرقية، التي دأب نتنياهو على تكرار أنها «ليست منطقة محتلة»، وإقامة المباني العامة والمباني التي تقام «لحاجات الأمن»، فضلاً عن ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة اتخذ قرار بإقامتها سابقًا. وثمة تقويمات إسرائيلية كثيرة ترى أن هذا القرار هو قرار صوري، وأن هناك مخارج كثيرة تمكّن الحكومة الإسرائيلية من الالتفاف عليه، وهي

تلتف عليه فعلاً[10] . فضلاً عن ذلك فإنه عندما رأى نتنياهو أن حزبه (الليكود) يوشك على الانتفاض عليه جراء هذا القرار أكد «عشرة أشهر فقط ، من دون أي يوم آخر» ، في حين أن الوزير بيني بيغن ، أحد أعضاء «طاقم الوزراء السبعة» ، أعلن أن هذا «ليس تجميدًا مطلقًا» ، وأنه خلال الأشهر العشرة المذكورة ستقام ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية لاستيعاب عشرات آلاف المستوطنين الجدد ، علاوة على أن قرار التعليق لن يشمل أعمال إقامة المباني العامة[11] .

ويستبعد المحللون الإسرائيليون ، في معظمهم ، عودة الضغوط الأميركية إلى المستوى ، الذي كانت عليه ، وذلك استنادًا على ما يلي :

- أولاً : قيام أوباما نفسه ، في سياق مقابلة أدلى بها إلى مجلة «تايم» الأميركية ، في كانون الثاني ٢٠١٠ ، لمناسبة مرور عام على دخوله إلى البيت الأبيض ، بالاعتراف بفشل جهوده الرامية إلى استئناف العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين ، وتأكيده أن توقعاته بشأن قدرته على إيجاد حل سريع للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني هي توقعات مبالغ فيها ، ومما قاله «إن الطرفين غير مستعدين للقيام بالمبادرات الشجاعة المطلوبة من أجل تحريك عملية السلام» ؛
- ثانيًا : إن نتائج انتخابات عضو مجلس الشيوخ عن ولاية مساتشوستس ، التي جرت في يوم ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٠ ، والتي أسفرت عن فوز مرشح الحزب الجمهوري ، وعن فقدان الأغلبية الديمقراطية في هذا المجلس ، كانت بمثابة هزيمة للإدارة الأميركية الحالية في الحلبة السياسية الداخلية . وبخسارة هذا المقعد لم يعد لدى الأغلبية الديمقراطية سوى ٥٩ عضوا في مجلس الشيوخ مقابل ٦٠ سابقا ، لتفقد بذلك الغالبية اللازمة لاعتماد الإصلاحات ، التي وعد بها الرئيس ، وفي طليعتها إصلاح نظام الضمان الصحي ، لتوفير تغطية لحوالي ٤٥ مليون أميركي لا يحظون حاليا بأي ضمان طبي . وكان إصلاح نظام الضمان الصحي أقر في مجلس الشيوخ ، بالقراءة الأولى ، في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٩ بـ ٦٠ صوتا فقط . ويواجه أوباما ، الذي حقق انتصاره الانتخابي بفضل وعده بالتغيير ، استياء متزايدا لدى الأميركيين ولا سيما بشأن القضايا الاقتصادية ، خاصة وأن الخروج من الركود لم يترجم حتى الآن بانتعاش في سوق العمل . وكان تعهد أيضاً بمواصلة العمل من أجل إيجاد الوظائف للشعب الأميركي الذي يعاني البطالة (وصلت نسبة البطالة إلى

عشرة بالمائة من القوى العاملة وهي تطال بصورة خاصة الطبقة الوسطى).

وقد فاقمت هذه النتائج من مخاطر هزيمة يُمنى بها الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية لتجديد جميع أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، والتي ستجري في تشرين الثاني ٢٠١٠. ولا شك في أن هذه الهزيمة الداخلية سيكون لها تأثير كبير على سياسة الرئيس باراك أوباما الخارجية. ومع أنه من السابق لأوانه التكهن بالاتجاه، الذي ستسير السياسة الخارجية الأميركية فيه من تلك الهزيمة فصاعدًا، إلا إن التجارب المماثلة السابقة تدل على وجود نموذجين محتملين في هذا الشأن: النموذج الأول هو أن يكون الرئيس الأميركي الضعيف على المستوى الداخلي، ضعيفًا أيضًا على المستوى الخارجي. وهذا يعني، بالنسبة لإسرائيل، أن خسارة أوباما في مساتشوستس ستسهل على رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، رفض مطالب الإدارة الأميركية، وسيواجه أوباما صعوبة في ممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية. كما أن من المتوقع في هذا النموذج أن تكون الإدارة المهزومة متردّدة كثيرًا، وحريصة على اختيار معاركها بدقة كبيرة، كي تتجنب عملية إذلال سياسية أخرى، في سياق تطلعها إلى تحقيق أهداف مستحيلة في الشرق الأوسط. ويبدو أن حرصًا من هذا القبيل انعكس في المقابلة، التي أدلى بها أوباما مؤخرًا إلى مجلة «تايم» الأميركية. أمّا النموذج الآخر فإنه نموذج الرئيس الضعيف داخليًا لكن الفعّال خارجيًا، والذي سبق أن اختاره الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، وكان فحواه مواجهة ضعفه الداخلي بإبداء قدر أكبر من الاهتمام بما يجري في سائر أنحاء العالم، حيث لا يمكن لمجلس النواب الأميركي تكبيل يديه. بناء على ذلك فإن هناك احتمالاً قويًا لأن يسعى أوباما إلى تحقيق إنجازات في سياسته الخارجية، في الوقت الذي سيعرقل الجمهوريون تحقيق أي إنجاز في السياسة الداخلية. مع ذلك فليس هناك أي ضمان بأن يختار هدفًا معقدًا مثل عملية السلام الإسرائيلية-العربية، نظرًا لكونه بحاجة إلى إنجازات سريعة وملموسة[١٢].

قبل زيارة جو بايدن إلى إسرائيل في آذار ٢٠١٠ استبعد أغلب المحللين الاسرائيليين تصعيد الضغوط الأميركية في الوقت القريب

- ثالثًا: تجاهل أوباما، في أول خطاب له عن «حال الاتحاد»، في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠، قضايا المنطقة العربية، خاصة ما يتعلق منها بالصراع العربي-الإسرائيلي، وبالجهود الأميركية للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع، واقتصاره على القضايا الداخلية.

مع ذلك، فإن هؤلاء المحللين أنفسهم رأوا أن «الخطّ الإستراتيجي» الذي اتبعه أوباما، منذ بداية ولايته، والذي كان واضحًا للغاية، وفحواه معالجة سلسلة من الموضوعات الكبيرة معًا، سيستمر، ولذا فمن السابق لأوانه نعيه منذ الآن[١٣]. ورأى البعض أن مسلك أوباما يعكس اقتناعًا بعدم توافر أوضاع محلية وإقليمية ودولية مؤاتية لإنضاج التسوية. فموازين القوى السياسية داخل الولايات المتحدة الأميركية لا تتيح له، من ناحية، ممارسة ضغط فعال على إسرائيل في المرحلة الراهنة، وموازين القوى الإقليمية والدولية لا تساعده، من ناحية أخرى، على التوصل إلى تسوية قائمة على حلول وسط[١٤]. وبناء على ذلك فإن مسلكه لا يعني تخلي الولايات المتحدة عن معالجة أزمة الشرق الأوسط، ذلك بأنه سبق لأوباما أن أعلن، في يوم تسلمه مهمات منصبه، أن حل النزاع الشرق أوسطي ينطوي على مصلحة إستراتيجية أميركية[١٥]. علاوة على ذلك فإن ما يمكن استشفافه من المقابلة الصحافية، التي أدلى أوباما بها إلى مجلة «تايم» الأميركية، هو اعترافه بفشل خطواته، من جهة، وتأكيده، من جهة أخرى، أنه عازم على تصحيح الأخطاء التي ارتكبت. وفي رأي البعض فإن الخطأ الأكبر، الذي ارتكبه أوباما، كامن في تحديد غايات لا يمكن تحقيقها، مثل تجميد الاستيطان (في الضفة الغربية) لفترة غير محدّدة. وبناء على ذلك فإن ما يمكن افتراضه، بالنسبة لما قد يقوم به في المستقبل، هو تحديد غايات مرحلية يمكن تحقيقها، وتهدف إلى تجديد الثقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وعليه فإن الأمر المؤكد هو أن ذلك لا يعني أن أوباما ينوي، خلال العام الثاني من ولايته، تقديم تسهيلات لإسرائيل، أو معاملتها باعتبارها ابنًا مدللاً[١٦].

يسود اعتقاد بأن مسلك أوباما يعكس اقتناعًا بعدم توافر أوضاع محلية وإقليمية ودولية مؤاتية لإنضاج التسوية

وثمة تحليلات أكدت أن فشل الولايات المتحدة «لا يخدم مصالح إسرائيل»، لأن هذه الأخيرة «بحاجة إلى أن تبقى الولايات المتحدة قوية ورائدة»[١٧]، في حين رأت تحليلات أخرى أنه في حال تخلي واشنطن عن جهودها السياسية في الشرق الأوسط، فإن ذلك سيفاقم خطر اندلاع حرب في هذه المنطقة، ذلك بأن قيام «شرطي العالم» بالتظاهر بالضعف يشجع حكام المنطقة على مجازفات لا تُحمد عقباها[١٨].

وأظهرت وقائع «مؤتمر هرتسليا لميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»، في دورته العاشرة المنعقدة خلال الفترة بين ٣١ كانون الثاني – ٣ شباط ٢٠١٠، أن هناك إجماعًا لدى القوى السياسية الإسرائيلية الصهيونية كافة، سواء المتربعة في سدّة السلطة أو القابعة في صفوف المعارضة، على أن سياسة الإدارة الأميركية الحالية، برئاسة باراك أوباما، إزاء إسرائيل وقضايا الشرق الأوسط، لا تختلف، في الجوهر،

عن سياسة الإدارات الأميركية السابقة، بل وحتى عن سياسة إدارة جورج بوش. وبالتالي فمن غير المتوقع حدوث صدام حقيقي بين الجانبين. ولعلّ هذا الإجماع من شأنه إفراغ الهواء من عجلات الادعاء القائل بأن هناك تغييرًا كبيرًا في مواقف إدارة أوباما، إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي[١٩].

خطاب جامعة بار إيلان

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بعد مراوغات ومناورات كثيرة، برنامجه السياسي المستجد لـ «تسوية» النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وقد جاء ذلك في إطار ما بات يعرف باسم «خطاب جامعة بار إيلان»، والذي ألقاه في هذه الجامعة في يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩.

ولعل أول ما يتعيّن قوله، هو أن هذا البرنامج والخطاب عمومًا كانا، أساسًا، بمثابة ردّ مدروس بتؤدة على قيام إدارة أوباما بمطالبة الحكومة الإسرائيلية أن تقبل «مقاربة الدولتين»، وأن تقوم بتجميد أعمال البناء في المستوطنات على نحو مطلق. وتؤكد لهجة الخطاب من ألفه إلى يائه وطريقة تسلسل وقائعه أنه مُوجّه أساسًا، بل وربما حصريًا، إلى هذه الإدارة. فقد تجاهل نتنياهو الطرف الفلسطيني بصورة تكاد تكون تامة، وفي حين اختار أن ينوّه بمعاهدتي السلام اللتين وقعت إسرائيل عليهما مع كل من مصر والأردن، بوصفهما نموذجين مقبولين عليه للتسوية المتوخاة إسرائيلياً مع «الطرف العربي»، فإنه لم ينبس ببنت شفة فيما يخصّ الاتفاقات أو التفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية السابقة، لئلا يتم تأويل ذلك بأنه يشفّ عن تسليمه بها. وقد صدق من رأى أنه علاوة على الأهمية الكامنة في التركيز على ما قاله نتنياهو في سياق الخطاب، إلا أنّ التركيز في الوقت نفسه على ما لم يقله لا يُعدّ أقل أهمية.

> إجماع عام أن سياسة أوباما لا تختلف في الجوهر عن سياسة الإدارات الأميركية السابقة

وحتى من قبل أن يلقي خطابه هذا، ولكن في غمرة الجدل المتميّز بقدر من التجاذب الحاد، والذي اندلع مع إدارة أوباما، فيما يتعلق بجوهر التحركات السياسية المطلوبة من الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة، لمح المحلل السياسي لصحيفة «هآرتس»، ألوف بن، إلى أنه لا بُدّ وأن يتفتق ذهن نتنياهو في نهاية المطاف عن «معادلة سحرية» تجنّبه الصدام القاسي مع واشنطن، وتنقل الكرة من ملعبه إلى ملاعب أخرى.

وقد كتب بن في هذا الصدد، في اليوم نفسه الذي ألقى الرئيس أوباما فيه خطابه الموجّه إلى العالمين العربي والإسلامي في جامعة القاهرة، ما يلي: «يبدو أن نتنياهو

سيبذل كل ما في وسعه من أجل أن يتهرّب من المواجهة (مع الإدارة الأميركية)، ولذا فإنه سيكون مضطرًا إلى التنازل عن معارضته فكرة الدولة الفلسطينية وإلى تقديم بعض الإنجازات الميدانية إلى أوباما. وعندها سيأمل بأن يقوم الرفض العربي بتجميد العملية السياسية، وبذا يوفر على نفسه عناء مناقشة المسائل الأكثر صعوبة المتعلقة بتفكيك مستوطنات وبالقدس واللاجئين».

وفي وقت لاحق عاد هذا المحلل السياسي نفسه وأشار، لدى تطرقه تحديدًا إلى موقف نتنياهو المستجد من «التسوية» السياسية، إلى كون هذا الأخير يتبنى بإزاء التفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية الأخيرة (وبالذات خلال اللقاءات التي عقدت بين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، والرئيس الفلسطيني محمود عباس) نظرة لا تنطوي على قبول لها وإنما على كونها دليلاً قاطعًا آخر يثبت انعدام وجود طرف فلسطيني شريك لها بل وشريك لعملية التسوية برمتها، كما هي الحال منذ فشل محادثات كامب ديفيد وطابا في العام ٢٠٠٠ ومطلع العام ٢٠٠١[٢٠]. وعلى ما يبدو فسيواصل نتنياهو التمسك بهذه النظرة للتهرب من معضلة تجميد الاستيطان ولتفريغ حملة الضغط الأميركية والعالمية، التي يتعرّض لها، من أية «لدغة» قد تمسّ سياسته العامة أو تطيح بائتلافه اليمينيّ.

خطاب بار إيلان كان رداً مدروساً موجهاً بالأساس إلى اوباما

على الرغم من ذلك ما زال يحلو للمعلقين والمحللين في إسرائيل التأكيد، في شبه إجماع، منذ تحرير الخطاب، أن نتنياهو قبل «مقاربة الدولتين»، وهذا القبول يعني في العمق الموافقة على «مبدأ التقسيم».

وإزاء هذا لا بُدّ لنا من رؤية أن الخطاب نفسه قد حمل «جديدًا» في مواقف نتنياهو التقليدية، بصرف النظر عن جوهر النتائج التي يمكن تعويلها على ذلك.

إن «الجديد» المقصود هذا يندرج في إطار عنوانين رئيسيين:

- **الأول- الإقرار بأن «السلام الاقتصادي» ليس بديلاً لـ «السلام السياسي» مع الشعب الفلسطيني**. ومن المعروف أن البرنامج السياسي- الأمني العريض الذي طرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، والذي خاض على أساسه الانتخابات الإسرائيلية العامة في شباط ٢٠٠٩ وفاز فيها، قد أكد أن «المفاوضات الحالية (قبل الحرب على غزة) والتي بدأت منذ مؤتمر أنابوليس (في تشرين الثاني ٢٠٠٧) وتركزت في تحقيق اتفاق دائم بصورة مباشرة، تخطئ الهدف المطلوب». وأعرب عن اعتقاده أن الفلسطينيين «غير مستعدين في الوقت الحالي لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين سيستجيبون، الآن،

ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحا للتسوية قبل ثمانية أعوام (أي خلال مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠)، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر. بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر أمام حكومة إسرائيلية ضعيفة». وبدلا من ذلك اقترح نتنياهو أن «تركز إسرائيل جهودها في تحسين (مستوى) حياة الشعب الفلسطيني اليومية». وقال إنه «ينبغي، بصورة خاصة، مساعدة الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستوجد أجواء تزداد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية» (وهو ما اصطلح على تسميته بـ «السلام الاقتصادي»)[٢١].

- **الثاني- الموافقة على «مبدأ التقسيم» من خلال قبول «مقاربة الدولتين».**

إن ذلك يعني، أو من المفترض أن يعني، أن اليمين الإسرائيلي، الذي يمثل حزب الليكود عليه، لا يملك بديلا لائقًا وممكنا لحل الدولتين. وفي الوسع أن نضيف أن هذا البرنامج السياسي هو برنامج حزب كاديما، وهو حزب منسول في معظمه من اليمين الإسرائيلي ومن حزب الليكود على وجه التحديد. بل كان ثمة من أشار إلى أن نتنياهو قد «سرق» خطاب رئيسة كاديما في الوقت الحالي ووزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، لا سيما وأنها تؤكد دائمًا على مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل، وعلى ضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح، وتعارض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذه هي بكيفية ما الأركان نفسها التي وردت في برنامج نتنياهو.

جديد خطاب بار ايلان:
السلام الاقتصادي ليس بديلا
عن السياسي

واستنتج بعض آخر من ذلك ما يلي:

- أولاً- أن نتنياهو **سحب البساط من تحت قدمي ليفني** وأصبح وريث رئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون.
- ثانيًا- أن **نتنياهو أصبح، منذ خطاب بار إيلان فصاعدًا، هو الوسط في إسرائيل**، من حيث مفهومه العام الساعي إلى تقليص رقعة الاحتلال من دون أن يعرّض أمن إسرائيل للخطر.

لكن، ثمة فارق بين نتنياهو وشارون حتى على مستوى هذه المقارنة، ويتجسد

في أن تبنيه المفهوم السالف لم يؤد إلى حملة هجوم عليه كما الحملة التي كانت من نصيب شارون، وخصوصًا من طرف اليمين الاستيطاني. بل إنه غداة إلقاء نتنياهو خطابه لوحظ، على صلة بما تقدّم كله، حتى أن بعض الأوساط اليمينية، التي ترفض «مبدأ التقسيم» جملة وتفصيلاً، حرصت على توكيد أن ثمة أسبابًا وجيهة كثيرة تستدعي عدم الخشية من قبول زعيم الحزب اليميني الإسرائيلي الأكبر في إسرائيل «حل الدولتين».

مهما تكن هذه الأسباب فإن اثنين منها يعتبران **الأكثر جوهرية ووقعًا**:

- الأول– أن الشروط المسبقة التي وضعها لقيام دولة فلسطينية، وفي مقدمها تجريدها من السلاح ومظاهر السيادة الأساسية واعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، أي اعترافهم بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، والتخلي عن حق العودة، واستمرار بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، أقل ما يقال بشأنها إنها تحوّل تلك الدولة إلى فكرة هزيلة، وتنمّ في العمق عن مسعى إلى عرقلة قيامها. ومن المفيد التنويه هنا بأن كبير المعلقين السياسيين في صحيفة «هآرتس»، يوئيل ماركوس، أكد أنه نما إلى علمه من مصادر حكومية إسرائيلية داخلية مطلعة أنه جرى الاتفاق بين نتنياهو والوزير بيني بيغن على أن يستقيل هذا الأخير من الحكومة، في حال مضيها قدمًا نحو التوصل إلى تسوية (مع الفلسطينيين) تكون مقرونة بتقديم تنازلات في المناطق (المحتلة). وبناء على ذلك فإن النتيجة المطلوب استخلاصها من ذلك هي أنه «ما دام بيغن في صفوف الحكومة، فإن نتنياهو لا ينوي أن يترجم أقواله إلى أفعال حقيقية»[٢٢].
- الثاني– أن مجرّد الرفض العربي والفلسطيني لهذه المقاربة المشروطة، وهو رفض كانت وقائعه أشبه بالمعلنة، من شأنه أن يسقط الموضوع من جدول الأعمال العام، وربما الأهم من ذلك من شأنه أن يجعل الكرة في نظر الولايات المتحدة والعالم الغربي تنتقل إلى مرمى الطرف العربي أو مرمى الطرف الفلسطيني، حتى من دون أن يكلف هؤلاء جميعًا أنفسهم عناء الخوض في التأثير الهدّام للشروط الإسرائيلية المسبقة على احتمالات قيام الدولة الفلسطينية أصلاً. وفعلاً فإن تحليلات إسرائيلية كثيرة عزت فشل جهود أوباما إلى رفض بعض الأطراف العربية، وفي مقدمتها السعودية ودول الخليج والمغرب، رفع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في اتجاه التطبيع. وقد

نتنياهو يقر بمبدأ التقسيم

بلغت المغالاة لدى بعض المحللين الإسرائيليين حدّ اتهام الجانب الفلسطيني بـ «التهرّب من نتنياهو لكونه سياسيًا جادًا ويتطلع إلى حلّ عمليّ»[٢٣].

ما بعد خطاب بار إيلان

بطبيعة الحال فإن المشكلة لا تكمن فقط في أن نتنياهو لا ينوي أن يترجم أقواله إلى أفعال أو إلى سياسة عملية، وإنما أيضًا في أنه يتمسك بمسار ثبت، حتى الآن، أنه قد باء بالفشل الذريع.

ويجب أن نشير، عند هذا الحدّ، إلى ما يلي:

- باستثناء قبول «مقاربة الدولتين» على استحياء شديد وتحت وطأة الضغوط الأميركية، كما سلفت الإشارة، فإن خطاب نتنياهو يدل، في الوقت نفسه، على أن **مواقفه الأساسية بقيت كما هي عليه**، إذ إنه مصرّ على أن يسيطر على جزء كبير من المناطق المحتلة بحجة «رسم حدود يمكن الدفاع عنها»، ويرفض مطلب أوباما بشأن تجميد البناء في المستوطنات على نحو مطلق بحجة «مقتضيات الحياة الطبيعية»، وبحجة أن القدس الشرقية هي جزء من إسرائيل، ويطالب الفلسطينيين أن يتنازلوا عن أسس حلمهم الوطني في مقابل دولة ذات سيادة محدودة. ومن المعروف أنه لا يوجد شريك فلسطيني أو عربي أو دولي لهذه المواقف. و«في حال إصرار نتنياهو عليها فلن يجلب حلولاً لمشكلات إسرائيل»، كما أكد مقال افتتاحي أنشأته صحيفة «هآرتس» غداة الخطاب، أي في ١٥ حزيران ٢٠٠٩.

قذف الكرة إلى الساحة العربية

- إن قبول نتنياهو «مبدأ الدولتين» يعكس **تساوقًا مع موقف الأغلبية في صفوف الرأي العام الإسرائيلي** في هذا الشأن. وكانت نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجراه «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أيار ٢٠٠٩، وتناول فيه العديد من المسائل المركزية المطروحة على أجندة الجدل العام في إسرائيل في المجالين السياسي والأمني، وتزامن نشره مع يوم إلقاء الخطاب في بار إيلان، أن استعداد الجمهور اليهودي العريض للموافقة، في إطار تسوية دائمة، على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ازداد بشكل مطرد خلال العقدين الأخيرين، إذ ارتفعت نسبة الموافقين من ٢١ بالمئة في العام ١٩٨٧ إلى ٦١ بالمئة في العام ٢٠٠٦، ثم هبطت إلى ٥٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧، وفي

الاستطلاع الحالي (أيار ٢٠٠٩) انخفضت نسبة المعبرين عن هذا الموقف إلى ٥٣ بالمئة. مع ذلك فإن نسبة المؤيدين لحل «دولتين لشعبين» ما زالت مرتفعة ومستقرة، إذ أيد هذا الحل في العام ٢٠٠٧ ما نسبته ٦٣ بالمئة من الجمهور اليهودي، وفي الاستطلاع الحالي بلغت نسبة المؤيدين ٦٤ بالمئة. وقال معدو الاستطلاع إن سبب الفوارق يكمن في أن مصطلح «دولة فلسطينية» ما زال «يرعب» فئات معينة في المجتمع الإسرائيلي، بينما تبدو صيغة حل «دولتين لشعبين» مقبولة لدى أغلبية واضحة من الجمهور اليهودي باعتبارها الحل الواقعي الوحيد للنزاع. وبناء على ذلك بالإمكان أن نعتبر هذا القبول لـ «مبدأ الدولتين» بمثابة «مغامرة محسوبة العواقب» أو بمنزلة موقف تمّ استدراج نتنياهو إليه بتأثير من الشارع الإسرائيلي نفسه. إن الملاحظة السابقة تعني، من جملة أشياء أخرى، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية يتساوق مع الشارع الإسرائيلي، ولا يقدم على أية خطوة صغيرة في إمكانها أن تؤدي إلى تغيير حقيقي في الوعي الإسرائيلي المفقود.

نتنياهو لا ينوي ترجمة الأقوال إلى أفعال

وقد أشار الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان بحق إلى أن نتنياهو لم يتحدث «باستقامة وشجاعة» - كما تعهد في سياق الخطاب - عن الدور الهدّام للمستوطنات، باعتبارها عقبة كأداء أمام السلام. ولم يتوجه إلى المستوطنين بصورة مباشرة كي يقول لهم ما يدركه على نحو جيد، وهو أن خريطة المستوطنات تتناقض مع خريطة السلام، وأن الكثيرين منهم سيضطرون إلى ترك بيوتهم. وكان يتعين عليه أن يقول ذلك لهم. ولو أنه فعل هذا لما كان يخسر نقاطًا في المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين، وإنما كان يتيح إمكان تحريك هذه المفاوضات. كما كان يتعين على نتنياهو، في رأي الكاتب ذاته، أن يتطرّق إلى مبادرة السلام العربية، وأن يشير إلى البنود التي توافق إسرائيل عليها، وإلى البنود التي ليس في إمكانها القبول بها. وبينما تحدث نتنياهو عن الوعود والضمانات، التي يجب أن تحصل إسرائيل عليها من الفلسطينيين حتى قبل أن تبدأ المفاوضات معهم، فإنه لم يتحدث عن المخاطر التي يتعين على إسرائيل أن تأخذها على كاهلها إذا ما كانت راغبة في السلام حقًا. وبناء على ذلك كله فإنه لا يقود إسرائيل إلى مستقبل جديد[٢٤]. وينبغي أن نضيف إلى ما يقوله غروسمان أن موضوع تفكيك المستوطنات لا يحظى بتأييد واسع في صفوف الرأي العام الإسرائيلي، وذلك في تناقض واضح مع التأييد الواسع لـ «حل الدولتين» المشار إليه أعلاه. وفي الاستطلاع الذي أجراه «معهد دراسات الأمن

رئيس الحكومة الإسرائيلية يتساوق مع الشارع الإسرائيلي

٦٤٪ من اليهود يؤيدون قيام دولة فلسطينية

القومي» المذكور جرى أيضا، في سياق تناول مسألة الحلول المرغوب فيها للنزاع، دراسة مدى استعداد الجمهور الإسرائيلي لتأييد استحقاقات الحلول، على غرار تفكيك مستوطنات. ولاحظ معدو الاستطلاع أن المواقف بشأن هذا الموضوع لم تتغير نهائيا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، حيث لا يوجد تقريبا تأييد لإخلاء جميع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، بما يعني الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧. ففي استطلاع ٢٠٠٧ أيد ١٤ بالمئة فقط إخلاء جميع المستوطنات، وفي الاستطلاع الأخير أيد ذلك ١٥ بالمئة فقط. في المقابل أبدى ٤٣ بالمئة استعدادهم حاليا لـ «إخلاء المستوطنات الصغيرة والمعزولة فقط»، وهذا في مقابل ٤٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧، بينما عارض ٤٢ بالمئة كليا إخلاء مستوطنات «تحت أي ظرف». وتتعلق هذه المعطيات بإخلاء مستوطنات «في إطار تسوية دائمة».

إن مطلب الاعتراف بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، لم يطرح في السابق شرطًا للسلام لا مع مصر ولا مع الأردن، ويشكل عقبة إضافية. وبحسب ما أكد كاتب إسرائيلي آخر هو أ. ب. يهوشواع: يكفي أن نطلب من الفلسطينيين الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، التي يعرف الجميع ما هي هويتها الجغرافية والسياسية. ونحن بدورنا نعترف لا بالشعب الفلسطيني، وإنما بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود ١٩٦٧. وأضاف أن ماهية القومية اليهودية هي مسألة معقدة حتى بالنسبة لليهود أنفسهم. كما أن مطالبة الفلسطينيين الاعتراف بوجود قومية يهودية من شأنها أن تعقد أوضاع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل[٢٥].

وفي الإجمال العام ليس من المبالغة رؤية أن الشروط التي رهن نتنياهو قبوله «مقاربة الدولتين» بها، في إثر حملة الضغوط الأميركية، تحظى بإجماع إسرائيلي داخلي كبير، ما يعني أيضًا أن هذا الإجماع يشكل ركيزة رئيسة لمواقف الحكومة الإسرائيلية ورئيسها.

وبناء على ذلك جرى التأكيد بأن استشراف التطورات بعد هذا الخطاب سيبقى مرهونًا، أساسًا، بمدى جدية الإدارة الأميركية في ممارسة جولة ضغوط أخرى على حكومة نتنياهو. وفي غمرة ذلك أُشير إلى أن ثمة احتمالات كبيرة بأن يكون خطاب بار إيلان أشبه بسحابة صيف عابرة، على غرار خطابات إسرائيلية كثيرة في السابق.

وتستند هذه الاحتمالات، في الآونة الأخيرة، إلى تصعيد الحملة الإسرائيلية ضد

الرئيس الفلسطيني محمود عباس، جراء رفضه استئناف المفاوضات من دون التجميد المطلق للاستيطان، ولا سيما في القدس، والتي يساهم فيها على وجه الخصوص كل من رئيس الحكومة نتنياهو ووزير خارجيته ليبرمان، وهي تسير في موازاة حملة أخرى على خطة رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض لاستكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية في العام ٢٠١١. وقد أشير، في هذا الصدد، إلى أن أكثر ما يطير صواب إسرائيل هو أن فياض يعمل على تحقيق هذه الغاية بالاشتراك مع عباس، ولهذا الغرض فقد «أقام لجانًا وزارية تعمل، ليل نهار، في تلطيخ سمعة إسرائيل في أية ساحة دولية ممكنة، وتقوم بتقديم شكاوى في اليونيسكو ومحكمة العدل الدولية في لاهاي ومنظمة الصحة العالمية. كما أنه يبذل جهودًا شخصية كبيرة من أجل عدم قبول إسرائيل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**)، قبل تلبية مطالبه منها. وينوي إقامة مدينة فلسطينية جديدة باسم روابي قرب رام الله، ويطالب بإقامة قرى ومزارع للاجئين الفلسطينيين على أراضي غور الأردن. وبناء على ذلك فإن أكثر ما يخشاه المسؤولون الإسرائيليون الآن هو أن ينجح فياض، بهذه الوتيرة، في انتزاع قرار من الأمم المتحدة يقضي بإقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس الشرقية، من دون مفاوضات مع إسرائيل»[٢٦].

المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة لم يطرح سابقا في الاتفاقات مع الأردن ومصر

ووفقًا لمصادر إعلامية إسرائيلية فإن حكومة نتنياهو وجهت إلى الإدارة الأميركية مذكرة ادعت فيها أن «السلطة الفلسطينية تواصل مقاطعة المفاوضات والتحريض ضد إسرائيل والثناء على الإرهابيين، على الرغم من المساعي الكبيرة التي تبذلها إسرائيل لتشجيع قيادة السلطة الفلسطينية على العودة إلى محادثات السلام»[٢٧]. وأدلى وزير البنى التحتية الإسرائيلية، عوزي لانداو («إسرائيل بيتنا»)، بمقابلة إلى صحيفة «يسرائيل هيوم» قال فيها: إنه لا فرق بين الرئيس الراحل ياسر عرفات وبين الرئيس عباس، مضيفا أن هدف كل منهما هو إبادة إسرائيل. وشبه لانداو عباس بـ«سفاح بوسطن»، الذي نفذ ثلاث عشرة عملية قتل بالخنق في الستينيات من القرن الفائت[٢٨].

شروط نتنياهو للدولة تحظى بتأييد واسع في الشارع الإسرائيلي

إيـران في رأس سلم أولويات نتنياهو

إن مراجعة خطابات نتنياهو، منذ تسلمه مهمات رئيس الحكومة، لا بُدّ من أن تؤدي إلى الاستنتاج بأنه يضع الموضوع الإيراني في رأس سلم أولوياته، فمثلاً قال في خطاب عرض الحكومة على الكنيست، في ٣١ آذار ٢٠٠٩، إن «الأزمة الأمنية التي نواجهها مردّها صعود وانتشار الإسلام المتشدد في منطقتنا وأجزاء أخرى من العالم.

من المرجح ان يكون خطاب بار ايلان سحابة صيف عابرة

إن أكبر خطر قد تتعرض له الإنسانية جمعاء وإسرائيل تحديداً ينبع من احتمال حصول نظام راديكالي على السلاح النووي، أو من احتمال ورود السلاح النووي إلى نظام كهذا». ووفقًا لمصادر مقربة منه فإن ما يقف في رأس سلم أولوياته هو: «أولا، منع إيران من تطوير قدرة نووية عسكرية؛ ثانيا، إيجاد حل ملائم لتهديد الصواريخ والقذائف الصاروخية؛ ثالثا، تحصين حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» (وذلك في إثر التداعيات المترتبة على تقرير لجنة غولدستون حول فظائع الحرب الإسرائيلية على غزة)[٢٩]. وكانت تحليلات سياسية إسرائيلية قد تنبأت بأن «صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم يزيد احتمالات الحرب مع إيران، لكن «نقطة اللاعودة» لم يتم تجاوزها حتى الآن»[٣٠]. وأضافت أنه في الحلبة السياسية الإسرائيلية يسود الاعتقاد أن **عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة** «**تقرب بالضرورة إسرائيل من حرب مع إيران**» وأن «شخصيات سياسية، كانت على اتصال مع نتنياهو، تقول إنه قد قرر تدمير المنشآت النووية الإيرانية». وفي وقت لاحق أكد المدير العام السابق للإذاعة الإسرائيلية، يوني بن مناحيم، الذي كان ضابطًا في الاستخبارات العسكرية، أن حكومة نتنياهو تصرف، منذ تشكيلها، جلّ عملها في الموضوع الإيراني، وأن أحد أهم إنجازاتها العملية في هذا الشأن هو إقامة طاقم عمل مشترك مع الولايات المتحدة يترأسه من الجانب الإسرائيلي عوزي أراد، مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة، ومن الجانب الأميركي الجنرال جيمس جونز، مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة. كما أن جهاز الموساد الإسرائيلي يضع الموضوع في رأس سلم أولوياته وقد رُصدت له ميزانيات غير محدودة، واتخذت في الجيش الإسرائيلي الاستعدادات اللازمة لجميع السيناريوهات، والتي لا يجوز التحدث عنها بسبب سريتها التامة. في الوقت نفسه قال نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته، دان هارئيل، في مقابلة صحافية، إن «إسرائيل تعمل كي تضمن ألا تكون لدى إيران قدرة نووية. نقطة»[٣١].

تحريض دؤوب على إيران

ووفقًا للمحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هارئيل، فإن الملف النووي الإيراني كان الدافع لأن تكون توقعات رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، الجنرال عاموس يادلين، التي كشف عنها خلال المؤتمر السنوي لـ «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب يوم ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩، أكثر تشاؤمًا من توقعاته في مؤتمر العام الفائت، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٠٨. وبموجب ما قاله، فإنه على الرغم من أن قوة الردع الإسرائيلية هي الآن في أفضل حالاتها (وهذا هو السبب الواقف برأيه وراء الهدوء الأمني في مقابل حزب الله

و «حماس») إلا أن هناك في الأفق مخاطر أخرى أكثر تعقيدًا. وبطبيعة الحال فإن إيران تقف في رأس المخاطر، التي يتحدث عنها يادلين. ويمكن القول إن الوضع ازداد خطورة، في نظر إسرائيل، بسبب نضوج المشروع النووي الإيراني. وما يعكس ذلك هو توكيد رئيس شعبة الاستخبارات أن عقارب الساعة التكنولوجية الإيرانية «توشك أن تكمل دورانها»، وذلك لأن الإيرانيين أصبحوا مسيطرين على تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بأكملها، فضلاً عن تراكم كمية كبيرة من اليورانيوم المخصب بمستوى منخفض، خلال العام الفائت، تعتبر كافية من أجل إنتاج قنبلة نووية واحدة.

تجدر الإشارة إلى أن التعامل مع إيران وبرنامجها النووي كان أيضًا إحدى النقاط الخلافية بين حكومة نتنياهو وإدارة أوباما في أول عهديهما[٣٢]، لكن **مع بداية العام** ٢٠١٠ بدت إسرائيل مرتاحة من حقيقة أن إدارة أوباما أخذت ترفع إلى مستوى متقدّم من أولوياتها مسألة فرض عقوبات مشددة على إيران مع التلويح ببقاء الخيار العسكري على الطاولة، وهو ما يدفع باتجاه اللوبي الصهيوني الأميركي بالتناغم مع سياسة حكومة نتنياهو القاضية بضرورة التركيز على تصفية البرنامج النووي الإيراني، وليس على عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبحسب ما قال وزير الشؤون الإستراتيجية، موشيه يعلون، فإن إسرائيل تتوقع أن تقوم الأسرة الدولية، بقيادة الولايات المتحدة، بوقف برنامج إيران النووي، إلا أنها في الوقت نفسه تستعد للاعتماد على نفسها من أجل ذلك، عملاً بالمثل القائل «ما حكّ جسمك إلا ظفرك»[٣٣].

ورأى أحد الخبراء الإسرائيليين في الشؤون الأميركية من جامعة بار إيلان أن قرار واشنطن نشر منظومات مضادة للصواريخ في دول الخليج، في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠، ينطوي أساسًا على رسالة واضحة إلى القيادة الإيرانية فحواها أن عهد ضبط النفس قد ولّى، وأن الولايات المتحدة على استعداد لمواجهة أقسى[٣٤]. وأكد أحد المعلقين العسكريين أن هذه الخطوة تبين أن الأميركيين ينوون تضييق الخناق على إيران، من جهة، وأنهم، من جهة أخرى، يعدون العدة لمواجهة ردة فعل عسكرية إيرانية[٣٥].

المسار السوري: من دون أي تقدّم يذكر

ظل المسار السوري مجمدًا خلال العام ٢٠٠٩، وذلك في إثر رفض إسرائيل وساطة تركيا في المحادثات غير المباشرة بين الجانبين، ولم تقبل إسرائيل عروضًا لوساطات أخرى من أجل استئناف هذه المحادثات[٣٦].

وفي واقع الأمر فإن المسار السوري لا يزال خاضعًا لسيرورتين من داخل المشهد السياسي- الحزبي الإسرائيلي:

مع بداية ٢٠١٠ بوادر ارتياح إسرائيلي من تصاعد الموقف الأميركي اتجاه إيران

الأولى- سيرورة اعتباره بديلاً عن المسار الفلسطيني، نظرًا لـ «صعوبة» تحقيق اختراق في هذا المسار الأخير في المستقبل القريب. وبكلمات أخرى إحلال المسار السوري محل المسار الفلسطيني[٣٧]. وهناك أصوات إسرائيلية تعتقد أن جميع المحاولات الإسرائيلية السابقة في هذا الشأن قد باءت بالفشل، وأن الظروف الراهنة غير مواتية لتحقيق نجاح في هذا المسعى[٣٨]، ولذا فإن المسار السوري ينبغي أن يكون موازيًا للمسار الفلسطيني في الأحوال جميعًا.

الثانية- سيرورة الارتباط الوثيق بين المسار السوري وبين الموضوع الإيراني، إذ يسود اعتقاد في إسرائيل بأن استئناف هذا المسار ربما يشكل قيدًا على التحالف العميق بين إيران وسورية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بحسب قراءة إسرائيل، فإن التعامل مع «الخطر الإيراني» يجب ألا يكون منحصرًا في مواجهة «مشروعها النووي» فحسب، وإنما أيضًا في ما يترتب على اعتبار إسرائيل لإيران زعيمة «محور الشرّ»، وفي أن إحدى السبل لمواجهة هذا «المحور» هو إضعافه من خلال ربط سورية بعجلة عملية التسوية الذي سيؤدي حتمًا إلى انفصالها عن إيران وحزب الله و «حماس».

وعلى ما يبدو فإن وزير الدفاع باراك ما زال من أبرز المؤيدين، داخل الحكومة، للمضي قدمًا في المسار السوري، وأنه يؤيد الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان في مقابل اتفاق سلام مع سورية. وهو يعتقد أنه «في ظل غياب التسوية مع سورية، فمن المحتمل أن نصل إلى مواجهة عنيفة معها، وهذه المواجهة ربما تصل إلى حرب شاملة»[٣٩]. وقد أعادت مصادر صحافية إسرائيلية أن باراك سبق أن أكد هذا الأمر قبل عشرة أعوام، أي في شباط ٢٠٠٠، لكن في قاعدة عسكرية جوية أخرى[٤٠].

وتظهر عملية مسح آخر مواقف قادة المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل إزاء موضوع المفاوضات مع سورية، ما يلي:

اعتبار المسار السوري كبديل للفلسطيني: تكتيك أو تهديد ثبت فشله سابقاً

إن رئيس الحكومة نتنياهو معنيّ باستئناف المفاوضات مع سورية، لكنه يرفض التعهد مسبقًا بالانسحاب من هضبة الجولان. وبذا فإنه لا يختلف عن رؤساء الحكومة السابقين إسحق رابين وشمعون بيريس وإيهود باراك وإيهود أولمرت. وكان رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون هو الوحيد، الذي رفض عبارة «الانسحاب من الجولان».

إن وزير الدفاع، إيهود باراك، يؤيد استئناف المفاوضات مع سورية والانسحاب من الجولان.

ارتباط المسار السوري
والموضوع الإيراني

١. إن رئيس هيئة الأركان العامة، غابي أشكنازي، يعتقد، مثل باراك، أنه يجب استئناف المفاوضات مع سورية على وجه السرعة، كما يجب دفع الثمن الكامل في مقابل اتفاق سلام، وذلك لأن البديل من ذلك هو حرب تمس الجبهة الداخلية الإسرائيلية بصورة قاسية، على الرغم من أن سورية ستُمنى بهزيمة في نهايتها.

٢. إن التقديرات السائدة لدى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) هي أن (الرئيس السوري) بشار الأسد سيواصل التصرّف بحذر كبير إزاء إسرائيل، ولا توجد نوايا لديه لشنّ حرب عليها. وقد أعلن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اللواء عاموس يادلين، مؤخرًا، أنه من المتوقع أن يؤدي اتفاق سلام مع سورية إلى تغييرات إيجابية في الشرق الأوسط كله.

٣. إن الأكثرية في طاقم الوزراء السبعة، والمؤلفة من نتنياهو وأفيغدور ليبرمان وموشيه يعلون وبيني بيغن وإيلي يشاي، تعارض الانسحاب من الجولان، في حين أن دان مريدور وإيهود باراك يؤيدان الانسحاب الكامل في مقابل اتفاق سلام[٤١].

حزب العمل: مذنب لليكود

ذكرنا سابقًا أن الصيرورة الحالية لحزب العمل تظهر أنه لم يعد منتجًا أو مبادرًا إلى أي حراك في الساحة السياسية العامة، وأن حضوره أضحى مرهونًا بمدى فاعلية رئيسه، إيهود باراك، الذي يتولى حقيبة الدفاع في حكومة بنيامين نتنياهو، ويبدو منهمكًا في شؤونها حتى النخاع.

باراك واشكنازي من اشد المؤيدين
للمضي في المسار السوري

أمّا من الناحية التنظيمية، فإن الحزب يبدو شبه منشق، بعد أن قرّر أربعة نواب كنيست من مجموع ثلاثة عشر نائبًا فازوا عن لائحته في الانتخابات العامة الأخيرة، يطلق عليهم اسم «المتمردون»، عقب انضمامه إلى الحكومة، أن يكونوا على طرف نقيض من سائر أعضاء الجسد، أي منشقين عنه فعلاً، لكن لم يكن في إمكانهم تأليف كتلة مستقلة، وفقًا لأنظمة الكنيست الداخلية، وظلوا ينتظرون انضمام نائب خامس إليهم كي يصبح الأمر متيسرًا. وهؤلاء النواب الأربعة هم أوفير بينيس وعمير بيرتس وإيتان كابل ويولي تامير. وقد لاحت احتمالات كبيرة لانضمام هذا النائب الخامس، فور إعلان رئيس كتلة الحزب في الكنيست، النائب الجديد دانيئيل بن سيمون، في تشرين الأول ٢٠١٠، استقالته من منصبه هذا، ومشاركته في وقت

لاحق في اجتماع عام للمتمردين الأربعة ومؤيديهم، وتوكيده أمامهم أنه سيكون في عداد الكتلة الجديدة إذا لم يقدم العمل، في غضون شهرين، على الانسحاب من الائتلاف الحكومي، تمهيدًا لتغيير وجهته السياسية. وقد انتهت هذه «المهلة» في آخر العام ٢٠٠٩، لكن لم يحدث انشقاق. وفي بداية العام الجديد أعلن عضو الكنيست أوفير بينيس استقالته من الكنيست، ما أدى إلى خلط الأوراق من جديد، خاصة وأن عضو الكنيست الجديدة، التي حلت محلّ بينيس، وهي د. عينات فيلف، تعتبر من المقربين من باراك. كما أعلنت عضو الكنيست يولي تامير أنها ستستقيل قريبًا من الكنيست، وسيحل محلها غالب مجادلة.

ولكن حتى لو حدث الانشقاق المذكور، فلن يكون في وسع أعضاء العمل الإطاحة بباراك من رئاسة الحزب، بعد أن نجح هذا الأخير خلال الخريف الفائت في تغيير دستور الحزب، بصورة تتيح إمكان استئثاره برئاسته حتى تشرين الأول ٢٠١٠، إلا إذا جرى تقريب موعد الانتخابات العامة في أثناء ذلك.

حزب العمل... ركود مستمر وتفسخ داخلي

ومع أن المحللين ومعلقي الشؤون الحزبية يميلون إلى إبراز الصراعات والدوافع الشخصية، الواقفة وراء الخلافات المحتدمة في العمل، على الأقل منذ انتهاء الانتخابات العامة وحتى الآن، إلا أن الأزمة التي تجتاح هذا الحزب ناجمة، أساسًا، عن تفاقم الجدل الحادّ بشأن طريقه السياسية في الوقت الحالي، والتي كانت لباراك نفسه يد طولى في صوغها، وجعلته مذدنبًا إلى الليكود على أكثر من صعيد. وهذا ما عبّر عنه وزير «شؤون الأقليات»، البروفسور أفيشاي برافرمان، بالقول: إن المشكلة التي تواجه العمل تتعلق بطريقه وفكره السياسيين. وكان النائب إيتان كابل، أحد «المتمردين» والسكرتير العام السابق، أكثر حدّة في تشخيص جذور المشكلة حين قال: إن باراك أصبح يمثل المواقف التقليدية لليكود أفضل من رئيس الحكومة نفسه، وما انفك يتبنى مواقف بعيدة كليًا من مواقف العمل التقليدية، ومن قيم جمهور ناخبيه على مرّ الأعوام.

وثمة من يضيف أن أزمة العمل الحالية تضمر بداية نهاية «حركة العمل الصهيونية»، وما هي إلا تحصيل حاصل قيام باراك بجرّ الحزب للانضمام إلى الحكومة اليمينية الحالية، على الرغم من علمه أنه لن يكون أكثر من «ورقة توت» تستر عوراتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية- الاجتماعية.

ولعل ما يؤكد التقويم بشأن بداية نهاية «حركة العمل» هو أن باراك نفسه، وفي معرض ردّه على حملة النقد التي وجهت إليه جراء معارضته إجراء تحقيقات داخلية

حول فظائع الجيش الإسرائيلي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، في إثر صدور تقرير «لجنة غولدستون» الأممية، قام بمهاجمة اليسار الإسرائيلي (الصهيوني) واتهمه بـ «النزعة الطفولية». ومما قاله في هذا الخصوص: «إن اليسار يتصرّف مثل الطفل الصغير اللحوح الذي يقول: «أريد السلام الآن»، والفارق بينه وبين الطفل البالغ هو أن هذا الأخير يدرك مجمل الاعتبارات الموضوعية، ويعرف نوعية الأشخاص الموجودين في الجانب الآخر». وقد رأى كثيرون أن تخصيص رئيس العمل «اليسار الإسرائيلي» بهجومه هذا يعني أنه قد نأى بنفسه عن هذا اليسار مرة واحدة وأخيرة، فيما اختار آخرون أن يعيدوا إلى الأذهان أن مساهمة باراك في جعل هذا «اليسار» غير ذي صلة بالخريطة السياسية والحزبية الإسرائيلية خلال توليه منصب رئاسة الحكومة بين الأعوام ١٩٩٩- ٢٠٠١، وما ترتب على ولايته من تداعيات مرتبطة بالسياسة الإسرائيلية العامة، كانت العامل الأهم وراء انهيار العمل و»اليسار الصهيوني» عمومًا وفي آخر انتخابات عامة على وجه الخصوص.

وفي الحقيقة فإن حزب العمل في الوقت الراهن، وأكثر من أي ظروف سابقة، يعاني ليس من فقدان النخب الفكرية الملتزمة بنهج تلك الحركة فحسب، بل وأيضًا من انحسار الشعور بالحاجة إلى الفكر أصلاً، وبالتالي فإن الكثيرين من قادته يتخلون كذلك عن أدوارهم العامة لصالح منافعهم الذاتية. وقد تعالت أصوات من قادة سابقين، منهم يوسي بيلين وأبراهام بورغ وغيرهما، تدعو إلى حل العمل والمبادرة إلى تأسيس إطار جديد لـ «اليسار الصهيوني» بمنأى أيضًا عن الحزب الآخر المعدود على هذا التيار، ميرتس، والذي مُني هو أيضًا بهزيمة نكراء في الانتخابات العامة. وربما يجدر إعادة التذكير هنا بأن الكاتب الإسرائيلي الأشهر عاموس عوز قال، عشية تلك الانتخابات: إن حزب العمل قد أنهى دوره التاريخي، وأصبح مفتقرًا إلى أي «برنامج وطني» أصيل، وعلى استعداد للانضمام إلى أي تحالف حكومي. وأضاف أنه «على مدار أعوام طويلة حدث تباعد بين ما يقوله حزب العمل وبين ما يفعله»[٤٢].

كاديما تحت وطأة الصراعات الداخلية

لعل أكثر ما طغى على حزب كاديما، خلال العام ٢٠٠٩، هو استمرار التنافس بين رئيسة الحزب تسيبي ليفني وبين عضو الكنيست شاؤول موفاز، الذي شغل في السابق منصبي وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة، والذي بلغ درجة التهديد بشق الحزب. وفي ضوء ذلك، فإن الحزب وصل إلى وضع لا يشكل فيه خطرًا على حكومة نتنياهو- ليبرمان، علاوة على أنه لا يعرض على الجمهور الإسرائيلي العريض

بديلاً عن سياسة هذه الحكومة في أي مجال. كما أن هذا التنافس كان الدافع الأساس لقيام موفاز، في تشرين الثاني ٢٠٠٩، بطرح خطة سياسية لتسوية النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني تنص على إقامة دولة فلسطينية على مرحلتين، وعلى إجراء حوار مع حركة «حماس» في حال فوزها في انتخابات السلطة الفلسطينية. وقد رفضت رئيسة كاديما، تسيبي ليفني، خطة موفاز، وخاصة البند المتعلق بإجراء محادثات مع «حماس». وذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن ليفني وصفت الخطة، خلال محادثات مغلقة أجرتها مع أعضاء كنيست من حزبها، بأنها «تلحق ضررا بالحزب وتتعارض مع برنامجه السياسي». لكن من الجهة الأخرى فإن أعضاء كنيست من مؤيدي موفاز في داخل كاديما دعوا ليفني إلى إجراء «نقاش جاد» حول الخطة.

يعاني حزب العمل في الوقت الراهن ليس فقط من فقدان النخب الفكرية الملتزمة بنهج تلك الحركة فحسب، بل وأيضًا من انحسار الشعور بالحاجة إلى الفكر أصلاً

وأشارت بعض التعليقات الصحافية إلى أن خطة موفاز تنم عن اعتبارات شخصية أكثر مما تنم عن تغيير حقيقي في مواقفه الأيديولوجية، ولذا فهي ليست شرعية على الإطلاق[٤٣]. غير أن تعليقات أخرى رأت أنها تضع تحديًا كبيرًا أمام نتنياهو وحكومته، وتثير جدلاً عامًا في الشارع الإسرائيلي. وقيل في هذا السياق إن ما فعله موفاز هو ما يتعين على المعارضة أن تفعله في النظام الديمقراطي. وهذا ما سبق أن فعله (الوزير وعضو الكنيست الأسبق) يوسي بيلين، عندما عرض مبادرة جنيف باعتبارها وصفة لكسر الجمود السياسي، إبان ولاية حكومة أريئيل شارون. ومن المعروف أن مبادرة جنيف كانت أحد العوامل، التي حركت شارون للإعلان عن خطة الانفصال عن قطاع غزة، وبناء على ذلك فإن في إمكان خطة موفاز مع الضغط الأميركي أن يقوما بدور شبيه في فترة حكومة نتنياهو الحالية، وأن يدفعا رئيس الحكومة إلى الخروج من حالة الشلل السياسية وعرض خطة عملية لحل النزاع مع الفلسطينيين[٤٤].

«إسرائيل بيتنا» وليبرمان- إدارة سياسة إسرائيل الخارجية وفقًا لدوافع سياسية- حزبية داخلية

احتدام الصراع في كاديما بين تسيبي ليفني وشاؤول موفاز

لا يزال تعيين أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف، وزيرًا للخارجية يثير جدلاً حادًا في إسرائيل. وأظهر استطلاع للرأي العام نشرته صحيفة «هآرتس»، في ٥ شباط ٢٠١٠، أن غالبية الإسرائيليين غير راضين عن أداء ليبرمان (٥٣ بالمئة من المستطلعين قالوا إنهم غير راضين عن أداء ليبرمان مقابل ٣٤ بالمئة قالوا إنهم راضون). ولم تتوقف الحملات الإعلامية التي طالبت بإطاحته «وتعيين شخص يمكنه تمثيل إسرائيل بصورة لائقة بدلاً منه»[٤٥]، وخاصة في ضوء الحملة الدولية الشديدة التي تتعرّض لها سياسة إسرائيل في مختلف المحافل[٤٦].

وفي هذا الإطار فإن ما قيل عن موفاز قيل أيضًا عن ليبرمان، فيما يتعلق بأدائه في وزارة الخارجية، وفحواه أنه يدير سياسة إسرائيل الخارجية وفقًا لدوافع سياسية-حزبية داخلية[٤٧]. وتحتمل «ظاهرة ليبرمان» مثل هذه القراءة، إذ إنه «زعيم سياسي فئوي» نشأ من صلب المهاجرين اليهود من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وهو يجسد بكيانه وأحاسيسه كافة تجربة سياسية «روسية»، غير أنه يسعى في الوقت ذاته بشكل صريح وموصول إلى بلوغ المستوى الوطني (الإسرائيلي(في محاولة للنأي بنفسه عن صورة السياسي «الفئوي». ومنذ اللحظة التي شرع فيها ببناء ذاته كقوة سياسية مستقلة ومنفصلة عن بنيامين نتنياهو، الذي سبق أن أشغل منصب مدير عام ديوانه عندما كان هذا الأخير رئيس حكومة في أول ولاية له، خلال الأعوام ١٩٩٦- ١٩٩٩، فإن الصورة التي اختارها لنفسه استهدفت أن تميزه عن سياسيين آخرين على المستوى الوطني. وقد تمّ هذا التميز بواسطة تشخيص المواقف الأساس للجمهور الروسي (في إسرائيل) وتوفير جواب يلبي هذه المواقف، لكن بصورة تكون مقبولة أيضاً من الجمهور اليهودي بمجمله.

تعيين ليبرمان وزيراً للخارجية ما زال محل جدل في إسرائيل

وقد أظهرت استطلاعات كثيرة للرأي أن الجمهور الروسي يرغب في «زعيم وطني» يعرف كيف يعالج مشكلات الأمن- من دون الانسحاب من المناطق المحتلة- ويبين كيف ينوي دفع موضوع الأمن بشكل عام والتصدي لـ«أعداء الدولة» بشكل خاص. وكما هو معروف فإن أي مجتمع يحتاج إلى «آخر» يبلور حياله هويته الجماعية، لكن هذه الحاجة تتسم في المجتمع الإسرائيلي وبالأخص لدى الجمهور «الروسي» بالحدة والتطرف. وبالمقارنة مع الإسرائيليين من مواليد إسرائيل تبرز لدى الجمهور الروسي رابطة ضعيفة أكثر بقيم «الديمقراطية»، إلى جانب «ميول استبدادية وثقة أقل بالقدرة على إتباع وممارسة سياسة ناجعة وفعالة، ورغبة أشد في استتباب النظام والأمن، وكل ذلك إلى جانب حاجة ملموسة وملحة بشكل خاص إلى تحديد العدو». وعلى ما يبدو فإن مجمل هذه المفاهيم والآراء هي نتاج التقاليد السياسية التي تبلورت في العهد السوفييتي[٤٨]. وعموماً فإن ليبرمان يعتبر في نظر الكثيرين شخصا فظاً وقد اتهم في غير مرة في وسائل الإعلام وحتى في الثقافة الشعبية بممارسة الديكتاتورية داخل حزبه. وهو من جهته لا يسعى إلى نفي أو إزالة هذا الانطباع، وإنما ينشد إثبات أنه يجسد الإصرار والثبات والمصداقية والحزم، وهي الصفات التي تفتقر إليها، بحسب قوله، الزعامة الإسرائيلية «الملتوية والمترددة». وقد وجد كل ذلك تعبيراً له في الشعار الانتخابي الموجه إلى الجمهور الإسرائيلي: «ليبرمان- أنا أثق به». ويسعى ليبرمان إلى تعزيز انطباع المصداقية والحزم عنه كـ«زعيم وطني» بطريقتين رئيسيتين؛

الأولى: إسناد طروحاته عن طريق الطرح الدائم لوقائع ملموسة، خلافا للأقوال المجردة التي يمكن أن ينظر إليها كشعارات ليس إلا. والطريقة الثانية تتمثل في التطرق المتواصل إلى الذين يعتبرهم تهديداً للمجموعة اليهودية، والهدف من ذلك هو أن تتم موضعته كـ «مدافع» عن هذه المجموعة (بصفته الوحيد الذي يفهم لغة العرب، أي «لغة القوة»)[٤٩].

وقد بادر ليبرمان، في الخطاب الذي ألقاه في يوم تسلم مهمات منصبه في وزارة الخارجية، إلى إعلان «أن جميع التنازلات والأحاديث عن السلام لن تجلب سوى مزيد من الضغوط ومزيد من الحروب فقط. هناك مقولة باللغة اللاتينية فحواها أن من يرغب في السلام عليه أن يستعد للحرب. نحن بالتأكيد نرغب في السلام، لكن هناك مسؤولية ملقاة على عاتق الطرف الآخر أيضا». وأضاف: «هناك وثيقة واحدة تلزمنا، هي خريطة الطريق، وهي الوثيقة الوحيدة التي تمت المصادقة عليها في الحكومة وفي مجلس الأمن... الحكومة الإسرائيلية لم تصادق قط على أنابوليس... لن أوافق أبدا على أن نتنازل عن جميع البنود الـ ٤٨ وأن نصل مباشرة إلى البند الأخير- بند المفاوضات حول التسوية الدائمة. إن سياسة التنازل لا تجلب أية فائدة، وسوف نصر على تنفيذ كل حرف في الوثيقة... دولة إسرائيل كانت الأكثر قوة في العالم بعد الانتصار في حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧) وليس بعد تقديم جميع التنازلات في اتفاقيات أوسلو أ، ب، ج و- د. من يريد الحفاظ على مكانتنا في صفوف الرأي العام، يجب أن يفهم بأن من يريد أن يحترمه الغير عليه قبل كل شيء أن يحترم نفسه. أعتقد بأن هذه سوف تكون السياسة، من ناحيتنا على الأقل»[٥٠].

وفي محاضرة ألقاها نائب وزير الخارجية، داني أيالون، في جامعة بار إيلان، يوم ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، حول سياسة إسرائيل الخارجية، أعلن ما يلي: «حتى الانتخابات الأخيرة، أي قبل أن نتسلم وزير الخارجية ليبرمان وأنا مهمات منصبينا، كان الحديث يجري عن أنابوليس باعتباره سياسة إسرائيلية، وقد قمنا بإسقاط ذلك عن جدول الأعمال. وفي رأيي فإن أنابوليس كان خطأ فادحًا، إذ إنه لم يسفر عن أية نتيجة. ومن واجب وزارة الخارجية تمثيل سياسة الحكومة... إن أي دبلوماسي إسرائيلي يمثل مواقف الحكومة الإسرائيلية، وفحواها مفاوضات من دون شروط مسبقة، ولا وجود لأنابوليس. والمطالب الإسرائيلية هي أنه في حال إقامة دولة فلسطينية فيجب أن تكون منزوعة السلاح، وأن تعترف بإسرائيل دولة يهودية»[٥١].

تشير أقوال أيالون، في العمق، إلى انعدام تناقض صارخ بين مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته، أفيغدور ليبرمان، بشأن «مستقبل العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية»، بقدر ما تشير إلى جوهر الإجماع القائم داخل الحكومة في هذا الشأن. ولا بُدّ هنا من استعادة ما قاله أحد المحللين السياسيين، وهو أن نتنياهو لا يؤمن، في واقع الأمر، بالاتفاق الدائم السريع مع الفلسطينيين أكثر من ليبرمان، إلا أنه يدرك، مثل أسلافه من رؤساء الحكومة في إسرائيل، أن مصير الدولة مرهون بـ«قوتها وشرعيتها»، كما قال دافيد بن غوريون. وفي الأعوام الأخيرة فإن قوة إسرائيل قد وهنت بسبب تعاظم قوة إيران، كما أن شرعيتها تعرضت للتقويض بسبب عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية وبسبب موضوع المستوطنات في الضفة الغربية، ولذا فهي بحاجة ماسة إلى المزيد من الاعتراف والدعم، وهذا يوجب إرضاء العالم والتقدّم تدريجيًا في عملية السلام، بدلاً من استفزاز الغوييم (الأغيار) بصورة لا لزوم لها[٥٢]. وبكلمات أخرى فإن نتنياهو مضطر لأن يتظاهر بسعيه إلى الاتفاق، متوخيًا أن يسعفه مجرّد ذلك في رمي الكرة إلى الملعب الفلسطيني والملعب العربي.

مؤشرا الديمقراطية والمناعة الاجتماعية

ركز «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠٠٩، الذي صدر في شهر آب ٢٠٠٩ عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس، على الاتجاهات والميول والمعتقدات السائدة في صفوف المهاجرين اليهود الجدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وبحسب رأي القيمين عليه فإنه أظهر «نزعات مقلقة» كثيرة[٥٣]. وقد سبق أن انعكست، في معظمها، في نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة (مثلاً، من خلال التصويت لحزب «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف الموبوء بكراهية العرب). وفي طليعة هذه النزعات ارتفاع نسبة الذين يتطلعون إلى ظهور «زعيم قوي» يسدّ مسدّ الهيئات الديمقراطية أو المنتخبة (وقد بلغت ٧٤ بالمئة، وبلغت نسبتهم بين السكان اليهود عمومًا ٦١ بالمئة)، وارتفاع نسبة الذين يعتقدون أنه يجب «تحفيز» المواطنين العرب في إسرائيل على الهجرة من البلاد (وقد بلغت ٧٧ بالمئة، في حين أن نسبتهم بين السكان اليهود عمومًا هي ٥٠ بالمئة).

كذلك ثمة تركيز على موضوع الاندماج الاقتصادي- الاجتماعي للمهاجرين اليهود المذكورين في المجتمع الإسرائيلي. وقد تبيّن في هذا الشأن أن اندماج هؤلاء في الاقتصاد الإسرائيلي بقي جزئيًا للغاية. وينسحب ذلك حتى على فئات

المهاجرين الشباب في أعمار ٣١- ٤٠ عامًا. كما تبين أن الهوة الاجتماعية بين هؤلاء المهاجرين وبين سائر السكان اليهود في إسرائيل لا تزال كبيرة جدًا. وتتميز مواقف ثلث السكان اليهود الإشكناز القدامى بالسلبية التامة إزاء المهاجرين الجدد، وترتفع نسبة هذه المواقف السلبية في صفوف اليهود الشرقيين والمتدينين المتشددين (الحريديم). ويخلص المؤشر إلى نتيجة رئيسة فحواها أنه على الرغم من مرور عشرين عامًا على الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفييتي السابق، في أواخر ثمانينيات القرن الفائت، إلا أن المسافة بينهم وبين الاندماج في المجتمع الإسرائيلي لا تزال نائية كثيرًا.

وبطبيعة الحال فإن الصيرورة الاقتصادية- الاجتماعية لهؤلاء المهاجرين اليهود تؤثر، إلى حدّ كبير، في مواقفهم إزاء الواقع الراهن وإزاء المستقبل على حدّ سواء. فقد أعرب نحو ٥٠ بالمئة من المهاجرين الشباب عن عدم رغبتهم في استمرار العيش في إسرائيل (في حين أن نسبة الشباب اليهود الذين أعربوا عن رغبتهم في استمرار العيش في إسرائيل لدى الفئات الأخرى بلغت ٨٠ بالمئة، وسجلت ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بنسب الأعوام القليلة الفائتة). وقال ٢٨ بالمئة فقط من المهاجرين الجدد في أعمار ٣١- ٤٠ عامًا إنهم متأكدون من رغبتهم في إنشاء أسر في إسرائيل، في حين أن نسبة المتأكدين من هذه الرغبة نفسها لدى الفئة العمرية ذاتها في صفوف الفئات اليهودية الأخرى بلغت ٨٠ بالمئة. ولدى تفصيل الأسباب التي تحدو اليهود الإسرائيليين إلى ترك البلد، تبين أن العوامل الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى لدى هذه الفئات الأخيرة، وتليها العوامل الأمنية في المرتبة الثانية. أمّا المهاجرون الجدد فيؤكدون أن العوامل الأمنية هي التي تقف، أساسًا، وراء الرغبة العارمة في ترك البلد.

وشمل «مؤشر الديمقراطية» ذاته معطيات أخرى تتعلق بحال الديمقراطية في إسرائيل مقارنة بسائر الدول الديمقراطية في العالم، وذلك على غرار المؤشرات السابقة. وكان أبرز هذه المعطيات هو انخفاض تدريج إسرائيل، المنخفض أصلاً، في مؤشر حرية الصحافة. ولأول مرة سجل المؤشر أن إسرائيل انتقلت من فئة الدول الديمقراطية التي تتميز بوجود صحافة حرّة إلى فئة الدول التي تتميز بوجود صحافة شبه حرّة. كما أنها لا تزال تحتل مرتبة متدنية في مؤشرات الفساد، مقارنة بسائر الدول في العالم الغربي. أمّا مرتبتها في المؤشرات الخاصة بالحرية الاقتصادية والمساواة الجندرية (بين الجنسين) فلا تزال بعيدة من مراتب الدول الديمقراطية العريقة وقريبة من مراتب دول أوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية.

ولا شكّ في أن تدهور مكانة إسرائيل في مؤشر حرية الصحافة متأثر بصورة مباشرة، إلى حدّ كبير، بالرقابة الصارمة التي مورست على عمل وسائل الإعلام الأجنبية والإسرائيلية في إبان حملة «الرصاص المصبوب» العسكرية الإسرائيلية على غزة، والتي هدفت أساسًا إلى تكريس روايات الناطق العسكري لسير الحملة ووقائعها. وقد توسلت هذه الرقابة باستنتاجات لجنة فينوغراد، التي تقصت وقائع «حرب لبنان الثانية» وبـ«الدروس» المستخلصة من تلك الحرب عامة.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ أول «مؤشر للديمقراطية الإسرائيلية» (ظهر في العام ٢٠٠٣) جرى الخروج باستنتاج فحواه أن إسرائيل، في الجوهر، هي «ديمقراطية شكلية، لم تفلح بعد في أن تكيّف نفسها لميزات الديمقراطية الجوهرية وفي أن تستبطن القيم والمفاهيم والثقافة الديمقراطية، ناهيك عن أن وضعيتها في جانب الحقوق مثيرة للقلق».

على صعيد آخر أشار استطلاع «مؤشر المناعة الاجتماعية» في إسرائيل للعام ٢٠٠٩، الذي يعدّه «مؤتمر سديروت للقضايا الاجتماعية»، إلى أن موجة جرائم القتل والعنف، التي ارتفعت معدلاتها بشكل ملموس داخل المجتمع الإسرائيلي خلال العام الأخير، باتت تحتل المرتبة الأولى في لائحة العوامل والأسباب التي تثير قلق الإسرائيليين ومخاوفهم.

انخفاض موقع إسرائيل، وفق مؤشر حرية الصحافة، حيث انتقلت من فئة الدول الديمقراطية التي تتميز بوجود صحافة حرّة إلى فئة الدول التي تتميز بوجود صحافة شبه حرّة

ووفقا لنتائج الاستطلاع فقد صرح ٨١ بالمئة من الإسرائيليين بأن موضوع العنف داخل المجتمع الإسرائيلي هو أكثر الموضوعات التي تبعث على الضيق والقلق لديهم، وذلك في مقابل ٧٣ بالمئة عبروا عن هذا الشعور في العام ٢٠٠٨.

وكان «مؤشر المناعة الاجتماعية» للعام ٢٠٠٨ قد أظهر أن موضوع الفساد، الذي استشرى داخل الطبقة السياسية ولدى شريحة كبار موظفي الدولة الإسرائيلية خاصة، هو الموضوع الأكثر إثارة لقلق وسخط الإسرائيليين، غير أن هذا الموضوع احتل، في العام ٢٠٠٩، المرتبة الثانية، وسجلت نسبة الإسرائيليين الذين أعربوا عن قلقهم جراءه ارتفاعا طفيفا من ٧٩ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة»[٥٤].

إجمال

لقد اهتم هذا الفصل بتحليل أبرز التطورات، التي حدثت في المشهد السياسي-الحزبي الإسرائيلي خلال أول عام منذ الانتخابات الإسرائيلية العامة في شباط ٢٠٠٩، ومنذ تأليف حكومة بنيامين نتنياهو ذات الطابع اليميني في آخر آذار

٢٠٠٩، والذي كانت حصيلته مريحة من ناحية هذه الحكومة على وجه العموم، وفقًا لقراءتها. إن القراءة الإسرائيلية تعزو هذه الحصيلة المريحة إلى بضعة أسباب رئيسة، منها:

١. الهدوء الأمني في منطقتي الحدود الجنوبية (غزة) والشمالية (سورية ولبنان) وفي الضفة الغربية (يؤكد البعض أنه هدوء غير مسبوق منذ عشرة أعوام)؛
٢. الوضع الاقتصادي الذي لم يتأثر كثيرًا بالأزمة المالية العالمية؛
٣. انخفاض حدّة الضغوط الأميركية واعتقاد نتنياهو أنه نجح في التغلب على الإدارة الأميركية في المناورة، والذي يجعله أكثر تعنتًا؛
٤. عدم خرق حالة الإجماع السياسية بشأن عملية التسوية لدى الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية، والتي تنصّ على تقليص رقعة الاحتلال منذ ١٩٦٧ مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية و«القدس الموحدة» ورفض حق العودة.

الجريمة والعنف أشد ما يثير قلق الإسرائيليين ومخاوفهم

في الوقت نفسه فإن شعبية نتنياهو بقيت مستقرة نوعًا ما، وأظهرت آخر استطلاعات الرأي العام التي نشرت بالتزامن مع انقضاء أول عام على الانتخابات أنه يحتل، في نظر الإسرائيليين، المرتبة الأولى في لائحة الأشخاص الملائمين لتولي رئاسة الحكومة. كما أبانت هذه الاستطلاعات عن تعزّز شعبية اليمين، ما يعني توافر رأي عام إسرائيلي مؤيد للخطوات السياسية، التي أقدم رئيس الحكومة عليها في نهاية العام ٢٠٠٩، والذي وصفها البعض بأنها تنطوي على تلويح بمواقفه اليمينية في مواجهة الفلسطينيين. **وتنعكس هذه الخطوات، أكثر شيء، في القدس، كما تدل على ذلك مثلاً قضية البناء وإخلاء العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جرّاح، واستمرار هدم المنازل، والقرارات القاضية بتوسيع حي غيلو الاستيطاني وبناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في أحياء بسغات زئيف ونافيه يعقوب وهار حوما وبناء حي استيطاني جديد**. وقد أشير إلى أن تشجيع نتنياهو هذا الكم الكبير من المخططات الحكومية والبلدية والخاصة الرامية إلى تهويد القدس الشرقية، يثير الشكوك في «دعواته المتحمسة» لاستئناف المحادثات مع الفلسطينيين، ويجعله بمثابة استفزاز يهدف إلى تخريب المفاوضات حتى قبل أن تبدأ فعليًا.

مع هذا فإن ثاني عام من ولاية حكومة نتنياهو يحمل في طياته موضوعين رئيسيين، على الأقل، يتطلبان اتخاذ قرارات حاسمة:

١. **موضوع إيران**، ووفقًا لمعظم المحللين الإسرائيليين فإن العام ٢٠١٠ سيكون العام الإيراني، حيث سيدرج موضوع وقف المشروع النووي الإيراني في

رأس سلم الأولويات الإسرائيلية . ويربط هؤلاء المحللون بين هذا الموضوع وبين احتمالات تفاقم الأوضاع في الحدود الشمالية والجنوبية أيضًا .

٢ . **موضوع المستوطنات في الضفة الغربية**، إذ إن نتنياهو تعهد باستئناف أعمال البناء بوتيرة أوسع كثيرًا من الوتيرة الحالية بعد انتهاء فترة التعليق، التي قضى بها قرار «طاقم الوزراء السبعة»، أي في شهر أيلول ٢٠١٠ . وهناك توقعات بأن يؤدي تنفيذ تعهده هذا إلى «صدام» مع إدارة أوباما، في حين سيؤدي تراجعه عنه إلى صدام مع المستوطنين واليمين المتطرّف في داخل حزبه وسائر أحزاب الائتلاف الحكومي .

ومن المتوقع أيضًا أن تتصاعد المعركة على قضية تهويد القدس .

وبناء على هذا، فإن المحكّات الأصعب لهذه الحكومة ما زالت أمامها .

الهوامش

١ تناولنا النتائج الإجمالية، التي تمخضت عنها هذه الانتخابات، وما تنطوي عليه من دلالات سياسية وحزبية، في فصل المشهد السياسي- الحزبي ضمن تقرير مدار الإستراتيجي للعام ٢٠٠٩.
٢ يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢ شباط ٢٠١٠.
٣ راجع الفصل الخاص بمشهد العلاقات الخارجية.
٤ راجع الفصل الخاص بالمشهد الاقتصادي.
٥ قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، اللواء عاموس يادلين، إن شتاء ٢٠١٠ هو الأهدأ أمنيا، الذي مر على إسرائيل منذ عشرات الأعوام، وعزا ذلك إلى تعزيز قوة الردع الإسرائيلية في أعقاب حرب لبنان الثانية والحرب على غزة. وقد نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن يادلين قوله خلال ندوة لإجمال العام ٢٠٠٩ عقدها «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب (في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩) إنه «في شتاء ٢٠١٠ لم يقتل أي جندي أو أي مدني إسرائيلي في عمليات إرهابية. وهذه ظاهرة لم نشهد مثيلاً لها خلال العقود الأخيرة».
٦ ألوف بن، هآرتس، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠.
٧ موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الانترنت http://www.pmo.gov.il/pmo/.
٨ المصدر السابق.
٩ لعل أبرز تجليات هذه التوجهات هو قيام الرئيس أوباما، يوم ٤ حزيران ٢٠٠٩، بإلقاء خطاب في جامعة القاهرة قال في مستهله: «لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي استنادا إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن لا تعارض بين أميركا والإسلام، ولا داعي أبدا للتنافس فيما بينهما، بل ولهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها، ألا وهي مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل إنسان».
١٠ زكي شالوم، مباط عال، عدد ١٦٠، ٤ شباط ٢٠١٠، معهد دراسات الأمن القومي، جامعة تل أبيب.
١١ هآرتس، ٥ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٢ يديعوت أحرونوت، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٠؛ معاريف، ٢١ و ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٣ ألون بنكاس، القنصل الإسرائيلي الأسبق في نيويورك، معاريف، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٤ زكي شالوم، مصدر سبق ذكره.
١٥ يديعوت أحرونوت، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٦ المصدر نفسه.
١٧ هآرتس، ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٨ هآرتس، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠.
١٩ المشهد الإسرائيلي، ٩ شباط ٢٠١٠.
٢٠ هآرتس، ١٥ تموز ٢٠٠٩.
٢١ موقع بنيامين نتنياهو على الانترنت http://www.netanyahu.org.il/.
٢٢ هآرتس، ١٩ حزيران ٢٠٠٩.
٢٣ مثال على ذلك، كتب المعلق الاقتصادي والسياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، سيفر بلوتسكر، ما يلي: على الرغم من أن الفلسطينيين أجروا، منذ توقيع اتفاق أوسلو (في العام ١٩٩٣)، مفاوضات مع الحكومات الإسرائيلية كلها، إلا إن قيادتهم بدأت بعد تسلم بنيامين نتنياهو مهمات منصبه رئيسًا للحكومة الإسرائيلية، في نيسان ٢٠٠٩، بإيجاد الذريعة تلو الأخرى كي تتهرّب من إجراء حوار مهم مع إسرائيل. ويبدو أن صعوبة تفسير هذا الموقف الفلسطيني قد تسللت إلى البيت الأبيض أيضًا، فإن كل من يقرأ بتمعن المقابلة الكاملة، التي أدلى بها الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى مجلة «تايم» الأميركية، يجد أنه هو أيضًا واجه صعوبة كبيرة في فهم هذا التصرّف الفلسطيني. وإزاء ذلك فإن السؤال المطروح: ما هو السبب الواقف وراء رفض القيادة الفلسطينية مبادرة الإدارة الأميركية الحالية، التي تعتبر إدارة مريحة من ناحيتهم؟. إنني أعتقد أن الفلسطينيين لا يرغبون في إجراء مفاوضات مع نتنياهو، لأنه يُعتبر في نظرهم سياسيًا عمليًا يتطلع إلى حلّ عمليّ. ويبدو أن القيادة الفلسطينية غير راغبة، في الوقت الحالي، في التورط في مثل هذا الحل، بل وحتى غير راغبة في الاقتراب منه. إن هذه الحقيقة تعتبر الجانب العبثي للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني في العام ٢٠١٠. فالفلسطينيون على استعداد لمفاوضات عامّة مع حكومة نتنياهو لا تؤدي إلى أية نتيجة، لكنهم ليسوا على استعداد لمفاوضات عملية يُحتمل أن تؤدي إلى نتائج ميدانية. إنهم يخافون مواجهة وضع يكونون مطالبين، في خضمه، برفض أو قبول تسوية مؤقتة قابلة للتنفيذ، تشمل تفكيك جزء من المستوطنات، ونقل مزيد من المناطق إلى سيطرتهم. إنهم يهربون من نتنياهو لأنه في نظرهم سياسي جاد (يديعوت أحرونوت، ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٠).
٢٤ هآرتس، ١٧ حزيران ٢٠٠٩.
٢٥ يديعوت أحرونوت، ١٧ حزيران ٢٠٠٩.

٢٦ يديعوت أحرونوت، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٠.
٢٧ هآرتس، ١٧ كانون الأول ٢٠١٠.
٢٨ يسرائيل هيوم، ١٠ شباط ٢٠١٠.
٢٩ هآرتس، ٢ كانون الأول ٢٠٠٩.
٣٠ ألوف بن، هآرتس ١ نيسان ٢٠٠٩.
٣١ يديعوت أحرونوت، ٢٧ أيلول ٢٠٠٩.
٣٢ راجع الفصل الخاص بمشهد العلاقات الخارجية.
٣٣ خطاب وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية، موشيه يعلون، في مؤتمر هرتسليا العاشر- ٢٠١٠ حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، ٣١ كانون الثاني- ٣ شباط ٢٠١٠.
٣٤ البروفسور إيتان غلبواع، رسالة أوباما: ما زلنا دولة عظمى، موقع واينت، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٠.
٣٥ أليكس فيشمان، يديعوت أحرونوت، ٤ شباط ٢٠١٠.
٣٦ راجع الفصل الخاص بمشهد العلاقات الخارجية.
٣٧ آري شافيط، هآرتس، ٤ شباط ٢٠١٠.
٣٨ عكيفا إلدار، هآرتس، ٨ شباط ٢٠١٠.
٣٩ هذا ما صرّح باراك به في كلمة ألقاها، يوم ١ شباط ٢٠١٠، أمام كبار ضباط الجيش الإسرائيلي في إحدى قواعد سلاح الجو.
٤٠ هآرتس، ٣ شباط ٢٠١٠.
٤١ شمعون شيفر، يديعوت أحرونوت، ٥ شباط ٢٠١٠.
٤٢ تطرقنا بالتفصيل إلى هذه الاستنتاجات وغيرها في فصل المشهد السياسي- الحزبي ضمن تقرير مدار الإستراتيجي للعام ٢٠٠٩.
٤٣ أبراهام تيروش، معاريف، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠.
٤٤ مقال افتتاحي، هآرتس، ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠.
٤٥ هآرتس، ١١ شباط ٢٠١٠.
٤٦ مثلاً أكدت دراسة نشرها معهد «ريئوت» الإسرائيلي للتخطيط الإستراتيجي، في شباط ٢٠١٠، أن مواجهة «خطر نزع شرعية إسرائيل» (وهو التعبير الإسرائيلي المتداول لتوصيف حملة النقد الدولية إزاء سياسة إسرائيل) تعتبر تحديًا مصيريًا، وتستلزم تغييرًا كبيرًا في المؤسسة السياسية الإسرائيلية، يؤدي إلى جعل وزارة الخارجية الإسرائيلية لا تقل قوة وكفاءة عن وزارة الدفاع.

٤٧ يمكن الإشارة هنا، مثلاً، إلى ما قاله المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب والخبير في الشؤون السورية واللبنانية، البروفسور إيال زيسر، وهو أنه «من الناحية الرسمية فإن ليبرمان يتولى منصب وزير الخارجية، لكننا نعرف أنه لا يتخذ القرارات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. عدا عن ذلك فإن ليبرمان، عندما يطلق تصريحات هوجاء، فإنه عمليًا يخاطب جمهور ناخبيه. وهذا يعني أنه منشغل طوال الوقت في السياسة الحزبية الداخلية». مقابلة خاصة مع «المشهد الإسرائيلي»، عدد ٩ شباط ٢٠١٠.
٤٨ شموليك نيلي، أفيغدور ليبرمان والخريطة السياسية الإسرائيلية، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس: www.idi.org.il.
٤٩ المصدر السابق.
٥٠ كلمة وزير الخارجية الجديد أفيغدور ليبرمان خلال مراسم التسليم والتسلم التي جرت في مقر وزارة الخارجية، ١ نيسان ٢٠٠٩، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الانترنت: http://www.altawasul.com/MFAAR.
٥١ موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الانترنت: http://www.mfa.gov.il/MFAheb.
٥٢ ألوف بن، هآرتس، ٦ كانون الثاني ٢٠١٠.
٥٣ عبرت رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا، دوريت بينيش، عن موقف مماثل، فقالت في سياق الخطاب الذي ألقته في مؤتمر «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠٠٩، والذي عقد في مقر رئيس الدولة الإسرائيلي، شمعون بيريس، في يوم ٣ آب ٢٠٠٩: إن «المعطيات التي يظهرها مؤشر الديمقراطية للعام ٢٠٠٩ المعروض أمامنا هي معطيات مثيرة ومهمة تشير إلى ظواهر مقلقة مختلفة لدى الجمهور الإسرائيلي، وخاصة في كل ما يتعلق بالمفاهيم السائدة في أوساط قطاعات مختلفة من الجمهور إزاء الدفاع عن حقوق الإنسان، وإزاء شرعية اللجوء إلى القوة من أجل تحقيق أهداف سياسية، وإزاء النظرة إلى الأقليات في المجتمع الإسرائيلي».

٥٤ هناك تناول موسع لمؤشر المناعة الاجتماعية في الفصل الخاص بالمشهد الاجتماعي.

(٣)

المشهد الأمني

د. أمل جمّال

مدخل

يهدف هذا الفصل إلى فهم الواقع الأمني والعسكري الإسرائيلي لعام ٢٠٠٩، والى استشراف التحولات العميقة والإستراتيجية التي حصلت في مفهوم إسرائيل للتهديدات الأمنية وآليات الرد العسكري والإستراتيجي على هذه التهديدات وتحليلها، ويتوزع الفصل على سبعة أجزاء يعالج كل جزء المشهد العسكري من زاوية مختلفة كالتالي:

- **أولا: الحرب على غزة: مغازيها وإسقاطاتها وأبعادها الأمنية والعسكرية**- حيث سيتم التطرق إلى أهم الاعتبارات الإسرائيلية التي وجهت سياسة الجيش العسكرية والميدانية والإعلامية. و سياسة الحصار التي تتبعها اسرائيل وأهدافها. إضافةً لذلك، نوضح كيفية تطبيق استنتاجات الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ خلال الحرب على غزة، وخصوصًا كل ما يتعلق بمحاولات تحسين العلاقة بين القصف الجوي والمواجهة الأرضية. كما نتطرق إلى تقرير غولدستون، وموقف الجيش منه، ومحاولات مواجهته، والاعتراض الذي أبداه الجيش والمؤسسة الأمنية بشكل عام على إقامة لجنة تحقيق مستقلة لفحص تصرفات الجيش خلال الحرب على غزة.
- **ثانيا: التحديات الأمنية للمؤسسة العسكرية ووهن نظرية الردع**- نتطرق إلى التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها اسرائيل ونعرج على النقاش القائم حول التحولات الجارية في مفهوم نظرية الردع الأمنية. وفي هذا السياق نلقي نظرة على موضوع تطوير القدرة العسكرية للدفاع عن الأمن

المدني الإسرائيلي والذي تمثل في تطوير ما سمي «القبة الحديدية» للوقاية من الهجوم الصاروخي. كما نتطرق إلى تدريبات الجيش الآخذة في التوسع في المناطق المسكونة من أجل تطوير قدراته العسكرية بعد الإخفاق الذي برز في الحرب على لبنان بصيف ٢٠٠٦.

- **ثالثا: «التهديد الإيراني وآليات مواجهته عسكريا»**- تتلاءم التحضيرات العسكرية لمواجهة ما تعتبره القيادة الإسرائيلية الخطر الإيراني وتطوير آليات عسكرية مع الاحتياجات الميدانية في حال أخفقت الأمم المتحدة أو القوى العظمى من ردع إيران والحد من تطوير مشروعها النووي، كما سيتم التطرّق لتطوير طائرات دون طيار طويلة المدى وإلى التدريبات العسكرية الجوية في هذا الإطار.

- **رابعا: مواجهة تسليح المنظمات الفلسطينية وحزب الله**-السياسات والعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، خصوصًا سلاح الجوّ وسلاح البحرية من أجل مواجهة ما يدعى محاولات التسلح من قبل حزب الله وحماس. ويتم التطرق في هذا السياق للطوق الأمني العسكري الذي تضربه إسرائيل على سواحل غزة وسواحل لبنان للحدّ من تهريب الأسلحة بواسطة البحر أو اليابسة.

- **خامسا: العلاقات الإستراتيجية والعسكرية بين إسرائيل وتركيا**-تدهور العلاقات الدبلوماسية الودية بين إسرائيل وتركيا في السنة الأخيرة على خلفية الحرب الإسرائيلية على غزة ينعكس على نوعية العلاقات الإستراتيجية والعسكرية بين الطرفين. على الرغم من أن معالم هذه العلاقة ما زالت غامضة، إلا انه من الممكن ملاحظة المحاولات الحثيثة لوزير الدفاع الإسرائيلي للعمل على الحفاظ على علاقات ودية تضمن لإسرائيل العائدات الاقتصادية للتعاقدات القائمة بين الصناعات العسكرية الإسرائيلية والجيش التركي، كما تضمن الإبقاء على الشراكة في التدريبات العسكرية. سيحاول هذا القسم استشراف مستقبل هذه العلاقات بناء على المصالح المشتركة القائمة بين الطرفين.

- **سادسا: التحولات الاجتماعية في بنية الجيش وتأثيرها على علاقاته مع بعض المؤسسات الدينية**- رغم أن التحولات في البنية الاجتماعية للجيش الإسرائيلي لا تتعلق بسنة ٢٠٠٩ وحدها، إلا أنها تشكل عاملا مهماً في صياغة وبلورة

علاقة مؤسسة الجيش مع بعض المؤسسات الدينية التعليمية، خصوصًا تلك الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يتطرق القسم الى الأصوات المتزايدة في صفوف اليمين الإسرائيلي المعترضة على تصرفات الجيش فيما يتعلق بسياسات الاستيطان.

- **سابعا: إجمال-** ننهي هذا الفصل بمحاولات الربط بين مجريات الأحداث والتطورات الأمنية والعسكرية للعام ٢٠٠٩، والتطورات الممكنة على الساحة العسكرية والأمنية الإسرائيلية في المستقبل.

الحرب على غزة: إسقاطاتها وأبعادها الأمنية والعسكرية

ما زالت إسرائيل تجد نفسها في مأزق امني وعسكري حقيقي رغم خوضها لحربين متتاليتين خلال عامين. إذ رغم أن إسرائيل تبدو في حربها على غزة كمن طوّرت من قدراتها التكنولوجية وإمكانياتها العسكرية، وكمن استفادت من بعض إخفاقات صيف ٢٠٠٦، إلا أنها تبدو مع ذلك غير قادرة على تخطي المأزق الاستراتيجي الذي تعيشه، وهو عدم قدرتها على ترجمة القوة العسكرية إلى قوة ردع فاعلة. وفيما عدا إعادة إسرائيل تأكيد قدرتها على المفاجأة والسيطرة على مجريات الحقل العسكري، إضافة إلى قدرتها على ضبط التغطية الإعلامية للحرب من خلال منع دخول وسائل الإعلام إلى ساحة المعركة وإلزامها بالاكتفاء بالمعلومات التي تتوفر من قبل المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي،[1] يبدو من الواضح وجود فرق شاسع بين الإمكانيات التكنولوجية العسكرية التي تملكها إسرائيل من جهة وبين قدرتها على ترجمة هذا التفوق إلى رادع عملي من جهة أخرى. إذ بالرغم من أن الخسائر في صفوف الفلسطينيين كانت كبيرة وأن الخسائر المادية كانت باهظة، إلا أن استمرار المقاومة الفلسطينية في القطاع في إطلاق الصواريخ خلال الحرب على جنوب إسرائيل وتحويل العمق إلى جزء لا يتجزأ من الجبهة طوال فترة الحرب يشير إلى محدودية قدرة الجيش الإسرائيلي على حسم المواجهة بالوسائل التقليدية، ويشكل تحولاً جذريًا في نوعية التهديدات التي تواجهها اسرائيل بشكل عام والمؤسسة العسكرية بشكل خاص. إذ يبدو أن استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية بشكل لا يتوازن مع حجم التهديد يؤدي إلى إضعاف قدرتها على صناعة «توازن رعب»، كما يؤدي إلى تقوية قدرة المقاومة على استعمال قدراتها الضعيفة نسبيا لزعزعة الأمن في المجتمع الإسرائيلي. وقد اشار في هذا السياق عوزي أراد، مستشار الأمن القومي في حكومة نتنياهو منذ أيار ٢٠٠٩، إلى أن الحرب على لبنان أفقدت اسرائيل عامل

> يؤدي استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية بشكل لا يتوازن مع حجم التهديد إلى إضعاف قدرتها على صناعة «توازن رعب»

الردع، وشدد على ضرورة بنائها موضحا انه «في حال شاهد العدو أنه توجد في إسرائيل حالة تأهب لإعادة بناء الجيش وجاهزيته والى خلق تحول جذري، من اجل شد الهمم، وإذا شوهد وزير الدفاع يتراكض من أجل إعادة بناء الأجهزة، فان هذا قد يساهم في اعادة بناء الردع.»[٢]

لقد لقيت أقوال أراد، التي عكست عمليا الإحساس العام في إسرائيل بعد الحرب على لبنان، آذاناً صاغية في المؤسسة العسكرية والسياسية. وقام الجيش على أثرها بعملية واسعة لإعادة البناء والتدريب في محاولة جادةً لاستعادة هيبته وقوة ردعه. وقد اعترف اراد ان عملية «إعادة قوة الردع ستكون صعبة جدًا». مضيفا بان اثباتها يتطلب «ان نبرهن أن لدينا قوة عسكرية للضرب.» ليبشر بهذا بالنوايا الإسرائيلية لشن هجوم عسكري ولو من باب إعادة الهيبة للجيش، وهو ما حدث فعلا عند البدء بشن الحرب على قطاع غزة في كانون الأول ٢٠٠٨، والتي من المهم التوقف عند أهم العوامل التي أدت إليها، ولو باقتضاب، من أجل فهم تطورات العام ٢٠٠٩ من الناحية الأمنية والعسكرية[٣].

> أدخلت الحرب على لبنان الجيش الإسرائيلي في حالة من الحرج خاصة في ظل إخفاقه في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية

العوامل الداخلية

١. الحرب على لبنان وإخفاقاتها: أدخلت الحرب على لبنان الجيش الإسرائيلي في حالة من الحرج خاصة في ظل إخفاقه في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية التي وضعت له. إذ دلت كل المؤشرات في إسرائيل على أن الجيش يبحث عن تجربة عسكرية جديدة تكون فيها نسبة النجاح عالية من أجل ترميم ثقة المجتمع الإسرائيلي به وبالمؤسسة الأمنية كما تعزيز ثقته هو بقدراته.

٢. الواقع الأمني في جنوب إسرائيل: أدى استمرار سقوط الصواريخ على جنوب إسرائيل إلى تكثيف الضغوطات السياسية على الحكومة من اجل اتخاذ قرار بتغيير الوضع هناك. وبما أن الجيش الإسرائيلي طالما تغنى بكونه جيش الأمة، وخصوصًا أن أغلبية جنوده وجزءا كبيرا من قيادته تأتي من قطاعات سكانية مشابهة للتركيبة السكانية في جنوب اسرائيل٤، أي من اليهود الشرقيين من الطبقات الإجتماعية الدنيا، كان لا بد من القيام بعملية عسكرية تعيد اللحمة بين المجتمع والجيش.

٣. الظروف السياسية الإسرائيلية الداخلية: شكلت الظروف السياسية الداخلية عاملا مهماً في تهيئة الظروف للحرب على غزة. إذ كان رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت على عتبة إنهاء فترة حكمه، وكان يرغب بشدة

في ترميم الضرر الذي لحق بصورته بعد إخفاقات الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦. من جهة أخرى كان وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني في مأزق، فمستقبلهما السياسي مرتبط بالقرارات التي يجب أن تتخذ بشأن الحالة الأمنية في الجنوب، خصوصًا لأن الانتخابات البرلمانية كانت في الأفق. وقد اتفقت المصالح السياسية لباراك وليفني في تلك اللحظة، إذ بدت الحرب على غزة مضمونة من الناحية السياسية لأنها تظهرهم على أنهم قادرون على اتخاذ قرارات مصيرية حاسمة من أجل الدفاع عن أمن إسرائيل، وعلى المدى البعيد على أنهم قاموا بالخطوة الصحيحة من الناحية النفسية لإعادة الثقة للمجتمع الإسرائيلي ورأب الصدع بين المجتمع والجيش. وقد أيدّ كل من باراك وليفني الحرب ودفعا اليها مستغلين وضعية أولمرت الضعيفة والواقع الدولي، خصوصاً آخر أيام الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في البيت الأبيض.

العوامل الخارجية

١. وجود نافذة دبلوماسية أميركية: لعب الواقع السياسي الأميركي دورًا مهمًا في التخطيطات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية، فالولايات المتحدة كانت موجودة في حالة انتقالية، حيث أن الانتخابات الرئاسية كانت قد جرت في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ وتم انتخاب رئيس أميركي جديد، الأمر الذي حدّ من رغبة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في اتخاذ مواقف تعاكس مواقفه التاريخية المنحازة لإسرائيل. من هذا المنطلق تحدثت الحكومة الإسرائيلية عن نافذة دبلوماسية يمكن استغلالها من أجل تنفيذ خطط عسكرية لا يمكن التوقع كيف يمكن أن تتم بعد دخول الرئيس المنتخب باراك أوباما إلى البيت الأبيض. على هذا الأساس أوقفت إسرائيل الحرب من جانب واحد قبل أداء اليمين الدستورية للرئيس الجديد في الولايات المتحدة.[٥]

> تحدثت الحكومة الإسرائيلية عن نافذة دبلوماسية يمكن استغلالها من أجل تنفيذ خطط عسكرية لا يمكن التوقع كيف يمكن أن تتم بعد دخول الرئيس المنتخب باراك أوباما إلى البيت الأبيض

٢. الواقع الفلسطيني الداخلي المأزوم: لعب الخصام بين السلطة الفلسطينية وحماس دورًا مهمًا في الاعتبارات الإسرائيلية حيث أملت الأخيرة بزج السلطة الفلسطينية في وضع محرج، خصوصًا أن القيادة الإسرائيلية أكدت على أن الحرب ليست حرباً على قطاع غزة وإنما حرب على حماس كما روجت لها وسائل الإعلام الإسرائيلية. وأتت عمليات إطلاق الصواريخ على مدن جنوب إسرائيل من قبل المقاومة الفلسطينية كذريعة ممتازة تعطي

«الشرعية» لعملية عسكرية من الممكن أن تحظى بالدعم الجماهيري في إسرائيل، وبعض التفهم الدولي، بناءً على الادعاء أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها.

نرى أن الحرب على غزة نجحت في زج حماس في زاوية المسؤولية الأمنية وخلق حالة جديدة من الردع تمنعها من السماح بتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة الى الحالة التي سبقت الحرب.

نتائج الحرب على غزة [6]

نتطرق في هذا الجزء إلى أهم نتائج لحرب على غزة واسقاطاتها، والى أهم الإشكاليات السياسية والعسكرية التي كشفت عنها، وتأثيرها على الاستراتيجيات العسكرية المستقبلية لإسرائيل:

نتائج مباشرة للحرب

أولا- إجبار حماس على منع إطلاق الصواريخ من غزة وتحميلها مسؤولية الأمن في غزة: تم تحديد هدف الحرب على غزة من قبل الحكومة الإسرائيلية على أنها تأتي «لضرب حكم حماس من أجل خلق واقع أمني أفضل على المدى البعيد، حول غزة، ومن أجل تقوية الردع وتخفيف إطلاق الصواريخ قدر الإمكان»[7]. ويبدو واضحًا من تحديد الهدف أن البعد السياسي للحرب يستبق البعد الأمني العسكري المباشر. يدل هذا على أن حكم حماس في القطاع هو المستهدف، على أنه الذي يقف خلف إطلاق الصواريخ باتجاه جنوب اسرائيل، ولذلك يتحمل المسؤولية المطلقة عن الأحداث. وقد استعملت اسرائيل كل الآليات الدعائية من أجل ترسيخ هذه المقولة التي تحولت في الخطاب العام الإسرائيلي الى مقولة عامة، ملخصها أن الحرب الدائرة في الجنوب هي مع حماس وليست موجهة ضد سكان القطاع. كان لهذا الترويج هدف استراتيجي بجانب الهدف الدعائي، وهو تحميل حماس كل المسؤولية عن الحالة الأمنية في المنطقة وإلزامها على التصرف حسب قوانين الردع العسكرية، التي تحاول إسرائيل فرضها. وقد أتى تحديد الهدف العسكري للحرب «بتخفيف إطلاق الصواريخ قدر الإمكان» من أجل إظهار محدودية قدرة الجيش الإسرائيلي على منع إطلاق الصواريخ بشكل كامل. ولكن الأهم من ذلك هو محاولة الربط بين السلطة السياسية، النظرية الأمنية والتطورات الميدانية. وإذا ما نظرنا الى العام ٢٠٠٩ نرى أن الحرب على غزة نجحت في زج حماس في زاوية المسؤولية الأمنية وخلق حالة جديدة من الردع تمنعها من السماح بتدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة الى الحالة التي سبقت الحرب. ومع أنه من السابق لأوانه الجزم بنتائج الحرب، الا أن الأشهر الأخيرة تدل على أن إطلاق الصواريخ من غزة بات الشاذ عن القاعدة، وتعبيراً عن حالة عدم انضباط وليس القاعدة نفسها. لهذا الواقع الجديد أهمية كبيرة بحيث أن

إسرائيل ثبتت مسؤولية حماس على الأمن في قطاع غزة، وبالتالي مأسست الشرخ القائم بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة، وحولت القطاع إلى كيان سياسي شبه مستقل

إسرائيل ثبتت مسؤولية حماس على الأمن في قطاع غزة، وبالتالي مأسست الشرخ القائم بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة، وحولت القطاع إلى كيان سياسي شبه مستقل. ومن نافل القول أن أحد أهداف اسرائيل الإستراتيجية هو تعميق الهوة بين القطاع والضفة الغربية لما في ذلك من أبعاد سياسية ودبلوماسية. من هذا الباب تأتي الأحاديث الإسرائيلية في أوساط يمينية مقربة من الحكومة الحالية عن وجود دولة فلسطينية في قطاع غزة تعبر عن نوع من حق تقرير المصير الفلسطينية.[٨] وقد أتت السياسة الإسرائيلية من أجل حجب الشرعية عن قيادة حماس في القطاع أولاً، وتعميق الشرخ بين الضفة والقطاع ثانياً لما في ذلك من خدمة لإستراتيجية المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي ما زالت تراوغ بكل ما يتعلق بالمسؤوليات الأمنية في الأراضي الفلسطينية وتحاول فرض واقع أمني إقليمي تتعهد من خلاله الدول المحيطة بالأراضي الفلسطينية بالمسؤولية الأمنية، وذلك من أجل ضمان أمن إسرائيل. أتى في هذا السياق اعتراض اسرائيل على مطلب الرئيس الفرنسي الذي وصل اسرائيل في الـ ٥ كانون الثاني ٢٠٠٩ لوقف إطلاق النار. كما رفضت الحكومة الإسرائيلية طلب وزراء خارجية فرنسا والجمهورية التشيكية التي كانت ترئس الاتحاد الأوروبي وقف إطلاق النار، وذلك لأنه بحسب رئيس الوزراء الإسرائيلي من شأنه المسّ بالنظام الأمني الجديد الذي تتوق إليه إسرائيل، والذي يتضمن التزامات إقليمية ودولية لضمان أمن إسرائيل.[٩]

أدت الحرب على غزة الى وضع مصر تحت الأمر الواقع، وألزمتها باتخاذ خطوات عملية لتثبيت حدودها مع غزة

ثانيا- وضع مصر تحت الأمر الواقع، وإجبارها على اتخاذ خطوات لضبط الحدود:

حاولت إسرائيل خلق وضع أمني وسياسي يلزم مصر باتخاذ خطوات من شأنها أن تحول الأخيرة إلى المسؤولة عما يجري في القطاع. وبالرغم من عدم نجاح هذه الخطوة، إلا أنها أدت الى وضع مصر تحت الأمر الواقع، وأجبرتها على اتخاذ خطوات عملية تهدف إلى تثبيت الحدود المصرية- الفلسطينية، وأن تلعب دورًا مهمًا في محاربة ظاهرة تهريب السلاح الى القطاع من خلال مراقبة الحدود وإغلاقها بشكل محكم يحد من ظاهرة الأنفاق، التي استعملت بحسب المخابرات الإسرائيلية لتهريب السلاح من شبه جزيرة سيناء الى القطاع.[١٠]

ثالثا- تدويل منع تهريب السلاح الى غزة. مارست إسرائيل الضغوطات من أجل تدويل قضية منع وصول السلاح الى قطاع غزة، كما فعلت أو على الأقل حاولت أن تفعل في الحالة اللبنانية. وإذا ما نجحت اسرائيل في لبنان فقد حققت مكسبًا واضحًا بعد الحرب على غزة تمثل بما سمي «مذكرة التفاهم» مع الولايات المتحدة حول منظومة

الرقابة على «تهريب الأسلحة» إلى غزة، وتحميل المسؤولية لقوى حلف شمال الأطلسي بمصادقة أوروبية في مراقبة شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن في مسعى دولي لمراقبة، والحد من، وصول الأسلحة إلى قطاع غزة.[١١]

نتائج غير مباشرة

أولا: تطبيع الحصار على غزة: نجحت إسرائيل رغم عدم تحقيق مآربها الإستراتيجية في تحويل حصارها للقطاع إلى حقيقة. فمنذ انتهاء الحرب على غزة أواسط كانون الثاني ٢٠٠٩ ما زال الجيش الإسرائيلي يتحكم بكل ما يحدث في محيط قطاع غزة الجوي والبحري والبري، ويمنع وصول المؤن والدعم الدولي، إلا في الحالات الخاصة. ويهدف هذا الحصار إلى العقاب الجماعي وإخضاع أهل القطاع وإذلالهم وذلك بسبب عدم التصدي لسياسات حماس في المنطقة من جهة، وبسبب عدم توفر جواب اسرائيلي لإشكالية القطاع على المستوى الأمني، من جهة أخرى. من هذا الباب تتهم اسرائيل حماس والمقاومة بالمسؤولية عن الحصار متنصلة من مسؤوليتها الأخلاقية والإنسانية على حدّ سواء[١٢]. وقد فرضت هذا الواقع على كل القوى الإقليمية وعلى الساحة الدولية. فالحصار على غزة أصبح أمراً اعتياديا لا يحظى بتغطية إعلامية تذكر بالرغم من أنه مستمر بكل قسوته، ويجبي ضحايا بشكل يومي.

> الحصار على غزة أصبح أمراً اعتياديا لا يحظى بتغطية إعلامية تذكر بالرغم من أنه مستمر بكل قسوته، ويجبي ضحايا بشكل يومي

ثانيا: استخدام الحرب للتدريب على المواجهة في الأماكن المعادية مع الحفاظ على سلامة الجنود: جاءت العملية العسكرية المركبة في القطاع كنوع من التدريب العسكري للجيش الإسرائيلي على القتال في الأماكن المعادية والمأهولة مع الحفاظ على سلامة أفراده، وجاء هذا على خلفية معرفة الجيش بأنه يتفوق على قوات المقاومة الفلسطينية التي لا تملك المعدات العسكرية الثقيلة القادرة على مواجهة الآليات العسكرية. هدف الجيش من خلال خطته الميدانية الحفاظ على حياة جنوده ومنع تكرار ما حدث خلال الحرب على لبنان.

ثالثا: تبني عقيدة الضاحية كمركب أساسي في الحرب: هدف الجيش الإسرائيلي إلى خلق حالة ذعر وهلع في صفوف الفلسطينيين، واستعمال كم يفوق اللازم من قوة السلاح، ليس بهدف إظهار قدراته العسكرية فقط، وإنما بهدف إظهار استعداده تكبيد الفلسطينيين خسارة فادحة في الأرواح والمنشآت على غرار ما سمي «عقيدة الضاحية» التي استعملها خلال قصفه للضاحية الجنوبية لبيروت في صيف العام[١٣] ٢٠٠٦. وقد شكلت هذه السياسة جزءًا مهمًا حاول الجيش والمؤسسة الأمنية من خلالها تهديد

كل من يفكر بتبني إستراتيجية استنزاف إسرائيل من خلال استهداف مدنها، وعلى رأس المقصودين بهذا التهديد غير المباشر، كانت القوى الأمنية والمقاومة في الضفة الغربية، خصوصًا أن سياسات إسرائيل تجاه قطاع غزة كانت تقصد ليس المقاومة في القطاع فقط، وإنما كل من يفكر في استعمال نفس طرق المواجهة مع إسرائيل في الضفة الغربية[١٤]. وكما كانت للانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من غزة في صيف العام ٢٠٠٥ أبعاد إستراتيجية على الضفة الغربية من الناحية الإسرائيلية، كذلك الحرب وإستراتيجيتها وآلياتها كانت تحمل رسالة موجهة لكل قوى المقاومة في الضفة الغربية. إذ أن الدمار الذي أنزلته القوات الإسرائيلية وعمليات القتل المعتمد من خلال استهداف المدنيين، كان يقصد أيضا الضفة الغربية والدول العربية المجاورة وقوى المقاومة فيها. وأتت هذه الإستراتيجية التدميرية كمركب أساسي في النظرية العسكرية الإسرائيلية في المعارك غير المتوازنة، وذلك لفرض عقلية الردع المألوفة في الصراعات العادية على المنظمات العسكرية غير النظامية والتأسيس لميزان رعب جديد في مواجهتها.

أتت التحركات العسكرية الإسرائيلية لضرب المنشأة المدنية وزجّ المواطنين في أتون الحرب دون تردد لتوصيل رسالة مردها أن الجيش لن يرضخ لحرب العصابات ولن يقبل قوانين اللعبة

الإشكاليات العسكرية التي كشفتها الحرب

قصور الجيش النظامي في المواجهة مع قوى غير نظامية: من الممكن رؤية الحصار كآلية للتغطية على العجز الإسرائيلي في توفير حل للتهديدات الأمنية التي تطرحها المنظمات العسكرية غير النظامية، والتي تستعمل تكتيكات «اضرب واهرب»، وبالتالي لا يمكن مواجهتها بشكل مباشر. وتحدث عن هذا النوع من التهديد، العديد من منظري المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الذين أكدوا على إشكالية خلق حالة ردع اعتيادية مع قوى عسكرية غير نظامية، وذلك لأنها لا تلتزم بقوانين اللعبة النظامية ومن الصعب مواجهتها بشكل مباشر لأنها تقاوم من أماكن مختلفة، وتستعمل آليات خفيفة يمكن نقلها بسرعة من مكان الى آخر. كما أنها تقاوم من خلال محيط اجتماعي داعم يوفر لها المخبأ والتغطية[١٥]. وقد أظهرت الحرب على غزة هذه الإشكالية التي واجهت الجيش الإسرائيلي الذي تتوفر لديه كل المعدات والآليات العسكرية المتطورة. إذ لم تتصرف المقاومة الفلسطينية في القطاع كما كان متوقعًا، وذلك لتراجع أغلبية المقاومين الى مخابئهم كما هو مألوف في حروب العصابات، الشيء الذي أبقى الجيش الإسرائيلي دون عدو واضح. من هذا الباب أتت التحركات العسكرية الإسرائيلية لضرب المنشأة المدنية وزجّ المواطنين في أتون الحرب دون تردد لتوصيل رسالة مردها أن الجيش لن يرضخ لحرب العصابات ولن يقبل قوانين اللعبة

التي تفرضها المقاومة، وأن له أدواته لمواجهة هذا الواقع الجديد، الشيء الذي أدى الى خروقات بشعة للقوانين الدولية ولتجاوزات القانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب، الأمر الذي انعكس في تقرير مندوب الأمم المتحدة للتحقيق بجرائم الحرب ريتشارد غولدستون، الشيء الذي نأتي عليه لاحقًا.

تحول العمق الإسرائيلي الى جزء من جبهة المواجهة: من أهم نتائج الحرب الإسرائيلية على غزة تحول العمق الإسرائيلي إلى جزء لا يتجزأ من ساحة المعركة، وانعكاس هذا التحول في الإستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية. كان أحد أعمدة نظرية الأمن الإسرائيلي في السابق نقل ساحة المعركة الى أرض العدو وإنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن، وذلك لعدم قدرة اسرائيل تحمل خسائر كبيرة بالأرواح، ولصغر المساحات الجغرافية التي تتيح المناورة العسكرية داخل الأراضي الإسرائيلية.[١٦] لقد صمد هذا المفهوم للنظرية الأمنية الإسرائيلية على مدار سنوات طويلة، إلا أن التحولات الجارية على الساحة الإقليمية وخصوصًا تطور القدرات الصاروخية لدى المنظمات العسكرية غير النظامية ولدى الدول المحيطة بإسرائيل، خصوصًا بعد الحرب على لبنان والحرب على غزة، أدت إلى استيعاب الخطر الإستراتيجي الكامن في تحويل العمق السكاني الى نقطة ضعف يجب مواجهتها. وقد كانت الحرب على غزة الامتحان الأخير لهذا التحول، حيث أنه بالرغم من القدرات البدائية للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إلا أنها نجحت في الوصول الى العديد من المدن الإسرائيلية مثل سديروت وعسقلان والمجدل وبئر السبع، وإلى شلّ الحياة العامة فيها. وإذا كانت القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية محدودة، فإن التفكير العسكري الإسرائيلي بدأ يتحول إلى أخذ نقطة الضعف هذه بعين الاعتبار، الشيء الذي انعكس في المصطلحات المستعملة في الخطاب الأمني الإسرائيلي والحديث ليس فقط عن «المناعة القومية» (حوسن ليئومي) وإنما عن «المناعة المدنية» (حوسن ازراحي)، حيث بدأ التفكير في رؤية منظمات الحكم المحلي ومنظمات العمل الأهلي–المدني كجزء لا يتجزأ من القدرة العسكرية والصمود في الضغوطات وقت الحرب[١٧]. من هذا الباب أتى التفكير وعقد المؤتمرات وكتابة التقارير حول موضوع المناعة المدنية، كما أتى في تقارير معهد رئوت.[١٨] تم تدرب قوات الأمن الداخلي الإسرائيلي في حزيران ٢٠٠٩ على مواجهة هجوم كبير على العمق الإسرائيلي يوقع إصابات بين المدنيين، وذلك من أجل رفع جاهزية مؤسسات الحكم المحلي والمنظمات المدنية لمواجهة أخطار ممكن أن تحصل في المستقبل[١٩]. وقد شمل التمرين تدريبات على هجوم من الجنوب اللبناني ومن الجنوب في قطاع غزة، وهبة شعبية

أهم نتائج الحرب الإسرائيلية على غزة تحول العمق الإسرائيلي إلى جزء لا يتجزأ من ساحة المعركة، وانعكاس هذا التحول في الإستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية

للفلسطينيين في الداخل واشتركت فيه قوى الشرطة، والجيش ونجمة داوود الحمراء والمستشفيات وقوى الإطفاء والمكاتب الحكومية وسلطة الطوارئ الوطنية. وتم التدريب على سقوط صواريخ في أماكن سكنية ووقوع إصابات. كما تم التدريب على حالة هلع جراء هزة أرضية ممكن أن تحصل، وعلى وقوع صواريخ في منطقة المفاعل النووي في ديمونا.

إن هذه التدريبات دلالة قاطعة على التحولات الجارية على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، حيث أن الجبهة المدنية أصبحت عبئًا أمنيًا يجب التعامل معه كجزء لا يتجزأ من النظرية الأمنية الإسرائيلية، وبعكس ذلك المفارقة بين قوة الجيش الإسرائيلي العسكرية من جهة ونقطة ضعفه الأمنية في مواجهة أخطار تهدد الجبهة الداخلية من جهة أخرى. وعلى هذه الخلفية بدأت الصناعات العسكرية الإسرائيلية تطوير أجهزة عسكرية قادرة على التصدي للهجمات الصاروخية على الجبهة الداخلية، الموضوع الذي سنتطرق له بشكل منفصل لاحقًا.

الجبهة المدنية أصبحت عبئًا أمنيًا يجب التعامل معه كجزء لا يتجزأ من النظرية الأمنية الإسرائيلية

تقرير غولدستون والمخاوف من ملاحقة مستقبلية: كان من أهم إسقاطات الحرب على غزة الذهول الدولي وإقامة لجنة تقصي الحقائق من قبل لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. لقد لقي تعيين اللجنة اعتراضاً إسرائيليا ومقاطعة تامة من قبل الحكومة والجيش ولم يكن هناك أي ظهور رسمي إسرائيلي أمام اللجنة، ولم توفر لها معلومات من قبل مؤسسات حكومية أو رسمية أخرى مما أضعف موقف اسرائيل. كما أن كون رئيس اللجنة شخصية قانونية مرموقة ويهودي الأصل سدّ الطريق على اتهامها بعدم المهنية أو معاداة إسرائيل، إضافة الى ذلك كون أعضاء اللجنة فنيين مهنيين، كل ذلك أعطاها الشرعية في صياغة التقرير وتحديد معالم القرارات العسكرية الإسرائيلية التي وصفها التقرير بأنها «تصل الى جرائم حرب وربما بشكل أو بآخر جرائم ضد الإنسانية»، وقد جزم التقرير بأن العملية العسكرية «استهدفت سكان غزة بأسرهم» من أجل «معاقبة» السكان. واعتبر التقرير استمرار الحصار وإغلاق المعابر عقوبة جماعية تمثل جريمة ضد الإنسانية.

تقرير غولدستون وإسقاطاته على المؤسسة العسكرية

هاجم التقرير قصف المنشأة الشرطية في أول أيام الحرب، وانتقد الإدعاءات الإسرائيلية بأن الشرطة الفلسطينية كانت جزءاً من القوات المقاتلة لحماس. ورأى التقرير أن الهجوم على قوات الشرطة وقتل ٩٩ شرطيًا وتسعة مدنيين يعتبر خرقاً

للقانون الدولي الإنساني[٢٠]. ونوه التقرير للقصف المتعمد للمنشات المدنية مثل مستشفى القدس ومقر الأونروا وقصف مستشفى الوفاء بالقنابل الفسفورية على أنها خطيرة، ولم تكن حريصة على حماية المدنيين[٢١]. وأوضح التقرير أن الجيش الإسرائيلي استهدف المدنيين دون تمييز، الشيء الذي يتعارض مع أقوال الجيش ويشكل خرقًا واضحًا للقانون الدولي. وأوضح التقرير التناقضات في الشروح الإسرائيلية وبيّن أن المعايير التي استعملها الجيش من أجل الموازنة بين المردود العسكري والثمن الإنساني لم تستوفِ الشروط المطلوبة بحسب القانون الدولي[٢٢].

وفي هذا السياق جزم التقرير قائلاً: «تسلم البعثة بأن حالات الوفاة لا تشكل جميعها انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. فمبدأ التناسبية يقر بأن الأعمال التي تسفر عن إزهاق أرواح مدنيين قد لا تكون خارجة عن القانون إذا توافرت شروط صارمة معينة. وما يجعل تطبيق مبدأ التناسبية صعبًا بخصوص الكثير من الأحداث التي حققت فيها البعثة، هو أن أفعال القوات المسلحة الإسرائيلية وأقوال القادة العسكريين والسياسيين قبل وأثناء العمليات تشير إلى استناد تلك الأحداث بشكل عام إلى سياسة معتمدة قوامها ممارسة القوة غير المتناسبة الموجهة ليس إلى العدو، بل إلى «الهياكل الأساسية الداعمة له». ويبدو من الناحية العملية أن المقصود بذلك هم السكان المدنيين»[٢٣]. وأضاف التقرير بأنه «يتضح من الأدلة التي جمعتها البعثة أن تدمير منشآت التزويد بالغذاء، وشبكات المياه والمرافق الصحية، ومصانع الخرسانة، والوحدات السكنية، كانت نتيجة لسياسة مقصودة ومنهجية انتهجتها القوات المسلحة الإسرائيلية»[٢٤]. ومن أهم استخلاصات التقرير هو البند ١٩٣٥ القائل: «خلصت البعثة، من الحقائق التي جمعتها، الى ان القوات المسلحة الإسرائيلية ارتكبت في غزة الخروق الجسيمة التالية لاتفاقية جنيف الرابعة: القتل العمد، التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، والتسبب عمدًا في معاناة شديدة أو أضرار بليغة بالأبدان أو بالصحة والتدمير الهائل للممتلكات، دون أن تكون هذه الأعمال مبررة بضرورة عسكرية، كما أنها تمت بشكل غير مشروع وبشكل مفرط. وباعتبار هذه الأفعال خروقًا خطيرة فإنه تنشأ عنها مسؤولية جنائية فردية».

> المعايير التي استعملها الجيش من أجل الموازنة بين المردود العسكري والثمن الإنساني لم تستوف الشروط المطلوبة بحسب القانون الدولي

المؤسسة العسكرية والتعامل مع تقرير غولدستون: تباين في الردود

أدى نشر تقرير غولدستون في ١٥ أيلول من العام ٢٠٠٩ إلى ردود فعل متباينة في إسرائيل، فهنالك من قلل من أهمية التقرير القانونية، وأكد على أنه ضربة إعلامية قوية لإسرائيل ليس أكثر[٢٥] في حين أشار آخرون إلى الخطأ الفادح في قرار

الحكومة بعدم التعامل مع لجنة التحقيق، معتبرين أن هذا القرار دلالة على الاعتراف بالجرم[٢٦]. وأسرع طاقم قانوني بقيادة ايهود كينان، المستشار القانوني لوزارة الخارجية بتقديم تقرير قانوني حول تقرير غولدستون وكيفية التعامل معه دوليًا. وانعكس الموقف الرسمي في التصدي له ونعته بالتخاذل وعدم المصداقية والانحياز لصالح الفلسطينيين[٢٧]. وقد أكد التقرير الدولي المعلومات التي تقدمت بها منظمات حقوقية إسرائيلية بناء على اعترافات من جنود إسرائيليين شاركوا في الحرب على غزة، والذين اعترفوا بأن الجيش انتهك الحقوق الأساسية للسكان المدنيين الفلسطينيين، واستعملهم كدروع بشرية من أجل الحفاظ على الجنود[٢٨]. وبأن الجنود الإسرائيليين احتجزوا مدنيين وعذبوهم ومنعوا عنهم الماء لمدة طويلة. وقد نشرت صحيفة هآرتس العديد من أقوال الجنود الذين صرحوا بأن الجيش لم يراع حقوق الإنسان الأساسية في العديد من الحالات. [٢٩] ونشرت الصحيفة الشكاوى التي تقدم بها العديد من الجنود الى الجهاز القضائي للجيش حول تجاوزات قانونية وتعامل غير إنساني مع مواطنين فلسطينيين.

ولم تكتف إسرائيل بالهجمة الدبلوماسية والإعلامية الشرسة على تقرير غولدستون والتقليل من شأنه لتتوجه (وعلى رأسها رئيس الدولة، شمعون بيريس)، إلى قيادات الدول الغربية والولايات المتحدة من أجل الحؤول دون وصول التقرير الى مجلس الأمن الدولي وسد الطريق على تحويله الى قاعدة قانونية يتم استعمالها لتقديم شكاوى ضد قياديين سياسيين وأمنيين وعسكريين اسرائيليين في دول مختلفة.

آثار تقرير غولدستون امنيا:

١. **مخاوف في صفوف القادة من ملاحقة قضائية:** البعد الأول هو التخوفات التي أبداها بعض الضباط والقادة الإسرائيليين الذين امتنعوا عن السفر الى خارج اسرائيل كي لا يتم اعتقالهم في دولة تسمح مؤسساتها القضائية بتقديم لوائح اتهام على جرائم وقعت ضد الإنسانية في أماكن مختلفة من العالم. وقد روجت معلومات في الرابع عشر من كانون الأول ٢٠٠٩، بأن وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني مطلوبة لدى شرطة لندن وذلك بسبب تقديم لائحة اتهام ضدها على خلفية كونها مسؤولاً رفيع المستوى إبان الحرب على غزة[٣٠]. وأدى الخبر الى ضجة سياسية وإعلامية كبيرة في إسرائيل وفي خارجها. وقد عكست هذه الضجة الضائقة الدبلوماسية والقانونية التي وقعت فيها اسرائيل نتيجة تقرير غولدستون الذي حملها المسؤولية المباشرة

عن جرائم حرب اقترفت ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد توجه العديد من الضباط الى وزارة الخارجية للتشاور معها إذا ما كان باستطاعتهم السفر الى الخارج دون الخوف من أن يتم اعتقالهم في دول أوروبية أو أخرى. في هذا السياق، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو صرح عن نوايا إسرائيل «العمل على ملاءمة قوانين الحرب الدولية للحرب على الإرهاب»[٣١]. وأوصى رئيس الحكومة وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الدفاع بالعمل على مبادرة دولية تضغط لتغيير القوانين الدولية المتخصصة بالحرب، وذلك لكي تتم ملاءمتها للحالة الخاصة للحرب على الإرهاب. وتمت هذه التوصية في خضم النقاش القائم حول تقرير غولدستون وكيفية التعامل معه. وقد أوصت الحكومة بإقامة وحدة خاصة في وزارة العدل لمواجهة الدعوات التي ترفع ضد قياديين اسرائيليين في الخارج[٣٢].

٢. **معارضة الجيش إقامة لجنة تحقيق خارجية:** عارض الجيش الإسرائيلي إقامة أية لجنة خارجية للتحقيق في أحداث الحرب، وادعى أنه قام بكل التحقيقات اللازمة. وأبلغ في هذا السياق قائد الأركان بأنه إذا كانت هنالك تجاوزات قانونية أو أخلاقية خلال الحرب فهي ضئيلة وقد تم كشفها والتعامل معها بالشكل المطلوب[٣٣]. وقال في هذا السياق قائد أركان الجيش: إن أية لجنة تحقيق من خارج الجيش تعني ضربة قوية للمعنويات في الجيش، مدعيًا بأنه لا يوجد جيش أكثر أخلاقية من الجيش الإسرائيلي[٣٤]. وقد تغلبت أقوال رئيس الأركان على موقف رجالات القانون الكبار في إسرائيل الذين ادعوا بأن لجنة تحقيق مستقلة هي الإمكانية الوحيدة لإنقاذ اسرائيل من الضائقة الدولية التي وقعت فيها، وهي الضمان الوحيد لعدم وصول تقرير غولدستون الى المحكمة الدولية في هاج، إلا أن قوة المؤسسة الأمنية في الضغط والإقناع هي التي تغلبت وبقي تحقيق الجيش في وقائع الحرب المرجعية الوحيدة للتعامل مع تقرير غولدستون، الشيء الذي يعكس ضعف المؤسسة السياسية والقضائية أمام النخبة والمؤسسة الأمنية والعسكرية. وعلل المستشار القضائي العسكري، أبيحي مندلبليط عدم الاستجابة لتقرير غولدستون، مقللاً من شأنه، ورفض إقامة لجنة تحقيق من خارج الجيش قائلاً: إن إقامة لجان التحقيق لأعمال عسكرية أتت نتيجة ضغوطات داخلية وليس نتيجة ضغط دولي، ولذلك تعتبر إقامة لجنة تحقيق إسرائيلية لتفحص تصرفات الجيش سابقة خطرة. من جهة أخرى، تدمغ إقامة لجنة تحقيق من خارج الجيش برؤية شمولية سلبية،

عارض الجيش الإسرائيلي إقامة أية لجنة خارجية للتحقيق في أحداث الحرب، وادعى أنه قام بكل التحقيقات اللازمة.

بحسب رأيه، لأن كل ما هنالك حاجة للقيام به هو التحقيق بتجاوزات ممكنة موقعية.[٣٥] وكان واضحاً للمؤسسة العسكرية أن هنالك دعماً واضحاً لموقفها في أغلبية قطاعات المجتمع الإسرائيلي-اليهودي كما بينت استطلاعات الرأي، حيث أن ٦٨٪ من الجمهور الإسرائيلي عارض إقامة لجنة تحقيق من خارج الجيش.[٣٦]

٣. **محاولات الجيش التعامل مع الجانب القانوني للتقرير:** بعد آخر لتقرير غولدستون انعكس في محاولات الجيش الإسرائيلي التعامل الجدي مع التهديدات القانونية الناتجة عن التحولات في المؤسسات والمنظمات القانونية الدولية، وارتفاع حدة الضغوطات المتعلقة بمحاسبة مجرمي الحرب أينما كانوا. وفي هذا السياق أصدر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غابي اشكنازي قواعد وتعليمات جديدة من شأنها رفع مستوى تواجد المستشارين القانونيين في الجيش وفي وحداته القتالية[٣٧]. وعلى الرغم من أن هذه التعليمات لم تكن مقبولة على بعض الضباط، إلا أن أشكنازي قبل موقف المستشار القضائي للجيش، أبيحي مندلبليط، وحظي بدعم قائد المنطقة الجنوبية، يوآب جالانط إبان الحرب على غزة، اللذين ادعيا بأنه يجب على الجيش ملاءمة نفسه للتحولات الدولية وإقناع العالم بقانونية وأخلاقية الجيش الإسرائيلي. إلا أن القرار الإسرائيلي لم يغير الوضع الذي كان قائمًا من قبل، والذي ينعكس بتواجد المستشارين القضائيين في قواعد الجيش على مستوى الفرق الكبيرة وليس في الوحدات الميدانية كما هو الحال في بعض الدول الغربية أو في الجيش الأميركي. وبالرغم من تواجد مستشارين قضائيين في الوحدات العسكرية الإسرائيلية في السابق، الا أن تدخلهم وقت المعركة كان ضئيلاً جدًا، الشيء الذي حدا بالقيادة العسكرية اتخاذ خطوات معينة تهدف الى توضيح الأوامر بهذا الشأن. ويتضح من تصرفات الجيش أن الكثير من التدريبات لقيادته العليا يتضمن دورات في القانون الدولي وقوانين الحرب. كما يعمل المستشار القضائي للجيش جاهدًا بمرافقة وزارة الخارجية على إجراء محادثات في الولايات المتحدة والأمم المتحدة للإقناع بوجود حاجة إلى تغيير القوانين الدولية المتعلقة بالحرب، خصوصًا في الحالات التي يتم فيها القتال مع قوى عسكرية غير نظامية تفعل من داخل المجمعات السكنية. ويستغل الجيش الإسرائيلي حالة الحرب في العراق وأفغانستان من أجل تدعيم مواقفه[٣٨].

أصدر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غابي اشكنازي قواعد وتعليمات جديدة من شأنها رفع مستوى تواجد المستشارين القانونيين في الجيش وفي وحداته القتالية

لإجمال هذا الجزء، لا بد من التنبيه أن الحرب على غزة عمقت الكشف **عن مجموعة من الازمات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي، وهي:**

أزمة نظرية الردع: على الرغم من أن الجيش تجاوز أغلبية إخفاقات الحرب على لبنان بناءً على توصيات لجنة فينوغراد، إلا أن الخصم في حالة الحرب على غزة مختلف في نوعيته وفي قدراته عن الخصم اللبناني، أو أي خصم آخر ليس محاصرًا لمدة أعوام وله عمق اجتماعي واقتصادي وعسكري قوي. فالحرب على غزة حرب محددة بحسب الأهداف التي وضعت للجيش من قبل القيادة السياسية، إضافةً لذلك أدى الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع إلى تضييق الخناق على القدرات العسكرية للمقاومة الفلسطينية وحدّ من إمكانيات أدائها العسكري. لذلك تشكل حرب تشمل أكثر من قوة مقاومة واحدة وعلى أكثر من جهة، ويتم فيها استعمال صواريخ متطورة، أكثر من الصواريخ فلسطينية الصنع، تستهدف الجبهة المدنية الإسرائيلية، تشكل تحديًا كبيرًا من الصعب التكهن بدلالاته الآن. من هذا الباب، أتى، كما ذكرنا، الاستعمال المفرط للقوة.

أزمة الحفاظ على حياة الجنود وتأثيرها على التقدم في المعركة من جهة وعلى حياة الفلسطيني المدني من جهة أخرى: تبنى الجيش في الحرب على غزة نمط مواجهة حربية تضمن الحفاظ على جنوده وعدم خوضهم معارك من الممكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة في أرواحهم. وقد كان من نتائج هذا الخط القتالي استعمال آليات عسكرية واقية وثقيلة أدت إلى تقدم بطيء على أرض المعركة، التي كانت اصلا مأهولة بالمدنيين. ترجم الخوف على حياة الجنود باستباحة حياة المدنيين الفلسطينيين، وهو ما اعتبره بعض المعلقين الإسرائيليين ثمناً أخلاقياً كبيراً في صفوف الجيش وقيادته[٣٩]. من هذا الباب ممكن أن نرى أن نوعية التعاقد بين الجنود وأهاليهم من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى مرهونة بالثقة المتدنية للمجتمع الإسرائيلي بالقيادة السياسية للدولة، وبعدم جاهزية المجتمع الإسرائيلي دفع ثمن إنساني عال للدفاع عما يمكن أن يعتبره غير مجد أو غير ضروري[٤٠]. أكدت القيادة العسكرية من جهة أخرى على أنها مستعدة أن تدفع ثمنًا باهظًا على المستوى الدولي من أجل استعادة قدرة الردع للجيش، وإعادة ثقة الجنود بالجيش وثقة المجتمع المدني بقدرته على إعطاء حلول عسكرية لمعضلات أمنية واستراتيجية وقت الحاجة، وبأن ما ينقص كان قيادة مهنية وعازمة على اتخاذ قرارات صعبة ولكنها صائبة وقت الحاجة. وقد انعكس هذا التحول في وزارة الدفاع وفي رئاسة أركان الجيش بمجرد الانتقال من عهد عمير بيرتس ودان حالوتس إلى إيهود باراك وغابي اشكنازي. يبقى أن نذكر أن التغيرات

أكدت القيادة العسكرية على أنها مستعدة أن تدفع ثمنًا باهظًا على المستوى الدولي من أجل استعادة قدرة الردع للجيش، وإعادة ثقة الجنود بالجيش وثقة المجتمع المدني بقدرته على إعطاء حلول عسكرية لمعضلات أمنية واستراتيجية

الشخصية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا من المستوى المهني والمعنوي، ولكنها لا تغيّب التهديدات والمخاطر القائمة خصوصًا وأن خصم اسرائيل آخذ بالتطور والتحول أيضاً. الشيء الذي نلامسه عند الحديث عن التطورات الجارية في صفوف حزب الله اللبناني من جهة، وتعاظم قوة إيران من جهة أخرى. ومن هذا الباب يجب التنويه إلى أن التعظيم القائم في إسرائيل «للتهديد» الأمني الخارجي، خصوصاً الإيراني يأتي لكي يعيد ترسيخ رضوخ المجتمع الإسرائيلي لمواقف وسياسات الجيش ورفع سقف الاستعداد للتضحية لمواجهة ما يروج له كتهديد وجودي، وإعادة بناء عقيدة «اللا استحالة»، التي طالما شرعنت الحروب والعمليات العسكرية الإسرائيلية على مدار العقود السابقة.

التحديات الأمنية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية ووهن نظرية الردع

تشير التحليلات الإستراتيجية والأمنية القائمة في إسرائيل إلى تحول في نوعية التهديدات الأمنية التي تتعامل معها إسرائيل. وفيما تحدثت نظريات الأمن الإسرائيلية سابقا عن تهديد كياني ناتج عن تواجد إسرائيل ضمن طوق من الدول المعادية التي لا تقبل وجودها[٤١]، وبنت على أساس ذلك نظرية الأمن الإسرائيلية التي تعتمد على قوة الجيش النظامي وتدريبه وحنكته، فان هذه النظرية بدأت بالتغير خصوصًا بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى. فقد تصاعد من جهة أولى التهديد بمواجهة داخلية بين الجيش ومن يقع تحت سيطرته المباشرة سواء أكان هؤلاء محسوبين على منظمات المقاومة الفلسطينية أم على المجتمع الفلسطيني بأكمله. ومن جهة أخرى تصاعدت قدرات منظمات عسكرية غير نظامية على شاكلة حزب الله أو حماس في استهداف العمق المدني الإسرائيلي بواسطة صواريخ ومدافع هاون ومعدات عسكرية خفيفة أخرى[٤٢].

التعظيم القائم في إسرائيل «للتهديد» الأمني الخارجي، خصوصاً الإيراني يأتي لكي يعيد ترسيخ رضوخ المجتمع الإسرائيلي لمواقف وسياسات الجيش ورفع سقف الاستعداد للتضحية لمواجهة ما يروج له كتهديد وجودي

كما ارتفع عدد الصواريخ التي بحوزة دولة عربية مجاورة لإسرائيل وازداد مداها، خصوصًا في سورية وإيران، الشيء الذي تعده إسرائيل يشكل تهديدًا أمنيًا أرادت المؤسسة الأمنية العسكرية الإسرائيلية التعامل معه على مستويات عدة. وقد نجحت كل من سورية والعراق في السابق في تطوير قدرات عسكرية صاروخية قادرة على الوصول إلى كل نقطة في إسرائيل وبالتالي تهديد الأمن الإسرائيلي بأكمله، ما اقتضى إعادة النظر في مسألة الأمن الوجودي الذي كانت تعمل اسرائيل جاهدةً لتحقيقه من خلال الترافق بين رفع سقف الردع الأمني الإسرائيلي، وإخراج قوى عربية أساسية من حلقة الصراع من خلال معاهدة سلام منفردة، كما كان الحال مع

مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتطور معادلات دولية مبنية على توازنات قوى استراتيجية متقلبة، خصوصًا تطور العلاقات السورية الإيرانية وتدعيم قوى المنظمات العسكرية غير النظامية ذات التوجهات الأيديولوجية الدينية في المنطقة، خصوصًا حزب الله وحماس، أضعفت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية الإقليمية، وأبقت التهديدات الأمنية والعسكرية الإستراتيجية والتكتيكية المباشرة وغير المباشرة قائمة. وبالرغم من أن إسرائيل نجحت في تحقيق توازنات أمنية وعسكرية تضمن لها قدرة الردع وقدرة المبادرة والرد في حالات الصدام، إلا أنها كرست جهداً وموارد كبيرة لتطوير قدرات تكنولوجية جديدة تضمن لها استباق العدو، وسدّ الثغرات الآخذة بالاتساع في قدرة الردع العسكرية على المستوى الإستراتيجي والتكتيكي.

الخطر الصاروخي ومنظومة الدفاع متعددة الطبقات

أتى رد الفعل الإسرائيلي على هذه التطورات من خلال تطوير القوة الدفاعية، خصوصًا العمل على منظومة دفاع مضادة للصواريخ مبنية على نمط عمل بطاريات صواريخ الباتريوت الأميركية ولكنها تعمل على مستويات مختلفة وتعطي أجوبة على تهديدات متنوعة.

العمل على منظومة دفاع مضادة للصواريخ مبنية على نمط عمل بطاريات صواريخ الباتريوت الأميركية ولكنها تعمل على مستويات مختلفة وتعطي أجوبة على تهديدات متنوعة

بدأ العمل الدؤوب لتطوير شبكة دفاع صاروخية اسرائيلية منذ سنوات التسعينيات. كما بذلت الصناعات التكنولوجية والعسكرية الإسرائيلية جهداً كبيراً في تطوير منظومة دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية طويلة ومتوسطة الأمد مع تعاظم التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الخليج العربي خصوصًا التهديد العراقي ولاحقًا الإيراني. ولكن بعد الحرب على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ والحرب على غزة في شتاء ٢٠٠٨ ازدادت الحاجة الإسرائيلية لتطوير درع صاروخية متكاملة تضمن الدفاع عن إسرايل مقابل تهديدات صاروخية باليستية وتهديدات من صواريخ متوسطة الأمد ومن صواريخ بدائية مثل صواريخ القسام التي استعملتها «حماس» خلال الحرب عى غزة.

وتحدث وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك في هذا السياق عن أهمية استكمال «منظومة الدفاع متعدد الطبقات» من أجل أن «نمنع أية جهة كانت وضع علامات سؤال على كياننا»[٤٣]. وقال باراك: «علينا في السنوات القريبة استكمال منظومة الدفاع متعددة الطبقات من القبة الحديدية لمواجهة صواريخ القسام وحتى صواريخ الحيتس المتطورة من أجل توفير إجابة للتهديدات القريبة والبعيدة على حدّ سواء»[٤٤].

وتعكس هذه الأقوال الجهد التكنولوجي والعسكري المبذول لتطوير إجابة عسكرية على التهديدات الصاروخية الآخذة بالازدياد. كما تبين هذه الأقوال الرؤية الأمنية والإستراتيجية الجديدة لإسرائيل، حيث أن جهدًا كبيرًا يبذل من أجل توفير حماية للمدنيين في حالة الحرب من جهة، ورفع سقف الردع الإسرائيلي من جهة أخرى، وذلك من خلال إبراز القدرات التكنولوجية المتطورة والقيام بإعادة الهيبة للجيش وسلاح الجو وسلاح البحرية من خلال القيام بعمليات عسكرية ذات ميزات معقدة، مثل ضرب قافلة عسكرية في السودان أو الاستيلاء على سفينة في عرض البحر المتوسط، ادعت إسرائيل أنها تحتوي على أسلحة متوجهة الى لبنان.

وعلى الرغم من المعلومات حول نجاح الصناعات العسكرية الإسرائيلية من إنهاء تطوير منظومة الدفاع الصاروخية «القبة الحديدية»، أتت بعض المعلومات لتقلل من مدى نجاح هذه المنظومة في توفير حماية شاملة من جهة، ولعدم قابلية استعمالها في مواجهة الصواريخ البدائية التي تستعمل من قبل بعض المنظمات العسكرية في قطاع غزة، وذلك بسبب الثمن الباهظ لكل صاروخ مضاد. الشيء الذي يفقد المنظومة أهميتها الفعلية.[٤٥]

تميز العام ٢٠٠٩ بكثرة التدريبات خصوصًا على مستوى فرق المشاة، التي انغمست في تطوير قدراتها في خوض المعارك والمحاربة في المناطق المأهولة بالسكان

تطوير القدرات العسكرية للحرب في المناطق المسكونة

إن أحد المهمات التي حاول الجيش الإسرائيلي القيام بها هي إجراء تدريبات ميدانية واسعة لتعميق القدرات اللوجستية والعمل المشترك بين وحداته المختلفة. وقد تميز العام ٢٠٠٩ بكثرة التدريبات خصوصًا على مستوى فرق المشاة، التي انغمست في تطوير قدراتها في خوض المعارك والمحاربة في المناطق المأهولة بالسكان.

أتت هذه التدريبات على خلفية تجربة الحرب على لبنان، ومن ثم الحرب على غزة، حيث اضطر جنود الجيش الإسرائيلي الى دخول قرى ومناطق مكتظة بالسكان. وذكرت صحيفة «هآرتس» أن الجيش الإسرائيلي رفع مستوى التدريبات العسكرية وعددها في المناطق المأهولة في صفوف وحداته المقاتلة، وفي وحدات الاحتياط، وذلك تحسبًا لوقوع حرب تضطر فيها هذه الوحدات إلى القتال في مناطق مسكونة. وقد تحدث الضباط والجنود عن أن تجاربهم القتالية في الحرب على غزة كانت نقطة انطلاق لتدريب الجنود وإعطائهم الإحساس بما يجب القيام به وقت المعركة. وتم الحديث في هذا السياق عن المعدات الشخصية الجديدة التي يحصل عليها كل جندي عند دخوله إلى حقل المعركة، مثل الدروع الواقية ونواظير الرؤية في الليل.

أظهرت تقارير صحافية أن الجيش الإسرائيلي أخذ يتدرب على الحرب في المناطق المسكونة في القرى العربية الفلسطينية الواقعة في منطقة المثلث داخل إسرائيل[٤٦]. وقد قام الجيش بالتدرّب على اقتحام بيوت وتطويق مناطق مكتظة بالسكان في قرى المثلث، الشيء الذي يظهر نوايا الجيش ليس من الناحية الحربية فقط، وإنما من ناحية توجهاته نحو السكان العرب-الفلسطينيين الذين ما زالوا يعتبرون "تهديدًا أمنيًا" و«طابورًا خامسًا» في إسرائيل.

٣- على الرغم من التقليل من عدد الحواجز العسكرية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٨ والحديث عن نوايا حكومة نتنياهو لإزالة عدد إضافي منها خلال العام ٢٠٠٩، [٤٧] إلا أن المؤسسة العسكرية استمرت في تطويق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال إكمال بناء الجدار الفاصل من جهة والحفاظ على عدد كبير من الحواجز من جهة أخرى. وقد استمر الجيش الإسرائيلي في اقتحام المدن والقرى في الضفة الغربية والقيام باعتقالات لقياديين اعتبرهم الجيش «تهديداً» للأمن، وذلك في سياق سياسة الحكومة الإسرائيلية للعمل على مداواة التحدي الأمني والسياسي في الضفة الغربية من خلال ما أسماه رئيس الوزراء الإسرائيلي تحقيق «السلام الاقتصادي»، الذي يضمن الاستقرار ويقلل من الحاجة للمواجهات العسكرية ويمكن في الوقت نفسه من الاستمرار في سياسات الاستيطان. إلا أن هذه السياسات أدت إلى تصاعد التقارير عن إمكانية اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، الشيء الذي أدى إلى ضغوطات من قبل الجيش على الحكومة لتجديد المحادثات السلمية مع الفلسطينيين لإعطاء متنفس سياسي للتهديدات الأمنية القائمة.[٤٨] ومن المهم التنويه إلى الخلافات القائمة في وجهات النظر بين المؤسسة العسكرية وجهاز الأمن العام (الشاباك) بكل ما يتعلق بإمكانية اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة.[٤٩]

في مواجهة الملف الإيراني: نتنياهو يبقي كل الخيارات مفتوحة بما فيها الخيار العسكري

التهديد الإيراني وآليات مواجهته العسكرية

ما زال المشروع النووي الإيراني يقلق المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، ويشكل الشغل الشاغل للقيادة العسكرية والسياسية، ويشد اهتمام مؤسسات الأبحاث الأكاديمية ووسائل الإعلام على حدّ سواء. مع تولي حكومة نتنياهو السلطة في آذار ٢٠٠٩ حددت الحكومة، وعلى رأسها نتنياهو، بأن المشروع النووي الإيراني يشكل تهديدًا مباشرًا لإسرائيل، ما يحتم التعامل معه بجدية وعلى كل المستويات. وقد أبقى نتنياهو الباب مفتوحًا أمام كل الخيارات بما في ذلك الخيار العسكري المتمثل في هجوم عسكري على المنشأة النووية الإيرانية.

إلا أن السياسة الإسرائيلية تجاه المشروع النووي الإيراني بقيت رهنًا للاعتبارات الدولية والمواقف التي تبديها الولايات المتحدة في هذا الشأن[٥٠]. وكان الرئيس الأميركي حدد بأنه مستعد لمحادثات بين الهيئة الدولية للطاقة الذرية وإيران من أجل الوصول إلى اتفاق يكون مرضيًا لجميع الجهات، ويضمن عدم الوصول إلى صدام عسكري من شأنه تفجير الوضع في المنطقة، مع أنه نوه أن كل الإمكانيات ما زالت على الطاولة من منظور أميركي[٥١]. وقال أوباما: «تريد الولايات المتحدة للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تأخذ مكانها الطبيعي في المجتمع الدولي. لكم الحق ولكن هذا يأتي مع مسؤوليات حقيقية، وبأن هذا المكان لا يمكن أن يتحقق بواسطة الإرهاب والسلاح، وإنما بواسطة عمليات سلمية تبرهن عظمة شعب إيران وحضارته»[٥٢]. وفي محادثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في واشنطن عارض الرئيس الأميركي تحديد مدة زمنية للمفاوضات الدبلوماسية مع إيران حول مشروعها النووي، الشيء الذي تعارض مع الضغوطات التي حاولت إسرائيل ممارستها من أجل دفع المجتمع الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات فعلية لفرض عقوبات على إيران، أو حتى اتخاذ خطوات عسكرية تجاهها[٥٣]. وقد أتت أقوال الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في اجتماع الدول الصناعية المتطورة في شهر تموز ٢٠٠٩ عن أن هجوماً إسرائيلياً عسكرياً على إيران «سيؤدي إلى كارثة» لتضع حدّا للهجمات الإسرائيلية وللتهديدات، دون أن تقلل من الدور الفاعل الذي يجب على المجتمع الدولي لعبه من أجل طمأنة إسرائيل[٥٤].

استمرت المحاولات التي تهدف إلى إظهار الخطر «الكياني» من إيران ومن الاستمرار في مشروعها النووي على الساحة الإسرائيلية. وقد انتقدت جهات إسرائيلية المحادثات التي تجري بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، وحذرت من استغلال طهران لهذه المحادثات من أجل التقدم في مشروع تخصيب اليورانيوم[٥٥].

ووجهت الجهات المراقبة للوضع الإيراني الانتقادات للدولة الغربية بعدم اتخاذ خطوات فعالة وواضحة من أجل الحد من محاولات إيران التلاعب بالمجتمع الدولي، واستغلال كل الفرص من أجل تحقيق مآربها. وجزمت التقارير الإسرائيلية بشكل قاطع بأن كل الدلائل تشير إلى أن إيران عازمة على تخصيب اليورانيوم ساعية للوصول إلى قدرة نووية عسكرية[٥٦]. وقد تحدث رئيس المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي الجنرال عاموس يدلين عن الخطر النووي الإيراني مشيراً إلى

ثلاثة مستويات من التطور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن إيران[٥٧]. المستوى الأول هو «الساعة التكنولوجية» التي (بحسب يدلين) أكملت دورانها. المستوى الثاني هو «الساعة الدبلوماسية» والثالث هو «ساعة ثبات الحكم». وادعى يدلين أن إيران نجحت في جمع ١٧٠٠كغم من اليورانيوم المخصب الذي يكفي لصناعة قنبلة ذرية واحدة. وأضاف أن اليورانيوم الإيراني مخصب بنسبة ٥,٤٪ وهناك حاجة لتخصيبه ليصل إلى ٣٣٪ على الأقل. وأتت هذه المعلومات «الدقيقة» في خضم مسعى إسرائيلي يهدف إلى إثبات تورط إيران في مشروع نووي عسكري. وفي هذا السياق تطرقت الجهات المخابراتية الإسرائيلية إلى المنشأة النووية لتخصيب اليورانيوم التي كشفت عنها إيران في أيلول ٢٠٠٩ في قم. على أنها منشأة واحدة من ضمن العديد من المنشآت السرية التي لم تفضحها إيران بعد، ولم تعلن عنها للمنظمة الدولية للطاقة الذرية[٥٨]. وصرحت جهات إسرائيلية أن اعتراف إيران بوجود هذه المنشأة أتى بعد أن تحققت السلطات الإيرانية من أن أمر المنشآت قد انكشف ولا بد من استباق التقارير المخابراتية الغربية على خلفية بدء المحادثات الإيرانية مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية وانعقاد مؤتمرها السنوي أواخر أيلول ٢٠٠٩ ويوم انعقاد مؤتمر الـ **G 8** الذي يتداول الشأن الإيراني[٥٩].

حاولت إسرائيل استغلال الاضطرابات والمظاهرات في إيران بعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في شهر حزيران من أجل تعظيم الخطر الإيراني

وحاولت إسرائيل استغلال الاضطرابات والمظاهرات في إيران بعيد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في شهر حزيران من أجل تعظيم الخطر الإيراني المتمثل في توجهات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، الذي فاز في الانتخابات، وتسليط الأنظار على كونه دكتاتورًا قمعيًا لا يهدد أمن العالم فقط، وإنما يهدد المجتمع الإيراني أيضًا.[٦٠] وعلقت وسائل الإعلام الإسرائيلية على العنف الذي تستعمله قوات حفظ الأمن الإيرانية لكسر شوكة المعارضة التي وصفت بالديمقراطية، والتي يجب دعمها من أجل إجراء تغيير جذري في إيران.[٦١]

الذي ميز العام ٢٠٠٩ هو أن النوايا الإسرائيلية المعلنة لضرب المنشأة النووية الإيرانية لم تعد سيدة الموقف، وذلك بعكس المعلومات التي سربت بهذا الخصوص خلال العام ٢٠٠٨

إن السياسة الأمنية الإسرائيلية تجاه إيران في العام ٢٠٠٩ لم تتغير بشكل جذري على الرغم من تراجع التهديدات العسكرية المباشرة. واستمرت المؤسسة العسكرية والأمنية والسياسية الإسرائيلية في نعت إيران بالتهديد الكياني لإسرائيل، وأكدت على أن إيران تسعى إلى إبادة إسرائيل، وعلى حق الأخيرة في الدفاع عن نفسها بكل الوسائل. إلا أن الذي ميز العام ٢٠٠٩ هو أن النوايا الإسرائيلية المعلنة لضرب المنشأة النووية الإيرانية لم تعد سيدة الموقف، وذلك بعكس المعلومات التي سربت بهذا الخصوص خلال العام ٢٠٠٨. ويعود التغير في التوجه الإسرائيلية إلى عدة

عوامل نذكر أهمها، وهي:

١. التحولات في الإستراتيجية الخارجية الأميركية المعلنة على الأقل بعد خروج الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن من الساحة السياسية ودخول الرئيس الأميركي الحالي، باراك أوباما إلى البيت الأبيض مع بداية العام ٢٠٠٩. وكان أوباما أوضح بأن استراتيجيته الدبلوماسية تختلف عن استراتيجية سابقه، وفتح الأبواب على مصراعيها لبناء علاقة جديدة مبنية على الاحترام المتبادل مع العالم الإسلامي بما في ذلك إيران. وكان توجه أوباما أقفل الباب على المدى القصير على الأقل أمام إمكانيات الحلول العسكرية للخلافات مع إيران، الشيء الذي حدّ من حرية الحركة لإسرائيل، وقلل من أهميتها في الحسابات الخارجية والعسكرية الأميركية.

٢. انعكاسات الحرب الإسرائيلية على غزة ومضاعفاتها والنقمة الدولية والشعبية على إسرائيل وتجاوزاتها. لقد بات من الواضح أن الانتقادات الدولية للعملية العسكرية في غزة أضعفت من موقف إسرائيل الدولي وأثرت على مكانة القضية الإيرانية في الأجندة السياسية والإعلامية العالمية. وقد كان لنشر تقرير غولدستون الأثر الكبير في انشغال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في الدفاع عن نفسها، وعدم قدرتها على الإقناع في حال تراجع مستوى الثقة الدولية بمعلوماتها ومعطياتها، بما في ذلك ما يتعلق بإيران.

أبقت إسرائيل على سياساتها الأمنية المتمحورة في التهديد الوجودي الإيراني، واستعملت كل المعلومات المتوفرة من أجل إبقاء القضية الإيرانية على الساحة الدولية.

٣. ارتقاء نتنياهو وحكومته إلى السلطة بعد الانتخابات الإسرائيلية في شباط ٢٠٠٩ والتركيبة اليمينية لهذه الحكومة، الشيء الذي أدى إلى تدهور معين في العلاقات مع الإدارة الأميركية الجديدة وإلى التراجع في مستويات التنسيق الأمني المعلن على الأقل. فحكومة نتنياهو تفتقر إلى الثقة والمصداقية وتجد نفسها معزولة دوليًا نسبة لسابقاتها، الشيء الذي يضعف قدرتها على التأثير على القرارات الدولية.

٤. اعتراض بعض الدول العظمى، خصوصاً روسيا والصين، على سياسة حازمة تجاه إيران، والتأكيد على أن معالجة القضية الإيرانية يجب أن تكون بطرق دبلوماسية. وقد سافر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو إلى روسيا سراً في أوائل شهر أيلول ٢٠٠٩ ليجري محادثات مع القادة الروس حول نوايا روسيا بيع إيران صواريخ متطورة مضادة للطائرات - **S300** - من شأنها أن تحد قدرة إسرائيل على مهاجمة المنشأة النووية الإيرانية في حال

عزمت على ذلك.[٦٢] وقد اعترف الرئيس الروسي ديمتري مدفيدف بزيارة نتنياهو في مقابلة مع الـ-CNN، وصرح بأنه لا نوايا إسرائيلية للهجوم على أيران.[٦٣] واستمرت محاولات الضغط الإسرائيلية في زيارة نتنياهو الثانية إلى روسيا في شهر شباط ٢٠١٠.

٥. الإنجازات التكنولوجية الإيرانية المتمثلة في تطوير صواريخ هجومية ودفاعية متطورة، ونجاح المؤسسة الصناعية العسكرية الإيرانية في إثبات قدراتها العلمية، الشيء الذي يشكل قوة ردع أمام أي هجوم إسرائيلي محتمل. على الرغم من ذلك أبقت إسرائيل على سياساتها الأمنية المتمحورة في التهديد الوجودي الإيراني، واستعملت كل المعلومات المتوفرة من أجل إبقاء القضية الإيرانية على الساحة الدولية، مطالبة بضغوطات ومقاطعة، موحية أن إمكانية هجوم إسرائيلي على المنشأة الذرية الإيرانية ما زالت واردة.[٦٤]

أتى تقرير الاستخبارات الأميركية في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٩ حول تكثيف الوجود البحري للقوات المسلحة الإيرانية في الخليج الفارسي، ليشير إلى الخطوات العسكرية المتخذة في منطقة الخليج تحسباً لمواجهة عسكرية ممكنة على خلفية عدم التقدم في المحادثات الدبلوماسية بين إيران والمنظمة الدولية للطاقة الذرية.[٦٥]

بعد انتهاء الحرب على غزة، حيث حاولت إسرائيل أن تعمل بشكل منفرد ولكن بدعم دولي للحدّ من ما سمته تهريب الأسلحة إلى غزة

نشرت مجلة دير شبيغل الألمانية في أواخر كانون الثاني ٢٠١٠ أن تقريراً مخابراتياً قدم للوكالة الدولية للطاقة الذرية يكشف النوايا والتطورات الإيرانية في الشأن الذري، مبيناً أن إيران عازمة على تطوير قنبلة ذرية صغيرة الحجم من أجل الإسراع في مشروعها النووي العسكري.[٦٦] أتى تقرير المنظمة الدولية للطاقة الذرية في الثامن عشر من شباط ٢٠١٠ ليشحن الوضع الدولي والحملة الإسرائيلية بشحنة جديدة من المعلومات التي تتسم بالشك بأن إيران ترافق مشروعها الذري المدني بفعاليات وخطوات غايتها تطوير قدرات ذرية عسكرية. ويشمل التقرير جزءاً سمي «الجوانب العسكرية الممكنة» للمشروع الذري الإيراني، والذي شمل كل المعلومات التي مفادها أن إيران قامت بخطوات تثير الشك بأن مشروعها النووي يتضمن جوانب عسكرية، مثل التجارب على مولدات التفجير المتوالية التي تستعمل في القنابل النووية وتجارب لليورانيوم المعدني الذي يتم حشوه في رؤوس الصواريخ.

لقد تم تفسير هذه المعلومات على أنها البراهين القاطعة بأن إسرائيل هي المهددة الرئيسية من المشروع النووي الإيراني، الشيء الذي أعاد التعامل مع الشأن الإيراني إلى الساحة الدولية، خاصةً على خلفية الزيارات المتوالية لمسؤولين أميركيين إلى

إسرائيل في مطلع العام ٢٠١٠، مثل زيارة رئيس أركان القوات المسلحة الأميركي، مايكل ميلان في شباط والذي أشار إلى الخطر الكامن في هجوم إسرائيلي محتمل على إيران، الشيء الذي عكس وجود مثل ذلك الاحتمال على الساحة الإقليمية.[٦٧]

نشرت إسرائيل معلومات حول استلام الجيش لطاقم من الطائرات دون طيار الجديدة التي طورتها الصناعات العسكرية الإسرائيلية والتي بمقدورها التحليق في الجو مدة عشرين ساعة وحمل خمسة أطنان من المواد المتفجرة. وأجريت مقابلات مع القائمين على هذه الطائرات من أجل ترسيخ فكرة أهميتها في مواجهة مستقبلية ممكنة، حيث ذكر المختصون الإسرائيليون قدرتها على الوصول إلى ما يسمى في إسرائيل دول «الحلقة الثالثة»، أي إيران.[٦٨] وأتت هذه المعلومات على غرار نمط قائم في إسرائيل، من أجل تدعيم نوايا إسرائيل مواجهة التهديد الإيراني بشتى الوسائل، وخلق حالة رعب دائم من أجل الضغط على المحافل الدولية لاتخاذ خطوات جادة تجاه المشروع النووي الإيراني.

تطوير العمل العسكري الإسرائيلي في المحيط الإقليمي

لطالما كانت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية مبنية على ما يسمى «الضربات الوقائية»، أي الهجوم العسكري على «العدو» تحسبًا لضربته أو للحد من قدراته العسكرية أو الإثنين معًا. وقد قامت إسرائيل بتسديد ضربات كهذه على مستويات مختلفة. كان أشهرها في السنوات الأخيرة الهجوم على ما ادعت إسرائيل أنه مفاعل نووي سوري في منطقة دير الزور في شهر أيلول ٢٠٠٧[٦٩].

وقد عبرت إسرائيل بهذه السياسة العسكرية عن قدرتها على قطع الطريق على أي عدو كان يهدد أمنها أو من شأنه أن يطور قدرة عسكرية تخل بالتوازن العسكري الإقليمي الذي يجب أن يكون لصالحها. وقد قامت إسرائيل بالعمل الدبلوماسي الفعال من أجل الحد من قدرة الدول التي تعتبرها معادية على شراء أسلحة هجومية أو دفاعية من شأنها أن تخل بقدرة إسرائيل على التحكم بمحيطها الجوي أو البحري.

أخذت هذه السياسة العسكرية بعدًا خاصًا في العام ٢٠٠٩ بعد انتهاء الحرب على غزة، حيث حاولت إسرائيل أن تعمل بشكل منفرد ولكن بدعم دولي للحدّ من ما سمته تهريب الأسلحة إلى غزة. وقد فرضت إسرائيل طوقاً بحريًا وجويًا وبريًا على غزة من أجل تحقيق هذا الهدف، وقامت بتحريك قواتها الجوية والبحرية على مدار الساعة وفي مناطق مختلفة. كان من أكثر الفعاليات العسكرية الخارجية والتي لم

يتم الاعتراف بها بشكل رسمي (إلا أنه تم نشر معلومات حولها لم تنكرها الجهات الرسمية الإسرائيلية)، هي القصف الجوي لقافلة من الشاحنات في السودان ادعت الجهات الإعلامية التي اعتمدت على تسريبات من داخل سلاح الجو الإسرائيلي أنها كانت تحمل أسلحة متجهة نحو شبه جزيرة سيناء ليتم تهريبها إلى قطاع غزة.[٧٠] وقد وصفت المصادر الإعلامية هذه العملية بأنها مركبة ومعقدة بسبب البعد الجغرافي من جهة، وبسبب الحاجة للمرور بمحاذاة دول ليست ودودة مع الدولة العبرية. كما ادعت المصادر الإعلامية نفسها أن سلاح الجو الإسرائيلي قام بعدة هجمات كهذه بقيت قيد الكتمان، ولم يكشف عنها بشكل رسمي.

قام سلاح البحرية الإسرائيلي في ١٠ من تشرين الثاني ٢٠٠٩ بالاستيلاء على سفينة «فرانكوب» التي كانت تبحر في عرض البحر المتوسط[٧١]. وقد ادعت إسرائيل أن هذه السفينة إيرانية وكانت تحمل أسلحة ومعدات عسكرية متوجهة إلى حزب الله[٧٢]. وقد تم التعرض للسفينة في عرض البحر بعيدًا عن شواطئ إسرائيل، الشيء الذي أدى إلى ادعاء بعض الصحافيين الإسرائيليين أن هذه الطريقة من التعرض للسفن غير ناجحة، وهي نوع من لعب دور شرطي المرور في البحر، وأن أهمية الاستيلاء على السفينة هي إعلامية أكثر منها عسكرية[٧٣].

طرأ تطور مهم في علاقات إسرائيل العسكرية مع حلف شمال الأطلسي، حيث تم الاتفاق على أن تنضم سفينة مقاتلة بحرية إسرائيلية إلى قوات الحلف المرابطة في البحر المتوسط.

وطرأ تطور مهم في علاقات إسرائيل العسكرية مع حلف شمال الأطلسي، حيث تم الاتفاق على أن تنضم سفينة مقاتلة بحرية إسرائيلية إلى قوات الحلف المرابطة في البحر المتوسط. وقد اعتبرت هذه الخطوة تطورًا مهمًا في علاقات إسرائيل مع الحلف، حيث انضم ممثل عن سلاح البحرية الإسرائيلية للعمليات التي يقوم بها الحلف بمشاركة سفن وغواصات وطائرات من أجل تطبيق قرارات الأمم المتحدة لمنع تهريب أسلحة الدمار الشامل، وللحدّ من تهريب أسلحة لمنظمات إرهابية[٧٤].

وأتى انخراط إسرائيل في عمليات الحلف ليقوي العلاقات بين الطرفين، وليعطي إسرائيل نوعًا من الشرعية لعمليات اختطاف السفن المتوجهة إلى لبنان أو إلى شواطئ غزة ويصبغها بصبغة الحرب على «الإرهاب»، الذريعة التي تستعملها إسرائيل من أجل تضييق الحصار المفروض على شواطئ غزة.

لا بد من التنويه في هذا السياق إلى التحول في لغة التهديدات الإسرائيلية تجاه لبنان والانتقال من تهديد حزب الله من أجل المحافظة على توازن الرعب معه إلى تهديد الدولة والحكومة اللبنانية وتحميلها المسؤولية عن أي عمل يقوم به حزب الله اتجاه إسرائيل، وذلك بعد دخول الحزب إلى الائتلاف الحكومي وتحوله إلى شريك في السلطة الشرعية اللبنانية. وأتت هذه التهديدات لتعميق تأثير الردع على

التطورات الأمنية في الساحة الشمالية وللتأثير على التقارب القائم بين الحكومة اللبنانية والسورية، والتعاظم المتجدد للتأثير السوري في لبنان.[٧٥] وقد كشف حزب الله عن الفعاليات الاستخباراتية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، من خلال كشف معدات استكشاف تابعة للجيش الإسرائيلي بالقرب من قرية حولة، والتي جرت اعترافاً إسرائيلياً باستمرار جمع المعلومات ما دام حزب الله يشكل تهديداً عليها.[٧٦] كما تم اعتقال مجموعة من المواطنين والعسكريين اللبنانيين الذين اتهموا بالتعاون مع إسرائيل، الشيء الذي عكس الحرب الباردة والتهديدات المتبادلة بين إسرائيل من جهة وحزب الله والحكومة اللبنانية من جهة أخرى.

تحديات التحولات في العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية ومضاعفاتها

أعلنت تركيا في الحادي والعشرين من تشرين الأول ٢٠٠٩ نيتها عدم إشراك سلاح الجو الإسرائيلي في التدريبات العسكرية التي تجري كل سنة على الأراضي التركية.[٧٧] وقد كان هذا التدريب السنوي الذي يدعى «نسر الأناضول» من أهم التدريبات التي تجريها القوات الجوية التركية باشتراك إسرائيلي وأميركي وقوات إيطالية من حلف شمال الأطلسي. وخلال هذا التدريب تتم المناورات الجوية على الحدود السورية والعراقية والإيرانية، ويتم التدريب على الهجوم الجوي والتصدي لصواريخ مضادة للطائرات والتزود بالوقود في الجو.

وقد تم إعلام إسرائيل بعدم مشاركتها بالتدريبات بضعة أيام قبل ابتداء التدريبات التي ألغيت على خلفية محاولات تركيا إعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل بسبب الحرب على غزة.[٧٨] من جهة أخرى حاولت تركيا التقليل من أهمية الموضوع محاولة التخفيف من حدة التوتر مع أصدقاء إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة التي انتقدت التصرف التركي ووصفته بغير المسؤول[٧٩].

وعكست هذه الخطوة التركية التي أتت على خلفية الضغوطات على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، التدهور في العلاقات الدبلوماسية التركية – الإسرائيلية على خلفية الانتقادات التركية لتصرفات إسرائيل خلال الحرب على غزة. وقد أوضح الجانب التركي أن «العالم وقف جانبًا عندما تفجرت القنابل الفوسفورية على الأولاد الأبرياء في غزة» ولذلك لا يمكن مشاركة إسرائيل في تدريبات عسكرية في تركيا[٨٠]. وكانت هذه الخطوة استمرارًا للموقف التركي الحازم الذي أبداه رئيس الوزراء التركي تجاه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في كانون

الثاني ٢٠٠٩ خلال المؤتمر الاقتصادي العالمي في دافوس[٨١]. وكان رئيس الوزراء التركي هاجم بيريس وحمله مسؤولية قتل الأطفال في غزة.

على خلفية التوتر الإسرائيلي التركي وتراجع العلاقات الدبلوماسية والتنسيق العسكري بين البلدين أتى التدريب العسكري التركي-السوري ليعكس التقارب الحاصل بين البلدين. وقد صرح وزير الدفاع السوري، علي حبيب أن سورية وتركيا أجريتا تدريباً عسكرياً مشتركاً في ربيع العام ٢٠٠٩ وأن البلدين قررا إجراء تدريب عسكري إضافي في القريب العاجل[٨٢]. وأتى هذا التصريح كدلالة على التحولات في التعاقدات الدولية، خصوصًا في سجل العلاقات السورية - التركية - الإسرائيلية.

من الصعب التوقع أن تعود العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى سابق عهدها على المدى القصير

وأدى تدهور العلاقات الإسرائيلية - التركية إلى اشتداد التوتر بين البلدين من جهة، وإلى تحسين علاقات تركيا مع جيرانها على الحدود الشرقية؛ إيران والعراق وسورية من جهة أخرى، الشيء الذي أدى إلى ردود فعل إسرائيلية شديدة اللهجة اتهمت الحكومة التركية بدهورة العلاقات على خلفية أيديولوجيتها الإسلامية، ومحاولات الحكومة التركية بناء قوتها الإقليمية من جديد، وذلك بسبب فشل المحادثات التركية الأوروبية لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وأعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن قلقه من تدهور العلاقات الإسرائيلية التركية ومن التقارب القائم بين تركيا وإيران وسورية[٨٣]. وعلى الرغم من أن القيادة السياسية الإسرائيلية حاولت التقليل من حجم الخلافات، إلا أن دعوة السفير التركي وإهانته من قبل نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، داني أيالون، عكس الصورة الحقيقية للقلق والسخط الإسرائيليين تجاه تركيا التي طالما اعتبرت في إسرائيل كحليفة إستراتيجية في المنطقة[٨٤].

بحسب التطورات الحاصلة بين الدولتين، وخصوصًا أن هنالك دعماً جماهيرياً لموقف الحكومة التركية وتضامنًا عسكريًا مع الموقف الرسمي التركي، وبسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية بكل ما يتعلق بالحصار المفروض على غزة وعدم اكتراثها بالحساسيات التركية، من الصعب التوقع أن تعود العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى سابق عهدها على المدى القصير. على الرغم من أن ذلك لا يعني أنه لا توجد لإسرائيل وتركيا مصالح إستراتيجية مشتركة في المنطقة تبقي العلاقات بين المؤسسات الأمنية في البلدين علاقات حميمة. عدا عن ذلك ما زالت الصفقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا سارية المفعول، حيث أن إسرائيل تعتبر مصدراً مهماً لاستيراد وترميم الأسلحة في تركيا. كما توجد مصالح إقليمية مشتركة بين الطرفين خصوصاً فيما

أوضحت الأبحاث الأكاديمية أن الجيش الإسرائيلي تحول مع الوقت إلى جيش تنتمي أغلبية ضباطه إلى مجموعتين اجتماعيتين أساسيتين: اليهود ذوو الأصول الشرقية من جهة واليهود المتدينون من جهة أخرى

عرف بالتعاون المشترك في التعامل التركي مع الشأن الكردي والتعامل الإسرائيلي مع الشأن الفلسطيني.

التغيرات الاجتماعية في بنية الجيش: العلاقة المأزومة بين الجيش والقيادات الدينية المتطرفة في مستوطنات الأراضي المحتلة

شهد عام ٢٠٠٩ تأزماً في علاقة الجيش مع شرائح إسرائيلية مهمة لطالما مدته بالقوى البشرية المطيعة، وهي شرائح المتدينين -القوميين، خصوصًا الذين يسكنون المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كانت الإشارة الأساسية لهذه الأزمة تصريح الحاخام الديني إليعازر ملميد، رئيس إحدى أهم المدارس الدينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن على الجنود رفض الأوامر في حال طلب منهم إخلاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة[٨٥]. وأتى هذا التصريح على خلفية المحاولات غير الجادة للجيش إخلاء بعض المستوطنات الجديدة، والتي تسمى في الخطاب الإسرائيلي بالمستوطنات «غير القانونية».

إن ارتفاع عدد الجنود وخصوصًا الضباط من القطاعات المتدينة والشرقية المتدينة لها أثر كبير على علاقات الجيش بالمجتمع، وعلى عملية اتخاذ القرارات في الجيش.

تعكس هذه الأزمة التي أدت إلى إعفاء المدرسة الدينية التي يرئسها الحاخام ملميد من الاتفاقات القائمة مع الجيش، حيث أن طلاب هذه المدارس يخدمون في الجيش مدة معينة ويقضون باقي المدة في الدراسة، التحولات القائمة في القاعدة الاجتماعية للجيش الإسرائيلي[٨٦]. لقد أوضحت الأبحاث الأكاديمية أن الجيش الإسرائيلي تحول مع الوقت إلى جيش تنتمي أغلبية ضباطه إلى مجموعتين اجتماعيتين أساسيتين: اليهود ذوو الأصول الشرقية من جهة واليهود المتدينون من جهة أخرى[٨٧]. إن هذا التغيير في القاعدة الاجتماعية بدأ منذ عقود، ولكنه بدأ يأخذ أبعادًا مهمة على مستوى علاقة الجيش مع المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى. ولم يكن اعتراض الحاخام ملميد على سياسة الجيش تجاه المستوطنات أو مجمل الأراضي الفلسطينية إلا انعكاسا للمواقف المتجذرة عند العديد من قيادات الشرائح الاجتماعية المتدينة، والتي بحسب كل الدراسات توفر مجموعة كبيرة من الضباط للجيش. وقد فجرت أزمة الحاخام ملميد مسألة الشرعية والسلطة في الجيش، حيث ادعى الحاخام ملميد أن مرجعية الجنود والضباط المتدينين في الجيش يجب أن تكون من حاخاماتهم في المدارس الدينية التي ينتمون إليها، الشيء الذي يتعارض بشكل مباشر مع التراتب السلطوي في الجيش والطاعة والولاء المطلوب من الجنود لضباطهم. وبالرغم من أن الكثير من الحاخامات في المدارس الدينية المتعاقدة حول تقاسم وقت الخدمة

العسكرية مع الجيش لم ينضموا إلى الحاخام ملميد، إلا أنه ساد استياء شديد من إقدام وزير الدفاع، إيهود باراك، على إخراج المدرسة الدينية التي يرئسها الحاخام ملميد من الاتفاق مع الجيش. وكان بعض الحاخامات هددوا بنزع الثقة عن وزير الدفاع ومن يؤيده في حال تم فصل العلاقة بين الجيش والحاخام ملميد[٨٨]. وتدخل في هذا الموضوع العديد من القيادات السياسية والدينية، إلا أن الجيش برئاسة رئيس الأركان، غابي أشكنازي فرض موقفاً واضحاً لا يقبل التأويل، وهو أن سلطة ضباط الجيش على جنودهم هي مطلقة، ولا يمكن قبول أي تنافس على هذه السلطة، حتى وإن أتت ممن يعتبرهم الجنود كقيادتهم الدينية.

بالرغم من أن قضية الحاخام ملميد حلت بإعفاء مدرسته الدينية من الإتفاق ما دام يرأس المدرسة، إلا أن الأزمة تعكس تطورات آخذة بالتفاقم، حيث أن شرائح اجتماعية محددة آخذة برفع صوتها في الجيش، وآخذة بالتحكم بتصرفاته أو على الأقل المحاولة لتوجيه قراراته بحسب ما ترتئيه ملائمًا. من هذا الباب نأتي على فهم تصرفات الجيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة كل ما يتعلق بتصرفات المستوطنين وحالة الانفلات المتمثلة بالهجمات على القرى والمدن الفلسطينية، واستباحة الحرمات العامة والخاصة، وقتل المدنيين والاعتداء عليهم بشكل دائم. فإذا كان ضباط الجيش وجنوده ينتمون إلى المجموعات والشرائح الاجتماعية نفسها التي ينتمي إليها المستوطنون، فكيف من الممكن أن نتوقع أن يكون الجيش الشرطي الحارس على أمن السكان الفلسطينيين المستهدفين من قبل المستوطنين، خصوصًا إذا كانت هذه الشرائح تعتبرهم أعداء يجب طردهم أو أسرهم أو احتقارهم!

إن ارتفاع عدد الجنود وخصوصًا الضباط من القطاعات المتدينة والشرقية المتدينة لها أثر كبير على علاقات الجيش بالمجتمع، وعلى عملية اتخاذ القرارات في الجيش. فما دام هنالك تقبل اجتماعي لكون الجيش الذراع الشعبية للحفاظ على أمن إسرائيل، وما دامت الأغلبية الساحقة من المجتمع، بما في ذلك المتدينون، تقبل سلطة الجيش العليا على الجنود خلال فترة خدمتهم العسكرية، فإن القطاعات الاجتماعية المتنفذة في الجيش والمتمثلة فيه ستحدد سياساته المستقبلية، وهذا ما نراه وسنراه في المستقبل. وبما أن هذه القطاعات على وجه التحديد هي الأكثر تشددًا وتطرفًا سياسياً وعقائديًا فسيكون لها تأثير على التعيينات الداخلية في صفوف الجيش، وبالتالي على توجهات الجيش بكل ما يتعلق بمفهوم الأمن القومي، والمتطلبات اللازمة للحفاظ عليه، بما في ذلك على المفهوم الجغرافي.

الإجمال

كان عام ٢٠٠٩ حافلاً بالتطورات العسكرية والأمنية، وقد بدأ بمحاولات اسرائيلية قوية لاستعادة قدرتها الردعية في مواجهة ما تعتبره تهديداً استراتيجياً على أمنها والمتمثل باستهداف المناطق المدنية بواسطة صواريخ تطلق من بعيد من قبل قوى عسكرية غير نظامية، والتي من الصعب مواجهتها بواسطة منظومات عسكرية عادية. ومن الممكن الإدعاء أن المواجهة العسكرية غير المتوازنة والتي تتميز باستعمال صواريخ بدائية تطلق من أماكن مختلفة، بما في ذلك من مناطق مأهولة، تحول إلى أحد أهم التهديدات الأمنية التي تشغل المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. على هذه الخلفية أتت الحرب على غزة والتي هدفت الى خلق نوع جديد من توازن الردع، مبني على ترهيب وتخويف المدنيين، وجعلهم يدفعون الثمن الأساس في مواجهة قوى عسكرية غير نظامية، بناءً على الفرضية بأنه على المجتمع المدني التصدي لهذه القوى من أجل تجنب دفع الثمن الأساسي للحرب.

حاولت إسرائيل خلال الحرب على غزة إظهار عزمها على الحدّ من قدرات أعدائها ولجم نواياهم باستنزافها بواسطة حرب عصابات أو حرب صواريخ. ونجحت إسرائيل في الحد من ذلك، على الرغم من أنها لم تستطع وضع حد كامل لإطلاق الصواريخ. فمنذ إنهاء الحرب على غزة في السابع عشر من كانون الثاني ٢٠٠٩ أطلقت بعض الصواريخ الى الأراضي الإسرائيلية، إلا أن حماس لم تتحمل المسؤولية عنها. وقد أنهت إسرائيل الحرب بشكل أحادي الجانب من أجل تجنب الاعتراف بحماس والمفاوضة معها على شروط إنهاء المعركة، مخلفة وراءها دماراً عارماً في المنشآت، وما يتجاوز ال١٤٠٠ شهيد فلسطيني وآلاف الجرحى.

تميز العام ٢٠٠٩ بتطور إضافي له أبعاد استراتيجية مهمة، وهو جهد إسرائيل ونجاحها الجزئي على الأقل بتطوير منظومة دفاع متعددة الطبقات للوقاية من صواريخ باليستية طويلة الأمد، صواريخ متوسطة الأمد وصواريخ بدائية وقصيرة الأمد. وبالرغم من التشكيك في هذه المنظومة، ما زالت المؤسسة الأمنية العسكرية منهمكة بتطوير قدراتها الدفاعية والحفاظ على قدراتها الهجومية من أجل إعادة قدرة الردع تجاه الخارج والثقة بالنفس عند المجتمع في الداخل. وقد دفعت اسرائيل ثمن هذه السياسات باهظًا، يتمثل ذلك في تقرير غولدستون ومضاعفاته. إلا أن القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية وعلى الرغم من بعض الخلافات والاختلافات الداخلية، ما زالت تبدي موقفها الحازم في التصدي لكل ادعاء أو محاسبة محلية أو

دولية على تصرفاتها وأفعالها. وعلى الرغم من أن معظم الدول والمؤسسات الحقوقية العالمية انتقدت إسرائيل، وعلى رأسهم الحليفة الإستراتيجية في المنطقة، تركيا، إلا أننا ما زلنا نرى التعنت سيد الموقف في إسرائيل. وتلعب العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية، خصوصًا في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث يستشري الإدعاء الإسرائيلي بأن ما قامت به في غزة مبني على حقها في الدفاع عن نفسها، تلعب هذه العلاقات دورًا مهمًا في تحصين الموقف الإسرائيلي.

من هذا الباب نرى أن ما يميز العام ٢٠٠٩ هو بناء الحصن الإسرائيلي على المستوى العسكري والدبلوماسي من أجل الدفاع عن المواقف والسياسات الإسرائيلية، والتي أخذت بعدًا أكثر تطرفًا وحدةً بعد دخول الحكومة الجديدة الى السلطة في شهر آذار ٢٠٠٩. وتعمل هذه الحكومة على تكريس قوتها من أجل شرعنة مواقفها وقراراتها بواسطة أذرعتها الدبلوماسية، الشيء الذي كما يبدو يحقق نجاحًا على الرغم من بعض العقبات. وإحدى الدلالات الواضحة للنجاح الإسرائيلي هي تهميش الاهتمام بتقرير غولدستون، الحديث عن التغير الممكن في الموقف الفلسطيني المعارض للمفاوضات، والتسريبات الإخبارية حول الاستعداد المبدئي الفلسطيني للتفاوض بشكل غير مباشر، الشيء الذي تستعمله إسرائيل من أجل حذف كل الإدعاءات ضد الحكومة الإسرائيلية، والضغط من أجل العفو عن ما فعلت باسم الحاجة لإنجاح «مفاوضات السلام». وتأتي تصريحات ممثل الرباعية الدولية، توني بلير حول نجاح المبعوث الأميركي جورج ميتشل في إقناع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بالعودة إلى طاولة المفاوضات في هذا السياق.[٨٩]

وروجت إسرائيل لقرار وزراء الخارجية العرب الذي يشرعن بحسبها المحادثات الفلسطينية- الإسرائيلية بوساطة أميركية في اجتماعهم في الثالث من آذار ٢٠١٠، وادعت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن قرار وزراء الخارجية العرب أتى لفتح الأبواب لإجراء محادثات غير مباشرة يتم النظر إليها على أنها آلية أساسية لتخفيف الضغوطات الدولية عن إسرائيل، خصوصاً على خلفية التدهور في المواقف الإسرائيلية بعد الحرب على غزة. ٩٠ ومن منظور إسرائيلي من اللازم النظر إلى هذه التطورات على أنها توفر لإسرائيل الشرعية الدولية وتمنحها صفة الاعتدال، المقوم الذي هي بحاجة ماسة إليه من أجل الحصول على دعم إستراتيجي بكل ما يتعلق بما تعتبره إسرائيل الموضوع الأهم، ألا وهو التهديد الإيراني، الذي تريد إسرائيل تفكيكه أو حسمه في أقرب وقت ممكن.

الهوامش

١ تقرير كيشيف عن الحرب على غزة (القدس: كيشيف، ٢٠٠٩).

٢ عوزي أراد، مقابلة مع القناة 7 للراديو الإسرائيلي ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٧، شاهد النص في:
www.inn.co.il/nevs.aspx/164313

٣ للمزيد حول أسباب الحرب انظر تقرير مدار عام ٢٠٠٨ الفصل العسكري من إعداد فادي نحاس.

٤ يجئيل ليفي، من جيش الشعب لجيش المهمشين (القدس: كرمل، ٢٠٠٧).

٥ معاريف، 18.1.2009.

٦ بما أن التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٨ قد غطى النقاش الإسرائيلي حول أهداف الحرب وآليات إنهائها فلا حاجة للدخول مرة أخرى في هذا الموضوع. وسنكتفي هنا برصد نتائج الحرب وأبعادها الميدانية والإستراتيجية والدولية. لا بد من التنويه بأن للحروب أبعاد وإسقاطات يمكن رؤيتها وفهمها بعد مرور مدة طويلة من الزمن. ومع ذلك فمرور سنة على الحرب يمكننا من تقديم تحليلات أولية ستكون لها تبعات في المستقبل.

٧ بمحانيه 02.01.2009

٨ . Ynet, 7.4.2009, http://www.ynet.co.il/articles/1.7340.L-3698096.00.html

٩ . ما هي بنجل وروني ملول «رئيس الوزراء: هدنة ستأتي بحماس الى مسافة ٦٠ كم» 06.01.2009
www.nrg.co.il

١٠ . نوجا كادمن، معبر رفح: من يتحكم بالمفاتيح؟ (تل أبيب: تقرير منظمة مسلك (جيشا): مركز للدفاع عن حرية الحركة، ٢٠٠٩).

١١ . هآرتس 2009/01/16

١٢ . آبي تورناجو، «ليست اسرائيل مسؤولة عن الحصار على غزة» Ynet 19.01.2010 .

13 . Gabriel Siooui. Disprortioale Force: Israel`s Concept of Resporse is hightof the Second Lebanon War. IONSS Insight. no. 74 October 2.2008.

١٤ . عاموس هرئيل «الخطة في الجيش: تدمير مناطق واستعمال فائض للقوة في الرد على صواريخ. «هآرتس 08/10/05».

١٥ . زكي شلوم، تعريف العدو في نزاع غير متوازن – حرب لبنان كمثال»، عدوان استراتيجي، ٧: ٣ (٢٠٠٩)، ص ٧-١٥.

١٦ . أبنير ينيف، السياسة والإستراتيجية في إسرائيل (تل أبيب: مكتبة هبوعليم، ١٩٩٤).

١٧ . الران (محرر) استعداد الجبهة المدنية في إسرائيل للحرب – تلخيص مؤتمر (تل أبيب: المعهد لبحث الأمن القومي ٢٠٠٩). تقرير لجنة أيلون لفحص مدى جاهزية الجبهة المدنية لحالة الطوارئ – شباط ٢٠٠٩.

١٨ . «شبكة المناعة المدنية: المناعة القومية والمحلية في إسرائيل»: معهد رئوت (آب ٢٠٠٩).
Http://rent-institute.org

١٩ . هآرتس ٢٠٠٩, ٠٦, ٠٣ لقد سمي التمرين نقطة التحول ٣ (بنكودات مفنيه ٣).

٢٠ . تقرير غولدستون ص ١٨.

٢١ . تقرير غولدستون ص ١٩.

٢٢ . تقرير غولدستون ص ٢٠.

٢٣ . الملخص التنفيذي لتقرير غولدستون باللغة العربية ص ٥.

٢٤ . الملخص التنفيذي لتقرير غولدستون باللغة العربية ص ٥.

٢٥ . تومر زرحين، «الثمن الإعلامي للتقرير كبير، لكن إسقاطاته القانونية قليلة»، هآرتس ٠٩/٩/١٦.

٢٦ . الوف بن، «السكوت كمصادقة» هآرتس ٠٩/٩/١٦.

٢٧ . باراك رابين، «اسرائيل تبدأ بمواجهة والحد من آثار التقرير»، هآرتس ٩/٩/١٦.

٢٨ . تقرير منظمة «كسر الصمت»(شوبريم شتيكا) (القدس: كسر الصمت، ٢٠٠٩): هآرتس ٠٩/٧/١٥.

٢٩ . عميرة هاس، «الجيش يحقق في ٢٠ حالة تعذيب خلال (الرصاص المصبوب)». هآرتس ٠٩/٠٨/٢٨.

٣٠ . هآرتس ٠٩/١٢/١٥

٣١ . هآرتس ٠٩/١٠/٢١.

٣٢ . هآرتس ٠٩/١٠/٢١

٣٣ . هآرتس ٢٤/ ٠٣/ ٠٩ .

٣٤ . يديعوت أحرونوت ٢١/ ١٠/ ٠٩ .

٣٥ هآرتس، ٦/ ١١/ ٢٠٠٩ .

٣٦ أخبار نعنع ١٠ - ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩، http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=627900

٣٧ . هآرتس ٠٦/ ٠١/ ١٠ .

٣٨ . هآرتس ٠٦/ ٠١/ ١٠ .

٣٩ . نسيم كلدرون «عن اليأس والحداد» ٢٠٠٨/٠٧/٢٠ ynet، نيتسان ينيف "لا تشتركوا بالإنتخابات" www.news1.co.il

٤٠ . باجيل ليفي، من جيش الشعب لجيش المهمشين (القدس، كرمل، ٢٠٠٧).

٤١ . أبنير ينيف، السياسة والإستراتيجية في إسرائيل (تل أبيب: مكتبة هبوعليم، ١٩٩٤).

٤٢ رئوبين بيراتسور: «نهاية قدرة الردع الإسرائيلية» هآرتس ٠٧/١٠/٢٣ .

٤٣ . www.ynet.co.il / 29/04./09 .

٤٤ . يديعوت أحرونوت ٠٩/٠٤/٣٠ .

٤٥ هآرتس، ٢٠٠٨/٢/٢١، ٢٠١٠/١/١٣.

٤٦ . هآرتس ٠٩/٠٨/١٩.

٤٧ نعنع ١٠. ٢٠٠٩/٥/١٠.

٤٨ هآرتس، ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

٤٩ هآرتس، ٢٠٠٩/١٢/٣١ .

٥٠ . هآرتس ٠٩/٠٥/٢٠.

٥١ . www.cnn.com Obama./٢٠/٠٣/world/meast/٢٠٠٩/Obama ofters Iran the promise of a new beginning. iran.vidio/inder.html .

٥٢ . نيويورك تايمز ٠٩/٠٥/٢١ .

٥٣ . هآرتس ٠٩/٠٥/٢٠. .

٥٤ . هآرتس ٠٩/٠٧/١٠. .

٥٥ . اميلي لنداو «اللقاء المرتقب بين ايران للدولة ال٥+١: هل هنالك تقدم؟» مباط عال، العدد ١٣١. ٠٩/٠٩/١٦ .

٥٦ . أفرايم اسكولاي «إسقاطات جهاز التخصيب الإيراني الثاني» مباط عال، العدد ١٣٤، ٠٩/٠٩/٣٠.

٥٧ . هآرتس ٠٩/١٢/١٦ .

٥٨ . هآرتس ٠٩/٠٩/٢٦.

٥٩ . هآرتس ٠٩/٠٩/٢٦.

٦٠ هآرتس، ٢٠٠٩/٦/٢٤ .

٦١ جلوبس، ٢٠٠٩/٦/٢٥، هآرتس، ٢٠٠٩/٦/٢٣ .

٦٢ يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٩/٩/٩.

٦٣ www.cnn.com . ٢٠٠٩/٩/٢٠.

٦٤ هآرتس، ٢٠١٠/٢/١٨ .

٦٥ وكالات الأخبار، ٢٠٠٩/١١/٣٠ .

٦٦ دير شبيغل، ٢٠١٠/١/٢٥ .

٦٧ هآرتس، ٢٠١٠/٢/١٩ .

٦٨ هآرتس، ٢٠١٠/٢/١٩ .

٦٩ . يديعوت أحرونوت ٠٧/٠٩/١٦ .

٧٠ . هآرتس، ٢٠٠٩/٣/٢٧.

٧١ . هآرتس ٠٩/١١/٠٥ .

٧٢ . يديعوت أحرونوت ٠٩/١١/٢١ .

٧٣ . معاريف ٠٩/١١/١١ .

٧٤ . معاريف ٠٩/١١/١١ .

٧٥ هآرتس، ٢٠٠٩/٨/٩ .

٧٦ هآرتس، ٢٠٠٩/١٠/٢٦ .

٧٧ . معاريف ٠٩/١٠/١١ .

٧٨ . هآرتس ٠٩/١٠/١٤

٧٩ . هآرتس ٠٩/١٠/١٤

٨٠ . هآرتس ٠٩/١٠/١٣

٨١ . معاريف ٠٩/٠١/٣٠

٨٢ . تشرين ٠٩/١٠/١٤

٨٣ . هآرتس ١٠/٠١/١٢

٨٤ . هآرتس ٠٩/٠١/١٢

٨٥ . معاريف ٠٨/٠٥/٠٨

٨٦ . يجيل ليفي، مصدر سبق ذكره .

٨٧ . جبرئيل شيفر، أورن باراك وعميرام أورن (محررين) جيش له دولة؟ نظرة مجددة على علاقة الحقل الأمني والحقل المدني في إسرائيل (القدس: كرمل، ٢٠٠٨) .

٨٨ . معاريف ٠٩/١٢/١٠

٨٩ وكالات الأخبار، ٢٠١٠/٢/٢٠.

٩٠ القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١٠/٣/٤.



استثنائي لمدة عامين متتاليين، تآكل دولة الرفاه بشكل تدريجي، وتبين حقيقة كون إسرائيل دولة تتنامى فيها أولويات الأمن سنة بعد الأخرى، إذ أن ميزانية الأمن هي الوحيدة التي حظيت بزيادة ملحوظة خلال الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

وكما جرت عليه العادة في الفصول السابقة نرصد في هذا الفصل المتغيرات في سبع نقاط أساسية تتضمن:

- **أولا: جرد شامل ومفصل لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٩** نرصد من خلاله أهم المؤشرات الاقتصادية العامة مثل الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة وغيرها.

- **ثانيا: اثر الأزمة المالية العالمية على إسرائيل:** حيث نظهر انه بعد مرور عام ونصف العام على نشوب الأزمة العالمية، يمكننا القول إن الاقتصاد الإسرائيلي أظهر مرونة مذهلة مقارنة بالركود العالمي الحالي، على الرغم من أن الصادرات والواردات والخدمات شكلت أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتدل المؤشرات الاقتصادية على أن الاقتصاد الإسرائيلي تخطى الأزمة وخصوصا بعد الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأخير من ٢٠٠٨ والربع الأول من ٢٠٠٩، ونمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وعليه فقد توقع بنك إسرائيل أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠١٠ بدلا من ٢,٥٪ كما كان متوقعا في السابق.

أكبر ميزانية في تاريخ دولة إسرائيل

- **ثالثا: ميزانية إسرائيل للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠-** نرصد ميزانية إسرائيل للعام ٢٠١٠ والعام المقبل. حيث صادقت الحكومة الإسرائيلية وبعد مناقشات ماراثونية على الميزانية العامة لإسرائيل للعام الحالي وللعام المقبل والبالغة ٦٤٥ مليار شيكل (١٧٠ مليار دولار)، بما في ذلك قانون التسويات مقابل مبلغ ٣١٤ مليار شيكل في العام ٢٠٠٨، ولتكون بذلك أكبر ميزانية في تاريخ دولة إسرائيل وقد جرى التصويت على الميزانية بأغلبية كبيرة حيث صوت إلى جانب مشروع الميزانية ٢٦ وزيرا في حين عارضه وزراء حركة (شاس) الأربعة وفي مقدمتهم زعيم الحزب «ايلي يشاي» الذي أوضح انه وزملاءه صوتوا ضد مشروع الميزانية بسبب فرض ضريبة القيمة المضافة على الفواكه والخضراوات في هذا المشروع.

- **رابعا: التضخم المالي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨**-سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ (ما عدا سنة ٢٠٠٢، حيث كانت نسبة التضخم ٦,٥٪) وهي نسبة تتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪. وتجاوز التضخم للعام ٢٠٠٩، كما حصل في العامين الماضيين، سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة الإسرائيلية ووصل إلى ٣,٩٪. وأهم مؤشرات التضخم الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار المياه بشكل غير مسبوق.
- **خامسا: تكلفة الانتخابات الاقتصادية**- كلفت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٩ خزينة الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل (أكثر من مليار دولار)، نصفها تكاليف تعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن العمل، بالإضافة إلى دفع رواتب مضاعفة لمن يعمل في هذا اليوم أو لمن يقرر أن يستغله كإجازة مدفوعة مما يزيد من تكاليف الصناعة بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل، وأما النصف الآخر فهو تكاليف مباشرة للانتخابات العامة (تكاليف الدولة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل لتمويل الأحزاب، تفعيل صناديق الاقتراع ومراقبة عملية بث الدعاية الانتخابية)، تكاليف تنفيذ الحملات الانتخابية والدفع للعاملين في لجنة الانتخابات المركزية.

سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪

- **سادسا: التكلفة الاقتصادية للعنف والإجرام**-وصلت التكلفة الاقتصادية لعمليات العنف والإجرام في إسرائيل عام ٢٠٠٩ إلى ١٥ مليار شيكل (حوالي ٤ مليار دولار)، علما أن هذه العمليات (المصرح عنها) هبطت خلال العام بنسبة ٥٪ مما لا يتوافق مع الارتفاع الحاصل في التكلفة الاقتصادية لها بنسبة ١٠٪ تقريبا خلال العام نفسه (من ١٣,٧ مليار شيكل عام ٢٠٠٨).
- **سابعا: استمرار الإصلاحات الضريبية**- بدأت إسرائيل بتنفيذ إصلاحات ضريبية مع بدء تنفيذ خطة اشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، والتي بادر لها وزير المالية آنذاك ورئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، وستمتد تأثيرات هذه الإصلاحات حتى نهاية عام ٢٠١٠. وتتلخص في الأساس بتغيير العبء الضريبي وإتمام كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة. وأيضا الضرائب على أرباح أسواق المال.

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩

الناتج المحلي الإجمالي

كان الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي المحركين الرئيسيين لنمو الاقتصاد

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩ نموا إيجابيا بنسبة ٠,٥٪ وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٦٧٦,٤ مليار شيكل (حوالي ١٧٨ مليار دولار)[١] وذلك خلافا لكل التوقعات السابقة لكل من البنك المركزي ووزارة المالية والتي تحدثت عن نمو سلبي بنسبة ٢٪. وقد كان الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي المحركين الرئيسيين لنمو الاقتصاد، بينما سجل كل من الاستثمارات والتصدير هبوطا خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من هذه المعطيات الإيجابية، يحذر بنك إسرائيل ووزارة المالية من عدم التسرع باستخلاص العبر فيما يتعلق باجتياز إسرائيل للأزمة المالية، والتي بدأت نتائجها بالظهور أواخر عام ٢٠٠٧. وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا إذا قارناها مع نسب النمو السابقة للأعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ والتي وصل فيها معدل النمو السنوي إلى ٥,٦٪، أو حتى مع نسبة النمو لعام ٢٠٠٨ التي وصلت إلى ٤,٢٪. وقد كانت نسبة التراجع في معدلات النمو الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩ (تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٩٪) دليلاً على الركود الاقتصادي الذي تشهده إسرائيل منذ فترة.

يمكننا من هنا الاستنتاج أن تأثير الأزمة المالية كان شديدا للغاية خلال عام ٢٠٠٩، حيث ازدادت حده تباطؤ الفعاليات الاقتصادية مع بداية الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بشكل ملحوظ، وكان ذلك استمرارا لتباطئها منذ نهاية عام ٢٠٠٧، وعليه تكون إسرائيل قد دخلت في ركود عميق بعد عدة سنوات سجل فيها الاقتصاد الإسرائيلي نموا عاليا فاق ٥٪ سنويا أدت إلى تقلص نسبة البطالة بشكل جذري من ١١٪ تقريبا عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٧. نتج هذا التباطؤ عن الأزمة المالية العالمية، التي أخذت بالتوسع تدريجيا مع أواخر عام ٢٠٠٧، ووصلت إلى أوجها أواخر النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وأدى هذا الوضع الجديد إلى تباطؤ الفعاليات الاقتصادية في معظم الدول خاصة الصناعية منها، وبدا تأثير الأزمة المالية العالمية جليا على الاقتصاد الإسرائيلي باعتباره جزءا من الاقتصاد العالمي، وتتضح آثار هذه الأزمة بعدة أمور أو متغيرات اقتصادية. من بينها: تباطؤ بالإنتاج الموجه للمستهلكين وبالإنفاق الاستهلاكي، تجميد للأجور وإقالات واسعة، مضاعفة دفع مخصصات البطالة، تخفيض الضرائب، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، انخفاض المشتريات وتفضيل شراء المنتجات زهيدة الثمن،

إسرائيل دخلت في ركود عميق بعد عدة سنوات سجل فيها الاقتصاد الإسرائيلي نموا عاليا فاق ٥٪

انخفاض أسعار الأسهم، هبوط قيمة أملاك الجمهور، تراجع حاد في مستويات الطلب العالمي للبضائع والمنتجات وتزايد عدم اليقين الاقتصادي. وقد أدى تقلص حجم التجارة العالمية إلى هبوط التصدير الإسرائيلي لأول مرة منذ سنين طويلة، بينما أدى انخفاض دخل الجمهور وتراجع قيمة الأجر الفعلي وازدياد عدم اليقين بالنسبة لاستمرار العمل، إلى إضعاف ثقة المستهلكين وتباطؤ وتيرة ارتفاع الاستهلاك الخاص بشكل عام، وإلى تقلص ملحوظ باقتناء المنتجات المعمرة بشكل خاص. وأدى التباطؤ الحاصل في الفعاليات الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة مصادر التمويل المختلفة والصعوبات الجمة في الحصول على اعتماد من خارج البنوك إلى تأجيل أو حتى إلغاء مشاريع استثمارية جمة لدى العديد من الشركات الإنتاجية حتى منتصف عام ٢٠٠٩. شملت هذه الأزمة معظم فروع الاقتصاد: تقليص حجم الإنتاج الصناعي، انخفاض في مدخول فروع التجارة والخدمات، تجميد معظم الفعاليات في فرع البناء، إضافة إلى علامات واضحة في أسواق العمل: وقف اتساع التشغيل في القطاع الإنتاجي، ازدياد عدد العمال المقالين والتقليل في ملء الوظائف الشاغرة، ارتفاع عدد طالبي العمل وبالأخص لدى فئات الأكاديميين، ازدياد عدد طالبي مخصصات البطالة وغيره. وتأثرت جباية الضرائب من جراء تقلص الفعاليات الاقتصادية حيث تعمقت الفجوة بين الضرائب المجبية فعليا وبين التوقعات السابقة لجباية الضرائب، ويشمل هذا الأمر ضرائب الدخل المباشرة وغير المباشرة، وعليه ازداد العجز الحكومي خلال العام ٢٠٠٩ إلى ستة أضعاف الهدف المعلن. أما في أسواق المال فهبطت قيمة الأملاك المالية وارتفع سحب الأموال من صناديق التقاعد والاستثمار بشكل ملموس وهبطت نسبة الأرباح من معظم الأوراق المالية (وبالذات أسهم الشركات وسندات الدين). نتيجة لهذه التطورات السلبية خفض البنك المركزي نسبة الفائدة إلى مستوى غير مسبوق وصلت إلى ٠,٥٪.[٢]

أدى تقلص حجم التجارة العالمية إلى هبوط التصدير الإسرائيلي لأول مرة منذ سنين طويلة

يمكن تقسيم عام ٢٠٠٩ من حيث النمو الاقتصادي إلى أربعة أرباع مختلفة تماما، حيث تراجع الناتج خلال الربع الأول من ٢٠٠٩ بنسبة ٣,٢٪ بحساب سنوي، بينما نما الناتج خلال الربع الثاني بنسبة ١٪ وبنسبة ٣٪ خلال الربع الثالث وبنسبة ١,٢٪ خلال الربع الرابع. ومن جهة ثانية وصل النمو السكاني خلال عام ٢٠٠٩ إلى ١,٨٪ أي بما معناه أن الناتج المحلي للفرد قد تراجع بنسبة ١,٥٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٢,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨. كان الناتج المحلي للفرد عام ٢٠٠٩ بقيمة ١٠٢,٥ ألف شيكل (٢٦,٩ ألف دولار بالأسعار الجارية)، وإذا أجرينا مقارنة مع الناتج المحلي للفرد في دول **OECD** نجد أن تراجع الناتج المحلي للفرد وصل إلى ٤٪ مقارنة مع هذه الدول.

المصادر والاستعمالات

الاستهلاك الخاص: ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩ بعد ارتفاعه بنسبة ٣,٦٪ عام ٢٠٠٨، ولكن بسبب النمو السكاني هبط الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة ٠,٧٪. وبالنظر إلى مكونات الاستهلاك كلاً على حدة نجد أن استهلاك السلع المعمرة للفرد انخفض بنسبة ١٠٪، بعد ارتفاع بنسبة ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٨ وارتفاع بنسبة ١٦,٨٪ عام ٢٠٠٧. هذا الهبوط ناجم عن تراجع في مصاريف شراء السيارات (٢١,٦٪)، تراجع مصاريف شراء الأثاث (٩,٨٪)، تراجع مصاريف شراء الأجهزة الكهربائية بنسبة ٢,٦٪. في المقابل، ارتفع استهلاك السلع العادية بنسبة ٠,٣٪ فقط، وينعكس هذا بارتفاع في أسعار الوقود، أسعار الكهرباء والماء (١,١٪)، أسعار المواد الغذائية، المشروبات والدخان (١,٣٪)، أسعار الملبوسات والأحذية والأغراض الشخصية (١,٥٪).

الإنفاق الحكومي: ارتفع الاستهلاك العام بنسبة ١,٧٪ استمرارا لارتفاعه بنسبة ٢,١٪عام ٢٠٠٨. ويعكس هذا الارتفاع ارتفاع الإنفاق العام المدني بنسبة ١,٤٪ وارتفاع الإنفاق الأمني بنسبة ٢,٩٪، وعليه وصل العجز الحكومي إلى ٤٤ مليار شيكل وهو ما يساوي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ تساوي ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

هبط تصدير السلع والخدمات بنسبة ١٣,٣٪

الاستثمارات: هبطت الاستثمارات بنسبة ٩,٨٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ١٥,١٪ عام ٢٠٠٧، وهي تشمل هبوطاً في معظم فروع الاستثمارات: الاستثمارات في الأملاك الثابتة مثل الماكينات، الآلات والمعدات، وسائل النقل وغيرها بنسبة ٦,٦٪، الاستثمار في البناء لأغراض سكنية وغير سكنية وغيرها.

التصدير والاستيراد: هبط تصدير السلع والخدمات بنسبة ١٣,٣٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٥,٨٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٩,٣٪ عام ٢٠٠٧، وهبط التصدير الصناعي (بدون الماس) بنسبة ١٠,٣٪ بعد ارتفاعه بنسبة ١١,٣٪ عام ٢٠٠٧، أي أن تصدير المجوهرات والماس تضرر بشكل ملموس خلال عام ٢٠٠٩. وهبطت مداخيل تصدير الخدمات السياحية بنسبة ١٥,٦٪ عام ٢٠٠٩ بعد ارتفاع ملحوظ بنسبة ٣٩,٧٪ عام ٢٠٠٨. هبط تصدير الخدمات الأخرى (ما عدا الخدمات السياحية) بنسبة ١٢,٦٪ بعد ارتفاع بنسبة ٧,٨٪ عام ٢٠٠٨. وهبط التصدير الزراعي بنسبة ٢,٩٪ وأما تصدير الماس فقد هبط بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٣١,٥٪. هبط استيراد البضائع والخدمات بنسبة ١٥,٤٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٥,٣٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٩,٩٪ عام ٢٠٠٧.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب التعامل مع هذه المعطيات بحذر شديد. بسبب وجود عدم انتظام ملحوظ في سلاسل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد بشكل عام. وينعكس هذا الأمر بتقلبات كثيرة في المعطيات ربع السنوية، والتي تصعب بشكل خاص تحديد نقاط تحول في الفعاليات الاقتصادية وتحليل الاتجاهات المختلفة في سلاسل زمنية مختلفة.

هبط تصدير الماس فقد هبط بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٣١,٥٪

فروع الاقتصاد

هبط ناتج القطاع الإنتاجي[٣] عام ٢٠٠٩ بنسبة ٠,٤٪ بعد أن ارتفع بنسبة ٤,٥٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٥,٦٪ عام ٢٠٠٧. يعكس هذا الهبوط تراجع ناتج فرع الصناعة بنسبة ٦,٢٪، تراجعاً بنسبة ٢,٩٪ في ناتج فروع التجارة، تراجعاً بنسبة ٣,١٪ في ناتج فروع الخدمات الغذائية والضيافة، تراجعاً بنسبة ٥,٥٪ في ناتج فروع المواصلات والاتصالات. وفي المقابل ارتفع ناتج فرع الخدمات الإنتاجية بنسبة ٧,٤٪ وناتج فرع الخدمات المالية بنسبة ٦,٦٪.

١. **فرع الصناعة:** تراجع فرع الصناعة بنسبة ٦,٢٪ خلال عام ٢٠٠٩ متأثرا بشكل ملموس من التراجع الحاصل في التصدير الصناعي والذي هبط بنسبة ١١٪ خلال عام ٢٠٠٩، على اثر الهبوط الحاد في مستويات الطلب العالمي. وكذلك بسبب انخفاض المبيعات للسوق المحلية، وانخفاض في الفعاليات الاقتصادية للشركات الإسرائيلية التي تعمل خارج الدولة. هذه نسبة غير مسبوقة وتعكس الركود الذي أصاب فرع الصناعة بأكمله والتصدير الصناعي على وجه التحديد. وقد حافظ فرعا المركبات الإلكترونية[٤] والصناعات التكنولوجية على نشاطهما الاقتصادي ولم يتأثرا مثلما تأثر باقي فروع الصناعة، ومنذ بداية شهر نيسان ٢٠٠٩ ظهرت في هذين الفرعين علامات انتعاش ملحوظة، شهرا تلو الآخر، تشير إلى نجاحهما بتخطي الأزمة الاقتصادية. ويأمل معظم المصدرين الإسرائيليين أن ينجحوا بتوجيه سلعهم لأسواق شرق آسيا وأميركا اللاتينية[٥] بدلا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية نظرا لتأخر الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول. وسجل الانخفاض الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠٠٩ في فروع المجوهرات والماس (١٤,٦٪)، البلاستيك والمطاط (١٢,٨٪)، فرع الكهرباء (٩,١٪)، صناعة الصلب (٨,٩٪)، الكيماويات والأدوية (٨,٣٪)، فرع المواد الغذائية والمشروبات (٧,٦٪)، الصناعات التقليدية

تراجع فرع الصناعة بنسبة ٦,٢٪ خلال عام ٢٠٠٩

كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية (١,٥٪)، المواد المعدنية (٢,٣٪). أما فروع المركبات الإلكترونية وصناعة الهاي – تك فقد نمت بشكل ضئيل وصل إلى ٢٪ فقط، وشمل ذلك فرع أجهزة المراقبة، المراقبة الطبية وغيرها.

وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢,٧ مليار شيكل

٢. **فرع الزراعة:** وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢,٧ مليار شيكل (٥,٩ مليار دولار) منها ١٤,٤ مليار شيكل إنتاج نباتي والباقي إنتاج حيواني، وتشكل هذه القيمة انخفاضا بنسبة ٤,٨٪ مقارنة مع ٢٠٠٨ حيث كانت قيمة الإنتاج الزراعي ٢٤,٨ مليار شيكل. كان الناتج المحلي الإجمالي في فرع الزراعة[٦] ٩,٩ مليار شيكل. هبطت كمية الإنتاج الزراعي خلال ٢٠٠٩ بحوالي ٥٪ في حين هبط الإنتاج النباتي بنسبة ٤,٤٪[٧] ارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٣,٦٪. وبالمقابل انخفضت أسعار الإنتاج الزراعي بنسبة ١٢,٥٪ وهذا معناه انخفاض قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٤,٨٪ كما ذكر سابقا. هبط التصدير الزراعي عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٣٪ مقابل عام ٢٠٠٨ وكان الهبوط الأكبر بتصدير الخضار والبطاطا (٢٥٪)، رافقه هبوط في أسعار التصدير بنسبة ١٤,٥٪. بالإضافة لذلك هبط تصدير الحمضيات بنسبة ٢,٨٪ ولكن مع انخفاض أسعار التصدير بنسبة ٣,٥٪. وقد وضعت وزارة الزراعة أهدافا لعام ٢٠٠٩ تتلخص في مواجهة الأزمة المالية الحادة، مواجهة النقص الشديد في كميات المياه، المحافظة على المناطق المفتوحة، تشجيع الزراعة البيئية وبالأخص في منطقة مركز البلاد. وقد لخصت وزارة الزراعة وضع الفرع بعدة أمور كان أهمها انهيار سعر صرف العملات الأجنبية في التصدير الزراعي، هبوط الطلب على الإنتاج الزراعي ذي الجودة العالية، صعوبات تمويل واعتماد بسبب الأزمة المالية، أزمة المياه المعدة للري. وقد توقعت الوزارة أن تتضرر معظم الفروع المعتمدة على التكنولوجيا الزراعية عام ٢٠١٠، إذ يكاد القطاع الزراعي يعتمد كلياً على الأبحاث والتطوير، ويتم تطبيق الأبحاث في هذا المجال بالتعاون بين المزارعين والباحثين وتنقل نتائج الأبحاث إلى الحقل بسرعة عن طريق شبكة واسعة للخدمات.

هبط عدد السياح القادمين إلى إسرائيل بنسبة ٢٠٪

٣. **فرع السياحة:** هبط عدد السياح القادمين إلى إسرائيل بنسبة ٢٠٪ ووصل إلى ٢,٤ مليون سائح بعد أن كانت سنة ٢٠٠٨ قياسية من حيث عدد السياح القادمين والذي وصل إلى ٣ مليون سائح. حيث شكل ارتفاعا بنسبة ٤٢٪ مقارنة مع ٢٠٠٧. وقد نتج الهبوط كما يبدو من ازدياد مخاوف السياح من

تدهور أمني. وكذلك بسبب الأزمة المالية العالمية. قدم ٢٧٪ من مجمل السياح من الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية، ٦١٪ من أوروبا، منهم ١١٪ من روسيا، ٧٪ من آسيا، ٣٪ من أفريقيا والباقي من دول أخرى. هبط المدخول الإجمالي من السياحة الوافدة من ١٥ مليار شيكل (٣,٩ مليار دولار) عام ٢٠٠٨ إلى أقل من ١١ مليار شيكل (٢,٨ مليار دولار)، وكان عدد النزلاء الكلي في الفنادق الإسرائيلية ١٨ مليون شخص منهم ١٠ مليون نزلاء محليين والباقي نزلاء من خارج إسرائيل، وصلت نسبة الغرف المحجوزة عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠٪ (بمعدل سنوي) بعد أن كانت ٦٧٪ عام ٢٠٠٨. انخفض عدد العمال في فرع السياحة بنسبة ١٥٪ خلال ٢٠٠٩ ووصل إلى ٨٨٠٠٠ عامل، بعد أن كان عددهم يقارب ١٠٥٠٠٠ عام ٢٠٠٨.

يعاني فرع البناء من أزمة خانقة تفوق معظم الصعوبات التي تواجه باقي فروع الاقتصاد

٤. **فرع البناء والإنشاءات:** يعاني فرع البناء من أزمة خانقة تفوق معظم الصعوبات التي تواجه باقي فروع الاقتصاد وهي نابعة من مشكلة تقليص الاعتمادات البنكية وغير البنكية بصورة مجحفة وخصوصا في فرع البناء. وصل عدد المباني المقامة عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦٠٠٠ وحدة سكنية وهو أقل من المستوى الذي كانت عليه مع نهاية ٢٠٠٨ بنسبة ٧٪. وذلك بسبب تضييق الخناق وتصعيب عملية الحصول على الاعتماد البنكي وإيقاف تام تقريبا للاعتماد غير البنكي. يشار هنا إلى أن عملية تجنيد الأموال عن طريق البورصة المتمثل بإصدار سندات دين مختلفة توقف بشكل تام عام ٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية الحالية. هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٢٪ منذ عام ١٩٩٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، نحصل على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق ارتفعت بنسبة ٩,٥٪ بمفاهيم الدولار. أما على صعيد البناء في المستوطنات فقد واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٩,٢ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة بالضفة الغربية في موازنة عام ٢٠٠٩. وتشمل المبالغ أعلاه إقامة وحدات سكنية جديدة بالإضافة إلى شق الطرق ومشاريع صناعية، وعلى تمويل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون، وتشغيل العديد من قوى الأمن لحمايتهم. ويذكر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في

بلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٩,٢ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة بالضفة الغربية في موازنة عام ٢٠٠٩.

المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠٠٩ بنحو ألف وخمسمئة دولار.

٥. **فرع الخدمات العامة:** ارتفع ناتج فروع الخدمات العامة والجماهيرية، والذي يتم حسابه وفقا لقيمة الرواتب المدفوعة لعمال القطاع الحكومي، لعمال السلطات المحلية ولعمال المؤسسات اللاربحية الممولة من قبل الحكومة، ارتفع بنسبة ٣,٩٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٢,٨٪ عام ٢٠٠٨.

أسواق العمل، العمالة والأجور

١. **نسبة البطالة:** أشارت معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن نسبة البطالة في إسرائيل ارتفعت عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٩٪ بعد أن كانت بنسبة ٦,٣٪ عند نهاية ٢٠٠٨. ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٨٠ ألفا.

٢. **نسبة المشاركة:** وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠٠٩ إلى ٥٥,٩٪ مقابل ٥٦,٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٨. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الرجال إلى ٦١,٨٪ بدلا من ٦١,٧٪ أما نسبة المشاركة لدى النساء فارتفعت من ٥١,٤٪ إلى ٥١,٦٪. ولكن هذه النسبة لا تزال الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (الحريديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك تدني مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة والبالغة ٣٩٪.

نسبة البطالة في إسرائيل ارتفعت عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٩٪ بعد أن كانت بنسبة ٦,٣٪ عند نهاية ٢٠٠٨

٣. **كمية العمل:** هبطت كمية العمل في القطاع الإنتاجي[٨] بنسبة ١,٨٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٤,٩٪ عام ٢٠٠٨. نتج هذا الهبوط عن هبوط معدل عدد ساعات العمل للمشتغل الواحد. أما فيما يتعلق بناتج العمل[٩] فقد ارتفع بنسبة ضئيلة جدا وصلت إلى ١,٠٪ فقط، بعد ارتفاعه بنسبة ٠,٣٪ عام ٢٠٠٨.

٤. **الأجر الفعلي:** وقد تجلى التباطؤ الحاصل في الفعاليات الاقتصادية بتآكل الأجر الفعلي بنسبة ٢,٤٪ وهبط معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٧٤٢٣ شيكلاً (٢٠٢٠ دولاراً) بعد أن كان ٧,٦٨٤ شيكلاً في نهاية عام ٢٠٠٨. ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما. هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة. إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية أن الدخل

المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ١٠,٧٠٠ شيكل (٢٨١٥ دولاراً). هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه. فقد كانت قيمة متوسط الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٥٢٦٠ دولاراً)، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة ١٥ ألف شيكل (٣٩٤٠ دولاراً)، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام. هذا التفاوت بدا جليا بين الفئات العشرية المختلفة، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو الاقتصادي الحالي بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لم تحرز سوى الفئتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من مجمل الدخل، وقد استمرت الظاهرة خلال الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ رغم صعوبة الأوضاع، خاصة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من ٢٠٠٩. فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبهما من مجمل الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٤٤,٢٪، ووصل إلى: ٤٤,٧ في العام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٧٪. ٤٤,٨٪ في العام ٢٠٠٦، ٤٤,٩٪ عام ٢٠٠٧. ٤٥,١٪ عام ٢٠٠٨. ٤٥,٢٪ عام ٢٠٠٩. وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة الأكثر ثراء في العام ٢٠٠٩ حوالي ٤٣,٦٩٨ شيكلاً (١١٥٠٠ دولار)، وهو ارتفاع بنسبة ٢,٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٨ ويعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة المتوسط في الفئة الخامسة. في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة الثامنة على حالها.

بدأت أسعار الأسهم ومؤشرات أسواق المال بالارتفاع بشكل حاد منذ بداية النصف الثاني من ٢٠٠٩، ومع نهاية العام كان مؤشر تل أبيب ١٠٠ أدنى بنسبة ١٥٪ فقط مما كان عليه عند نهاية عام ٢٠٠٧.

أسواق المال

أما على صعيد أسواق المال، فقد توقف هبوط مؤشرات الأسهم وسندات الدين منذ بداية الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، وهذا الهبوط بدأ منذ بداية عام ٢٠٠٨ وتدهور إلى أزمة في الربع الأخير من العام نفسه. وبدأت أسعار الأسهم ومؤشرات أسواق المال بالارتفاع بشكل حاد منذ بداية النصف الثاني من ٢٠٠٩، ومع نهاية العام كان مؤشر تل أبيب ١٠٠ " أدنى بنسبة ١٥٪ فقط مما كان عليه عند نهاية عام ٢٠٠٧. يعكس هذا التطور مدى الأزمة التي مرت بها أسواق المال من جهة، والانتعاش الحاصل في الأسواق العالمية من جهة أخرى، علما أن عملية الانتعاش في إسرائيل كانت أسرع منها في باقي دول العالم. وقد انتعش أيضا سوق سندات الدين الذي

عملية الانتعاش في إسرائيل كانت أسرع منها في باقي دول العالم

ارتفع خلال ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠٪ بعد هبوطه بنسبة ١٥٪ عام ٢٠٠٨ .

علينا أن نذكر أمرين : الأول أن الأزمة الاقتصادية وتطورها إلى ركود اقتصادي كانت مستوردة من الخارج . بينما كانت أزمات أخرى في أسواق المال وليدة تطورات محلية . الأمر الثاني هو الأضرار والخسائر المادية الهائلة التي لحقت بسوق سندات الدين والتي أدت بدورها إلى إلحاق الأضرار بجمهور كبير من المستثمرين والمدخرين . وتمثل الخروج من الأزمة المالية عام ٢٠٠٩ بانتعاش تدريجي لحجم التداول وبتجنيد الأموال، وبالذات عن طريق إصدار سندات دين .

تفيد معطيات سلطة الأوراق النقدية أن هناك تبايناً كبيرا بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، ففي حين بقيت أسعار أسهم شركات البناء والأملاك الثابتة وشركات الاستثمار بعيدة جدا عن مستواها عام ٢٠٠٧ (بسبب خسائر مادية طائلة لحقت بهذه الشركات من نشاطاتها خارج إسرائيل)، نجحت بعض الشركات الأخرى مثل البنوك وشركات التقنيات في استعادة ما خسرته خلال عام ٢٠٠٨ . وأن تجند أموالا ضخمة عن طريق إصدار سندات دين جديدة .

الفصل الثاني: إسرائيل والأزمة المالية

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وجدت إسرائيل نفسها وسط ركود اقتصادي كبير، جرّ في أعقابه : تباطؤا في الإنتاج الاستهلاكي، تجميدا للأجور وإقالات واسعة، انخفاضا في الاستهلاك، مضاعفة دفع رسوم البطالة، الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي والصحة والتعليم، إغلاق العديد من المحال التجارية، تباطؤ المبيعات، تقليصا في مدخول العديد من فروع الاقتصاد والتي ترتكز عليها الدولة بشكل ملموس، انخفاضا حادا في أسعار الأسهم، تقليصا في الاستثمارات خارج البلاد، تراجع أسعار العقارات والشقق السكنية، تراجعا في مستوى المعيشة وغيرها .

وقد عمل البروفسور ستانلي فيشر محافظ بنك إسرائيل (البنك المركزي)، بالتعاون مع وزارة المالية، واتحاد أرباب العمل، والهستدروت، ومعهد التصدير وغيرهم على تحضير خطة شاملة للتعامل مع الأزمة . وقرر تخفيض نسبة الفائدة بشكل مستمر خلال بضعة أشهر بهدف مواجهة أخطار الكساد الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات، وذلك رغم التضخم المالي العالي الذي يسود إسرائيل منذ عام والذي يحوم حول ٤٪

سنويا، مع العلم أن التضخم المالي يتضاءل بسبب الكساد وانخفاض الاستهلاك. وأوصى فيشر الحكومة الإسرائيلية بمواصلة الاستقرار المالي والمحافظة على استقرار الأسعار، وهو ما يشكل «تحديا خاصة في ضوء التوقعات المتشائمة باستمرار التباطؤ العالمي». واعتبر أنه يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تحقق هذه الغاية عبر مواصلة كبح الميزانيات، وإبقاء العجز العام في أدنى درجاته. ولاحظ أن هذا هو ما يكفل للاقتصاد الإسرائيلي مواجهة الهزات الكبيرة الآتية من الخارج.

يمكننا اليوم وبعد مرور عام ونصف على نشوب الأزمة المالية العالمية، القول إن الاقتصاد الإسرائيلي أظهر مرونة مذهلة مقارنة بالركود العالمي الحالي، على الرغم من أن الصادرات والواردات والخدمات شكلت أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتدل المؤشرات الاقتصادية على أن الاقتصاد الإسرائيلي تخطى الأزمة وخصوصا بعد الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأخير من ٢٠٠٨ والربع الأول من ٢٠٠٩، ونمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وعليه توقع بنك إسرائيل أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠١٠ بدلا من ٢,٥٪ كما كان متوقعا في السابق.

تدل المؤشرات الاقتصادية على أن الاقتصاد الإسرائيلي تخطى الأزمة

يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بكونه مدعوما جيداً بفضل معدل مدخراته المناسبة، ونمو التركيبة السكانية السريع، وقطاع صادراته المتنوع. وقد كانت السياسة المالية ذات فعالية في دعم النمو، وتم جمع الضرائب فعلياً بهدف تغطية العجز المالي الذي بلغ ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٩. وقد يكون التضخم المالي المرتفع فوق الهدف المعلن من ١٪ - ٣٪ هو خير دليل على ازدياد الطلب المحلي وتقويته. أضف إلى ذلك، أن توسع الإنتاج الصناعي في حزيران ٢٠٠٩ بنسبة ٢,١٪ على الأساس الشهري، وارتفاع العوائد من التجارة والخدمات بنسبة ٣,٤٪ تساهم هي أيضا بتعزيز الرأي القائل إن إسرائيل موجودة في مرحلة ما بعد الأزمة. أما مؤشر مركب الاقتصاد للبنك المركزي الإسرائيلي فارتفع في تموز بنسبة ١,٢٪ على الأساس الشهري. كما ارتفعت جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تشكل مؤشر مركب بنك إسرائيل. والتي تشمل الصادرات والواردات والإنتاج والعائدات. وفي سوق العمل، انخفض إجمالي عدد الباحثين عن عمل بنسبة ٢,١٪ في تموز، وهو أول انخفاض في آخر خمسة عشر شهراً.

وعلى ضوء البيانات الاقتصادية الإيجابية الأخيرة، والأبحاث التجارية المتفائلة على نحو متزايد، وتحسن الواقع الاقتصادي العالمي، تغيرت التوقعات بشأن الناتج

المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ إلى نمو قدره ٢,٠٪ من انخفاض نسبته ٦,٠٪ مع بداية الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. أما على صعيد الاستهلاك الخاص فيمكن القول إن المستهلك الإسرائيلي لم يشعر بضرورة تخفيض نفقاته، من ناحية أخرى، وبفضل معدل المدخرات المناسب للأسر الذي يبلغ ١٢٪، يملك المستهلك الإسرائيلي مجالاً للحفاظ على احتياجات استهلاكه الأساسية مع القدرة على تخفيض مدخراته بشكل مؤقت. أما العامل الآخر الذي يدعم نمو الاستهلاك في إسرائيل فهو نمو التركيبة السكانية السريع الذي يبلغ ١,٨ في المائة سنوياً. أما بالنسبة لاستهلاك السلع المعمّرة خاصة المركبات فانخفض خلال العام الماضي، لكن جميع هذه السلع يتم استيرادها تقريباً، وبالتالي فإن تأثيرها ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي. ويؤكد مؤشران اثنان بوضوح استقرار نمو الاستهلاك الخاص. وهما: مبيعات المتاجر ذات الأفرع المتعددة التي ارتفعت إلى أكثر من ٢,٣٪ على الأساس السنوي في تموز، ومشتريات بطاقات الخصم المصرفية التي بلغت أكثر من ٦,٢٪ على الأساس السنوي.

أما بعض القطاعات المحددة مثل الصادرات العسكرية التي تشكل ١٢٪ في المائة من إجمالي الصادرات والأدوية فبالكاد شعرت بالركود العالمي. إضافةً إلى أن مصنع شركة إنتل الجديد في إسرائيل ساهم بتعزيز الصادرات بشكل كبير، وعليه ساهم بإضافة نحو ٥,٠٪ إلى إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٩. وباشر محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر بتخفيف السياسة النقدية بشكل كبير عندما حدثت الأزمة العالمية. وانخفضت معدلات الفائدة من ٤ ٪ في حزيران ٢٠٠٨ إلى ٠,٥ في المائة في نيسان ٢٠٠٩. وسعت السياسة النقدية إلى دعم تنافسية الصادرات في الوقت الذي كانت فيه التجارة العالمية تعاني من الانخفاض. وشرع بنك إسرائيل في الأسبوع الأول من آب ٢٠٠٨ بفعالية بتقييد السياسة النقدية من خلال إيقاف الشراء اليومي للسندات الحكومية والشراء اليومي للسندات الأجنبية. وزادت هذه السياسة النقدية الصارمة من القاعدة النقدية. إضافةً إلى ذلك، أصبح بنك إسرائيل أول مصرف مركزي رئيسي يتخذ إجراء التقييد.

سعت السياسة النقدية إلى دعم تنافسية الصادرات في الوقت الذي كانت فيه التجارة العالمية تعاني من الانخفاض

هل تجاوزت إسرائيل الأزمة المالية؟

يؤكد كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير المالية ومحافظ بنك إسرائيل في الفترة الأخيرة أن إسرائيل تجاوزت القسم الأسوأ من الأزمة في الواقع، ورغم هذا التفاؤل، لا يبدو الفرج قريبا. ارتفاع مؤشرات البورصات في العالم وإعلان بعض الشركات أنها تمكنت من إنهاء النصف الأول من سنة٢٠٠٩

محققةً أرباحا، لا يشكلان مؤشرا كافيا للخروج من الأزمة، وبالذات ما يعرف بالأزمة الحقيقية. إن برامج الإنقاذ الضخمة التي أسعفت جنرال موتورز **GM** وشركة التأمين الأكبر في العالم AIG وعدداً كبيراً من البنوك، هي التي منعت انهيار الاقتصاد الأميركي في العام الأخير. أما في مجال الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم إنتاج البضائع الحقيقية وبناء بيوت للسكن وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للجمهور، ففي هذا الجانب من الاقتصاد تستمر الأزمة وبعنف.

الحقيقة هي أن حكومة نتانياهو اليمينية في إسرائيل، لا تنوي القيام بتغيير حقيقي في النظام الاقتصادي، وما نراه منذ تشكيل حكومة نتنياهو هو المضي قدما باتجاه الخصخصة، وعدم الاكتراث بإغلاق المصانع وارتفاع نسبة البطالة. مثال على ذلك هو امتناع الحكومة عن التدخل أو تقديم المساعدة للمصانع التي وصلت حد الإفلاس مثل «بري هجليل»، «عوف هعيمك» و«تديران – عفولة». وهذه اللامبالاة مصدرها توجهات بنيامين نتنياهو النيوليبرالية والرأسمالية والتي يؤمن بها وينفذها على أرض الواقع.

ارتفاع أسهم الشركات جاء متزامنا مع تقليص نشاطها وفصل عدد من عمالها

كان الاقتصاد الرأسمالي في الماضي مبنيا على قطاع إنتاجي كبير ومركزي، وتميز بتشجيع الصناعة المحلية، الأجور العالية، ضمان الحقوق الاجتماعية للعمال من خلال النقابات القوية، شبكة أمان اجتماعية قوية ضمنت الاستقرار. أما اليوم فانقلبت المعادلة تماما. الشركات القادرة على الصمود إزاء الأزمة الراهنة هي فقط الشركات التي تقيل عمالها وتقلص أجورهم وحقوقهم. وقد انتهزت العديد من الشركات في الآونة الأخيرة الأزمة الاقتصادية وأجرت عملية واسعة من التقليصات بهدف التوفير في النفقات. وقد تصرفت كل واحدة من هذه الشركات بطريقة منطقية حسب وجهة نظرها بهدف البقاء في السوق ومواجهة الأزمة. ولكن في نهاية المطاف، ورغم النتائج الايجابية لتلك الشركات في البورصة، كانت النتيجة العامة للاقتصاد وللمجتمع بشكل عام مدمرة، وعليه فإن ارتفاع أسهم الشركات جاء متزامنا مع تقليص نشاطها وفصل عدد من عمالها. بتعبير آخر: نجاح الشركات الرأسمالية يأتي على حساب تراجع مكانة الطبقة العاملة وقوتها الشرائية، الأمر الذي يعني أن الأزمة الحقيقية مستمرة رغم ارتفاع مؤشرات البورصة.

يبدو أن العمال في العالم كله، وتحديدا في أميركا وإسرائيل، بدأوا يشعرون اليوم ان النظام الذي آمنوا به وراهنوا عليه، أصبح نظاما خطيرا يقودهم جميعا للهاوية. عندما يعدنا عميدا البنكين المركزيين الأميركي والإسرائيلي، بن برنانكي وستانلي

فيشر، بإمكانية العودة للاحتفال بالازدهار الذي ميّز العقد الأخير، فإنهما يتجاهلان عدم الثقة التي يبديها الجمهور وخاصة الطبقة العاملة تجاه النظام الذي يمثّلانه.

بدأت الآثار الحقيقية للأزمة الاقتصادية العالمية على صورة الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في إسرائيل تتضح أكثر فأكثر مع انقضاء نصف العام الحالي[١١].

ويرى معظم الخبراء الاقتصاديين الإسرائيليين، كما غيرهم في أنحاء العالم، أن هذه الأزمة، وهي الأعنف التي تجتاح العالم الرأسمالي منذ الأزمة الكبرى في عام ١٩٢٩، تتألف في الظاهر من مركبين متصلين: الأول - مركب الأزمة في الأسواق المالية والثاني - مركب الأزمة الاقتصادية العامة والتي تترتب حتماً على الأزمة الأولى، المالية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى المدى القريب أو المدى البعيد. وبات من المعروف أن الأزمة في الأسواق المالية نجمت، أساساً، عن سوء أداء المنظومات المالية المختلفة بمنأى عن رقابة الدولة، وانعكست في تكبّد تلك المنظومات خسائر مالية فادحة. وانهيار مؤسسات مالية كبرى وخاصة البنوك. وفقدان الثقة بالمؤسسات. وتراجع السيولة المالية بشكل حادّ للغاية. ومن ناحية أخرى موازية ومكملة أدّى النقص الكبير في «الأوكسجين» الماليّ إلى قيام المزيد من الشركات بإلغاء مشاريع اقتصادية وفصل عمال على نطاق واسع، كما أدّى إلى هبوط حجم الاستهلاك التجاري وحجم الإنتاج العام، وإلى ارتفاع حالات إفلاس المصالح والمؤسسات التجارية وتقلص دخل الدولة من الضرائب، علاوة على ارتفاع البطالة واتساع دائرة الفقر. وما إلى ذلك.

تبدو أوضاع إسرائيل الاقتصادية جيدة على المدى القريب، غير أنها ليست كذلك على المدى البعيد

يمكن القول بصورة عامة: إن المنظومات المالية في إسرائيل لم تواجه انهيارًا على غرار ما واجهته هذه المنظومات في سائر أنحاء العالم الرأسمالي، لكن بما أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد، في شكل رئيسي، على التصدير، فهو متعلق للغاية بالاقتصاد العالمي، إلى درجة التبعية شبه المطلقة. كما أنه يتأثر، إلى حدّ بعيد، بهبوط حركة النشاط الاقتصادي في أميركا وأوروبا. ويبدو أن هذا الاعتماد كان له الأثر الأكبر، حتى الآن، وتمثل في دخول الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة ركود كبير، وفي تراجع نسبة نموه خلال العامين الحالي والفائت، تحت وطأة الأزمة العالمية.

مرّت إسرائيل، على مدار أعوامها الـ ٦١، بثورة اقتصادية كبيرة، وفقًا لما يقوله المعلق الاقتصادي في صحيفة «هآرتس»، نحميا شترسلر، الذي يعتبر من أبرز المعلقين الاقتصاديين. فقد انتقلت من «اقتصاد اشتراكي» يُدار من فوق (الدولة) إلى اقتصاد سوق حرة تنافسية، أتاح إمكان رفع مستوى المعيشة. ويضيف أنه نظرًا

إلى أن إسرائيل وجدت نفسها تخوض غمار الأزمة القاسية الحالية في ظل أوضاع اقتصادية جيدة نسبيًا فستخرج منها بجروح أقل، مقارنة بما سيحدث في العالم. علاوة على ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية انتهجت، منذ عام ١٩٨٥، سياسة موازنة مسؤولة، بحيث بقي العجز منخفضًا وتقلص الدين العام. كما أن مصرف إسرائيل المركزي نجح في كبح التضخم المالي.

بناء على ذلك يمكن القول، في رأي شترسلر، إن أوضاع إسرائيل الاقتصادية تبدو جيدة على المدى القريب، غير أنها ليست كذلك على المدى البعيد، بحسب ما يؤكد. وتبقى المشكلة المركزية كامنة في فئتين من فئات المجتمع الإسرائيلي، هما الحريديم (اليهود المتدينون المتشددون) والعرب، فمعظم أفراد هاتين الفئتين هم تحت خط الفقر. وتبلغ نسبة الذين لا يعملون في صفوف الرجال الحريديم والنساء العربيات نحو الثلثين. كما أن الحديث يدور، في الوقت نفسه، عن فئتين ليستا صهيونيتين. ونظرًا إلى أن نسبة الولادة لديهما عالية جدًا، فمن المتوقع أن تشهد الأعوام القريبة المقبلة نشوء أكثرية ليست صهيونية وذات مستوى معيشة منخفض. وثمة مشكلة أخرى تواجه إسرائيل هي تدهور جهاز التربية والتعليم، الذي لا يحفّز التفوّق. وتُضاف إليها مشكلة عدم الاستقرار السياسي للحكومات الإسرائيلية المختلفة. العبء الأمني الهائل يبقى المشكلة الأشد وطأة. ولا شكّ في أن التركيز على مشكلة الأمن، وابتعاد احتمالات السلام، لا يتيحان للحكومة الإسرائيلية أن تهتم بقضايا الحريديم والعرب وبجهاز التربية والتعليم خصوصاً وبمشكلات الاقتصاد والمجتمع عموماً. تخوفت إسرائيل من أن تطال الأزمة المالية العالمية مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية كلها ومنها التعليم والخدمات الصحية والسكن. وإضافة إلى ذلك الأجور والاستثمارات ومخصصات الإعانة والضمان الاجتماعي.

وتكمن مشاعر الخوف والقلق لدى الإسرائيليين من أن يصيب التدهور الاقتصادي كل ما يتعلق بالمعونات والضمان الاجتماعي، نتيجة سياسة التقليص والخصخصة التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والتي أضرّت بالشرائح الاجتماعية الضعيفة.

تحذر التقارير الاقتصادية الإسرائيلية من استمرار التوجهات الحالية، التي دمغت ولا تزال السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة في إسرائيل منذ أكثر من عشرة أعوام. حيث ستلقي بظلال سلبية خطرة على الأوضاع في الأعوام المقبلة، فإسرائيل التي تتباهى بطموحها لتصبح دولة بمستوى الدول الغربية في كافة المجالات،

أصبحت تقترب أكثر نحو مستوى دول العالم الثالث نسبياً. فالإسرائيليون يعترفون منذ فترة أن الفجوة بين نسبة الأغنياء والفقراء أو الذين يعيشون تحت خط الفقر لا تزال تزداد. ولم تفلح جميع مشروعات الإصلاح الاقتصادي في ردمها.

قضى الانتقال من اقتصاد القطاع العام إلى الخصخصة على شبكة الضمان الاجتماعي التي وفّرت أماكن عمل وحافظت على نوع من التساوي في الأجور ومستوى المعيشة، وشكلت الأساس لمجتمع إسرائيلي متضامن ومتماسك. وأدى الانتقال للاقتصاد الرأسمالي المفرط - الذي شمل إغلاق الكثير من المنشآت التابعة للحكومة والهستدروت - تلقائيا لارتفاع نسبة البطالة واستفحال الفقر. وكانت النتيجة اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حتى أصبحت إسرائيل الأولى في العالم من ناحية الفرق بين الشريحة الأغنى والأفقر في المجتمع.

وكانت إحدى النتائج السلبية للانفتاح على العولمة وإطلاق العنان لرأس المال الخاص، استيراد العمال الأجانب على حساب القوى العاملة المحلية. النتيجة المباشرة كانت البطالة وضرب قوى العمل المنظمة وتدني معدل الأجور. ففي حين انخرطت الطبقة الوسطى في مجال التكنولوجيا المتطورة والخدمات والتجارة، تهمشت الطبقة العاملة وأخذت ظاهرة الفقر بالاتساع، واتسعت معها الفجوة الطبقية.

انخرطت الطبقة الوسطى في مجال التكنولوجيا المتطورة والخدمات والتجارة، وتهمشت الطبقة العاملة وأخذت ظاهرة الفقر بالاتساع، واتسعت معها الفجوة الطبقية

التوجهات النيوليبرالية لحكومة نتنياهو

لم تواجه المؤسسات المالية في إسرائيل انهياراً على غرار ما حل بالشركات المالية في سائر أنحاء العالم الرأسمالي. ولكن بما أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد بشكل رئيسي على التصدير (الذي يبلغ نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي) فهو مرتبط للغاية بالاقتصاد العالمي إلى درجة التبعية المطلقة. كما انه يتأثر إلى حدّ بعيد بهبوط النشاط الاقتصادي في أميركا وأوروبا. ويبدو أن هذا الاعتماد كان له الأثر الأكبر، وتمثل في دخول الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة ركود كبير. وفي تراجع نسبة نموه خلال العامين الحالي والفائت.

دخلت إسرائيل الأزمة الاقتصادية وهي في وسط أزمة سياسية انتهت بانتخابات مبكرة وتشكيل حكومة يمينية جديدة. وعلى غرار ما حدث في الدول المتطورة تأثرت إسرائيل أيضا بأزمة البنوك التي خسرت مبالغ كبيرة جدا. فإسرائيل تبنت في العقدين الأخيرين سياسة السوق الحرة وحررت رأس المال من كل قيوده، وانتقلت الثروة القومية التي تركزت منذ تأسيس الدولة في أيدي الحكومة والهستدروت إلى أيدي

العائلات الغنية التي اشترت القطاع العام بأسعار منخفضة وقروض مريحة. وكما حدث في الدول الرأسمالية التي قلدت النهج الأميركي، أصبح الاقتصاد الإسرائيلي أيضا رهينة للعائلات الغنية ولمغامراتها المالية.

إن من يترأس حاليا الحكومة الجديدة هو بنيامين نتنياهو الذي يعتبر من اشد المؤيدين لسياسة اقتصاد السوق الحرة. ومن قام بإصلاحات عميقة في الاقتصاد الإسرائيلي عندما شغل منصب وزير المالية في حكومة شارون بين ٢٠٠٣ -٢٠٠٥. وكان نتنياهو المسؤول عن تسريع عملية خصخصة المشاريع الحكومية وبيعها للرأسماليين الكبار، وهو من نزع صناديق التقاعد من يد الهستدروت وسلمها لشركات التأمين الخاصة لكي تستثمر هذه الأموال في البورصة، وهو من قلص مخصصات التأمين الوطني وبادر لخطة ويسكونسين لإجبار العاطلين عن العمل على الاشتراك يوميا في مراكز «التأهيل» كشرط لقبول مخصصات ضمان الدخل، كمقدمة لخصخصة مصلحة الاستخدام وكجزء من خصخصة مؤسسات الرفاه.

ترتكز النيوليبرالية، فلسفياً، على الحماية القصوى للملكية الخاصة ورفض تدخل الدولة في التخطيط أو توجيه الاقتصاد. وتقوم على حماية حقوق رأس المال، وبالدرجة الأولى حقوق الشركات الكبرى متعددة الجنسية، «بتحرير» الأسواق العالمية والتحرك بحرية مطلقة بين الشعوب والبلدان واختراق حدودها دون قيد أو شرط.

يقف نتنياهو أمام أزمة اقتصادية عميقة هي نتيجة مباشرة لسياسة السوق الحرة التي سمحت للشركات بالمضاربة بأموال الجمهور بطريقة مغامرة. وفي حين تقوم الحكومة الأميركية بضخ مبالغ خيالية للسوق الأميركي ويصل العجز في الميزانية إلى ١٢٪ تستمر الحكومة الإسرائيلية في التصرف وكأن الأزمة لا تعنيها، وتعتبرها أزمة «مستوردة» ولا علاقة لها بالسياسات الاقتصادية، ولكن هذا التصرف من قبل الحكومة هو تصرف يزيد بشكل حتمي نسبة الفقر والبطالة. والتي ترتفع باستمرار. وليس بوسع الحكومة إلا الانتظار حتى ينتهي الركود ويبدأ السوق الرأسمالي بـ «تصحيح أخطائه» كما حدث في السابق.

شملت المداولات على مشروع الميزانية في الحكومة، مطلع أيار ٢٠٠٩، لقاءات مكثفة بين مندوب رئيس الوزراء الاقتصادي، وبين رئيس الهستدروت عوفر عيني ورئيس منظمة الصناعيين، شراغا بروش. وفور التوصل إلى صفقة شاملة بين الأطراف الثلاثة سارع المعلّقون للإعلان بأن عوفر عيني خرج منتصرا. غير أن هذا التعليق غير دقيق. فالمطلوب ممن يقف على رأس اتحاد النقابات العمالية في إسرائيل، إزاء أزمة اقتصادية خطيرة، أن يطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه الاستثمارات الحكومية لمشاريع البني التحتية، تأميم المصانع وبالتالي ضمان خلق أماكن عمل لمواجهة البطالة الآخذة بالاستفحال. ولكن ليس هذا ما حقّقه عيني، ولا حتى ما طالب به.

وقد حصلت الهستدروت على إلغاء التخفيض المخطط في أجور موظفي الدولة، وإلغاء الضريبة المقترحة على صناديق الاستكمال، وحصلت أيضا على بعض التعديلات القانونية لصالح العمال تتعلق بالاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي ومعاقبة أصحاب العمل الذين لا يحترمون حقوق العمال. ولكنها بالمقابل وافقت على خصخصة شركة الكهرباء وسلطة الموانئ ودائرة أراضي إسرائيل، الأمر الذي يعتبر محورا أساسيا في مشروع الميزانية.

بدأت الاتجاهات الاقتصادية النيوليبرالية كمدرسة اقتصادية في المركز الرأسمالي (الولايات المتحدة) في سبعينيات القرن الماضي متزامنة مع اشتداد الأزمة البنيوية التي يجتازها النظام الرأسمالي. وترتكز النيوليبرالية، فلسفياً، على الحماية القصوى للملكية الخاصة ورفض تدخل الدولة في التخطيط أو توجيه الاقتصاد. وتقوم على حماية حقوق رأس المال، وبالدرجة الأولى حقوق الشركات الكبرى متعددة الجنسية، «بتحرير» الأسواق العالمية والتحرك بحرية مطلقة بين الشعوب والبلدان واختراق حدودها دون قيد أو شرط. وفي مقابل هذا «التحرير»، تفرض كافة أشكال القيود والحواجز على حرية الأفراد (الفقراء والمعدومين والمهمشين) وتحركاتهم (الهجرة من أجل العمل وكسب العيش والسفر والتنقل). والغاية من هذا كله هي الإبقاء على الأجور المنخفضة وتصفية الانجازات والمكتسبات التي أحرزتها الطبقة العاملة والطبقات الشعبية عبر عقود طويلة من النضال.

تهدف النيوليبرالية، أيضاً، إلى إزالة أو تقليص الخدمات التي توفرها الحكومات لشعوبها وإلغاء الضوابط التي تفرضها الحكومات على الشركات الكبرى من أجل حماية المجتمع والمستهلك، وإحلال هذه الخدمات بسلع «وخدمات» تبيعها الشركات الرأسمالية الكبرى (خصخصة الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية. (وعلى الرغم من إدعاءاتها وترويجها لقدرتها على «تخفيض النفقات الحكومية»، واصلت هذه النفقات ازديادها على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

تنطبق هذه المميزات على من يرأس حكومة إسرائيل. ألا وهو بنيامين نتنياهو، وزير المالية السابق، والذي يعتبر ذا نهج جديد، صاحب وجهات نظر اقتصادية مغايرة تماما لسابقيه، يناشد بتنفيذ تقليصات من منطلق رأسمالي وليس بسبب الحاجة أو الضرورة، تعكس آراؤه وأقواله تغيرا جذريا لم يسبق له مثيل بالمشهد الاقتصادي الاجتماعي من قبل: تقسيم جديد لموارد الدولة ومصادرها – ليس بين الفقير والغني وإنما بين العام والخاص.

بنيامين نتنياهو هو أحد الأشخاص القلائل المتميز بكون أعماله مشتقة من فلسفته، ويختلف عن الآخرين الذين يأخذون بالاعتبار ظهورهم كذوي إحساس اجتماعي متطور، ويسوقون سياستهم الاقتصادية على أنها جاءت بدافع الضرورة الملحة. وأنه لا مفر من تنفيذها، أما بنيامين نتنياهو فهو يختلف تماما بتوجهه، إذ يعلن أنه سيقلص مصاريف الحكومة من دافع الفلسفة التي يؤمن بها وليس من دافع الضرورة. يكون بنيامين نتنياهو بهذا الأمر غير اشتراكي أو غير جمهوري وإنما يتفاخر بكونه رأسمالياً.

وجهات نظر بنيامين نتنياهو حادة وواضحة، وبحسبها فإن القطاع العام الضخم في الدولة هو حجر العثرة أمام الاقتصاد الإسرائيلي. والسبب الرئيسي في معظم الأزمات الاقتصادية التي تصيب الدولة. هو يعتقد أن الوضع الأمني وتدهور صناعات الهاي تك العالمية ساهمت مساهمة قليلة في سوء الأوضاع الاقتصادية، وليس بمقدور هذين العاملين تفسير التدهور الحاد الحاصل في الاقتصاد. الاقتصاد الإسرائيلي، حسب نتنياهو، مريض جدا والقطاع الخاص ضعيف ويتحمل الأعباء الثقيلة للقطاع العام المضخم.

قرر نتنياهو أن يجند كل الكادر العامل بحكومته من أجل ترجمة فلسفته إلى أرض الواقع والتي تتمثل بمئة وخمسين قرارا تصبو كلها إلى تحقيق الهدف نفسه: توزيع الموارد بشكل تقل فيه سيطرة القطاع العام عليها وتمكين القطاع الخاص من استعمال هذه الموارد من أجل نموه

يطالب نتنياهو بإحداث ثورة تضاهي تلك التي آمنت بها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة (ونفذتها فيما بعد)، مارغريت تاتشر. هذه الثورة هي رأسمالية مكررة، ذات قوة هائلة قد تغير الاقتصاد الإسرائيلي بشكل جذري فيما لو نفذت كما يدعي نتنياهو، تماما مثلما تغير الوجه الاقتصادي والاجتماعي لبريطانيا بعد حكم تاتشر.

قرر نتنياهو أن يجند كل الكادر العامل بحكومته من أجل ترجمة فلسفته إلى أرض الواقع والتي تتمثل بمئة وخمسين قرارا تصبو كلها إلى تحقيق الهدف نفسه: توزيع الموارد بشكل تقل فيه سيطرة القطاع العام عليها وتمكين القطاع الخاص من استعمال هذه الموارد من أجل نموه، إذ ان الحكومة تحرق الأموال بينما تنتج المصانع والشركات الأموال، وعليه يجب تحسين أوضاع هذه المصالح والشركات حتى لو كان ذلك على حساب القطاع العام.

يؤمن نتنياهو أيضا بأن تنفيذ فلسفته قد يؤدي في المرحلة الأولى إلى تعميق الكساد وزيادة البطالة. ولكن ذلك سيكون الثمن الذي سيدفعه الاقتصاد في طريق شفائه من كل أمراضه ويزيد من استقراره وثباته. ويعتقد أن إشفاء الاقتصاد يبدأ أولا من منطلق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة موارد الدولة ومصادرها وبعد ذلك يأتي دور تحسين

الحياة الاجتماعية. «ليس عيبا أن يربح أصحاب رؤوس الأموال، وإذا لم نعط الرأسمالي ربحه فهو قد يهرب من داخلنا ويأخذ معه خيرة رجالنا». نتنياهو يريد أن يحول إسرائيل إلى جنة عدن للمستثمرين وجهنم للوظائف الزائدة أو غير الضرورية.

بنت حكومة نتنياهو خطتها الاقتصادية لمواجهة هذا الوضع على أساس إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء.

وصل نتنياهو إلى سدة الحكم ورئاسة الحكومة بصفته الممثل المدافع عن منهج ونهج الرأسمالية النيوليبرالية والدفاع عن مصالح أرباب الرأسمال الكبير، وألف حكومة اليمين المتطرف في عز إعصار الأزمة المالية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي التي طالت الاقتصاد الإسرائيلي وعمقت من مرحلة ركوده. ولمواجهة هذه الأزمة الزاحفة لا يقترح نتنياهو وحكومته مواجهة وإنقاذ الدولة من الركود والبطالة. بل إنقاذ بنوك وشركات الرأسمال الكبير من الأزمة والإفلاس والانهيار على حساب الشرائح الاجتماعية المسحوقة من ذوي الدخل المحدود والبسيط. في وقت تعكس فيه الإحصائيات الرسمية انه منذ بداية هذه السنة يبلغ معدل من يطردون إلى سوق البطالة شهريا أكثر من عشرين ألف عاطل عن العمل جديد. وانه حتى نهاية السنة سيزداد عدد العاطلين عن العمل بأكثر من ١٣٠ ألف شخص ليصبح عدد هذا «الجيش» حتى نهاية السنة الحالية أكثر من ثلاثمائة ألف شخص وأكثر من ٩٪ من قوة العمل. وقد بنت حكومة نتنياهو خطتها الاقتصادية لمواجهة هذا الوضع على أساس إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء. ففي هذه الخطة يجري الحديث عن تخفيض ضريبة الدخل عن ذوي الدخل المرتفع ٦٥٪ (كما كان عام ٢٠٠٣) إلى ٣٦٪. وتخفيض ضريبة الشركات عن الشركات الاحتكارية من ٣٦٪ (كما كان عام ٢٠٠٣) إلى ١٨٪، وتخصيص عشرين مليار شيكل لدعم البنوك والشركات الكبيرة المأزومة، ومقابل ذلك زيادة الضريبة المضافة عن الخضار والفواكه وتجميد أجور العاملين في القطاع العام. وضرب مخصصات التقاعد والبطالة. وتوسيع نطاق ونفوذ شركة ويسكونسين[١٢] لنهب واستغلال العاطلين عن العمل والمسنين وحقوقهم، وزيادة ضريبة الأرنونا[١٣] والضرائب على الهواتف والدخان. وإلغاء العديد من الامتيازات المادية التي كانت تقدم للنساء العاملات وغير ذلك.

ميزانية إسرائيل للعامين ٢٠٠٩-٢٠١٠ هي ١٧٠ مليار دولار. وهي أكبر ميزانية في تاريخ إسرائيل

الفصل الثالث: ميزانية إسرائيل ٢٠٠٩ و٢٠١٠

صادقت الحكومة الإسرائيلية وبعد مناقشات ماراثونية على الميزانية العامة لإسرائيل للعام الحالي وللعام المقبل والبالغة ٦٤٥ مليار شيكل (١٧٠ مليار دولار)، بما في ذلك قانون التسويات[١٤] مقابل مبلغ ٣١٤ مليار شيكل في العام ٢٠٠٨، ولتكون

بذلك أكبر ميزانية في تاريخ دولة إسرائيل. وجرى التصويت على الميزانية بأغلبية كبيرة. حيث صوت إلى جانب مشروع الميزانية ٢٦ وزيرا. في حين عارضه وزراء حركة (شاس) الأربعة وفي مقدمتهم زعيم الحزب «ايلي يشاي». الذي أوضح انه وزملاءه صوتوا ضد مشروع الميزانية بسبب فرض ضريبة القيمة المضافة على الفواكه والخضراوات في هذا المشروع.

وتبلغ ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٩ نحو ٣٢٠ مليار شيكل (٨٤ مليار دولار) وميزانية العام المقبل ٢٠١٠ أكثر من ٣٢٥ مليار شيكل (٨٦ مليار دولار). وقد واجهت الحكومة عدة عثرات عند مصادقتها على ميزانية الدولة وبالأساس من قبل حزب «شاس» الديني المتزمت، الذي أصرّ على زيادة مخصصات الأطفال، ولكن هذا يعتبر خطا احمر بالنسبة لوزارة المالية. فيما طالب وزير الدفاع ورئيس حزب العمل، ايهود باراك، بزيادة في ميزانية الأمن.

تضمَّن المشروع الأصلي لموازنة العام ٢٠٠٩، الذي قُدّم في تشرين الأول ٢٠٠٨، خططًا لإجراء تقليص كبير في موازنة وزارة الدفاع إلى جانب تقليص أفقي في موازنات سائر الوزارات، في محاولة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية وما يترتب عنها من انخفاض في الإيرادات من الضرائب. لكن الأمور لم تبقَ على حالها: فالحكومة سقطت، وأجريت انتخابات جديدة، وأقيم ائتلاف حكومي جديد. وقد أفرزت إقامة الائتلاف الحكومي الجديد إلغاء للتقليص في موازنة وزارة الدفاع الذي سبق وتحدثوا عنه، واستبداله بالتصديق على إجراء تقليص أفقي في كافة الوزارات - ما عدا وزارة الدفاع - يتجاوز ما جرى التخطيط له في المرحلة السابقة.

من بين الوزارات التي حظيت بمبالغ ضخمة. نجد على رأس القائمة وزارة الدفاع (٥٥ مليار شيكل)، تليها وزارة التربية والتعليم (٣٢ مليار شيكل) ثم وزارة الصحة (١٤ مليار شيكل) ووزارة الأمن الداخلي (٨,٥ مليار شيكل)

ومن بين الوزارات التي حظيت بمبالغ ضخمة. نجد على رأس القائمة وزارة الدفاع (٥٥ مليار شيكل)، تليها وزارة التربية والتعليم (٣٢ مليار شيكل) ثم وزارة الصحة (١٤ مليار شيكل) ووزارة الأمن الداخلي (٨,٥ مليار شيكل).

تبين معطيات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية[١٥] أن الحرب على غزة والإبطاء الحاد في الاقتصاد، بالإضافة إلى الانتخابات العامة. كل ذلك أدى إلى ارتفاع حاد في عجز ميزانية الدولة، بحيث يبلغ أكثر من ٤٢ مليار شيكل (١١ مليار دولار. وهو ٦ أضعاف الهدف المحدد). هذا لان الحرب زادت بشكل كبير النفقات الحكومية.

وبحسب المعطيات ذاتها كانت قيمة العجز في العام ٢٠٠٨ اقل بنصف من الهدف الرسمي (١,٦٪ من الإنتاج)، وهو يبلغ نحو ٥ مليار شيكل فقط (أي نحو ١,٣

مليار دولار). أما العجز في الميزانية في العام ٢٠٠٩، فقد وصل إلى نحو ٦٪ من الإنتاج مقابل ١٪ من الإنتاج فقط في الهدف الأصلي.

وإضافة إلى ذلك خسرت الدولة خسارة كبيرة تصل إلى حوالي ٣٥ مليار شيكل (٩ مليار دولار) في المداخيل من الضرائب (مقابل الخطة الأصلية). وأدى الارتفاع الحاد في العجز إلى ارتفاع ملحوظ ومقلق في نسبة الدين العام من الإنتاج. وتخفيض ترتيب الائتمان لإسرائيل.

بلغت الميزانية العسكرية المباشرة ٥٥ مليار شيكل، وهي تشكل حوالي ١٨٪ من ميزانية الدولة، وتعتبر لذلك عبئا كبيرا على الدولة، وأما إذا أخذنا بعين الاعتبار كل مركبات الأمن في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وخاصة ميزانية الأجهزة الاستخباراتية، ووزارة الأمن الداخلي (الشرطة وما يرتبط بها) وأيضا الصرف على الاستيطان في الضفة الغربية وهضبة الجولان السورية المحتلة، فإن تكلفة «الأمن» في إسرائيل تستهلك حوالي ٢٨٪ من ميزانية الدولة. بالإضافة لذلك، لا تشمل ميزانية الدولة التكلفة الاقتصادية للخدمة الإلزامية والاحتياط في الجيش (غياب قوى عاملة عن العمل الإنتاجي)، وقيمة الأراضي المستخدمة للقضايا الأمنية، وتكلفة الوقاية والحماية على المستوى الشخصي، وإضافة كل هذا من شأنه أن يزيد تكلفة الأمن بحوالي ١٠ مليارات شيكل (حوالي ٢,٦٣ مليار دولار) سنويا[١٦].

اعتمدت الحكومة الإسرائيلية أكبر ميزانية عسكرية في تاريخها للعام ٢٠٠٩ قدرت قيمتها بحوالي ٥٥ مليار شيكل (نحو ١٥ مليار دولار) تنطوي على زيادة بقيمة ١٢,٥ مليار شيكل عن السنة الماضية،

يذكر أن الهيئة العامة للكنيست ليس من صلاحيتها البحث في ميزانية الأمن، ولا حتى اللجان البرلمانية ذات الشأن، مثل لجنة المالية ذات الصلاحيات التنفيذية، ولجنة الخارجية والأمن، وفي كل عام يتم إقامة لجنة مقلصة جدا من خمسة أو ستة نواب، من أصل ١٢٠ نائبا، للبحث في الميزانية، وعادة فإن هذه اللجنة تتبنى مطالب الجيش بزيادة الميزانية، أضف إلى ذلك كون بعض بنود ميزانية الأمن سري للغاية ولا يعلن عنها بتاتا.

ومن بين الصفقات العسكرية الموقعة خلال عام ٢٠٠٩ نجد غواصات من طراز دولفين يمكن تزويدها بالسلاح النووي، منظومة «القبة الحديدية» التي تم الإعلان عن نجاحها مع نهاية عام ٢٠٠٩ وهي تشتمل على كتيبة كاملة من مضادات الصواريخ الطويلة والقصيرة والمتوسطة المدى، أنظمة دفاعية وهجومية يتم توجيها بالليزر لتكون أكثر قدرة على إصابة أهدافها بدقة، أضخم صفقة طائرات من طراز إف٣٥، مناورات عسكرية في البحر المتوسط. وغيرها من الأسلحة الأخرى المنتجة محليا، ومن أجلها اعتمدت ميزانية عسكرية وُصفت بأنها «الأكبر في تاريخ الدولة العبرية» أو «ثورة التسلح»، فيما رآها آخرون مؤشرا واضحا على تأهب لمواجهة حاسمة خلال ٢٠١٠.

واعتمدت الحكومة الإسرائيلية أكبر ميزانية عسكرية في تاريخها للعام ٢٠٠٩ قدرت قيمتها بحوالي ٥٥ مليار شيكل (نحو ١٥ مليار دولار) تنطوي على زيادة بقيمة ١٢,٥ مليار شيكل عن السنة الماضية، وهو ما اعتبره كثير من المراقبين المؤشر الأكبر على قرب المواجهة الإسرائيلية المحتملة مع «حزب الله» اللبناني أو حركة «حماس» أو إيران، أو ما يسمى بمحور «الممانعة».

كما كان لافتا أن تصف صحيفة «هآرتس»[١٧] العبرية خطة تسلح الجيش التي اعتمدها رئيس الأركان «غابي أشكنازي» للعام ٢٠٠٩ بـ«الثورة» نظرا لأنها ستتضمن صفقات أسلحة ضخمة بالإضافة للتوسع في السلاح البري. فخطة التسلح الخمسية التي أطلق عليها اسم «تيفين» تنحصر في تعزيز ذراع سلاح البر كدرس من حرب لبنان الثانية صيف ٢٠٠٦، والتزود بمئات المدرعات «ستريكر» الأميركية الصنع ومدرعات «ميركفاه» الإسرائيلية، والتي قرر الجيش استمرار إنتاج «طراز ٤» منها، كما سيزود سلاح البحرية بسفينة حربية متعددة المهام.

ساهمت الحرب على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بشكل محوري في زيادة الطلب الإسرائيلي على شراء الأسلحة المتنوعة

السلاح مائل المسار

ساهمت الحرب على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ بشكل محوري في زيادة الطلب الإسرائيلي على شراء الأسلحة المتنوعة، ولا سيما التي تستخدم فيما يعرف بحرب العصابات، خاصة من نوعية السلاح المعروف ب « السلاح مائل المسار»، وفقا لتقرير صدر مطلع العام الجاري عن معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب[١٨].

وبحسب التقرير الذي أعده «يفتاح شافير»، رئيس مشروع التوازن العسكري في الشرق الأوسط، فإن حصول دول مثل سورية وإيران على كميات كبيرة من السلاح الصاروخي كان من أهم أسباب زيادة الطلب الإسرائيلي على شراء الأسلحة خلال العام الحالي، وازدياد الحاجة لتطوير نظام دفاع صاروخي تواجه به الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.

تستعد إسرائيل لشراء غواصتين من طراز دولفين من ألمانيا بقيمة ١,٩ مليار دولار

دولفين النووي

ومن أبرز واردات الأسلحة الإسرائيلية خلال هذا العام الحالي ما كشفه تقرير لوكالة «أسوشيتيد برس» الأميركية أواخر شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩ عن أن إسرائيل تستعد لشراء غواصتين من طراز دولفين من ألمانيا بقيمة ١,٩ مليار دولار

يمكن تزويدهما بأسلحة نووية لضمهما إلى ثلاث أخريات في أسطولها البحري .

منظومة القبة الحديدية

وحول تصنيع الأسلحة والمنظومات العسكرية محليا خلال العام الحالي أعلن الجيش الإسرائيلي في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٩ أنه أجرى التجارب النهائية لمنظومة «القبة الحديدية» التي تشتمل على مجموعة كاملة من مضادات الصواريخ بعضها محلي الصنع والآخر تم تطويره بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركية، والذي يهدف لحماية المستوطنات والقرى الإسرائيلية من الصواريخ الفلسطينية محلية الصنع .

وكان من المتوقع أن تبدأ منظومة «القبة الحديدية» العمل رسميا خلال صيف ٢٠١٠ إلا إن هذه التوقعات بدا يشوبها بعض الشك، ويقدر أن تصل تكلفة منظومة القبة الحديدية إلى أكثر من ٤ مليار شيكل (حوالي ١,٢ مليار دولار)، لا تشمل تكلفة إطلاق صاروخ واحد والمقدرة بحوالي مئة ألف شيكل، وقد قدرت أوساط عسكرية أنه في حال حدوث مواجهة مع حزب الله أو مع حماس فإنه من المتوقع أن يصل عدد الصواريخ الموجهة إلى إسرائيل من ٢٠٠٠٠ ألف إلى ٣٠٠٠٠ ألف صاروخ .

أكبر صفقة طائرات.. وأكبر مناورات

وعلى مستوى صفقات الأسلحة التي لم تسلم بعد. فأبرزها صفقة الطائرات من طراز إف ٣٥ التي وصفتها الصحافة الإسرائيلية بأنها الأكبر في تاريخ إسرائيل، حيث يتراوح حجمها بين ٧,٥ و٩,٧٥ مليارات دولار، والتي من المقرر أن تحصل إسرائيل على بعضها مع بداية عام ٢٠١٠ .

وطلبت إسرائيل بموجب الصفقة من الولايات المتحدة توفير ٧٥ طائرة من طراز (إف ٣٥) يقدر سعر الطائرة الواحدة بنحو ١٣٠ مليون دولار، وتأمل إسرائيل أن تخفض سعرها إلى ١٠٠ مليون دولار، وفي هذه الحالة سيبلغ حجم الصفقة ٧,٥ مليارات دولار .

وشهد العام الحالي على صعيد المناورات العسكرية إجراء الجيش الإسرائيلي أكبر مناورات داخلية في تاريخه، حاكى فيها تعرض البلاد لهجوم متزامن من إيران وسورية وحزب الله وحماس، كما أجرى عددا من المناورات المشتركة كان من أبرزها المناورات البحرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأميركية بالمتوسط، والتي حملت

اسم «كوبرا شجر العرعر»، يوم ٢١ تشرين الأول الماضي، بهدف اختبار مجموعة من المنظومات الدفاعية الصاروخية المشتركة، وفحص قدرة الآليات الدفاعية الإسرائيلية، وخاصة منظومتي الصواريخ أرو-حيتس وباتريوت، والتصدي للصواريخ الباليستية البعيدة المدى.

والسؤال هو من أين، من أي مصادر ستمول حكومة نتنياهو هذه الأهداف، ما هي وسائل التمويل؟ يتشكل مصدر التمويل من تقليص منهجي في أجور ومستوى معيشة العاملين. فقد أقرت الحكومة وفق الميزانية الجديدة تقليص عشرة مليارات شيكل، ستأخذها من عدة بنود أهمها تجميد الأجور في القطاع العام، وبالأساس في قطاعات الخدمات العامة، من موظفي سلك التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والسلطات المحلية. وإضافة إلى تجميد الأجور تقرر وبموافقة قيادة نقابة العمال العامة (الهستدروت) إلغاء العلاوات التي كانت مقررة للعاملين في هذه القطاعات وإلغاء الامتيازات والحقوق التي تمتع بها الموظفون والعاملون مثل أيام العطلة ومخصصات الترفيه وملابس ودرجات أقدمية. كما يدخل في باب التقليصات إلغاء الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة في إيلات وتخفيض الإعفاء من دخل أجرة السكن وفرض ضريبة على صناديق الاكتمال. وفرض ضريبة على الخضار والفواكه والتي كانت معفية حتى الآن من دفع ضريبة القيمة المضافة. وكل ما يذكر في باب التقليصات من الميزانية العسكرية هو «إلغاء قسم من الإضافات التي استلمها الجهاز الأمني السنة الماضية»، وتخطط الحكومة في المقابل لتخفيض ضريبة الدخل عن أصحاب رؤوس المال من ٦٠٪ إلى ٣٥٪ وعن الشركات من ٥٠٪ إلى ١٨٪.

أكثر من أربعمائة ألف عامل أجنبي يعملون اليوم في إسرائيل يعيش اغلبهم ظروفاً يرثى لها

أما فيما يتعلق بالعمالة الأجنبية فقد ورد في صحيفة «يديعوت أحرونوت» [١٩] أن شتاينيتس -وزير المالية الإسرائيلي- أمر المسؤولين في وزارته بإعداد خطة عامة لطرد مئة ألف عامل أجنبي يعملون بصورة غير شرعية في إسرائيل باعتبار أنهم «يحتلون» أماكن إسرائيليين عاطلين عن العمل. يشار إلى أن هذه ليست أول مرة يجري فيها الحديث عن طرد عمال أجانب، إذ كلما زاد الحديث عن اتساع البطالة تلجأ الأوساط الإسرائيلية الحاكمة إلى اتهام العمال الأجانب بأنهم «احتلوا» أماكن عمل الإسرائيليين. وهو على كل اتهام غير صحيح. إذ ان العمال الأجانب ومن قبلهم الفلسطينيون يعملون في الإعمال الشاقة التي يرفض الإسرائيليون العمل فيها لقلة أجرها وصعوبتها سواء أكان ذلك في البناء والزراعة أم أعمال التنظيف، كما أن أرباب العمل وجدوا في العمال الأجانب مصدرا للربح الإضافي الأكبر.

سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩

حيث أجرة العامل الأجنبي اقل نسبيا من نصف أجرة العامل الإسرائيلي وفي كثير من الحالات يتم الالتفاف على الحقوق والضمانات الاجتماعية والنقابية للعامل الأجنبي، يشار إلى ان أكثر من أربعمائة ألف عامل أجنبي يعملون اليوم في إسرائيل يعيش اغلبهم ظروفاً يرثى لها.

الفصل الرابع: التضخم المالي

سجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ (ما عدا سنة ٢٠٠٢، حيث كانت نسبة التضخم ٦,٥٪) وهي نسبة تتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي ويتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪.

تجاوز التضخم للعام ٢٠٠٩، كما حصل في العامين الماضيين، سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة الإسرائيلية ووصل إلى ٣,٩٪. وأهم مؤثرات التضخم الارتفاع المستمر في أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار المياه بشكل غير مسبوق.

تشير تقديرات بنك إسرائيل إلى أن جدول غلاء المعيشة سيستقر ضمن هدف التضخم المعلن من قبله

وقد سجل التضخم المالي في إسرائيل، شهرا تلو الآخر ارتفاعا تجاوز في بعض الأحيان نسبة ٣,٠٪. كما حدث في شهر تشرين الثاني، رغم أن التوقعات المسبقة والمتعلقة بالأشهر ذاتها كانت تشير إلى ارتفاعه بنسبة أقل من ذلك، وهذا ما أدى بالفعل إلى اجتياز التضخم المالي حاجز ٣٪ مع نهاية العام ٢٠٠٩، وذلك للعام الثالث على التوالي، إذ كان التضخم في العام ٢٠٠٧ و-٢٠٠٨، أعلى من سقف ٣٪ الذي حددته الحكومة، ووصل إلى نسبة ٣,٦٪ و- ٣,٨٪ على التوالي. وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه، كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود والسكن.

وعلى الرغم من نسبة التضخم العالية لعام ٢٠٠٩، من المتوقع أن يبقي محافظ بنك إسرائيل نسبة الفائدة كما هي (١,٢٥٪)، ويعود السبب في عدم تغيير نسبة الفائدة إلى ضعف معين في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. يتخوف بنك إسرائيل من رفع نسبة الفائدة في هذه الأوقات بالذات ما قد يؤدي إلى تقوية الشيكل مقابل العملات الصعبة المهمة، وهذا بحد ذاته سيلحق أضرارا إضافية بالمصدرين.

وتشير معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٥,٥٪ إلى ١٦,٥٪ أواسط عام ٢٠٠٩ ساهم بحوالي ٤٠٪ من جدول غلاء المعيشة العام نفسه، بينما لو لم تحسب هذه التأثيرات لكان جدول غلاء المعيشة ارتفع بنسبة ٢,٥٪ فقط.

ومن بين البنود التي ارتفع سعرها خلال ٢٠٠٩ نجد أن أسعار المواصلات والاتصالات ارتفعت بنسبة ٦,٥٪، أسعار السكن بنسبة ٥,٨٪، أسعار صيانة المباني بنسبة ٥,٥٪، الخضار والفواكه بنسبة ٨,٧٪. أما أسعار الملابس والأحذية فسجلت انخفاضا بنسبة ٤,٦٪ وانخفضت أسعار المفروشات والأثاث البيتي بنسبة ١,٨٪.

تشير تقديرات بنك إسرائيل إلى أن جدول غلاء المعيشة سيستقر ضمن هدف التضخم المعلن من قبله. والذي يتراوح بين ١٪ إلى ٣٪، وذلك بالرغم من ارتفاع الجدول فوق الهدف. تعزز هذه التوقعات إصرار محافظ بنك إسرائيل عدم رفع الفائدة خلال الفترة القادمة.

وكانت أسعار المياه من بين المواد التي ارتفع سعرها بشكل جذري حيث ارتفعت اسعارها بحوالي ٣٦٪. ومن المقرر أن ترتفع ارتفاعا إضافيا خلال عام ٢٠١٠، الى جانب ارتفاع أسعار المجوهرات بنسبة ١٦٪، ارتفاع أسعار الخضار الطازجة بنسبة ١٤,٦٪، ارتفاع أسعار النفط والوقود والسولار للتدفئة البيتية بنسبة ١٣,٥٪، ارتفاع أسعار وجبات الغذاء في أماكن العمل بنسبة ١٢,٨٪، ارتفاع أسعار السجائر بنسبة ١٣,٥٪، ارتفاع أسعار المنتجات للاتصالات بنسبة ١١,٩٪، ارتفاع أسعار السيارات الخاصة وصيانتها بنسبة ١٠,٩٪ وغيرها.

شكل عام ٢٠٠٩ عاصفة بكل معنى الكلمة في ما يتعلق بأسعار المياه

وسيتم على ضوء الارتفاع الذي طرأ على جدول غلاء المعيشة لسنة ٢٠٠٩، تحديث الأجور في شهر كانون الثاني من ٢٠١٠ (التي تدفع في بداية شباط ٢٠١٠) من درجات ضريبة الدخل ونقاط التزكية بنسبة ٣,٨٪. سيرتفع الأجر الصافي نتيجة لذلك في شهر كانون الثاني لدى معظم الأجيرين والمستقلين في القطاع بنسبة ١٪ تقريبا، هذا بالإضافة إلى زيادة أصغر سيتم إدخالها على الأجر الصافي نتيجة تنفيذ المرحلة التالية من الإصلاحات في ضريبة الدخل التي صادقت عليها الحكومة.

وقد تراجع جدول غلاء العيشة في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٧ بفعل تراجع سعر صرف الدولار، الأمر الذي كان انعكس مباشرة على أسعار البيوت من بيع وتأجير وصيانة. والتي تحتل حوالي ٢٠٪ من جدول الغلاء، إضافة إلى أسعار السيارات والمعدات الكهربائية البيتية وغيرها من البضائع المستوردة، وهو الأمر الذي أدى إلى التخلي عن تسعيرة الدولار لمثل هذه السلع، ونتيجة لهذا التخلي بدأت هذه القطاعات تسجل ارتفاعات بنسبة ٠,٤٪ أو أكثر، مما ساهم في رفع التضخم وليس تراجعه منذ عام ٢٠٠٧.

وكان مؤشر التضخم المالي المتعلق بتجارة الجملة، (والذي سجل ارتفاعات عدة في أشهر سابقة بنسبة وصلت ٢,٢٪ في الصناعات الموجهة للسوق المحلية، ما يعني ارتفاعا مستقبليا لهذه الأسعار في السوق) يعدّ من مؤشرات ارتفاع التضخم المالي مستقبلا.

كشف مكتب الإحصاء الإسرائيلي أن الأزمة الاقتصادية العالمية خفضت جداول غلاء المعيشة في العالم. فالأسعار في أوروبا والولايات المتحدة والصين انخفضت، وكما انخفض حجم التضخم في شرق أوروبا وفي الشرق الأوسط. بينما تواصل الأسعار في إسرائيل ارتفاعها. وتشير المعطيات إلى أنه بالمقارنة مع الدول الأخرى. فإن جدول غلاء المعيشة والتضخم المالي في إسرائيل هو أعلى بكثير مما هو عليه في معظم الدول الأوروبية أو دول شرق آسيا.

شكل عام ٢٠٠٩ عاصفة بكل معنى الكلمة في ما يتعلق بأسعار المياه. فقد تقرر مع بداية العام فرض ضريبة استهلاك تدعى «ضريبة القحط» على كل عائلة يزيد استهلاكها عن الكمية المسموح بها، وعلم أن هذه الضريبة التي تسمى أيضا «ضريبة الاستهلاك الزائد» قد أقرتها «سلطة المياه» كبديل لمنع ري الحدائق الخاصة. وبحسب اقتراح «سلطة المياه» يترتب على عائلة مؤلفة من ٤ أنفار تستهلك أكثر من ٣٠ مترا مكعبا خلال شهرين ان تدفع عن كل متر مكعب إضافي ٢٠ شيكلاً، وهو مبلغ يزيد بضعفين عن السعر الحالي. وتدعي «سلطة المياه» أن فرض الضريبة الجديدة سوف يؤدي إلى توفير ما يقارب ٦٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا. ولكن هذه الضريبة ألغيت وتقرر رفع أسعار المياه بنسبة ٤٠٪ حتى شهر آذار ٢٠١٠، علما أن أسعار المياه ارتفعت خلال ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠٪. وقد حذرت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية في بداية عام ٢٠٠٩ من ارتفاع حاد في سعر المياه خلال العام نفسه أو مع مطلع العام ٢٠١٠. الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل، ووفقا لتقديرات مؤسسة التأمين الوطني فإن تكاليف ثمن المياه لعائلة واحدة كان قبل الغلاء يقدر بحوالي ١١٥ شيكلاً شهريا، في حين سيرتفع سعر المياه للعائلة الواحدة مطلع العام القادم بنسبة ٤٠٪ أي أن المصروف العائلي للمياه سيصبح قرابة ١٦٠ شيكلاً شهريا، الأمر الذي ينعكس سلبا على طبقات كثيرة في المجتمع، وبالذات تلك التي يشكل كل شيكل أمرا حاسما بالنسبة لها. وتساءلت صحيفة «إسرائيل اليوم»[٢٠] عن مستقبل العنصر الأهم في حياة البشر. وإمكانية تحوله إلى سلعة يستهلكها الأغنياء فقط بالمستقبل القريب.

وقد أظهرت استطلاعات للرأي مؤخرا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفقر، وبعد اتخاذ القرار برفع أسعار المياه بهذا الشكل، أن ٥٠٪ من الجمهور الإسرائيلي أعربوا عن خشيتهم من أن تكون سياسة الحكومة الإسرائيلية، سببا في إيصالهم إلى تحت خط الفقر.

وجاء في الاستطلاعات أن حوالي ٢٥٪ من السكان، قد بدأوا بانتهاج سياسة الاقتصاد في المعيشة، عدا الأدوية والمواد الأساسية. ووصل القائمون على الاستطلاعات إلى نتيجة أن السكان بدأوا يتخوفون من أن ينحدر بهم الحال إلى ما تحت خط الفقر، وعليه قاموا بعمل تقليصات في مصروفاتهم حتى فيما يتعلق بالأساسيات. ويعتقد القائمون على الاستطلاعات أن الحكومة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن هذه الظاهرة، وأن عليها أن تُخرِج هذه الطبقة من دائرة الفقر، وأن تُنهيها على المدى البعيد.

وبدأت إسرائيل تروج لرزوحها تحت أزمة مياه عسيرة قبل عدة أعوام، وادعت جهات في إسرائيل، من مزارعين وصناعيين ومستوطنين، أن إسرائيل تواجه هذا العام أزمة في المياه هي الأخطر خلال العقد الأخير، وذلك على ضوء شح الأمطار في الشتاء الأخير. والتزايد الكبير في الاستهلاك البيتي للمياه وبالذات لري الحدائق البيتية.

وذكر تقرير نشرته صحيفة هآرتس[٢١] أن التوقعات تشير إلى انخفاض مستوى مصادر المياه الرئيسة إلى ما تحت الخطوط الحمر مع حلول نهاية الصيف المقبل، الأمر الذي سيهدد جودة المياه. وستضطر سلطة المياه الإسرائيلية، على ضوء الوضع الناشئ، إلى اتخاذ إجراءات للتوفير في المياه.

ولكن يعتقد بعض خبراء المياه[٢٢] أن هذه الادعاءات تحركها مجموعات لديها مصالح خاصة تريد إقامة معامل تحلية مياه وشركات ضالعة في إقامتها. يشار إلى أن مسألة مصادر المياه هي قضية مهمة في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إذ تسلب إسرائيل المياه العذبة من الحوض الجوفي في الضفة. وتشير المعطيات الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تستخرج نحو ٨٠٪ من المياه الجوفية في الضفة لاستخدام مستوطنيها وللاستخدام داخل إسرائيل فيما يبقى ٢٠٪ من مياه الحوض الجوفي في غرب جبال الضفة للفلسطينيين، وذلك رغم أن لدى إسرائيل بدائل للمياه الجوفية في الضفة.

تعاني الشرائح الفقيرة من ارتفاع الأسعار، وبالذات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمياه، وبناء عليه يتم طرح هذه القضية بقوة على جدول أعمال الكنيست. وقد

أعلن وزير المالية السابق روني بار- أون ووزير المالية الحالي يوفال شطاينيتس أنهم لا ينوون المس بهذه الشرائح. وأنهم سيوصون بوضع خطة لإنقاذ من يعيش داخل الشرائح الفقيرة والضعيفة، والتي يصل معدل صرفها على المواد الغذائية إلى أكثر من ٣٣٪ من مدخولها الشهري، وذلك وفق تقارير سابقة لدائرة الإحصاء المركزية، مع تعديلها بموجب الغلاء الحاصل، وفي حالات كثيرة ترتفع هذه النسبة إلى أكثر بكثير، وهذا مقابل ١٢٪ إلى ١٥٪ لدى الشرائح الغنية وذات الدخل العالي، مما يجعل العبء الأساس المترتب على رفع الأسعار يقع على عاتق الشرائح الفقيرة.

وطالب وزير الصناعة والتجارة السابق، إيلي يشاي، الزعيم السياسي لحركة «شاس» الدينية، برفع المخصصات الاجتماعية الأساسية التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) للمسنين والأولاد، ومن هم خارج سوق العمل، بسبب البطالة أو الإعاقة الجسدية، وسانده بالطلب وزير الرفاه الاجتماعي، إسحق هرتسوغ، من حزب «العمل»، الذي دعا إلى إجراء تعديل كهذا مرتين في العام.

ويهدد استمرار ارتفاع الأسعار بتوسيع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل بين أصحاب الدخل العالي وأصحاب الدخل المنخفض. وقد أشارت سلسلة من التقارير الرسمية المحلية[٢٣]، وحتى الصادرة عن مؤسسات اقتصادية عالمية، إلى أن الفجوات الاجتماعية في إسرائيل تعتبر الأكثر اتساعا من بين الدول المتطورة.

كلفت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٩ خزينة الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل

الفصل الخامس: تكلفة الانتخابات الاقتصادية

كلفت الانتخابات الإسرائيلية التي جرت خلال عام ٢٠٠٩ خزينة الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل (أكثر من مليار دولار)، نصف المبلغ عبارة عن تكاليف تعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن العمل، بالإضافة إلى دفع رواتب مضاعفة لمن يعمل في هذا اليوم أو لمن يقرر أن يستغل هذا اليوم كإجازة مدفوعة مما يزيد من تكاليف الصناعة بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل، وأما النصف الآخر فهو تكاليف مباشرة للانتخابات العامة (تكاليف الدولة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل لتمويل الأحزاب، تفعيل صناديق الاقتراع ومراقبة عملية بث الدعاية الانتخابية)، تكاليف تنفيذ الحملات الانتخابية والدفع للعاملين في لجنة الإنتخابات المركزية. فعلى سبيل المثال رصدت ميزانية بقيمة ٢٠٧ مليون شيكل (٥٤,٤ مليون دولار) للجنة الانتخابات المركزية، التي تدفع بدورها مبلغ ١٢٠ دولارا لكل عضو لجنة صندوق، و٢٥٠ دولارا لكل

سكرتير صندوق و٢٢٠ دولارا لكل حارس على الصندوق. ويقبض كل حزب مبلغا لمصاريفه الانتخابية بقيمة ١,٢ مليون شيكل (٣٠٠ ألف دولار) مقابل كل عضو كنيست ينتخب، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في دفع رواتب ١٢٠ عضو كنيست على الرغم من عدم انعقاد أية جلسات حكومية أو برلمانية في الفترة الواقعة بين موعد الانتخابات وحتى تشكيل الحكومة الجديدة (حوالي ٣٠٠ مليون شيكل).

وتفيد معطيات وزارة المالية أن معظم الأحزاب والكتل البرلمانية لا تملك القدرة الكاملة على تمويل الحملات الانتخابية، وعلى سبيل المثال يعاني حزب العمل من عجز بقيمة ١٢٠ مليون شيكل، وأما حزب التكتل الحاكم يعاني من عجز بقيمة ٤٠ مليون شيكل. وقد حصل كل واحد من الأحزاب على مبلغ ١,١ مليون شيكل عن كل عضو قائم في الحزب قبل الانتخابات، وإليه يضاف مبلغ ٦٢ ألف شيكل يتعلق بالتمويل الجاري لكل عضو، ومبلغ ١٨٧٠ شيكلاً تبرعات من أشخاص خارج الحزب.

وقدرت أوساط اقتصادية أن المبالغ المصروفة على الدعاية الانتخابية في شبكة الإنترنت فاقت بكثير تلك المصروفة على الدعاية في أجهزة التلفزيون ووصلت إلى حوالي ٨٠٠ مليون شيكل.

وكانت مصاريف الانتخابات الأخيرة أحد العوامل المساهمة في ازدياد العجز الحكومي إلى ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد دفع هذا الأمر العديد من زعماء الأحزاب (ومن بينهم بنيامين نتنياهو زعيم حزب التكتل الحاكم، وتسيبي ليفني زعيمة حزب كاديما والمعارضة) للعمل من أجل تغيير طريقة الانتخابات.

تعرف هذه الظواهر باسم الاقتصاد الانتخابي والذي سبب مشاكل جمة لوزارة المالية وللدولة على مر السنين. وتمثلت هذه المشاكل بزيادة ميزانيات الدولة في الفترة القريبة من الانتخابات، وعليه دخلت الدولة في عجز مستمر اضطر على إثره موظفو الوزارات المالية أن يجدوا التمويل المناسب لهذا العجز. وبدأت الظواهر المتعلقة بالاقتصاد الانتخابي بالظهور جليا منذ بداية السبعينيات. وقد أخذت أشكالا متعددة. فمثلاً في السبعينيات أقيمت شوارع جديدة وتم الاستثمار بالبنية التحتية وزادت الحكومة أجور العاملين بشكل ملموس. ولكنها كانت بالمقابل ترفع من الضرائب المفروضة بعد الانتخابات مباشرة، وفي الثمانينيات خفضت معظم الضرائب عن الأجهزة الكهربائية، أما اليوم فإن الاقتصاد الانتخابي يلبس لباسا جديدا يتمثل بالدرجة الأولى بارتفاع العجز الحكومي بنسبة لا بأس بها نتيجة

لقوانين تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية المختلفة، وهذه تؤدي بالتالي إلى تراجع في بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة. مثل نسبة الدين العام من الناتج الإجمالي وترتيب ائتمان الدولة وما إلى ذلك. أضف إلى ذلك أنه في الفترة ما قبل الانتخابات لا تنفذ أي إصلاحات على الإطلاق، وتمتنع الدولة عن تنفيذ أي تقليص قد يلحق الأضرار بالناخبين. وذلك من اجل عدم التصادم معهم في هذه الفترة الحرجة، وعليه فمن المفضل تأجيل هذه الإصلاحات إلى ما بعد الانتخابات. ويتمحور التأثير الأكبر للانتخابات على الاقتصاد بالتغييرات الجذرية الحاصلة بالسياسة المالية والنقدية مع اقتراب موعد الانتخابات. ويشير بنك إسرائيل إلى هذا التأثير الواضح بقوله: انه خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات (أجريت خلال هذه الفترة ست جولات انتخابية) نفذّت الحكومة سياسة مالية ونقدية موسعة ازدادت حدتها مع اقتراب موعد الانتخابات:

زيادة نفقات الحكومة والاستهلاك العام بشكل مكثف خلال الفترة التي تسبق الانتخابات وبالذات أربعة أو خمسة أشهر قبل إجراء الانتخابات. وتظهر نتائج مماثلة أيضاً بالنسبة للأجر الفعلي بالقطاع العام. إذ تشير الدلائل إلى ارتفاع الأجر الفعلي في القطاع العام في الفترة القريبة من الانتخابات. أما بعد الانتخابات فإن نسبة نمو النفقات العامة والأجر الفعلي كانت سلبية، في حين أن المخصصات والمستحقات المدفوعة من قبل الحكومة للسكان لم تتغير خلال فترة الانتخابات في إسرائيل، وهذا الأمر مناقض لما يحدث في باقي دول العالم.

عدد صفقات القروض السكنية لشراء منازل وبيوت جديدة بين الأزواج الشابة قَل جذرياً بحوالي ٢٠ ٪ منذ قرار إجراء الانتخابات في شباط ٢٠٠٩

أما بالنسبة للسياسة المالية فتشير المعطيات أيضاً إلى ارتفاع نسبة الفائدة البنكية بشكل ملحوظ عند اقتراب موعد الانتخابات وهبوط الفائدة بعدها.

تدير الحكومة الإسرائيلية في الوقت الراهن سياسة اقتصادية تتميز بازدياد الفعاليات. وتؤدي إلى انخفاض الضرائب ومستوى البطالة والى ارتفاع الناتج القومي الفعلي، وازدياد الدعم الحكومي وارتفاع الاستهلاك الشخصي للفرد. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا سيحدث لهذه المؤشرات بعد الانتخابات؟ تشير الأبحاث السابقة إلى استعداد الحكومة لفرض تقليصات معينة واتخاذ إصلاحات تطلب من المواطنين «شد الأحزمة» وعليه فقد تنتج إثر هذه الأمور ظاهرة تدعى «دورة سياسية» تستند إلى فرضيتين: الأولى أن الناخب يقرر لمن يعطي صوته حسب رؤيته للوضع الاقتصادي على المدى القصير، والثانية أن الحكومة تملك القدرة الكبيرة للتأثير على رفاهية المواطن وهي تستغل هذه القدرة لخلق أجواء جيدة اقتصاديا قبل الانتخابات.

ويشير بنك إسرائيل إلى ظاهرة أخرى تنبع من تأثير الانتخابات على اقتصاد الدولة. وتتلخص بتباطؤ ملحوظ يحصل بأسواق الأملاك غير المنقولة وأن عدد صفقات القروض السكنية لشراء منازل وبيوت جديدة بين الأزواج الشابة قد قلّ جذرياً بحوالي ٢٠٪ منذ قرار إجراء الانتخابات في شباط ٢٠٠٩. يقول مدير قسم القروض السكنية في البنك المركزي أن الكثير من الأزواج يفضلون تأجيل موعد شراء منزل سكني جديد إلى ما بعد الانتخابات. وذلك بسبب توقعات العديد من هذه الأزواج أن تشكل حكومة ذات طابع اجتماعي أكثر. وتعمل من اجل إرجاع قروض الاستحقاق لشراء منازل أو شقق لشرائح سكانية ألغيت جميع حقوقها بالحصول على مساعدات سكنية خلال السنوات الأخيرة. ينتظر البعض الآخر أن تعاد الهبات والمساعدات الشخصية أو المنح لمشتري المنازل السكنية في مناطق غير مركزية مع تغيير الحكومة. علما أن هذه المساعدات والهبات ألغيت مع تنفيذ خطة الإشفاء الاقتصادي في إسرائيل منذ سنة ٢٠٠٣ والتي بدأ بتنفيذها وزير المالية آنذاك بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الراهن.

من الصعب جداً تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عمليات العنف والإجرام. بسبب عدم توفر معطيات عن العمليات الفعلية مقارنة مع الإجرام المصرح عنه

الفصل السادس: التكلفة الاقتصادية للعنف والإجرام

وصلت التكلفة الاقتصادية لعمليات العنف والإجرام في إسرائيل عام ٢٠٠٩ إلى ١٥ مليار شيكل (حوالي ٤ مليار دولار)، علما أن هذه العمليات (المصرح عنها) هبطت خلال العام بنسبة ٥٪ مما لا يتوافق مع الارتفاع الحاصل في التكلفة الاقتصادية لهذه العمليات بنسبة ١٠٪ تقريبا خلال العام نفسه (من ١٣,٧ مليار شيكل عام ٢٠٠٨). ففي حين يطالب العديد من أعضاء الكنيست، ومن مختلف الكتل البرلمانية، رفع الميزانيات المخصصة للشرطة ولوزارة الأمن الداخلي وإقامة أجهزة شرطة بلدية، يزداد العنف في إسرائيل يوما بعد يوم. وقد تراكمت الخسائر الاقتصادية المتعلقة بالعنف والإجرام لتصل إلى حوالي ١٠٠ مليار شيكل خلال السبع سنوات السابقة، أي بمعدل ١٤ مليار شيكل سنويا، وعلى سبيل المثال، تكلف عملية قتل حوالي ٢ مليون شيكل، وتكلف عملية سطو مسلح حوالي ٢٥٠ ألف شيكل. وأما سرقة سيارة فقد تكلف أجهزة الشرطة مبلغ ٥٠ ألف شيكل[٢٤].

وقد ادعى المفتش العام للشرطة دودي كوهين بأنه لو حصلت الشرطة على مليار شيكل سنويا لمدة خمسة أعوام وتم تجنيد ألف شرطي إضافي، فإن مستوى الإجرام سيهبط بنسبة ٣٠٪ خلال الفترة نفسها. كان وزير المالية يوفال شطاينيتس أول المعارضين لهذه المطالب. وادعى أن إضافة ميزانيات بهذا الشكل لا تضمن انتشار

الشرطة في كل ركن أو شارع، وأنه من المفضل الاستثمار بإقامة أجهزة شرطة تابعة للسلطات المحلية تكون تكلفتها أقل من التكلفة المقترحة من قبل مفتش الشرطة.

عرضت وزارة الأمن الداخلي مع نهاية عام ٢٠٠٩ بعض المعطيات المتعلقة بالعنف والإجرام. وقالت: إن هذه الخسائر نتجت بشكل مباشر بسبب سرقة السيارات، علاج جرحى أصيبوا من الإجرام، علاج نفسي للمصابين، دفع وثائق تأمين، وسائل حماية، وسائل ردع وغيره.

على الرغم من هذا كله، يصعب جدا تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عمليات العنف والإجرام. بسبب عدم توفر معطيات عن العمليات الفعلية مقارنة مع الإجرام المصرح عنه. تضيف وزارة الأمن الداخلي. وتقول: إن تقدير الخسائر الاقتصادية غير المباشرة والناجمة عن عمليات العنف والإجرام أصعب بكثير من تقدير الخسائر المباشرة، بل هو شبه مستحيل. تشمل هذه الخسائر الخوف والهلع من الإجرام، عدم الاستثمار في مناطق تتميز بنسبة عالية من الإجرام، التدهور الحاصل في نوعية الحياة، الأضرار النفسية المستمرة وغيرها.

تشكل الخسائر الاقتصادية نسبة ٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن إذا قارنا هذه النسبة بمثيلتها في بعض الدول على المستوى العالمي نجدها أقل من نسبة الإجرام من الناتج المحلي الإجمالي في كل من بريطانيا (٧,٦٪)، أستراليا (٧,٥٪)، الولايات المتحدة (٥,٥٪) وغيرها. وعليه فإن تقدير الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة يصل إلى ٤٣ مليار شيكل سنويا، وتشكل قضايا العنف ٣١٪ من هذا المبلغ، أما الغش والاحتيال فيشكل ٢٤٪ والعقارات ٢١٪.

تحصل نسبة كبيرة من هذه الخسائر بسبب الإجرام المنظم الذي يضم بعض العائلات[٢٥]. وقد أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مداولات حول كيفية مواجهة الجريمة المنظمة في إسرائيل. ووجه وزير العدل، المستشار القضائي للحكومة والمدعي العام خلال المداولات انتقادات قاسية للمحاكم ولهيئة فرض القانون بسبب عدم نجاحهم بمحاربة رؤساء الجريمة في إسرائيل.

وتساءل وزير العدل: «لماذا لا يقدم رؤساء عائلات الإجرام بيانات ضريبية سنوية؟ يتطلب عمل كل منظمة إجرام ما لا يقل عن ١,٢ مليون شيكل (٣٠٠ ألف دولار) شهريا، يجب أن تلاحقهم من أجل تقديم تقارير ضريبية وبيانات رأسمال سنوية». وقال المستشار القضائي إن القانون الذي يحدد العقوبة الدنيا للجرائم الخطيرة ما زال يراوح مكانه في الكنيست منذ أربع سنوات. كما وجه انتقادات للمحاكم وقال:

«جرائم الجريمة المنظمة التي تصدر أحكام عليها بالسجن مدة ثلاثين عاما في الولايات المتحدة، تصدر عليها أحكام بالسجن مدة عامين في إسرائيل. وفي ظل ذلك كيف تشن حربا على هذه الجرائم؟».

وقال المفتش العام للشرطة دودي كوهين «إن نشاطات الإجرام المنظم في إسرائيل متعددة وتشمل نشاطات جنائية وقانونية حيث يلتقي الاثنان في مجال تبييض الأموال». وأضاف أن «الشرطة تعمل على أساس أن تمزيق أية منظمة إجرامية يكمن في تمزيقها اقتصاديا».

وقال موشيه لدور المدعي العام الإسرائيلي: «الأسلوب الأمثل لمحاربة الجريمة المنظمة هي الهجوم الاقتصادي والإداري اللذان ترافقهما مصادرة ممتلكات وإغلاق محال، إننا نشن صراعا وأيادينا مكبلة».

ونقلت صحيفة «يديعوت احرنوت»[٢٦] عن مصادر قضائية قولها: إن بعض نشاطات كبار المجرمين تدار من داخل السجون من خلال الاتصالات الهاتفية بين المساجين وأفراد عائلاتهم والمحامين الذين يزورونهم. وقالوا: انه يوجد اليوم في السجون والمعتقلات حوالي خمسمائة عضو في هذه المنظمات. أما مجموع النشاطات الاقتصادية التي تسيطر عليها هذه العائلات فيقارب ١٢ مليار شيكل سنويا.

الفصل السابع: الإصلاحات الضريبية

بدأت إسرائيل بتنفيذ إصلاحات ضريبية مع بدء تنفيذ خطة إشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، والتي بادر لها وزير المالية آنذاك بنيامين نتنياهو، وستمتد تأثيرات هذه الإصلاحات حتى عام ٢٠١٠. وتتلخص في الأساس بتغيير العبء الضريبي وإتمام كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة وأيضا الضرائب على الأرباح المجنية من أسواق المال. وكانت إسرائيل باشرت ونفذت خلال التسعينيات إصلاحات ضريبية تتعلق بالتجارة الدولية وبالأخص بما يتعلق بالاستيراد والمواد الخام. وهدفت هذه الإصلاحات إلى تطوير الأسواق المحلية وفتحها للمنافسة التامة مع الأسواق العالمية (سياسة الانكشاف). وخلق سعر صرف موحد، وقد أدت الإصلاحات الضريبية المنفذة حينئذ إلى إلغاء معظم قيود الاستيراد على اختلاف أنواعه وتقليل الضرائب الجمركية. وفي بعض الأحيان إلغائها تماماً. وهدفت الإصلاحات الحالية إلى تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الشركات

والأفراد ونجحت بذلك فعلاً. وبالإضافة لذلك نجحت الإصلاحات بأن تفرض الضرائب على أسواق المال ومساواة نسبة الضرائب من أسواق المال خارج البلاد مع تلك الناتجة من فعاليات ونشاطات في أسواق المال داخل إسرائيل، وعليه تكون الحكومة أكملت خطوات تحرير أسواق المال وأسواق العملات الصعبة.

وفيما يلي تلخيص بنود خطة الإصلاحات الضريبية:

١. تخفيض تدريجي للضرائب المباشرة بما في ذلك تقليل نسبة الضريبة الهامشية من ٤٩ ٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٤ ٪ في عام ٢٠١٠.

٢. تقليل نسبة ضرائب الشركات من ٣١٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٥ ٪ في العام ٢٠١٠.

٣. رفع ضريبة القيمة المضافة إلى ١٦,٥٪ وذلك ابتداء من أواسط ٢٠٠٩، مع العلم أن ضريبة القيمة المضافة وصلت إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٥.

٤. رفع نسبة الضرائب المفروضة على الأرباح المجنية من أسواق المال من ١٥٪ إلى ٢٠٪ وعلى الفائدة الفعلية (من ١٠ ٪ – ١٥ ٪).

٥. تخفيض نسبة ضريبة التحسين[٢٧] إلى ٢٠٪ في العام ٢٠١٠ (نسبتها الآن تصل إلى ٢٥٪).

٦. تقليل الضرائب المفروضة حالياً على شراء شقة سكنية إلى ٥٪ .

وقد أدخل بنيامين نتنياهو التعديلات المتعلقة بضريبة الدخل عام ٢٠٠٥ (بكونه وزيرا للمالية)، وكان الهدف من ورائها تخفيض نسبة ضريبة الدخل بشكل تدريجي. وسوف يعطي هذا التعديل إضافة للدخل الصافي تتراوح بين ٢٠ شيكلاً شهريا (لمن يتقاضى راتبا حتى ٤٥٠٠ شيكل) إلى ١٠٠٠ شيكل شهريا (لمن يتقاضى ٥٠٠٠٠ شيكل). سينتهي هذا التعديل مع نهاية ٢٠١٠ ولكنه يحسن بشكل ملموس وضع من يتقاضى راتبا عاليا. وسيكون تأثيره هامشيا على ذوي منخفض.

أما بالنسبة لضريبة الدخل السلبية فقد بدأ العمل بها منذ شهر أيلول ٢٠٠٨. إذ أصبح من الممكن تقديم طلب للحصول على ضريبة دخل سلبية، خصوصا بالنسبة لسكان القدس، نتانيا، الخضيرة والناصرة العليا، التي تطبق هذه الامتيازات عليها، وستطبق الامتيازات على باقي سكان إسرائيل في المستقبل.

وبادر لقانون ضريبة الدخل السلبية عضو الكنيست سيلفان شالوم من حزب الليكود كخطوة مكملة للإصلاحات الضريبية التي بدأت عام ٢٠٠٤ والتي أدت إلى تخفيض نسبة الضريبة من ٦٢٪ إلى ٤٤٪.

ويشكل هذا القانون انقلابا بالنسبة للعمال الذين تتراوح أجورهم الشهرية بين ١٧٢٥-٥٧٠٠ شيكل، إذ بإمكانهم الحصول على إضافة تتراوح بين ٢٧٠ -٤٠٠ شيكل شهريا. وكانت التجارب أثبتت أنه في الدول التي طبق فيها قانون الضريبة السلبية تضاءلت نسبة الفقراء، كما تضاءلت قوة الفقر في أوساط الذين ظلوا فقراء.

ولا يلغي تطبيق قانون ضريبة الدخل السلبية ضرورة وجود شبكة الرفاه الاجتماعي، لكنه يشكل أداة لمساعدة الأشخاص الذين لا تصل أجورهم إلى السقف الضريبي.

ومع ذلك يؤكد القانون أن العامل الذي لديه ولد أو اثنان يحق له الحصول على إضافة ٢٧٥ شيكلا شهريا، أما العامل الذي لديه ثلاثة صبية أو أكثر فسيحصل على إضافة تصل إلى ٤٠٠ شيكل.

ويستطيع العامل الذي يزيد عمره عن ٥٥ عاما التمتع بضريبة دخل سلبية. حتى وان لم يكن لديه أبناء تقل أعمارهم عن ١٩ عاما.

ويتم العمل في ضريبة الدخل بناء على دفعات. إذ إن كل من يستحق ضريبة دخل سلبية سيحصل عليها بأربع دفعات سنويا. ويشترط فيمن يستوفون هذه الشروط التوجه شخصيا إلى مكاتب ضريبة الدخل والمطالبة بضريبة الدخل السلبية.

صادقت وزارة الداخليّة على رفع ضريبة الأرنونا بنسبة٦٣,١ ٪ وهذه هي النسبة التي يمكن للسلطة المحلّيّة أن ترفع بها ضريبة الأرنونا دون أن تضطرّ للرجوع إلى وزارة الداخليّة، حيث يتوجّب على كلّ سلطة ترغب في رفع ضريبة الأرنونا بأكثر من ذلك أن تحصل على مصادقة وزارة الداخليّة على هذه الزيادة. مع ذلك، نشير إلى أنّ هنالك سلطات محلّيّة آثرت عدم رفع ضريبة الأرنونا. وأخرى قرّرت إنقاصها وهي حالة نادرة بالفعل أقدمت عليها بعض السلطات.

أحدث قانون التسويات لعام ٢٠٠٩ تغييرات جذريّة في قانون ضريبة القيمة المضافة، سيكون لها تأثير شديد على جمهور المشغلين سواء أكانوا مستقلين أم كانوا شركات. بل حتى لو كانوا بنوكاً أو جمعيّات خيريّة.

أحدث قانون التسويات لعام ٢٠٠٩ تغييرات جذريّة في قانون ضريبة القيمة المضافة، سيكون لها تأثير شديد على جمهور المشغلين سواء أكانوا مستقلين أم كانوا شركات. بل حتى لو كانوا بنوكاً أو جمعيّات خيريّة

ستكون الجمعيّات الخيريّة من ضمن دائرة الملزمين بتقديم كشف دوريّ خلال العام تُفصّل من خلاله الفواتير التابعة للمشغلين المرخّصين الذين تمّ التعامل معهم خلال الشهر بما في ذلك التاريخ، المبلغ الإجماليّ، مبلغ الضريبة ورقم المشغل المرخّص لدى سلطة ضريبة القيمة المضافة.

سيتم تنفيذ هذا الإلزام وتعميمه في المرحلة الأولى ابتداءً من ١/ ٧/ ٢٠١٠ على

جميع المؤسّسات الماليّة إضافةً إلى المؤسّسات الخيريّة التي يعمل ضمن إطارها ٦٠٠ عامل على الأقلّ خلال العام ٢٠٠٩ وفق الكشف السنوي للمعاشات، وستنضمّ إلى القافلة ابتداءً من بداية العام ٢٠١١ المؤسسات الخيريّة التي شغّلت لديها ٣٠٠ عامل على الأقلّ خلال العام ٢٠١٠، وستنضم ومع بداية العام ٢٠١٢ جميع المؤسسات الخيرية إلى جمهور الملزمين بتقديم التقارير والكشوفات الدوريّة.

أما التعديل الثاني فيخصّ المشغلين المرخّصين أنفسهم، وهو تعديل مفصلي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، حيث سيقوم مدير ضريبة القيمة المضافة بتخصيص أرقام الفواتير لكلّ مشغل مرخّص بشكل محوسب وحيّ كل سنة من جديد حتى ٣٠ تشرين الثاني من كلّ عام عن السنة التي تليها. وسينتهي العهد الذي كان يختار فيه المشغل المرخّص أرقام الفواتير الخاصّة بالمصلحة.

والتعديل الثالث والمهم هو إلزام المشغلين المرخّصين بتقديم تقرير شهريّ مفصّل حيّ ومحوسب (وابتداءً من بداية العام ٢٠١٢ يجب أن يكون موقّعاً بتوقيع إلكتروني مرخّص أو مؤمّن).

الهدف من وراء هذه التغييرات الجذريّة كما هو معلن هو محاربة الفواتير المزيّفة والوهميّة، إلا أنّ الأمر يحوي في طيّاته إلقاء مهامّ التسجيل والتوثيق على كاهل المشغلين ومحاسبيهم حيث سيلزمون بتقديم الكشوفات بشكل محوسب وبثها بشكل حيّ إلى حاسوب سلطة الضرائب، مّا سيوفر وقتاً وجهداً وكذلك مصاريف ماليّة كثيرة وكبيرة على سلطة الضرائب والدولة، وسيكون أيضاً بإمكان سلطة الضرائب كشف الصفقات الوهميّة والفواتير المزيّفة أو «المضروبة» كما هو متعارف عليها في سوقها. وسيكون لمدير الضريبة صلاحيّة عدم استصدار فواتير ضريبة لمن يسرّح فواتير وهميّة بشكل غير قانوني، وذلك بعد إنذاره بنيّة القرار. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التعديلات الأخرى في قانون ضريبة القيمة المضافة والتي تنص على رفع الدورة السنوية المعفية إلى ١٠٠ ألف شيكل بدلاً من ٧٠ ألف شيكل الحاليّة.

إجمال

تناول هذا التقرير بإسهاب الوضع الاقتصادي في إسرائيل عام ٢٠٠٩ وذلك من خلال التطرق لأهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو، والتغييرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، والتغييرات على المستوى العالمي وتأثر إسرائيل منها وما إلى ذلك.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩ نموا إيجابيا بنسبة ٠,٥٪ وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٦٧٦,٤ مليار شيكل (حوالي ١٧٨ مليار دولار)[٢٨] وذلك خلافا لكل التوقعات السابقة لكل من البنك المركزي ووزارة المالية والتي تحدثت عن نمو سلبي بنسبة ٢٪. وقد كان الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي هما المحركين الرئيسيين لنمو الاقتصاد، بينما سجلت الاستثمارات والتصدير هبوطا خلال هذه الفترة.

ولكن إذا أمعنا النظر في معطيات الاقتصاد فمن الجدير هنا أن نميز بين الأزمة المالية، والتي قد تكون إسرائيل أول من تخطاها من بين دول العالم وبين الأزمة الحقيقية التي تعيشها إسرائيل منذ فترة، والمتمثلة بالإطاحة بدولة الرفاه بشكل تدريجي واتساع الفجوات الاقتصادية واستفحال الفقر، وتراجع التعليم وخدمات الصحة والرفاه على إثر تخصيص موارد طائلة للأمن والاستيطان. وقد تم الإعلان من قبل مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ١,٧ مليون شخص من أصل ٧,٥ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٩. ويقول المحللون أن توقف النمو السريع الذي ميز إسرائيل خلال السنوات الأربع الماضية يمثل استحالة كون النمو المذكور نموا طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدم مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا وأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. السبب في ذلك يكمن في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية.

وسجل التضخم المالي في عام ٢٠٠٩ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٣,٩٪، وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ وتتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي ويتراوح ما بين ١٪ إلى٣٪. وبقي العامل الأساس لارتفاع التضخم المالي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما فيها الخضراوات والفواكه، المياه كما هي الحال بالنسبة لأسعار الوقود وغيرها. وعلى ضوء ارتفاع التضخم المالي بسبب ارتفاع المواد الغذائية الأساسية، وكون أن الشرائح

الضعيفة والفقيرة التي تعتمد على المخصصات الاجتماعية، هي الأكثر تضررا من هذا الغلاء، فقد تعالت أصوات كثيرة تنادي برفع المخصصات الاجتماعية، وخاصة مخصصات الأولاد والمسنين.

تأثر الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠٠٩ بالانتخابات الإسرائيلية التي كلفت الدولة حوالي ٣,٩ مليار شيكل (أكثر من مليار دولار)، نصفه تكاليف تعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية عن العمل، بالإضافة إلى دفع رواتب مضاعفة لمن يعمل في هذا اليوم أو لمن يقرر أن يستغل هذا اليوم كإجازة مدفوعة ما يزيد من تكاليف الصناعة بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل، وأما النصف الآخر فهو تكاليف مباشرة للانتخابات العامة (تكاليف الدولة بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل لتمويل الأحزاب، تفعيل صناديق الاقتراع ومراقبة عملية بث الدعاية الانتخابية)، تكاليف تنفيذ الحملات الانتخابية والدفع للعاملين في لجنة الانتخابات المركزية.

أما التكلفة الاقتصادية لعمليات العنف والإجرام في إسرائيل عام ٢٠٠٩ فوصلت إلى ١٥ مليار شيكل (حوالي ٤ مليار دولار)، علما أن هذه العمليات (المصرح عنها) هبطت خلال العام بنسبة ٥٪ ما لا يتوافق مع الارتفاع الحاصل في التكلفة الاقتصادية لهذه العمليات بنسبة ١٠٪ تقريبا خلال نفس العام (من ١٣,٧ مليار شيكل عام ٢٠٠٨).

وبدأت إسرائيل بتنفيذ إصلاحات ضريبية مع بدء تنفيذ خطة اشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، والتي بادر لها وزير المالية آنذاك ورئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، وستمتد تأثيرات هذه الإصلاحات حتى عام ٢٠١٠. وتتلخص هذه الإصلاحات في الأساس بتغيير العبء الضريبي وإتمام كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة وأيضا الضرائب على الأرباح المجنية من أسواق المال.

الهوامش

١ سعر صرف الدولار هو ٣,٨ شيكل للدولار الواحد

٢ وهي نسبة الفائدة التي تقترض فيها البنوك التجارية الأموال من البنك المركزي، يضاف عليها ١,٥٪ لتشكل نسبة الفائدة الأساسية بين البنوك والجمهور.

٣ هو الناتج المحلي الإجمالي ما عدا ناتج الخدمات العامة وخدمات الإسكان

٤ هو أحد الفروع الرئيسية للتصدير الصناعي.

٥ هذه الدول تضررت أقل من غيرها من الأزمة المالية ويتوقع نمو اقتصادها بشكل سريع خلال السنوات القليلة القادمة.

٦ قيمة الإنتاج الزراعي ناقص عوامل الإنتاج التي يشتريها المنتجون في الفرع.

٧ بالأساس كمية الخضار والحمضيات.

٨ يشمل عدد ساعات العمل لمجمل المشتغلين في فروع القطاع الإنتاجي، مواطني دولة إسرائيل وغيرهم ممن هم ليسوا مواطنيها (من خارج البلاد أو من السلطة الفلسطينية).

٩ الناتج الصافي لساعة عمل واحدة في القطاع الإنتاجي.

١٠ مؤشر يضم أكبر ١٠٠ شركة في إسرائيل

١١ أنظر مقال انطوان شلحت. بعنوان «كل شيء في إسرائيل». يحمل بصمات الأزمة المالية، باستثناء الموازنة الأمنية. («وكالة سما الاخبارية» بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٩).

١٢ المقصود خطة تطرح أساليب من اجل تحفيز العاطلين عن العمل على العودة إلى سوق العمل، وبموجبها يتم نقل ميزانيات حكومية من الخزينة العامة (ميزانية مخصصات البطالة ودورات التأهيل المهني) إلى شركات خاصة ربحية.

١٣ الارنونا هي ضريبة يتم فرضها على سكان منطقة معينة من اجل تمويل الفعاليات التي تنفذها البلدية ويقابلها في مناطق السلطة الفلسطينية ضريبة المعارف.

١٤ وهو قانون يلازم إقرار الميزانية العامة، ويتضمن سلسلة من الإجراءات القانونية ذات الطابع الاقتصادي، التي تطالب وزارة المالية بإقرارها دفعة واحدة، بزعم أنها تساعد في تطبيق الميزانية العامة، على الرغم من إقرار المحكمة العليا بأن هذا القانون، الذي تعمل به الحكومات الإسرائيلية منذ أكثر من ٢٥ عاما، يتناقض مع الأسس الديمقراطية.

١٥ أنظر تقرير بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية

١٦ أنظر نشرة «سينات» المتخصصة بالشؤون الاقتصادية السياسية وهي نشرة داخلية توزع كمادة خلفية على الهيئات القيادية والأوساط الرسمية في إسرائيل

١٧ العدد الصادر في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩

١٨ تقرير معهد أبحاث الأمن القومي، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٩

١٩ العدد الصادر في يوم ٤/١٢/٢٠٠٩

٢٠ العدد الصادر في ١٧ أيلول ٢٠٠٩

٢١ العدد الصادر في ١١/٣/٢٠٠٩.

٢٢ البروفسور هيلل شوفال من الجامعة العبرية.

٢٣ أنظر تقرير معهد «أدفا» للأبحاث الاقتصادية والإجتماعية لعام ٢٠٠٩.

٢٤ تدل معطيات دائرة الإحصاءات المركزية أن مستوى الشعور بالأمان لدى سكان إسرائيل هبط خلال العام ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٥٪، بينما هبط هذا الشعور بنسبة ١٠٪ خلال الثلاث سنوات الماضية. ولقد حصلت عام ٢٠٠٩ عدة عمليات قتل وعنف أثارت انطباعا صعبا جدا ازداد على إثرها الشعور بعدم القدرة على لجم هذه العمليات وكبح جماحها. من بين هذه العمليات: خنق طفلة عمرها ٣ أعوام من قبل أبيها إنتقاما من أمها، قتل رجل كان يمشي على شاطئ البحر هو وعائلته، قتل عائلة بأكملها مكونة من ٦ أشخاص بما فيهم أطفال رضع وغيرها وغيرها.

وتقول وزارة الأمن الداخلي أن الحل لتقليل عمليات العنف والإجرام يكمن في أمر واحد فقط: تخصيص المزيد من الأموال من أجل الوصول إلى الهدف، وهذا الأمر يظهر جليا في هبوط نسبة جرائم الشوارع بنسبة ملموسة بعد أن تمت تقوية وحدات الشرطة التي تعالج مثل هذا النوع من الإجرام. تقول الشرطة إنه يتوجب على الدولة أن تستمر في هذا الإتجاه وأن توسعه إلى مجالات عنف وإجرام أخرى. وذلك عن طريق زيادة الميزانيات والموارد وتحويل أجهزة الشرطة والسجون إلى منظمات جاذبة لقوى بشرية نوعية.

٢٥ على رأسها عائلة «أبوتبول»، عائلة «أفرجيل»، عائلة «هراري».
٢٦ العدد الصادر في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩.
٢٧ ضريبة التحسين هي ضريبة تفرض على مشتري الأراضي والعقارات غير المنقولة
٢٨ سعر صرف الدولار هو ٣,٨ شيكل للدولار الواحد.

(٥)

المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

يعتبر العام ٢٠٠٩ عام عودة رمز ما يسمّى الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل، ذلك أن الانتقال في السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة في إسرائيل نحو هذه النزعة مقرون، إلى حد كبير، بنتنياهو، وبالأوساط التي يمثلها ويقودها.

ولعل في إسراع نتنياهو، إثر توليه منصب رئاسة الحكومة، إلى طرح خطة حكومته الاقتصادية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، والبدء السريع بتطبيق تلك الخطة، ما يستدعي رصد وفهم نتائج هذه السياسة النيوليبرالية على المشهد الاجتماعي الإسرائيلي في العام ٢٠٠٩.

وفي واقع الأمر، فإن إسرائيل تشهد في العقدين الأخيرين انتقالا، متغيّر الوتيرة، نحو النيوليبرالية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ما زال أثره على المجتمع الإسرائيلي يثير جدلا حادًا بين أوساط المؤيدين المقرّبة والمدعومة من صانعي القرار السياسي في إسرائيل، وبين معارضين يعجزون عن التنظّم كتيّار سياسي أيديولوجي يمكن التعويل عليه في خلق معارضة جديّة للانتقال المذكور الذي يدفع، في نظرهم، إلى نتائج اجتماعية- اقتصادية تلحق الضرر بالشرائح الفقيرة والعمال.

ويمكن تلخيص ملامح هذا الانتقال في مبدأين أساسيين يبدوان، للوهلة الأولى، إيجابيين، إلا أن تجربة مجتمعات عديدة في العالم، في العقود الأخيرة، تبرهن أن ما يترتّب عليهما من نتائج في مجال اتساع الفجوات في الدخل وتدهور مستوى الحياة، وارتفاع مستويات البطالة وإفلاس أصحاب الأعمال والمشاغل الصغيرة

والتردّي الثقافي والسياسي وتعمّق الفروق بين الرجال والنساء في الحياة الاجتماعية وغير ذلك، هي نتائج بالغة التأثير على مجالات الحياة المختلفة. هذان المبدآن المميزان هما:

١. اعتبار المواطنين أفرادًا فاعلين مستقلين، أفضل ما يخدم مصالحهم هو تحريرهم من تدخُّل مؤسسات الدولة في شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية؛
٢. سيادة منطق السوق، بمعنى اعتبار الاقتصاد الحر حيزًا يحقِّق حرية واستقلال الفرد من ناحية، كما يحقق ناتجًا اقتصاديا أكبر من حيث فرص الربح ومميزات النجاعة من ناحية اخرى.

وفي حين يستغل نتنياهو ووزير ماليته يوفال شطاينتس وأنصار الانتقال إلى السياسات الليبرالية الجديدة كل فرصة للتأكيد على أنها ستعود بنتائج إيجابية في مجال تقليص الإنفاق الحكومي، وفي تحسين العائد الاقتصادي ورفع مستوى نجاعة الأسواق الاقتصادية وخفض مستوى الاعتماد على خدمات الرفاه الاجتماعي المُكلفة، ولهذا كله نتائج ايجابية، فإن العام ٢٠٠٩ يشهد، منذ تسلّم حكومة نتنياهو مقاليد الحكم، تغيّرات ملحوظة في مجالات التآكل المستمر في مستوى الحياة للشرائح ذات الدخل المحدود، وتراجع الخدمات الصحية، وازدهار قطاع الخدمات الصحية الخاصة التي لا يقوى ذوو الدخل المحدود على الدفع مقابلها، وبروز التعليم الخاص في المرحلتين الابتدائية والثانوية (ولهذا أثر سلبي على مدارس جهاز التعليم الحكومي)، وخصخصة خدمات التعليم العالي (كليات خاصة رسومها باهظة نسبيًا) وتحويل كل هذه إلى قنوات لتحقيق الربح والتنافس الاقتصادي، ما يوجب إجراء تعديلات على التعليم مثلا من حيث الشكل والمضامين.

هذا اضافة الى التغيرات في وجهة الحراك الاجتماعي العام والفروق الاجتماعية-الاقتصادية وثبات مستويات الفقر على درجة عالية، وزيادة حدة ظاهرة تذرير المجتمع بمعنى فردنته إلى حدّ يصبح الفرد فيه منقطع الصلة الثقافية بالأفراد الآخرين في مجتمعه وبالمؤسسات الاجتماعية الفاعلة.

ويلاحظ معارضو السياسات النيوليبرالية في إسرائيل أنها عزّزت تضاؤل الشعور بالأمان حيال الحياة اليومية، وانعدام الثقة بين الناس، وعدم الرضى عن المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وأضعفت جاهزية الفرد للمشاركة السياسية والاجتماعية، وهذا كله يدفع الفرد من الطبقات الفقيرة نحو العودة إلى تبني القيم الاجتماعية التقليدية وتعزيز الارتباط بأطر اجتماعية تقليدية مثل الأطر الوشائجية على اختلافها.

هذا ناهيك عن انعدام الأمان حيال الحياة اليومية مما يخلق عداءً نحو الاختلاف والتطوّر ونحو التنوّع الثقافي في المجتمع.

ومن نافل القول أن أنصار النيوليبرالية يعكسون هذه الصورة تمامًا ويتحدثون عن آثار ايجابية ستظهر جلية على المدى البعيد.

من ناحية ثانية، نجد أمرًا آخر يلفت الانتباه إزاء هذا التطورات الاجتماعية-الاقتصادية المهمة يتمثّل في اندثار اليسار الاجتماعي الإسرائيلي، والغياب شبه الكلّي لأي تيار سياسي أيديولوجي معارض لفكر الليبرالية الجديدة. ليس صحيحًا اعتبار غياب اليسار الاجتماعي الإسرائيلي تطورا جديدا على الساحة الإسرائيلية، ولكن انخراط حزب العمل بقيادة باراك في الحكومة الحالية بعد تحوّله إلى قوة سياسية هامشية في السياسة والمجتمع الإسرائيليين، واضطرار هذا الحزب إلى التماشي مع قرارات الأكثرية في الحكومة والخلافات الداخلية في صفوفه ضاعف من ضعف اليسار الاجتماعي الإسرائيلي وحدّ من فرص استعادته لعافيته في المستقبل، ويمكن في الصفحات التالية ملاحظة هذا الأمر بوضوح من خلال مواقف أعضاء الكنيست من حزب العمل ومواقف نقابة العمال العامة ورئيسها. في هذا الواقع الذي تقف فيه الشرائح الضعيفة دون حماية تيار سياسي أيديولوجي يدافع عن مصالحها يصبح من السهل على الأحزاب الدينية المتزمتة وأحزاب اليمين المتشدد أن تطرح نفسها كحامل لواء مصالح الفقراء لزيادة المكاسب السياسية وعدد المصوتين، ثم استبدال ذلك كله مقابل مقاعد وزارية في مفاوضات الائتلاف.

اندثار اليسار الاجتماعي الإسرائيلي

سيحاول فصل المشهد الاجتماعي فهم التغيرات التي أحدثها الانتقال إلى صيغة النيوليبرالية الإسرائيلية في ثلاثة محاور اجتماعية أساسية ومترابطة هي محور الفقر، محور العنف والجريمة، ومحور المناعة الاجتماعية.

تأثير سياسة الحكومة على ضائقة الفقر في إسرائيل ٢٠٠٩

جاء في الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة الجديدة التي قامت في العام ٢٠٠٩ برئاسة الليكود ما يلي:

«تسعى الحكومة إلى إحلال العدل الاجتماعي عبر تقليص الفجوات الاجتماعية ومجابهة الفقر، على نحو لا تهادن فيه، بواسطة التعليم، وبالتشغيل، وبواسطة تعزيز الدعم للفئات الضعيفة بين السكان». [١]

وقد تماشى هذا الاعلان مع تفاصيل الاتفاقيات مع أطراف الائتلاف الحاكم التي

تتمسك بادعائها أنها حامل لواء العدل الاجتماعي وحامية الطبقات الفقيرة والمقصود حزب شاس من جهة وحزب العمل من الجهة الثانية. ففي الاتفاق الائتلافي مع حزب العمل، احتل الجزء المخصص للاقتصاد والمجتمع جزءًا كبيرًا من الاتفاق، وجاء مفصلاً بصورة تلفت الانتباه، كما بدا فيه قلق شديد على المستقبل الاقتصادي لإسرائيل في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية القوية التي ضربت بقوة في حينه (شهر آذار ٢٠٠٩).[٢] وقد تمّ في بنود الاتفاق التطرق إلى قضايا الفقر ودعم الشرائح الضعيفة اقتصاديًا ومنع البطالة وزيادة فرص العمل بواسطة التأهيل المهني، ودعم الجمعيات الأهلية التي تقدم العون للمحتاجين، وزيادة مخصصات التأمين الوطني للمسنين وتمديد فترة استحقاق العاطلين عن العمل لمخصصات من الدولة، ومجابهة تسريح العمال من عملهم نتيجة للأزمة الاقتصادية، إضافة إلى الكثير من الإعفاءات الضريبية للفئات الفقيرة، وغير ذلك من التسهيلات. وعلى الرغم من أن الاتفاق الائتلافي مع حزب العمل لم يشمل فقرات مخصصة لمجابهة مخاطر الفقر تحديدًا، مع انه من الواضح ان كل الاجراءات المذكورة أعلاه تعتبر خطوات في اتجاه تقليص الظاهرة ومحاربتها.

تدلّ المعطيات حول الفقر في ٢٠٠٩، على زيادة في حجم الفقر وعلى تغيير في مميزات الفقراء أنفسهم

وتجدر الإشارة هنا إلى ان تكريس البنود المدافِعة عن العمال والفئات الضعيفة في الاتفاق الائتلافي مع حزب العمل لا يعني، في حال من الأحوال، ان قيادة هذا الحزب سعت إلى الزام الحكومة بتطبيق هذه البنود أو ان الحزب بقي ملتزمًا بها، كما تبين بعد ذلك، خلال سنة ٢٠٠٩.

وجاء في الاتفاقية الائتلافية مع حزب شاس، في الجزء المخصص لموضوع الرفاه الاجتماعي، انه اتفق بين شاس والليكود على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الأمهات العاملات وسكان المناطق الهامشية وزيادة مخصصات الأولاد لمساعدة العائلات كثيرة الأولاد، وما إلى ذلك من خطوات تعين الطبقات الفقيرة.[٣] كانت هذه الالتزامات باتخاذ خطوات عملية لمجابهة الفقر في إسرائيل والتصريحات المتكررة لرئيس الوزراء ووزير المالية شطاينتس عن نيتهما العمل على تقليص ظاهرة الفقر، منذ بداية السنة، تنبئ بخطة جدية تؤدي إلى تقليص حجم الظاهرة، ولكن الأمر لم يحدث، حسب تحليلات الخبراء، بسبب البعد بين التصريحات من ناحية والإجراءات الفعلية من جهة ثانية، وهي صفة تميز فترات الانتخابات البرلمانية عادة.

وعلى الرغم من انعدام احصائيات رسمية شاملة عن وضع الفقر في إسرائيل، في

العام ٢٠٠٩، الاّ ان جميع التحليلات التي رافقت صدور تقرير التأمين الوطني عن الفقر في ٢٠٠٨ (صدر في تشرين الثاني ٢٠٠٩)، أجمعت على أن المعطيات حول الفقر في ٢٠٠٩، ستدل على زيادة في حجم الفقر وعلى تغيير في مميزات الفقراء أنفسهم.[٤] ومن أهم المؤشرات التي كان يمكن على أساسها التنبؤ بهذا الازدياد في نسبة الفقر هو معطيات التأمين الوطني في إسرائيل حول حجم البطالة حيث كان معدل الحاصلين على مخصص البطالة في ٢٠٠٨ هو ٤٩٠٠٠ شخص في الشهر، بينما تراوحت الأرقام بين ٦٥٠٠٠ و ٧٢٠٠٠ عاطل عن العمل في الشهر، في النصف الأول من سنة (٢٠٠٩)، رغم عدم مرور فترة زمنية تزيد عن بضعة أشهر فقط، وفي هذا ما يشير إلى احتمال وجود تغيير جدي في اتساع وتعمّق ظاهرة الفقر في ٢٠٠٩.[٥]

تصل نسبة الفقراء في الوسط العربي إلى حوالي ٥٠٪ وبين اليهود المتدينين ٦٠٪

جدول رقم ١: المتوجهون إلى مكاتب العمل لطلب العمل- معدلات شهرية

السنة	طالبو العمل	طالبو الحصول على مخصصات بطالة
٢٠٠٥	٢٢٨,٧٢٦	٧١,٥٩٤
٢٠٠٦	٢١٦,١٤٧	٦٩,٦٢٨
٢٠٠٧	١٩٩,٢٣٦	٦٢,٨٢٤
٢٠٠٨	١٩٠,٢٤٣	٥٩,٧٧٣
٢٠٠٩	٢٢٦,٧٩١	٨٨,٦٥٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، إحصائيات بتصرف بنك إسرائيل/على موقع الانترنت بنك إسرائيل.

هذا مع العلم ان الاحصائيات الرسمية لا تشمل جميع المحتاجين والفقراء فعلاً، وانما فقط من يصرحون عن وضعهم، وهناك من يمتنع لأسباب شخصية مختلفة، منها الخجل واليأس، ان يعلن عن حاجته إلى مساعدة، ويفضّل التنازل عن حاجات أساسية من متطلبات الحياة الكريمة.[٦]

ومما يثبت انتشار الفقر وعمقه في إسرائيل أيضا تقرير منظمة الدول المتطورة **OECD**، الصادر في ٢٠/ ١/ ٢٠١٠، والذي بيّن ان في إسرائيل نسبة مرتفعة من الفقراء تصل إلى حوالي ٢٠٪ من السكان، وهي نسبة تساوي ضعف النسبة في الدول الأعضاء في هذه المنظمة، التي ترغب إسرائيل في الانضمام اليها.

ويستدل من التقرير ان أعلى نسب الفقر هي بين العرب والمتدينين اليهود المتزمتين، حيث تصل نسبة الفقراء في الوسط العربي إلى حوالي ٥٠٪ وبين عائلات المتزمتين دينيًا من اليهود إلى ٦٠٪ من المجموع. ويشير تقرير التأمين الوطني عن الفقر في

العام ٢٠٠٨ الى هبوط في نسبة الفقر في صفوف المهاجرين من اليهود الى ١٨٪، في حين ارتفع مستوى عمق الفقر قليلا، بمعنى ان الفرق بين معدلات دخل هؤلاء الفقراء وبين خط الفقر قد زاد، ولهذا تبعات على مستوى المعيشة اليومية.[٧] وقد صرّح الأمين العام لمنظمة OECD، الذي حضر إلى إسرائيل خصيصًا مع صدور التقرير، قائلاً إنه يوجد في إسرائيل عدد كبير من المسنين الفقراء مقارنة بدول أخرى أعضاء في منظمة الدول المتقدمة، بسبب انخفاض مخصصات التقاعد والشروط الصارمة للحصول على مخصصات من الدولة. وقال: ان إسرائيل اذا انضمت إلى منظمة الدول المتقدمة فستكون أكثر هذه الدول فقراً وتفاوتًا طبقيًا، لكن من ناحية ثانية اعتبر إسرائيل حالة نجاح اقتصادي واضح بسبب انخفاض نسب التضخم فيها وانتقالها السريع إلى نسبة نمو اقتصادي ايجابية والتعافي من آثار الأزمة العالمية قبل غيرها من الدول.[٨]

جدول رقم ٢: معدل الفقر في الأسر اليهودية والعربية (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	يهود			عرب		
	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪
١٩٩٠	٣٣,٥	١٣,٢	٦٠,٦	٤٧,٢	٣٤,٥	٢٦,٩
١٩٩٢	٣٣,٨	١٦,٠	٥٢,٧	٤٩,٨	٣٩,٠	٢١,٧
١٩٩٤	٣٣,١	١٦,٨	٤٩,٢	٥١,٩	٣٨,٥	٢٥,٨
١٩٩٦	٣٢,٧	١٤,٤	٥٦,٠	٤٦,٣	٢٨,٣	٣٨,٩
١٩٩٨	٣١,٣	١٣,٥	٥٦,٩	٥٢,٨	٣٧,٦	٢٨,٨
٢٠٠١	٣١,٦	١٤,٧	٥٤,٥	٥٤,٧	٤١,٣	٢٤,٦
٢٠٠٢	٣٠,٠	١٤,٨	٤٥,٦	٥٥,٦	٤٤,٧	٢٠,١
٢٠٠٣	٣٠,٥	١٤,٩	٥١,٥	٥٦,٩	٤٨,٤	١٥,٠
٢٠٠٤	٣٠,٣	١٥,٩	٥١,٥	٥٧,٥	٤٩,٩	١٣,٢
٢٠٠٥	٢٩,٨	١٥,٩	٤٦,٦	٥٨,٦	٥٢,١	١١,١
٢٠٠٧	٢٨,٣	١٥,٠	٤٦,٨	٥٨,٣	٥١,٤	١١,٨
٢٠٠٨	٢٨,٤	١٥,٣	٤٦,١	٥٧,١	٤٩,٤	١٣,٤

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة ٢٠٠١-٢٠٠٨. ومن الجدير ذكره أن المعطيات عن ٢٠٠٩ لم تنشر بعد.

أما خط الفقر المعتمد في إسرائيل فهو الدخل الذي يساوي ٥٠٪ من متوسط الدخل الشاغر للعائلة .

ويعني متوسط الدخل الشاغر للعائلة الدخل من العمل والعقارات والأرباح المالية بعد خصم الضرائب المباشرة وإضافة دفعات التحويل) الذي يتقاضى نصف العائلات ما يضاهيه أو يزيد عنه ويتقاضى نصف العائلات أقل منه . وهذا ما يجعل خط الفقر متغيرًا ومتأثرًا من مستويات الدخل في الدولة .

ويستدل من تقرير التأمين الوطني عن الفقر في إسرائيل في العام ٢٠٠٨ ان عدد الفقراء في السنة بقي كما كان سنة ٢٠٠٧ ، ويقدر هذا العدد بـ ١٦٥١،٣٠٠ نسمة، ما يدل على ثبات في مستويات الفقر في تلك السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية ، الأمر الذي يمكن تفسيره بفشل الحكومة في التوصل الى حلول للمشكلة ، مثل زيادة أماكن العمل لخفض مستوى البطالة وزيادة المخصصات التي تدفعها مؤسسات الرفاه لدعم الفئات الفقيرة .

يستدل من تقرير التأمين الوطني عن الفقر في إسرائيل في العام ٢٠٠٨ ان عدد الفقراء في السنة بقي كما كان سنة ٢٠٠٧، ويقدر هذا العدد بـ ١٦٥١،٣٠٠ نسمة

جدول رقم ٣: الفقر في السنوات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ (بالأرقام)

السنة		قبل دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	بعد دفع مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة
٢٠٠٨	عائلات	٦٨٠,٩٠٠	٤٢٠,١٠٠
	أفراد	٢,٢٨٣,٣٠٠	١,٦٥١,٣٠٠
	أطفال	٩٣١,٣٠٠	٧٨٣,٦٠٠
٢٠٠٧	عائلات	٦٦٩,١٠٠	٤١٢,٩٠٠
	أفراد	٢,٢٢٥,٦٠٠	١,٦٣٩,٤٠٠
	أطفال	٩٠١,٠٠٠	٧٧٣,٩٠٠

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة التأمين الوطني عن الفقر والفجوات الاجتماعية للعام ٢٠٠٨، ص. ١٠

ورد في التقرير معطى أثار الاستغراب والقلق في أوساط المختصين والسياسيين المهتمين بقضايا الفجوات الاجتماعية ، وهو أنّ نسبة عائلات العاملين الفقيرة من

مجمل العائلات الفقيرة في إسرائيل (٤٢٠,١٠٠ الف عائلة) تصل إلى ٤٦,٣٪.[٩]
ردًا على هذا المعطى قالت عضو الكنيست عن حزب العمل شيلي يحيموفيتش، المعروفة بانشغالها بقضايا الفئات الضعيفة والعدالة الاجتماعية وجودة البيئة، ان ما يُقلق في التقرير هو ان نصف الفقراء في إسرائيل هم أشخاص يعملون، مما يعني انّ التدهور الاجتماعي والاقتصادي الحاصل حول العمال إلى عبيد. وتعني يحيموفيتش ان «عمالاً مجتهدين وجيدين يشتغلون لدى المقاولين، يتقاضون أجرهم حسب ساعة العمل ووفق عقود مستغلة».[١٠]

وجاء في التقرير البديل عن الفقر ٢٠٠٩، الصادر عن جمعية «لتيت» (عطاء) انه في الماضي، تمّ اعتبار العمل عاملاً مخلصًا من براثن الفقر، الاّ انه في الواقع نشهد ارتفاعًا في نسبة الذين يعملون من بين متلقي العون في مجال الخدمات الأساسية مثل الغذاء اليومي، حيث تشكّل مميزات ديمغرافية وعائلية (مثل التعليم الأساسي، والنسبة المرتفعة من العائلات أحادية الوالدين)، عوائق أمام الاندماج في سوق العمل، ما لا يعطي للعمل صفة المنقذ من الفقر. وما يحتاجه المجتمع فعلاً لتقليص الفقر هو ازالة العوائق وجعل أماكن العمل سهلة المنال.[١١]

الفقراء يتحولون

إلى فقراء أكثر

من جهة أخرى، لخّص عضو الكنيست من حزب العمل أوفير بينيس، وهو محسوب على المدافعين عن حقوق الفئات الضعيفة في حزب العمل، أنّ المعطيات تدل على ان الفقر يتعمّق، أي ان الفقراء يتحولون إلى فقراء أكثر، وقال: ان الواقع الذي فيه نصف الفقراء هم من العمال هو واقع يتطلب علاجًا جذريًا ويستدعي رفع الحد الأدنى للأجور لكي يتمكن العمال من اعالة عائلاتهم بشكل لائق، واضاف بينس «ان مجتمعًا يقبع فيه ٣٤٪ من الأطفال و٢٢,٧٪ من المسنينّ تحت خط الفقر هو مجتمع مريض»[١٢] خاصة وان هناك ارتفاعاً هائلاً في الأجور التي يتقاضاها مديرو المؤسسات الخاصة والموظفون الكبار في سلك خدمة الدولة.[١٣]

وفي تعقيبه على معطيات تقرير الفقر المذكور، قال وزير الرفاه اسحق هرتسوغ ما يستدل منه ان سنة ٢٠٠٩ ستكون سنة أكثر صعوبة، حيث ربط بين الفقر وارتفاع مستويات البطالة، وكانت سنة ٢٠٠٩، شهدت مثل هذا الارتفاع في البطالة نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية.

وأضاف الوزير هرتسوغ ان معطيات الفقر تستدعي رفع مستويات الدخل عن طريق تغيير اسلوب حساب ضريبة الدخل، وتشجيع العمل وتطبيق قوانينه بشكلٍ لائق يحفز الفئات الضعيفة.[١٤]

ويقول د. ايتسيك سبورطا، المحاضر في قسم الإدارة في جامعة تل ابيب، الناشط الاجتماعي الاشتراكي الديمقراطي: إنّ التعامل مع الفقر وكأنه حالة من الاضطرار إلى التخلي عن الغذاء اللازم هو تعامل غير صحيح، حيث ان الفقراء يضطرون ايضًا إلى التخلي عن التعليم والعلاج، وهما من الحاجات الحيوية للوجود، واذا قِسنا وضع التعليم وخدمات الصحة لدى هؤلاء فسيمكننا ان نتعرف على عمق ضائقة الفقر في إسرائيل.

واضاف سبورطا ان اعتبار الجهات الرسمية لمعطيات الفقر مؤشراً على وضع ثابت في مؤشرات الفقر هو أمر يدعو إلى الاستغراب، ففي سنة ٢٠٠٢ مثلاً كانت نسبة الأولاد الفقراء في إسرائيل ٢٩٪ بينما هي في العام ٢٠٠٩، ٣٤٪.[١٥]

وفي تحليله لثبات الفقر على مستوى عالٍ في إسرائيل، يعزو سبورطا الأمر إلى الاستمرار في السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي تتبناها الحكومة الحالية، وهي سياسة تواصل ما بدأ به الوزير سيلفان شالوم، وزير المالية، ٢٠٠٢، وتبناها بنيامين نتنياهو عندما شغل منصب وزير المالية حتى العام ٢٠٠٦، ومن أهم ركائز هذه السياسة التقليص الحاد في مخصصات الأولاد وضمان الدخل من ناحية، وعدم نجاح سياسة تقليص ضريبة الدخل للأغنياء، التي كان الهدف منها دفعهم الى المزيد من المبادرات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة أماكن العمل. هذا في حين تؤكد أطراف رسمية وأخرى اهلية على ضرورة ان ترتكز سياسة الرفاه في إسرائيل على زيادة المخصصات التي تدفعها الدولة كأحدى أهم الطرق لخفض عدد الفقراء لأنها قادرة على اخراج الأولاد من قبضة ضائقة الفقر،[١٦] وهو أمر يتعارض مع التوجه الليبرالي الذي يزداد قوة في السياسة الاقتصادية – الاجتماعية الإسرائيلية.

سنة ٢٠٠٢ كانت نسبة الأولاد الفقراء في إسرائيل ٢٩٪ فيما وصلت سنة ٢٠٠٩ إلى ٣٤٪

كما ذكرنا آنفًا، وجدنا من المفيد لتوضيح مشهد الفقر في إسرائيل، ان نعاين الظاهرة من منظور توجه مختلف، أكثر إنسانية إذا صح التعبير، كنا قد شرحنا أهمية هذا التوجه في فصل المشهد الاجتماعي من تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، لأنه خلافًا للتوجه النسبي الذي يحول ضائقة الفقر إلى جولة في عالم الاحصائيات والأرقام، يبرز صعوبات الحياة اليومية للفقراء والمحتاجين، ويصف المعاناة والعوز والحرمان الذي يقضم لقمة عيش الأطفال.[١٧]

ولعل التجسيد الأبرز لتناول الفقر من هذا المنظور هو تقرير الفقر البديل، الصادر على نحو دوري عن جمعية «لتيت» (عطاء) التي تعمل على امتداد إسرائيل، بالتعاون والتنسيق مع ١٥٠ جمعية أخرى تتخصص في تقديم الغذاء والعون الأساسي للمحتاجين.[١٨]

يذكر التقرير البديل في مقدمته أنّ الهدف منه هو الكشف عن قساوة ظروف حياة الفقراء أمام الرأي العام في محاولة لتجنيد الدعم للضغط على صناع القرار في إسرائيل لأداء واجبهم وتحمّل مسؤولية حل مشكلة الفقر ولا سيما ظاهرة انعدام الأمان الغذائي.[١٩] ويوضح معدو التقرير انه يعتمد على ٣ دراسات شاملة أجريت حول الفقر والأمن الغذائي ومميزات جمهور المحتاجين إلى العون في مجال الغذاء اليومي، في إسرائيل، وحول المتغيرات في حجم ظاهرة الفقر وعمقها، كما تظهر في ما تواجهه جمعيات تقديم خدمات الغذاء للمحتاجين.[٢٠]

يقدّر التقرير البديل عن الفقر انه يوجد في إسرائيل، في سنة ٢٠٠٩، حوالي ٢٢٣٠٠٠ عائلة تعاني من نقص فعلي في الغذاء أو من انعدام الأمان الغذائي، ولا تستهلك سلة الغذاء الضرورية لعيش أساسي متوازن وصحي.

كذلك، يشير التقرير إلى أن٣.٥٠٪ من العائلات التي تتلقى عونًا في مجال الغذاء من الجمعيات الأهلية التي تختص بمثل هذه الخدمات تعيش بالرغم من المساعدة، تحت «خط الجوع»، وهو مقياس لكمية الغذاء الأساسية الدنيا الضرورية لعيش متوازن وصحي للإنسان، ويعادل هذا الخط، في عام ٢٠٠٩، ما قيمته ٢٧١٩ شيكلاً جديداً شهريًا.[٢١] وهو المبلغ المطلوب لسلة أغذية أساسية لعائلة من خمسة أفراد (أي لعائلة مؤلفة من والدين وثلاثة أبناء تتراوح أعمارهم بين ٣-١٦ عامًا).[٢٢]

ومن أهم مميزات الفقراء المحتاجين لمساعدة جمعيات تقديم العون الغذائي في إسرائيل ٢٠٠٩، ما يلي:

- ٦٩٪ من الذين يتوجهون إلى الجمعيات لتلقي العون الغذائي والمساعدة هم من النساء، و٢٨٪ من الرجال.
- ٧٥٪ من الحاصلين على العون في سن ٢٥-٥٤ وهو سن صغير نسبيًا، ومن المتوقع ان تتركب هذه الفئة العمرية من أوساط القوة العاملة. ومع ان التقرير البديل لا يورد أرقامًا مطلقة حول هذه الفئة العمرية الاّ ان هذا المعطى يتناسب مع المعطى الذي ظهر في تقرير الفقر الأخير الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٩، حول نسبة العاملين العالية من بين الفقراء في إسرائيل. ويستدل من المعطيات ان ٣٥٪ من مجمل متلقي المساعدة من جمعيات الغذاء يعملون. ٧٢٪ منهم يعملون عملاً جزئيًا، و٥١٪ عملاً مؤقتًا. ويضيف التقرير البديل انه لوحظ ارتفاع بنسبة ٥٩٪ في عدد العاملين من بين الحاصلين على دعم منذ سنة ٢٠٠٦.

- ٨٠٪ من متلقي الدعم حاصلون على تعليم ثانوي أو أقل، في حين ان ٤٪ فقط من متلقي الدعم حاصلون على تعليم أكاديمي.
- ٢٧٪ من الحاصلين على الدعم علمانيون، ٤٠٪ محافظون، ٢١٪ متدينون، و١١٪ فقط منهم من اليهود المتزمتين (الحريديم)، وقد يكون السبب في انخفاض هذه النسبة وجود آليات تكافل اجتماعي ودعم خاصة بالمجتمع الديني المتزمت (الورع). وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ان معطيات التقرير البديل عن الفقر لا تشمل السكان العرب في إسرائيل. تعقيبًا على هذه الحقيقة قال وزير الرفاه اسحق هرتسوغ: «ربما يكون هذا لأنهم في المجتمع العربي لم يصلوا حد فقدان الخجل حتى الآن، فالناس لا يريدون الكشف عن انهم محتاجون للغذاء ولذلك يستعينون بالعائلة الممتدة».[٢٣]
- صرّح ٢٥٪ من متلقي الدعم من جمعيات الدعم أنهم سُرحوا من عملهم بسبب الأزمة الاقتصادية.

يقول ما يزيد عن نصف المحتاجين (٥٤٪) أنهم مرّوا بأوضاع مهينة بسبب وضعهم. فيما اعترف ١٢٪ ا بأنهم تسوّلوا، وقال ٥٪ أنهم نبشوا حاويات القمامة بحثًا عن بقايا المأكولات و ما يمكن بيعه

وقد اظهر تقرير الفقر البديل مجموعة من النتائج المهمة خاصة فيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية العالمية على الواقع المعيشي ومستوى الفقر في إسرائيل. فقد قال ٤٤٪ من المحتاجين أن وضعهم الاقتصادي ساء في السنة الأخيرة، كما أشار ٦٣٪ منهم أنهم يمتنعون عن شراء الأدوية وتلقي عون علاجي لأن هذا يثقل كاهلهم. ويعكس هذا المعطى ارتفاعًا بـ٥،١٠٪ في هذه النسبة مقارنة بسنة ٢٠٠٨. فيما صرح ١٤٪ من المحتاجين بأنّ أحد أفراد عائلاتهم توفي جراء عدم القدرة على توفير العلاج اللازم، وهذا ارتفاع بنسبة ٤٠٪ من هذه السنة نفسها في سنة ٢٠٠٨. هذا وأشار ما يزيد عن ٩٠٪ من المحتاجين إلى أنهم لا يستطيعون الدفع مقابل علاج أسنان، ٧٥٪ من المحتاجين لا يستطيعون توفير هذا العلاج لأبنائهم..[٢٤]

وقد قال ما يزيد عن نصف المحتاجين (٥٤٪) أنهم مرّوا بأوضاع مهينة بسبب وضعهم. فيما اعترف ١٢٪ ا بأنهم تسوّلوا، وقال ٥٪ أنهم نبشوا حاويات القمامة بحثًا عن بقايا المأكولات و ما يمكن بيعه. وكشف التقرير نتائج مذهلة منها ان ٣٣٪ من المحتاجين جرّبوا الجوع، ٧٪ يخافون من الموت جوعًا، و٢٥٪ من مجمل المحتاجين عبّر عن خوفه من الاضطرار إلى العيش في الشوارع. فيما اعترف واحد من كل اربعة محتاجين (٢٥٪) انه فكر في الانتحار للخلاص من وضعه، وفي هذا المعطى ارتفاع بنسبة ٢٠٪ عنه في سنة ٢٠٠٨، ما يدل على اليأس من فرص الخروج من الضائقة.

اضافة إلى وجهات نظر الخبراء والسياسيين وناشطي الجمعيات الأهلية الذين ينتقدون سياسة الحكومة في مجابهة ضائقة الفقر، بل ويعتبرونها مسببها الأول، يعكس البحث الذي أجرته جمعية لتيت، عن آراء المجتمع الإسرائيلي في الفقر، شعورًا متشابهاً لدى غالبية الناس، كما يعكس خوفًا وقلقًا من المستقبل.[٢٥]

وجد البحث ان مشكلة الفقر والفجوات الاجتماعية، في سنة ٢٠٠٩، تحتل المكان الثالث، من حيث اعتبارها أكثر القضايا الحاحًا من بين تلك التي يتوجب على الدولة أن تجابهها، وتتفوق عليها من حيث الالحاح والأهمية مشكلة التعليم (٣٥٪) ومشكلة الأمن (٢٤٪)، ثم تأتي مشكلة الفقر (٢٣٪)، واذا ما قارنا هذه المعطيات مع معطيات بحث مشابه اجري في العام ٢٠٠٥، نجد تراجعًا في وعي الجمهور الإسرائيلي لمدى أهمية علاج ضائقة الفقر، حيث احتلت قضية الفقر والفجوات حينها المكان الأول من حيث صعوبتها.[٢٦]

يعتقد ٨٠٪ من الجمهور الإسرائيلي ان سياسة الحكومة لا تساعد في حل مشكلة الفقر، لا بل يعتقد نصفهم انها تزيد من حدة المشكلة بدل حلها. ويعتقد ١٢٪ من الجمهور فقط ان سياسة الحكومة تساعد على حل مشكلة الفقر.[٢٧]

يعتقد ٨٠٪ من الجمهور الإسرائيلي ان سياسة الحكومة لا تساعد في حل مشكلة الفقر، بل يعتقد نصفهم انها تزيد من حدة المشكلة بدل حلها

ويأخذ المجتمع الإسرائيلي بعض المسؤولية على نفسه في مجابهة الفقر، فقد تبيّن استعداد ٨٥٪ للتبرع خلال سنة ٢٠٠٩، إما بالمال أو بالأغذية أو بمنتجات أخرى. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة الا ان فيها انخفاضاً بالمقارنة مع السنة السابقة.

وقال ٥٣٪ من المشاركين في البحث انهم اضطروا إلى خفض مستوى معيشتهم في سنة ٢٠٠٩، نتيجة الأزمة الاقتصادية.

وفقد ١٠٪ مكان عملهم، ويظن ٢٥٪ ممن فقدوا مكان عملهم انهم لن يجدوا مكان عمل آخر خلال السنة القادمة.

٣٢٪ من الجمهور يعتقدون ان سبب عدم القدرة على الافلات من الفقر هي النقص في فرص العمل، في حين يظن ٢٠٪ ان الأجور المنخفضة هي السبب في عدم القدرة على الافلات منه.

ويلخص د. جيل درمون، رئيس تنظيم لتيت الحال، خطط مجابهة الفقر بقوله ان «القطاع الثالث» (المنظمات غير الحكومية) الذي يحارب ظاهرة الفقر نجح فعلاً في المكان الذي فشلت فيه السياسة المنشغلة بصغائر الأمور وبالنقاشات الايديولوجية التي أكل عليها الدهر وشرب، مما يدل على ان هذا القطاع الثالث يحتل تدريجيًا، مكانًا مهماً في ميزان قوى جديد آخذ في التشكّل».

ومن النتائج التي يعكسها هذا الوضع ايضًا فشل الأحزاب في طرح آفاق اجتماعية بديلة لقضايا العدل الاجتماعي والعمل على تنفيذها، وهذه فعلاً من مميزات المرحلة في السياسة المحلية. حيث تفككت التيارات الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية وفقدت تأثيرها، ليس في إسرائيل فحسب. وان كان الفشل في إسرائيل أشد بروزًا وأثقل وطأة.

لم يأتِ الفقر نتيجة الأزمة الاقتصادية الأخيرة، والركود. بل نتيجة سنوات طويلة من السياسة التي ابتعدت عن دعم الفئات الضعيفة. حتى بدا ان حل مشكلة الفقر لا يشكل هدفًا أساسيًا ولا يحتل مكانًا بارزًا على الأجندة العامة.

الاجرام والعنف في اسرائيل ٢٠٠٩

من بين القضايا الملحة التي أشغلت المجتمع الأسرائيلي في سنة ٢٠٠٩، كما يتبين من التقارير والأبحاث الكمية الدورية التي تفحص مستويات الديمقراطية والمناعة في المجتمع الاسرائيلي، هي قضية العنف والاجرام.[٢٨] هذا ما يلاحظه المتابع للشأن الاجتماعي الاسرائيلي. حيث الانشغال اليومي للصحف الأبرز في اسرائيل بقضية العنف، خاصة في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٩، بعد تكرار أحداث عنف بالغة القسوة والبشاعة في أماكن مختلفة. وقد انتقل هذا القلق والاهتمام العامان، بطبيعة الحال، الى أروقة المحاكم. والبرلمان الاسرائيلي. حيث خصصت لجانه المختلفة عددا من جلساتها[٢٩] لبحث انتشار العنف بين المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا وبين المواطنين العرب.[٣٠]

وفي حين يمكن أن يفهم من هذا الانشغال العام بالعنف أن هناك تفاقماً في الظاهرة. الاّ أنه يبدو من الاحصائيات التي نشرتها الشرطة عن «حصاد» السنة ٢٠٠٩ ان ثمة انخفاضاً في احصائيات الاجرام ما عدا فيما يتعلق بجرائم القتل. ويبدو ان هذا التناقض بين الجو العام الذي يعبر عن خطاب عام مهجوس بالعنف وبين احصائيات تعكس واقعا آخر يعود الى سببين: الأول هو انهماك الصحافة في اسرائيل بالموضوع، في أعقاب حادثة قتل جميع أفراد عائلة أوشرنكو في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩ [٣١] واعتبار هذا الحادث البشع مدخلا الى تناول موضوع انتشار العنف والجريمة في صفوف المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وذلك في السنة العشرين لهجرتهم الى اسرائيل.[٣٢] أما السبب الثاني للتناقض. فيمكن أن نعزوه الى أن الاحصائيات العامة تتطرق الى البلاد عامة، في حين أن تركيز الجريمة يكون

في شرائح محددة اجتماعيا، اقتصاديا وجغرافيا، تعكس وهما بصريا يصعّب فهم واقع الجريمة الحقيقي.

يتضح من المعلومات حول الاجرام خلال العام ٢٠٠٩، التي كشفها قائد الشرطة في مؤتمر صحافي عقد بتاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠١٠ أنه فيما عدا ارتفاع بنسبة ٨٪ في عدد حالات القتل، التي وصلت الى ١٣٥ حالة[٣٣] في ٢٠٠٩، هناك انخفاض في كافة الاحصائيات التي تتحدث عن الأنواع الأخرى من الجرائم وأعمال العنف. وقد جاء في التقرير التلخيصي للشرطة أن عدد الملفات التي فتحتها الشرطة بخصوص اقتحام البيوت انخفض بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٠٩ قياسا بالعدد نفسه في سنة ٢٠٠٦، وهذا ينطبق أيضا على مخالفات سرقة السيارات. كذلك، دل التقرير على انخفاض جدي في عدد ملفات الاعتداءات الجسدية العنيفة، في سنة ٢٠٠٩، يقدّر بنسبة ١٧٪، مقارنة بالعدد في سنين سابقة.[٣٤] أما بالنسبة لعدد الاعتقالات التي قامت بها الشرطة خلال سنة ٢٠٠٩ فوصل الى ٦٠٠٠٠ اعتقال وهو يزيد ب ١٥٠٠ اعتقال عن سنة ٢٠٠٨.[٣٥]

أما فيما يتعلق بعدد الملفات التي فتحتها الشرطة خلال ٢٠٠٩ للأحداث (لأبناء الشبيبة دون ١٨ سنة) في اسرائيل فهو مساو تقريبا لعددها في ٢٠٠٨، ويصل الى حوالي ٣١,٠٠٠ ملف حول ممارسة عنيفة من هذا النوع أو ذاك. من ناحية ثانية كان هناك ارتفاع بنسبة ١٢,٥٪ في عدد الأحداث الذين ضبطوا وفي حوزتهم سكاكين ممنوعة حسب القانون.[٣٦]

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإحصائيات تتطرق إلى الأحداث والمخالفات التي يتم الابلاغ بشأنها، ما يعني انها لا تعكس الواقع بدقة، حيث انه من المعروف، بالاعتماد على استطلاعات رأي من العقد الماضي، ان ٤٣٪ فقط من العائلات في اسرائيل يبلغون الشرطة عن اعتداءات يتعرضون لها، ما يعني أن أكثر من نصف المخالفات لا تسجّل ولا تدمج في التقارير.

أما فيما يتعلق بمحاربة عصابات الجريمة المنظمة، وهو هدف وضعته الشرطة على رأس أولوياتها منذ السنة الماضية[٣٧]، فان الشرطة عاقدة العزم على تدميرها تماما، حسب أقوال قائد الشرطة.[٣٨] وأضاف قائد الشرطة أن ١١ من رؤساء الجريمة المنظمة في اسرائيل مسجونون أو معتقلون على ذمة التحقيق، يضاف اليهم ٣٠ آخرون من شريحة القيادة الوسطى لعصابات الجريمة المنظمة في اسرائيل.[٣٩]

اضافة الى ما سبق، ما زالت النساء في اسرائيل يعانين من مظاهر عنف خطرة

ومتكررة، إذ شهدت سنة ٢٠٠٩ قتل ١٥ امرأة على يد أزواجهن أو أبناء عائلاتهن. كذلك سجّل ارتفاع بنسبة ١٠٪ في عدد توجهات النساء الى خطوط المساعدة الهاتفية لمجابهة العنف ضد النساء.[٤٠] ويذكر ان عدد الملفات التي فتحتها الشرطة للتحقيق في شكاوى قدمتها نساء ضد مخالفات عنف داخل العائلة، في سنة ٢٠٠٩، حوالي ١٢,٨٩١ ملفا، وهو مشابه للعدد في السنة السابقة ٢٠٠٨. ١٨,٩٪ من المشتكيات هن مهاجرات من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، ٢,٣٪ مهاجرات أثيوبيات و ١١,٨٪ من الشكاوى جاءت من نساء عربيات.[٤١]

وشهدت ٢٠٠٩ أيضا حالات عنف كثيرة كان ضحيتها أعضاء طواقم طبية ومن حراس المستشفيات، ما يعبر عن تفشي العنف في المجتمع. ويتضح من تقرير أصدرته وزارة الصحة الاسرائيلية أنه من ٣,٦٧٠ حالة ممارسة عنف ضد أطباء وممرضات وطواقم حراسة في العيادات والمستشفيات في اسرائيل، خلال سنة ٢٠٠٩، قدمت للشرطة ٦٥٠ شكوى، وأدين في المحاكم ما لا يزيد عن ٦ أشخاص فقط. في جميع الحالات الأخرى أغلقت ملفات التحقيق لأسباب مختلفة. يضاف هذا الى ١,٢٦٦ حالة عنف أخرى، غالبيتها حالات عنف جسدي، ارتكبت ضد الطواقم العاملة في المكاتب الاقليمية والعيادات التابعة لوزارة الصحة.

هيمنة للأفكار المسبقة السلبية اتجاه المهاجرين الروس

ويستدل من التقرير المذكور أن انخفاضا بنسبة ٨٪ في عدد حالات العنف ضد طواقم المستشفيات قد سجّل مقارنة بمعطيات السنة السابقة - ٢٠٠٨ حيث وصل العدد الى ٣,٩٩٣ حالة.

هل يشكل المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي سابقا مصدرا للعنف؟

شهد المجتمع الاسرائيلي بعد عشرين عاما على وصول موجة الهجرة الكبيرة من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، أو ما يسمى الهجرة الروسية، بعض الأحداث التي أعادت آثار هذه الهجرة على المجتمع والسياسة الاسرائيليين الى مركز الاهتمام. ولعل الحدثين الأبرز في هذا السياق هما فوز حزب ليبرمان ب ١٥ مقعدا في الكنيست الاسرائيلي، معظمها من المهاجرين «الروس» من ناحية. اما الحدث الثاني، وهو المتعلق بموضوعنا هنا، فهو تجدد الحديث عن دور هؤلاء المهاجرين في رفع مستويات العنف والجريمة، وذلك في أعقاب جريمتي قتل بشعتين جدا راح ضحيتهما كثيرون من أفراد عائلتين من عائلات هؤلاء المهاجرين، وكان مرتكبو الجريمتين من المهاجرين «الروس» أيضا. وقد تحولت لائحة الاتهام التي قدمت ضد

أحد هؤلاء المجرمين بعد قتله لعائلة مكونة من ٦ أشخاص إلى لائحة اتهام عامّة ضد المهاجرين «الروس» برمتهم، حتى أن المذيع التلفزيوني المعروف يئير لبيد قال في مستهل برنامجه الاخباري في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩، أن شبح الطائفية الاسرائيلية «قد خرج من زجاجة فودكا»، ما يدل على موقف يتهم المهاجرين بالافراط بالشرب ثم ارتكاب الجرائم. وقد كان هذا موضوع الكثير من البرامج التلفزيونية والاذاعية التي عبرت عن مواقف مسبقة معادية للمهاجرين.[٤٢] وقال وزير داخلية سابق من حركة «شاس» أيضا أنه حذّر من أن السماح بهجرة غير اليهود مع اليهود من دول الاتحاد السوفييتي سابقا سوف يخلق مشاكل صعبة. حيث يوجد بينهم قتلة ومجرمون ومعادون للسامية.[٤٣]

وتدل على الرأي السائد في المجتمع الاسرائيلي حول دور المهاجرين في عالم الجريمة أيضاً نتيجة استطلاع «معهد كارتوغرافيا» للاستطلاعات الذي وجد في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩ أن ٦١٪ من المستجوبين في استطلاع خاص أفادوا بأن المهاجرين متورطون أكثر من غيرهم في الجرائم الخطيرة. ٧٠٪ وافقوا على أن المهاجرين يستهلكون كميات كبيرة من الكحول ما يؤدي في تورطهم في مخالفات عنف كثيرة.

١٦,٥٪ من الأحداث المهاجرين، الذين يتعلمون في المدارس، تعاطوا مخدرّات محظورة قانونيا

على الرغم من هذه الآراء المسبقة ومن الانطباعات الراسخة حول العلاقة بين الاجرام والعنف والزنى من ناحية وبين المهاجرين «الروس»، الاّ أن نتائج الأبحاث تدل على غير ذلك، على الأقل في معظم الفئات العمرية للمهاجرين، ما عدا في صفوف الأحداث والشبيبة حتى جيل ١٨، حيث تفوق نسب تورط المهاجرين من هذه الفئة العمرية في المخالفات نسبتهم من السكان عامة.[٤٤]

ويفيد بحث أجراه قسم البحث والاحصائيات في شرطة اسرائيل حول الاجرام في صفوف المهاجرين أن نسبة مخالفي القانون من بين المهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقا أقل من ٢٪ في حين أن هذه النسبة بين السكان القدامى في اسرائيل تزيد عن ٢٪ بقليل. ويبقى هذا المعطى صحيحا عند فحص عدد المخالفات، فحصة المهاجرين «الروس» في مجموع المخالفات خلال سنة ٢٠٠٧ أقل من نسبتهم من السكان.

ويدل البحث الأخير لسلطة محاربة المخدرات (يشمل معطيات للعام)٢٠٠٩. على نتائج خطيرة حول ما يتعلق بتقاليد تعاطي الكحول والمخدرات. في أوساط الأحداث الاسرائيليين عامة والأحداث من المهاجرين، على وجه التحديد. وتفيد المعطيات أن ١٦,٥٪ من الأحداث المهاجرين الذين يتعلمون في المدارس استعملوا

مخدرات غير قانونية مقارنة ب ٩٪ من الأحداث من السكان القدامى. وقال ٥ , ٤٤٪ من الأحداث انهم ثملوا من شرب الكحول خلال السنة الأخيرة مقارنة ب ٣٤٪ من الأحداث من السكان القدامى. تتوافق هذه المعطيات مع نتائج غالبية الأبحاث عن هذا الموضوع. وجميعها يصل الى ما مفاده أن تورط الأحداث المهاجرين في الاجرام والعنف يشكل استثناء مقارنة بحصة المهاجرين من الفئات العمرية الأخرى.

ازاء هذا، هناك اتفاق بين الصحافيين، السياسيين وعلماء الاجتماع من بين المهاجرين «الروس»، أو من المتخصصين بدراسة أوضاعهم على أن الآراء المسبقة، وبعضها عنصري جدا، راسخة جدا لا تزعزعها المعطيات العلمية.[٤٥] وهناك اتفاق بين هؤلاء على أن المهاجرين، كما في جميع الدول، يعانون من مصاعب اقتصادية جمّة، ومن العيش في الضواحي البعيدة والمهمشة، ومن أزمات نفسية واجتماعية ومن صعوبات في التأقلم مع عادات وتقاليد وأساليب مجتمع مختلف غريب بالنسبة لهم، حتى أن كثيرين منهم لا ينجحون في العمل في مجال اختصاصهم ويفقدون مكانتهم الاجتماعية. كل هذه تزيد من مشاعر الاحباط وخيبات الأمل التي من الممكن أن تقود الى سلوكيات اجتماعية منحرفة.

ارتفاع بنسبة ٨,٤٪ في مستوى العنف بين العرب في ٢٠٠٩ مقارنة بالسنة المنصرمة

مستوى الإجرام في المجتمع العربي في إسرائيل ٢٠٠٩

كان للمجتمع العربي في إسرائيل حصة كبيرة في مشهد الإجرام والعنف قياسًا الى نسبة العرب من السكان عامة، ما أدى إلى زيادة الاهتمام والقلق في أوساطهم، إضافة الى انشغال الإعلام والسياسيين والمنظمات الأهلية ولجنة المتابعة العليا لشؤون العرب بمسألة مواجهة المشكلة. وقد نظمّت لجنة المتابعة العليا، بصفتها الجسم التمثيلي الأوسع للعرب، اجتماعات للتشاور مع ناشطين سياسيين واجتماعيين ومع أكاديميين وباحثين مختصين في هذا الشأن. كما بادرت لجنة متابعة قضايا التعليم العربي ايضا الى عدد من الخطوات التي حاولت الإسهام بمجابهة العنف في المدارس العربية في القرى والمدن العربية المختلفة.

وتفيد الاحصائيات حول انتشار الاجرام في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل ان ثمّة ارتفاعاً بنسبة ٤ , ٨٪ في ٢٠٠٩ مقارنة بالسنة المنصرمة، وهو ارتفاع يفوق بكثير الارتفاع الذي كنا نشهده في السنوات السابقة، كما تدل تقارير الشرطة على ارتفاع في مستوى ارتكاب مواطنين عرب لمخالفات عنف مختلفة. ومن المهم أن نتنبه هنا الى حقيقة ان هذه المعطيات تتطرق الى الحالات التي تم الابلاغ عنها للشرطة، وكنا

قد أشرنا سابقًا الى أن نسبة التبليغ عن المخالفات على أنواعها منخفضة بشكل عام . هذا ناهيك عن انه من الممكن ، في مجتمع يغلب التوتر على علاقته مع أذرع الأمن والقانون ، أن يمتنع كثيرون عن تبليغ الشرطة بالمخالفات وأحداث العنف والإخلال بالنظام العام .

٤١٪ من المتهمين بجرائم قتل في سنة ٢٠٠٩ هم من المواطنين العرب؛

ويشير تقرير حديث ، أعده مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست ، بشأن الإجرام في المجتمع العربي ، [٤٦] وجرى بحثه في لجنة الداخلية في الكنيست في شباط ٢٠١٠ الى الإحصائيات التالية :

٤١٪ من المتهمين بجرائم قتل في سنة ٢٠٠٩ هم من المواطنين العرب ؛
و ٣٦٪ من المتهمين بمحاولات قتل ؛
و ٣٦٪ من المتهمين باعتداءات عنف خطيرة ؛
و ٤١٪ من المتهمين بجرائم حرق ؛
و ٣٦٪ من المتهمين بجرائم سطو ؛
و ٤٣٪ من المتهمين بجرائم سطو رافقها تهديد لحياة الآخرين .

وقد سُجِّل الارتفاع الأبرز في مستوى الاجرام بين العرب في ألوية الشمال وتل أبيب والجنوب ، حسب التقسيمات المتبعة لدى الشرطة ، حيث كانت نسب الارتفاع في هذه الألوية ٦ , ١١٪ ، ١ , ١١٪ و ٢ , ١٣٪ على التوالي .

كذلك ، سُجلت ارتفاعات كبيرة في بعض أنواع الجرائم دون غيرها ، مثلا كان هناك ارتفاع بنسبة ١٩٪ في المخالفات المتعلقة بالمجال الأمني ، وارتفاع بنسبة ٦ , ١٣٪ في مخالفات المخدرات والمخالفات الأخلاقية ، وارتفاع بنسبة ٩ , ٣٥٪ في مخالفات الغش والاختلاس ، و٢ , ١١٪ في مخالفات تتعلق بالاعتداء على أملاك الآخرين . أما الارتفاع في ارتكاب المخالفات الأخرى فكان بنسب منخفضة .

يوجد تناسب طردي واضح بين الارتفاع في مستوى الفقر في صفوف العرب وبين الارتفاع في مستوى الاجرام

وفيما يخص مخالفات العنف المنزلي ، ويقصد به ممارسة العنف على أشكاله ضد أفراد العائلة ، فان حصة المواطنين العرب من بين المتورطين في هذا النوع من المخالفات تفوق نسبتهم من السكان . ويتضح من تقرير مركز البحث في الكنيست أنه منذ بداية سنة ٢٠٠٩ حتى مطلع شهر تشرين الثاني منها ، كان حوالي ٤٠٪ من المسجونين والمعتقلين ، في إسرائيل ، بسبب ارتكابهم مخالفات اعتداء ضد أفراد عائلاتهم ، وخصوصا النساء ، من العرب . وهذه نسبة مرتفعة جدا قياسا الى نسبة العرب من السكان . ويشار الى ان التقرير يورد ان نسبة غير اليهود من بين جميع المسجونين والمعتقلين لأسباب جنائية في إسرائيل تصل الى ٥٠٪ ، أغلبهم من العرب .

وفي حين يقوم التقرير المذكور بتحليل استشراقي وضيع المستوى للأسباب الثقافية التي تدفع باتجاه تفاقم ظاهرة الجريمة والعنف في صفوف العرب، من ناحية، ويبرئ الشرطة وأجهزة فرض القانون من أية مسؤولية تجاه ما يجري في المجتمع العربي، لا سيما في مجالي العنف المنزلي والمتاجرة بالمخدرات واستعمالها، الا ان التقرير يعود للحديث عن علاقة وثيقة بين ارتفاع نسب الفقر والبطالة والمشاركة المتدنية للمرأة في سوق العمل وبين ازدياد مظاهر العنف، حيث انه يوجد تناسب طردي واضح بين الارتفاع في مستوى الفقر في صفوف العرب وبين الارتفاع في مستوى الاجرام.[٤٧]

أثر السياسات النيوليبرالية على المناعة الاجتماعية (Social Resilience):

من المنطقي أن يكون لنتائج السياسة النيوليبرالية أثر على مستوى المناعة الاجتماعية، سلبياً وايجابياً، تجاوبا مع نتائج هذه السياسة في مجالات الحياة المختلفة.

تتشكل المناعة الاجتماعية من عدد من العناصر أو الأبعاد المختلفة مثل:

أ. الانتماء والتكتل. وهو يتناول شعور المواطنين بالانتماء لدولتهم. ويفحص ذلك بواسطة رصد التصرفات التي تتراوح بين الاعتزاز القومي من ناحية وبين الرغبة في الهجرة من ناحية ثانية مرورا بمشاعر التضامن والتطوع والشعور بالأمان وغيرها.

ب. البعد الاقتصادي للحياة اليومية، وهو يتناول قضايا تتعلق بالفقر والقدرة على العيش بمستوى حياة لائق، والأمن الغذائي وما إلى ذلك.

ت. الحقوق الاجتماعية وإمكانية التمتع بها. مثل الحق في شروط عمل لائقة وعادلة، الحق في المسكن بظروف إنسانية، الحق في العلاج وحق الأولاد في التعليم.

ث. ضمان التشغيل. ويتعلق بمكان العمل المضمون والدائم. والخوف من البطالة أو الانتقال إلى العمل الجزئي نتيجة الظروف الاقتصادية.

ج. الثقة بالمؤسسات العامة التي تدير حياة المجتمع مثل القضاء، التأمين الوطني، الشرطة الخ..

د. الفساد المؤسساتي ويتناول شعور الجمهور إزاء أداء المؤسسات العامة ونقاوة وشفافية أصحاب المناصب الحكومية.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن فحص مستوى المناعة الاجتماعية أو الوطنية أو غيرها لا يقوم فقط على معطيات «موضوعية»، فتقييم هذه المعطيات في المجتمع الواحد يختلف باختلاف التوجهات السياسية والعقائدية للمواطنين، كما يختلف حسب المصالح المختلفة. لهذه الأسباب نجد أن ما يفحص عند بحث مستوى المناعة هو التقييم الذاتي للمواطنين للظواهر الاجتماعية التي تعكس وضع المناعة، لذلك يمكن اعتبار المناعة مصطلحا مستمدا من علم النفس يعكس قدرة الإنسان على مواجهة ضغوطات وتحديات مختلفة. وعلى المحافظة على ليونة كافية تستطيع امتصاص ثقل الأعباء دون كسر، ثم العودة إلى الحالة السابقة. والمناعة الاجتماعية هي قدرة المواطنين الأفراد في مجتمعاتهم على الحفاظ على الثبات والاستقرار الاجتماعيين رغم الأوضاع المتغيرة التي قد تهدد النسيج الاجتماعي العام[٤٨].

تقوم عدة مؤسسات ومراكز أبحاث في إسرائيل منذ سنوات عديدة[٤٩] بأبحاث سنوية لفحص مقياس المناعة الاجتماعية في إسرائيل، وينتج الاهتمام بهذا الجانب وفحصه في فترات متقاربة عن التغييرات المتسارعة والأحداث بالغة الأثر التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي. مثل الحروب المتكررة في فترات متقاربة، مواجهة الانتفاضات الفلسطينية، إعادة الانتشار في غزة، استيعاب الهجرة، تداول السلطة في فترات متقاربة، الأزمة الاقتصادية وتبني سياسة اقتصادية نيوليبرالية تشجع الخصخصة، التي تصب في صالح أصحاب رؤوس الأموال. وتمس في كثير من الحالات، بمصالح الطبقات الفقيرة.

لهذه التغييرات طبعا تأثير على مستوى المناعة الاجتماعية وعلى ظواهر اجتماعية حياتية يومية تنعكس في ذلك المقياس.

وتحليل مقياس المناعة الاجتماعية في العام ٢٠٠٩ الذي أجرته لجنة المناعة الاجتماعية التابعة لمؤتمر سديروت يبين الملامح التالية:[٥٠]

جدول رقم ٤: تدريج الأوساط المختلفة حسب مستوى الثقة بها (٢٠٠٩)

			إلى أي حد تثق/ ين بالمؤسسة التالية كمصدر دعم عند الحاجة				
	الأوساط	المعدل على سلم من ١ – ٥ الأقل – الأعلى	لا أثق *	أثق بدرجة متوسطة	أثق **	لا أعرف وإجابات أخرى	المجموع
١	العائلة والأصدقاء	٤,٥١	٪٣	٪٦	٪٨٢	٪٩	٪١٠٠
٢	الجيش وأجهزة الأمن	٣,٦٩	٪١٦	٪١٦	٪٦٠	٪٨	٪١٠٠
٣	جهاز الصحة	٣,٣٢	٪١٧	٪٣٣	٪٤١	٪٩	٪١٠٠
٤	منظمات اجتماعية	٣,٠٩	٪٢٣	٪٢٦	٪٣١	٪٢٠	٪١٠٠
٥	جهاز القضاء	٢,٨٤	٪٣١	٪٣٢	٪٢٧	٪١٠	٪١٠٠
٦	البنك الذي أتعامل معه	٢,٧٥	٪٣٧	٪٢٣	٪٢٩	٪١١	٪١٠٠
٧	جهاز التعليم	٢,٧٤	٪٣٤	٪٣٤	٪٢١	٪١١	٪١٠٠
٨	التأمين الوطني	٢,٦٧	٪٣٥	٪٣٣	٪١٩	٪١٣	٪١٠٠
٩	الشرطة	٢,٦٥	٪٤١	٪٣٠	٪٢٠	٪٩	٪١٠٠
١٠	السلطة المحلية	٢,٦٤	٪٣٨	٪٣٠	٪١٩	٪١٣	٪١٠٠
١١	وسائل الإعلام	٢,٥٨	٪٣٨	٪٢٨	٪٢٠	٪١٤	٪١٠٠
١٢	نقابة العمال العامة	٢,٢٧	٪٣٩	٪١٨	٪١١	٪٣٢	٪١٠٠
١٣	الحزب الذي انتمي إليه	٢,١٦	٪٤٢	٪١٤	٪٩	٪٣٥	٪١٠٠

المصدر: مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ – (تقرير تلخيصي). مؤتمر سديروت ٢٠٠٩، لجنة المناعة الاجتماعية، صفحة ٣٤ .

* لسهولة التحليل تم توحيد الأجوبة «لا أثق أبدا» و «أثق بدرجة قليلة» معا .

** لسهولة التحليل تم توحيد الأجوبة «أثق بدرجة كبيرة» و«أثق بدرجة كبيرة جدا» معا .

جدول رقم ٥: نتائج استطلاع ٢٠٠٩ بشأن الثقة بالمؤسسات مقارنة بمعطيات استطلاعات السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠٠٦ (بالنسب المئوية)

الأوساط	الفجوة بين نتائج ٢٠٠٩ و٢٠٠٨	نسبة المعبّرين عن ثقة عالية وعالية جدا*			
		استطلاع ٢٠٠٩	استطلاع ٢٠٠٨	استطلاع ٢٠٠٧	استطلاع ٢٠٠٦
الجيش وأجهزة الأمن	٤٪ +	٦٠٪	٥٦٪	٤٥٪	٤٠٪
جهاز القضاء	٢٪ ـــ	٢٧٪	٢٩٪	٢٨٪	٢٥٪
الشرطة	١٪ +	١٨٪	١٧٪	٢١٪	١٦٪
التأمين الوطني	١٠٪ ـــ	١٩٪	٢٩٪	٢١٪	٢١٪
السلطة المحلية	٢٪ ـــ	١٩٪	٢١٪	١٤٪	١٦٪
جهاز الصحة	٥٪ ـــ	٤١٪	٤٦٪	٣٣٪	٣٨٪
جهاز التعليم	٥٪ ـــ	٢١٪	٢٦٪	٢٠٪	٢١٪
نقابة العمال العامة	٢٪ ـــ	١١٪	١٣٪	١١٪	١١٪
البنك الذي أتعامل معه	١٪ ـــ	٢٩٪	٣٠٪	٢٨٪	٢٥٪
منظمات اجتماعية	١٪ ـــ	٣١٪	٣٢٪	٢٨٪	٢٧٪
العائلة والأصدقاء	١٪ +	٨٢٪	٨١٪	٧٦٪	٧٤٪
وسائل الإعلام	٠	٢٠٪	٢٠٪	٢٢٪	١٧٪
الحزب الذي أنتمي إليه	٧٪ ـــ	٩٪	١٦٪	١٢٪	١٣٪

الجدول معد من معطيات جدول أعم في تقرير مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ (تقرير تلخيصي). مؤتمر سديروت ٢٠٠٩، لجنة المناعة الاجتماعية، صفحة ٣٥.

* هذا يشمل جميع الذين أجابوا بـ: واثق جدا، وذلك لضرورات إجراء الحسابات.

تبين في مجال مركب الانتماء والتكتل، أن ٥٣٪ من المواطنين يعتبرون إسرائيل مصدر فخر واعتزاز أول على المستوى الأمني؛ أي أنها دائما ستدافع عنهم وعن عائلاتهم، في حين رأوا فيها مصدر فخر ضعيفا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية (٣٥٪ يعتقدون أن إسرائيل تستطيع أن تضمن مستقبل أولادهم بدرجة كبيرة أو كبيرة جدا).

ويتبيّن من هذا الاستطلاع أن ثمة ارتفاعاً جدياً في مستوى الاعتزاز بدولة إسرائيل والثقة بدفاعها الدائم عن المواطنين وعائلاتهم. ومن المنطقي أن يكون لنتائج الحرب على غزة نصيب في هذا الأمر، حيث اعتبرت، في نظر الإسرائيليين، نجاحا أبعد الخطر عن المراكز السكنية في جنوب إسرائيل.

كذلك تدل المعطيات انه على الرغم من الأوضاع الاقتصادية . إلا أن الدولة تشكل مصدر فخر للكثيرين حتى في هذا الجانب، والأمر ليس غريبا إذ أنه من الخطأ الاعتقاد أن لا ينعكس الالتزام والاعتزاز بالدولة بسبب ميزة معينة على الموقف منها بسبب ضعف في الأداء على مستويات أخرى . على كل حال تبين من الاستطلاع أن ٦٨٪ يوافقون أو يوافقون بقوة أن إسرائيل هي الدولة الأفضل للعيش فيها . وهذا معطى مشابه للمعطيات في العام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ولكن النسبة تقل بكثير عن النتيجة نفسها في سنة ٢٠٠٨ (٧٩٪) .

أما المواضيع التي تصعب على الإسرائيليين الاعتزاز بالدولة بسببها فهي :

- العنف في المجتمع (٨١٪ أجابوا أن هذا الموضوع يعرقل ويعرقل بشدة الاعتزاز) .
- فساد رؤساء النظام (٨٠٪ أجابوا أن هذا الموضوع يعرقل ويعرقل بشدة الاعتزاز) .
- الفقر والفجوات بين الأغنياء والفقراء (٧٩٪ أجابوا أن هذا الموضوع يعرقل ويعرقل بشدة الاعتزاز) .
- الصراع المتواصل مع الفلسطينيين (٧١٪ أجابوا أن هذا الموضوع يعرقل ويعرقل بشدة الاعتزاز) .
- وتوجد أمور أخرى أقل أهمية تسهم بشكل أقل في إضعاف الاعتزاز بالدولة .[٥١]

لا يوافق ربع حتى ثلث المستطلعين على الادعاء القائل أن دولة إسرائيل تضمن لمواطنيها العيش بكرامة بعد التقاعد (٣٩٪)، أو السكن بشروط معقولة (٢٩٪)

أما الأمور التي تقلق المواطنين كثيرا، وفق إجابات المستطلعين فهي :

- الحالة التي لن يتمكنوا فيها من توفير المال للمستقبل (٥١٪ قلقون أو قلقون جدا)
- الحالة التي لن يتمكنوا فيها من دعم الأبناء في المستقبل (٤٦٪ قلقون أو قلقون جدا)

لا يوافق ربع حتى ثلث المستطلعين على الادعاء القائل أن دولة إسرائيل تضمن لمواطنيها العيش بكرامة بعد التقاعد (٣٩٪)، أو السكن بشروط معقولة (٢٩٪)، أو العمل في مكان عمل ثابت يمنح حقوقا اجتماعية ومعاش تقاعد (٢٥٪)، أو الحصول على مستوى تعليم وتربية معقول (٣٣٪) .

ومن الأوساط التي لا يمكن الوثوق بها في تقديم العون عند الحاجة :

- الحزب الذي تنتمي إليه (٩٪ فقط واثقون أو واثقون جدا).
- الهستدروت – نقابة العمال العامة (١١٪ فقط واثقون أو واثقون جدا).
- وسائل الإعلام (٢٠٪ فقط واثقون أو واثقون جدا).

أما الأوساط التي يمكن الوثوق بها في تقديم العون عند الحاجة فهي:

- العائلة والأصدقاء (٨٢٪ واثقون وواثقون جدا).
- الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن (٦٠٪ واثقون وواثقون جدا).
- جهاز الصحة (٤١٪ واثقون وواثقون جدا).

ومن الجدير بالذكر أن مستوى الثقة بهذه الأوساط لم يختلف عن الاستطلاع الذي أجري في العام ٢٠٠٨ لقياس مستوى الثقة.

نسبة عالية من الاسرائيليين يعتبرون نظامهم فاسداً

يثبت هذا الجدول وجود انخفاض ضئيل في مستوى الثقة والاعتماد على الأوساط التي تم السؤال بصددها في مقياس مستوى المناعة (ما عدا في حالة الجيش وأجهزة الأمن كما بيّنّا)، وفي حين لا يعير البعض اهتماما للتحرك الضئيل سلبا في مستوى الثقة. إلا أن هذا يأتي استمرارا للتدهور في مستوى الثقة في المؤسسات العامة، وخاصة المنتخبة منها، في السنوات الأخيرة. ومهما يكن من أمر فان ثبات مستوى الثقة بالأحزاب والبرلمان ونقابة العمال العامة في درجات دنيا يكفي لاعطاء ضوء أحمر بخصوص الموقف من القدرة على التأثير والمشاركة في اتخاذ القرارات، ولو أضفنا إلى هذا النسبة المرتفعة من الثقة والاعتماد على العائلة لرأينا تجسيدا لإحدى الظواهر التي ترافق إتباع سياسات نيوليبرالية تقضم مستوى الرفاه الاجتماعي.

أما إذا نظرنا إلى انخفاض الثقة بالمؤسسات المنتخبة على خلفية الثقة المتزايدة بالجيش وأجهزة الأمن. ففي الأمر ما يدعو إلى قلق المواطنين الإسرائيليين على شكل نظامهم.[٥٢]

أما بالنسبة لفساد النظام في إسرائيل، فما زالت الإحصائيات تدل على نسبة عالية من المواطنين الذين يعتبرون نظامهم فاسدا.

جدول رقم ٦: ما هو مستوى الفساد العام في السلطة في إسرائيل

السنة	منخفض	متوسط	مرتفع	إجابات أخرى	المجموع
٢٠٠٩	٪٣	٪١٨	٪٦٧	٪١٢	٪١٠٠
٢٠٠٨	٪١	٪١٩	٪٧٢	٪٨	٪١٠٠
٢٠٠٧	٪٩	٪١٧	٪٦٦	٪٨	٪١٠٠
٢٠٠٦	٪٣	٪١٥	٪٧٣	٪٩	٪١٠٠

المصدر: مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ (تقرير تلخيصي). مؤتمر سديروت ٢٠٠٩، لجنة المناعة الاجتماعية، صفحة ٤١.

تعتبر أغلبية كبيرة (٦٧٪) مستوى الفساد العام للسلطة في إسرائيل، في سنة ٢٠٠٩، مرتفعا ومرتفعا جدا. تقل هذه النسبة بقليل عن تقييم الرأي العام لمستوى الفساد في ٢٠٠٨، وذلك لأن الفساد في حينه طال رأس الهرم السياسي، رئيس الوزراء أيهود أولمرت الذي اتهم بعدد من قضايا الفساد حينها.[٥٣] فيما عدا ذلك هناك ثبات في نظرة في الرأي العام الإسرائيلي لمستوى الفساد. ويستدل من تقرير منظمة الشفافية العالمية (**International Transparency**) أن إسرائيل تحتل الموقع ٣٢ على سلم فساد عالمي يشمل ١٨٠ دولة، وهذا يدل على أنها تراوح مكانها، مع حركة ضئيلة إلى الأعلى أو الأسفل في التدريج، منذ سنوات. في العام ٢٠٠٦ احتلت الموقع ٣٤. في العام ٢٠٠٧ احتلت الموقع ٣٠، وفي العام ٢٠٠٨ الموقع ٣٣، أما في ٢٠٠٩ فهي متربعة على الموقع ٣٢.

للانطباع العام السائد حول مستويات الفساد في أي مجتمع تأثير سلبي بالغ على مستوى المناعة الاجتماعية والوطنية لذلك المجتمع، إذ إن الوجه الآخر لهذا الانطباع هو عدم الإيمان بسيادة القانون وبأجهزة القضاء والتشريع وبسوية الحياة السياسية عامة. من ناحية ثانية من الممكن أن يفاقم الاقتصاد المنفتح الذي يقدس التنافس وخصخصة معظم الخدمات، حتى السجون وبعض حواجز الطرق في المناطق المحتلة، هبوط مستوى الثقة بأجهزة الدولة.

جدول رقم ٧: إلى أي درجة تجد أداء المؤسسات التالية فاسدا أو سليما؟

المؤسسة	فاسد	أحيانا فقط	سليم	إجابات أخرى	المجموع
الجيش وأجهزة الأمن	٦٪	٢٣٪	٥٤٪	١٧٪	١٠٠٪
جهاز الصحة	١١٪	٢٩٪	٤١٪	١٩٪	١٠٠٪
القضاء	١٩٪	٢٨٪	٣٥٪	١٨٪	١٠٠٪
التأمين الوطني	١٧٪	٣١٪	٢٨٪	٢٤٪	١٠٠٪
البنوك	٢٥٪	٣٠٪	٢٣٪	٢٢٪	١٠٠٪
الشرطة	٢٦٪	٣٦٪	٢٢٪	١٦٪	١٠٠٪
وسائل الإعلام	٢٥٪	٣٤٪	٢١٪	٢٠٪	١٠٠٪
أوساط رؤوس الأموال	٢١٪	٢٧٪	١٥٪	٣٧٪	١٠٠٪
السلطات المحلية	٣٤٪	٢٩٪	١٧٪	٢٠٪	١٠٠٪
نقابة العمال العامة ولجان العمال	٢٨٪	٢٤٪	١٤٪	٣٤٪	١٠٠٪
وزارات الحكومة	٣٧٪	٣٢٪	١٣٪	١٨٪	١٠٠٪
الكنيست	٣٩٪	٢٨٪	١٤٪	١٩٪	١٠٠٪
شركات تشغيل العمال	٣٢٪	٣٠٪	١٥٪	٣٣٪	١٠٠٪
الأحزاب السياسية	٦١٪	١٩٪	٦٪	١٤٪	١٠٠٪

مصدر: مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩ (تقرير تلخيصي). مؤتمر سديروت ٢٠٠٩، لجنة المناعة الاجتماعية. صفحة ٤٤.

أكثر هذه النتائج لفتا للانتباه هو تأثير مدى النجاح في التعامل الأحداث الجارية على الانطباع السائد بخصوص أدائها. ففي حين أن هناك تشابهاً في الانطباع العام بخصوص الكثير من المؤسسات في نتائج الاستطلاعات التي أجريت في الأعوام الأخيرة، نجد النتائج المتعلقة بأداء البنوك تغيّرت سلبا إلى حدّ ما، حيث اعتبرت البنوك، في الاستطلاع حول أدائها خلال ٢٠٠٨ من المؤسسات التي تدار بشكل سليم، ونجدها الآن تتراجع. والأرجح أن يكون أثر الأزمة المالية العالمية هو السبب في ذلك. من ناحية ثانية نجد ارتفاعا إضافيا في إحصائيات الإعجاب بأداء الجيش الإسرائيلي حيث يعتبر ٦٪ فقط أن الجيش والمؤسسات الأمنية يدار بشكل فاسد حتى فاسد جدا مقارنة ب ١١٪ في السنة الماضية، وقد يكون هذا بسبب رضى الإسرائيليين عن نتائج حرب غزة وتعافي قدرة الجيش على الردع خلال ٢٠٠٩، في نظرهم.

أما النتائج البارزة الأخرى، وقد أشرنا إليها في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩،

فهي المستوى المنخفض للثقة بنزاهة الأحزاب السياسية، وهي قناة المشاركة السياسية الأولى والتأثير على أوساط اتخاذ القرار (صرح ٦١٪ أنهم يعتبرون أداء الأحزاب السياسية فاسدا أو فاسدا جدا). ولعل هذا المعطى المتكرر منذ سنين يفسر جانبا من ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية الفاعلة. والانخفاض في مستويات المشاركة في الانتخابات في إسرائيل في السنوات الأخيرة. أضف إلى هذا انخفاض الثقة بأداء الكنيست ونقابات العمال وحتى السلطات المحلية التي تعتبر مؤسسات تمثيلية من الدرجة الأولى.

ولكن إذا نظرنا إلى مجمل إحصائيات الجدول السابق من منظور مقارن بمعطيات السنوات الثلاث المنصرمة. نجد أن هناك تحركاً، ولو ضئيلاً، نحو تحسن صورة الأجسام الحكومية والعامة في نظر المواطنين من حيث درجة الأداء الفاسد، فعدا ما ذكرناه عن البنوك أعلاه هنا انخفاض يتراوح بين ١٪ و ٩٪ في عدد الذين أجابوا عن أداء المؤسسات المختلفة. بأنه فاسد أو فاسد جدا.

أما الإحصائيات بخصوص مدى نزاهة أو فساد الشخصيات الرسمية والعامة في إسرائيل. فقد عكست معطيات لا بد أنها تقلق الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي، فعلى سلم شمل ٣٤ شخصية أولها كان الأكثر نزاهة وآخرها الأكثر فسادا، نجد من الأماكن المتدنية. . (في الموقع)٢٤ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (٢٨٪ يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا)

- في الموقع ٢٥ أيهود باراك (٢٣٪ يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا)
- في الموقع ٢٦ يسرائيل كاتس (وزير المواصلات) (٢٢٪ يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا)
- في الموقع ٣٠ ايلي يشاي (وزير الداخلية) (٢٣٪ يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا، و ٥٢٪ يعتبرونه فاسدا أو فاسدا جدا)
- في الموقع ٣٢ أبيغدور ليبرمان (وزير الخارجية) (١٦٪ فقط يعتبرونه نزيها أو نزيها جدا)

أما من يحتل صدارة السلم من حيث النزاهة فهو الوزير بيني بيغن، وهو انطباع عام لازم هذا الشخص في الرأي العام الإسرائيلي منذ سنين طويلة.

على ماذا تدل هذه المعطيات؟

على الرغم من الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٩، لا يمكن أن نقول أن المناعة

الاجتماعية، أو المناعة الوطنية للمجتمع الإسرائيلي شهدت هزة قوية، بل يمكننا القول أن ثبات الحال على ما كانت عليه. مع تغييرات طفيفة غير متجانسة الاتجاهات هو سيد الموقف. وبما أن إسرائيل استطاعت تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية، حسب آراء الخبراء والسياسيين الإسرائيليين على حد سواء، فليس واضحا أن الأوضاع الاقتصادية في ٢٠٠٩ أثرت بشكل ملحوظ على مميزات المناعة الاجتماعية.

كذلك فان التغيير في نسب البطالة الاضطرارية بسبب الأزمة الاقتصادية. والارتفاع في عدد متلقي رسوم تأمين البطالة ومخصصات ضمان الدخل. وثبات مستوى الفقر على درجات عالية (كما أوضحنا في الباب عن معطيات الفقر) مع بعض التراجع في عمق الفقر وتوزيعه بين الفئات المختلفة، كل هذه المعطيات لم تنعكس على شكل تراجع في مقياس المناعة الاجتماعية في إسرائيل. ولا يمكن تجاهل إسهام التحسن الملحوظ الذي شهده مستوى المناعة الاجتماعية والمركبات الاجتماعية للمناعة الوطنية في إسرائيل حتى سنة ٢٠٠٨ على عدم التدهور السريع في مستوى المناعة في ٢٠٠٩.

إجمال

ورد في فصل «المشهد الاجتماعي» من تقرير مدار الاستراتيجي للسنة المنصرمة أن المجتمع الإسرائيلي ماض في التحوّل الى «مجتمع طبيعي» بمفهوم ما، هو على وجه التحديد ما يتعلق بتركيبته، وحراكه الداخلي، وتكافل فئاته على المستوى الطبقي والإثني ، ومدى تماسك نسيجه الإجتماعي، ومستوى مناعته الإجتماعية والوطنية. ويأتي المشهد الإجتماعي، الذي أمامكم، ليبين ان هذه السيرورة آخذة في الترسُّخ والتعمُّق.

حاول هذا الفصل فهم بعض الملامح الأساسية للمجتمع الإسرائيلي المعاصر من خلال مدخل أساسي ذي تأثير واسع على كافة مجالات الحياة في إسرائيل، هو تبني السياسة النيوليبرالية في النواحي الاجتماعية والإقتصادية، ما يؤدي الى نتائج سلبية على كافة المستويات المذكورة أعلاه، وقد بينا في أقسام هذا الفصل واقع الفقر وانتشاره وانعدام محاولات تقليصه بعد تراجع دولة الرفاه الاجتماعي، التي تشكل المُستَهدَف الأول من قبل التوجّه النيوليبرالي، الساعي الى جعل ضمان مصالح رأس المال. وجعل الطبقات الفقيرة الضحية الأولى لكل أزمة اقتصادية (الفقر، البطالة، التضخّم إلخ...) وآخر من يقطف ثمار أي ازدهار أو نمو اقتصادي- كما هو حال

الفقراء في إسرائيل اليوم، فالمستفيدون من تفاديها لأضرار الأزمة الاقتصادية الكبرى الأخيرة ونجاحها في الخروج من حالة الركود بسرعة هم أصحاب رؤوس المال، في حين يُوهمون الطبقات الفقيرة والعمال ان تغلغل النجاحات عميقا. وصولا اليهم. حتى تصلهم يحتاج الى الكثير من الوقت. بعدها شرح هذا الفصل تبيان نتائج التغييرات الاقتصادية والاجتماعية على واقع الجريمة والعنف في إسرائيل، محاولاً تلمّس العلاقة بين عوامل مؤثرة مختلفة، بينها الفقر وتراجع خدمات الرفاه الاجتماعي بأنواعها. ويتطرق القسم الأخير من فصل المشهد الاجتماعي الى التغيرات في مستوى المناعة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، حيث يتبين انه على الرغم من تحسن ما في مستوى المناعة، الا ان هناك قلقاً شديداً إزاء الظواهر التي انتجها التحوّل النيوليبرالي وأبرزها الفقر والعنف والفساد. ويرافق هذا القلق شعور عام بأن القليل من الجهد، نسبيًا، يُبذل لمجابهة هذه الآفات.

ولعل الدليل الأوضح على إسهام السياسة الاقتصادية النيوليبرالية في التحول في المجتمع الإسرائيلي هو عملية الخصخصة المرافقة دائمًا لتلك السياسة، والملفت للنظر هنا هو ان هذه الخصخصة، التي بدأت في إسرائيل منذ فترة طويلة بخصخصة الشركات الصغيرة والخاسرة قد طاولت الأرض، ذلك المورد الذي يحظى بقدسية فائقة في الدين اليهودي، ويتمتع بمكانة مركزية في الفكر الصهيوني بصيغه المختلفة، من الأشد «اعتدالاً» إلى الأكثر شراسة وتشددًا، وجميعها تتمحور حول «خلاص شعب إسرائيل على أرض إسرائيل». وتبدو خصخصة الأرض هذه، كمورد نادر من جهة، وكأحد الرموز المحملة بشحنات عاطفية «قومية» شديدة البروز في الحياة السياسية الإسرائيلية من جهة ثانية، أوضح المؤشرات على تأثير التوجه النيوليبرالي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، كما يمكن اعتبارها دليلاً آخر على ما حاولنا ان نوضحه من أن إسرائيل قطعت أشواطًا على مسار التحول من «مجتمع مثالي» إلى مجتمع «طبيعي» نتيجة تميُّز تطورها الاقتصادي بالانتقال المتسارع إلى اقتصاد السوق الخاصة على حساب سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية. لهذا الانتقال استحقاقات لا يمكن التعامل معها بانتقائية.

الهوامش

١ انظروا الخطوط الأساسية للحكومة على موقع الانترنت التابع لمكتب رئيس الحكومة: www.pmo.gov.il
٢ انظروا الاتفاقيات مع أطراف الائتلاف على موقع الانترنت التابع لمكتب رئيس الحكومة.
٣ انظروا اتفاقية الائتلاف مع حزب شاس.
٤ ران ملاميد، يوجد فقر ولكن التقرير غير ذي صلة بالحاضر، nrg معاريف، ٣/ ١١/ ٢٠٠٩.
٥ انظروا لمقارنة معطيات البطالة في التقارير السنوية والفصلية للتأمين الوطني، على موقع التأمين الوطني www.bti.gov.il
٦ انظروا ران ملاميد. (ذكر سابقًا).
٧ يُشار الى ان تقرير الفقر الأهم في إسرائيل (تقرير التأمين الوطني) لا يجري تقسيمات للسكان حسب انتماءاتهم (من أصل شرقي أو غربي، أثيوبيين الخ.) بل يصنف الفقراء حسب السن، عدد الأولاد في العائلة، عدد المعيلين، عائلات أحادية الوالد، عائلات تعمل أم عاطلة عن العمل وما الى ذلك، مما يصعب الحصول على معلومات حول توزيع الفقر بين المجموعات السكانية اليهودية المختلفة. يُشار الى ان التقرير يتطرق بتحفظ بالغ الى الاستنتاجات بخصوص الفقر بين عائلات اليهود المتزمتين دينيا لصعوبة تحديد هذه العائلات بدقة داخل العينة المشاركة في البحث. ولكن التقرير يتوقع ان تكون نسبة الفقر بين تلك العائلات مرتفعة جدا.
٨ حول تقرير منظمة OECD وزيارة أمينها العام انظروا nrg معاريف 2010/1/19، The Marker ٢٠/ ١/ ٢٠١٠، صحيفة هآرتس ١٩/ ١/ ٢٠١٠، كلكليست 20.1.2010.
٩ معظم الردود تطرقت إلى هذا المعطى الجديد، وليس إلى المعطيات الأخرى التي بقيت على حالها تقريبًا، انظروا nrg معاريف ٢/ ١١/ ٢٠٠٩، ردود الوزير هرتسوغ وأعضاء الكنيست شيلي يحيموفيتش واوفير بينيس.
١٠ انظروا nrg معاريف، ٢/ ١١/ ٢٠٠٩
١١ جمعية لتيت، التقرير البديل عن الفقر ٢٠٠٩، ص٦.
١٢ انظروا معاريف ٢/ ١١/ ٢٠٠٩.
١٣ انظروا معاريف ٢/ ١١/ ٢٠٠٩. وكان المسؤول عن الأجور واتفاقيات العمل في وزارة المالية، ايلان ليفين، قد أصدر تقريره السنوي عن الاجور لسنة ٢٠٠٨، كاشفا عن أجور مرتفعة جدا يتلقاها عدد من الموظفين الكبار في عدد من المؤسسات الحكومية والمستشفيات العامة. مثلا، يتلقى الطبيب الشرعي البروفسور يهودا هس أجرا بقيمة ٦٦٦١٤ شيكل شهريا، يليه في التدريج مدير المستشفى التأهيلي التابع لمستشفى شيبا حيث يتقاضى ٦٥٩٧٦ شيكل شهريا، يليه مسؤولون آخرون في مستشفى صفد ومستشفى الخضيرة. في المكان الخمسين في هذا التدريج يأتي النائب العام الأول للدولة موشي لدور وأجره الشهري هو ٥٠٦٠٤ شيكل، وهي أجور مرتفعة جدا اذا ما قورنت بمعدل أجور موظفي الحكومة- ١٢٦٥٤ شيكل شهريا، ومعدل الأجور في الدولة عامة- ٧٩٢٢ شيكلاً. وكان نشر هذه الأجور قد أثار ضجة في الرأي العام في إسرائيل في حينه. أنظروا هآرتس ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩، ynet ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٩
١٤ انظروا nrg معاريف، ٢/ ١١/ ٢٠٠٩
١٥ انظروا معاريف ٦/ ١١/ ٢٠٠٩.
١٦ انظر رأي د. دانييل غوطليف، نائب المدير العام لقسم الدراسات في مؤسسة التأمين الوطني، صحيفة معاريف، ٦/ ١١/ ٢٠٠٩.
١٧ انظروا تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، صفحة ١٥٧.
١٨ تنظيم لتيت، التقرير البديل تحت الفقر ٢٠٠٩، ص٤.
١٩ نفس المصدر.
٢٠ نفس المصدر.
٢١ وهو مبلغ يزيد بشكل جدي عن الانفاق الفعلي لدى العائلات الفقيرة ويقدر بمبلغ ١٧١٤ شيكلاً جديداً، حسب دائرة الاحصاء الرسمية و١٩٦٠ شيكلاً جديداً حسب تقديرات تنظيم «لتيت».
٢٢ يستدل من معطيات دائرة الاحصاء الرسمية في إسرائيل عن سنة ٢٠٠٨ ان حوالي ربع العائلات في إسرائيل يكتفي بسلة أغذية معدل قيمتها هو يقرب من ١٧٠٠ شيكل جديد شهريًا. انظروا صحيفة هآرتس ١٥/ ١/ ٢٠١٠، ويورد التقرير البديل ان الانفاق على الغذاء لدى العائلة التي تتلقى الدعم يصل إلى ٤٥٪ من انفاقها الشهري، ويساوي بالمعدل ١٩٦٠ شيكلاً، كما ذكرنا أعلاه.
٢٣ انظروا صحيفة هآرتس ١٥/ ١/ ٢٠١٠.
٢٤ انظروا الشهادات في التقرير صفحات ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٩.
٢٥ أجري البحث على عينة تمثيلية من الذكور والاناث الإسرائيليين في سن ١٨ سنة فما فوق، في شهر تشرين الأول ٢٠٠٩.
٢٦ قد يعود الاهتمام بالتعليم كمشكلة أولى إلى تدني انجازات الطلاب الإسرائيليين في الامتحانات العالمية في مواضيع مثل الرياضيات وفهم المقروء وما إلى ذلك. وقد انشغل الاعلام كثيرًا بهذه المقارنات لدى صدور النتائج، وكانت لها أصداء رسمية بالغة الصعوبة، حول نتائج امتحان «ميتساب» انظروا موقع 24 2009/11/nrg، وهآرتس ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

٢٧ التقرير البديل عن الفقر ٢٠٠٩، صفحة ٥٢.

٢٨ انظروا مثلا معطيات تقرير مقياس المناعة في سنة ٢٠٠٩، الصادر عن مؤتمر سديروت (بحث مفصل في المعطيات في القسم الأخير من هذا الفصل) ومقياس الديمقراطية الاسرائيلية ٢٠٠٩، الصادر عن المعهد الاسرائيلي للديمقراطية.

٢٩ من الملاحظ أن مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست قد أعد خلال سنة ٢٠٠٩ عددا كبيرا من التقارير التي تتناول موضوع الاجرام والعنف مثل التقرير عن الاجرام في المجتمع العربي، تقرير العنف ضد المرأة، تقرير عن الجريمة والعنف في أوساط المهاجرين من أصل روسي وغيرها. أنظروا الموقع الالكتروني للكنيست الاسرائيلي- مركز البحث.

٣٠ أنظر لاحقا بعض المعطيات الحديثة عن الاجرام في صفوف الفلسطينيين داخل اسرائيل.

٣١ يمكن قراءة تفاصيل هذه الجريمة البشعة في جميع مواقع الأخبار بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٠٩. عندها كان هناك ميل في الرأي العام الاسرائيلي لاتهام أوساط اجرامية (يسميها البعض المافيا الروسية أو المافيا القفقازية) بارتكاب تلك الجريمة لبشاعتها.

٣٢ تشير أبحاث اسرائيلية كثيرة الى الأفكار المسبقة السائدة في المجتمع الاسرائيلي حول هؤلاء المهاجرين، فكثير من الاسرائيليين لا يعرفون واقع حياة هؤلاء في أماكن وجودهم، ويظنون أن الدولة تنفق عليهم ما يزيد عن قدرتها. وهناك أبحاث دلت على أن أكثر من ثلثي الاسرائيليين يظنون أن الهجرة «الروسية» رفعت مستوى الجريمة في اسرائيل.

٣٣ عدد حالات القتل في ٢٠٠٨ كان ١٢٨ حالة.

٣٤ في ٢٠٠٨، فتحت الشرطة حوالي ٤٢٠ ألف ملف تحقيق في قضايا الجريمة والعنف. بين السنوات ١٩٩٩ – ٢٠٠٤ كان معدل الملفات السنوية المفتوحة لقضايا الجريمة والعنف حوالي ٥٠٠ ألف. ابتداء من سنة ٢٠٠٥ بدأ هذا العدد بالانخفاض بمعدل يفوق ٥٪ سنويا حتى وصل الى ٤٢٠ ألفاً في سنة ٢٠٠٨.

٣٥ أنظروا موقع ynet، 26.1.2010.

٣٦ أنظروا صحيفة هآرتس ٢٦/١/٢٠١٠.

٣٧ حول الجريمة المنظمة في اسرائيل أنظروا المشهد الاجتماعي في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٨.

٣٨ أنظروا ynet، ٢٦/١/٢٠١٠، تقرير قائد الشرطة حول الاجرام في ٢٠٠٩.

٣٩ أنظروا صحيفة هآرتس ٢٦/١/٢٠١٠.

٤٠ معطيات منظمة فيتسو حول العنف في اسرائيل، وقد نشرت هذه المعطيات في ٢١/١١/٢٠٠٩ وتناولتها الصحف في ٢٢/١١/٢٠٠٩. أنظروا موقع www.walla.co.il في تاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩.

٤١ أنظروا «العنف ضد النساء-تركيز معطيات ٢٠٠٩ ومجابهة الظاهرة – نظرة مقارنة». مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست ٢٣/١١/٢٠٠٩.

٤٢ أنظروا صحيفة هآرتس ٢٠/٢/٢٠١٠، مقال استي أهرونوفتش حول اتهام الروس برفع مستوى الجريمة في اسرائيل.

٤٣ نفس المصدر السابق.

٤٤ أنظروا صحيفة هآرتس ٦/١١/٢٠٠٩. ويفيد بحث شامل حول الاجرام في اسرائيل خلال السنوات ١٩٨٩-٢٠٠٩، أجراه البروفسوران أرييه راطز من جامعة حيفا، وجدعون فيشمان من كلية الجليل الغربي أن نسبة مساهمة المهاجرين الروس في مشهد الجريمة الاسرائيلي تساوي نسبتهم بين السكان، أي حوالي ١٥٪. أما بالنسبة للأحداث، ففي ٢٠٠١ مثلا كانت نسبتهم ١١٪ من بين جميع الأحداث في اسرائيل ولكنهم كانوا يشكلون ١٨٪ من بين الأحداث المتورطين في مخالفات جنائية مختلفة.

٤٥ أنظروا صحيفة هآرتس ٢٠/٢/٢٠١٠.

٤٦ أنظروا تقرير «معطيات الإجرام في المجتمع العربي في إسرائيل» تقرير مقدّم الى لجنة الداخلية وحماية البيئة. مركز البحث والمعلومات في الكنيست. ٢٣ شباط ٢٠١٠.

٤٧ المصدر السابق، ص ٥-٦.

٤٨ انظروا غابرييل بن دور وآخرين. المركب الاجتماعي للمناعة الوطنية. (ورقة عمل – مسودّة للملاحظات) همركاز هبينتحومي، هرتسليا. ٢٠٠٩، وغابرييل بن دور وآخرون. المركب الاجتماعي للمناعة الوطنية (تقرير في أعقاب استطلاع تشرين الأول ٢٠٠٩). مركز دراسة الأمن القومي- جامعة حيفا. نهاية سنة ٢٠٠٩

٤٩ انظر تقارير «مقياس المناعة الاجتماعية» و«مقياس المناعة الوطنين» التي يصدرها كل من مؤتمر سديروت للمجتمع والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، منذ سنوات على المواقع الالكترونية للمؤسستين.

٥٠ مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩، يشمل نتائج استطلاع أجري على عيّنة تمثيليّة من المجتمع الإسرائيلي، في شهر تشرين الأول ٢٠٠٩.

٥١ أنظر تقرير مقياس المناعة الاجتماعية ٢٠٠٩.

٥٢ كنت قد أشرت إلى هذا الأمر في «المشهد الاجتماعي» من تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، صفحة ١٦٢.

٥٣ أنظروا المشهد الاجتماعي في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩، صفحة ١٥٩.

(٦)

الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٩
ما بين لبرلة الاقتصاد وتهويد المواطنة

امطانس شحادة

مدخل

في تلخيص فصل «الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٨»، توقّعنا، أن تسير العلاقات بين دولة إسرائيل وابناء الاقلية الفلسطينية فيها في اتجاه تصادمي، نتيجةً للتحولات في الخطاب الإسرائيلي السياسي ومحاولات التضييق القانونية والمضايقات التي يتعرض لها ابناء الاقلية الفلسطينية وقادتهم، من جهة، ونتيجة رفع سقف المطالب السياسية للعرب في إسرائيل من جهة اخرى. واستنتجنا، ان الحكومة الإسرائيلية الحالية ستعمل بجدية على مطالبة الفلسطينيين في إسرائيل بحسم قضية المواطنة وربطها بـ «الولاء للدولة»، والتأكيد على أن الحل القومي للفلسطيني هو إقامة دولتين، واحدة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ والثانية دولة يهودية بصيغتها الحالية. بالمقابل كان جليا ان المجتمع الفلسطيني، وممثليه من أحزاب وقيادات غير مستعد لمواجهة هذا التحدي. فهم لا يملكون الأدوات الاقتصادية لمقاومة الاملاءات الإسرائيلية، ولا التنظيم السياسي القومي الجامع. من هنا أضحى موضوع إعادة بناء لجنة متابعة شؤون الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وانتخابها بشكل مباشر من قبل المواطنين شأناً ملحاً، بل واجب وطني.

سوف نتناول في التقرير الحالي، ولأهمية الموضوع، المنابع الفكرية والسياسية للتحولات في تعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية، التي توقعناها في تقرير العام المنصرم، والتي تحولت إلى واقع في العام ٢٠٠٩. كما سوف نأتي على ابرز محطات علاقات الدولة مع الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تتعلق بقمع الهوية الفلسطينية وتقليص هامش العمل السياسي وربطه بالولاء للدولة اليهودية

الصهيونية من جهة، والسياسات الاقتصادية تجاه الفلسطينيين، من حيث تجنيدها في فرض الاهداف السياسية والقومية للدولة، واستمرار وتبعية الاقتصاد العربي. فبالاضافة إلى التحولات العميقة في الوعي السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ورفع سقف المطالب السياسية من الدولة، واسقاطات انتفاضة الاقصى وهبة اكتوبر واحداث سياسية وامنية حصلت منذ العام ٢٠٠٠، تتأثر السياسات الحالية تجاه الأقلية الفلسطينية من تحولات فكرية عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، تعود منابعها إلى سنوات التسعينيات.

خاض المجتمع الإسرائيلي في منتصف التسعينيات صراعاً بين تيارات سياسية متنافسة. رأى التيار الاول، وهو ما يعرف إسرائيليا التيار الليبرالي، ان على دولة إسرائيل التنازل عن قسم كبير من الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ ولبرلة المواطنة وتحويل إسرائيل إلى دولة عادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. اعتقد هذا التيار ان إسرائيل دولة قوية بما فيه الكفاية للقيام بتغيير جدي في طابعها وفي سياساتها الخارجية وتقليص الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وان في وسع هذا التحول ان يوفر لها شرعية اقليمية وعالمية، كما انه شرط ضروري لاندماجها في الاقتصاد العالمي وفتح اسواق جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتصار النظام الليبرالي. دعا هذا التيار إلى انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية لتحل مكان الاقتصاد المركزي شبه الاشتراكي الذي ساد في إسرائيل، والذي بات يشكل عبئاً على الطبقات المتوسط. حينها، أخذ عصر الجماعيّة الاستعمارية التقليديّة التي ميزت المجتمع الإسرائيليّ منذ قيام الدولة إلى التّحول تدريجيّاً إلى مصطلحات الفرديّة ومركزيّة الفرد. كان ذلك نهاية عصر الاشتراكيّة الصهيونيّة في الدولة، وبداية الدخول في عصر الرأسماليّة الصهيونيّة، أي الانتقال من الصهيونيّة الجماعيّة إلى صهيونيّة السوق (بيلد وشافير ٢٠٠٥؛ رام ٢٠٠٥، بن بورت ٢٠٠٦؛ فيلك ٢٠٠٤؛ رام ١٩٩٩؛ شاليف ٢٠٠٤؛ غوتوين ٢٠٠٣). وفقا لهذا الخطاب كان من المفروض ان تقوم إسرائيل أيضاً بتغير تعاملها مع المواطنين العرب، نحو، لبرلة المواطنة وتوسيع الحقوق والاعتراف إلى حدّ ما بالتمييز القائم تجاههم.

من جهة اخرى، وبالتوازي مع تنامي الخطاب الليبرالي بدأ ينمو خطاب محافظ لدى بعض النخب الإسرائيلية، يدعو إلى عدم التنازل عن الاراضي المحتلة بل تعميق الاستيطان، وعدم تطبيع إسرائيل وصيغة المواطنة. بل يطلب هذا التيار العودة إلى الجذور، إلى الصهيونية الحقيقية والمشارب الفكرية لهرتسل، التي «شُوهت على يد حزب العمل التاريخي الذي شدد على بناء الإسرائيلي المزارع والجندي والمستوطن

الاشتراكي»، بينما شدد تيار المحافظين الجديد على الجذور اليهودية وخصائص «الشعب اليهودي» ودعا إلى التشديد على الهوية الاثنية الجامعة واقامة دولة «غير طبيعية» بشكل متطرف، والتشديد على «يهودية الدولة» كهدف جامع لجميع اليهود، لتكون بمكانة فرن الصهر الجديد للصهيونية وللمجتمع اليهودي (حزوني ١٩٩٨؛ درور ١٩٩٧؛ غبيزون ٢٠٠٦). في المقابل دعم هذا التيار وبقوة، انتهاج سياسية اقتصادية ليبرالية إلى أبعد حدود يحقق فيها الفرد ذاته الاقتصادية (بن بورات ٢٠٠٦).

توقع عدد من باحثي المجتمع الإسرائيلي (بيلد وشفير ٢٠٠٥؛ رام ٢٠٠٥) ان يحتد التنافس بين هذه التيارات ليصل بالمجتمع الإسرائيلي إلى ازمة حقيقية. لكنهم لم يتوقعوا ان تنتج العلاقة الدياليكتية لهذا الحراك والتنافس، خطاباً سياسياً واقتصادياً وثقافياً جديداً في المجتمع الإسرائيلي، يجمع ما بين الطرحين، ومتأثراً من الثقافة العسكرية القائمة اصلا في المجتمع الإسرائيلي (**kimmerling 2001**) ومن انهيار عملية السلام (شاليف وليفي ٢٠٠٤). هذا التيار الثالث يجمع ما بين الفكر الاقتصادي الليبرالي وبين التشديد على طبيعة الدولة كدولة يهودية، وعلى تعزيز المواطنة الاثنية اليهودية التي تقمع نزعات الفردانية الليبرالية السياسية. يمكن الادعاء ان التيار الثالث اقترح صيغة لنظام جمهوراني جديد في إسرائيل، مبني على الجامع اليهودي الصهيوني الجديد بدل الصهيوني التقليدي الذي اقترحة حزب العمل التاريخي. بدأت قوة هذا التيار تتصاعد بعد انتفاضة الاقصى، وترجمت سياسيا وحزبيا، بواسطة تيار الوسط الجديد او وسط اليمين ممثلا بحزب كديما، ومن ثم الليكود.

> يمكن القول ان انعكاس تصاعد تيار المحافظين الجدد على الفلسطينيين في العام ٢٠٠٩ كان متناقضاً بين المحورين الاقتصادي والسياسي

سوف يعمل هذا الفصل على متابعة اسقاطات هذه التحولات، وانتصار تيار المحافظين الجدد، على واقع الاقلية الفلسطينية في إسرائيل، في الجوانب الاقتصادية والسياسية، كونهما الابرز في هذا السياق، من خلال متابعة واقع السكان الفلسطينين في العام ٢٠٠٩. بالمجمل، يمكن القول ان انعكاس تصاعد تيار المحافظين الجدد على الفلسطينيين في العام ٢٠٠٩ كان متناقضاً بين المحورين الاقتصادي والسياسي:

١. في المحور الاقتصادي وبعد سنوات من اهمال تنمية الاقتصاد العربي وتكييفه للاحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، نجد بوادر لسياسات اقتصادية ليبرالية نوعا ما، تسعى لتحسين بعض المؤشرات الاقتصادية لدى الفلسطينيين، تقتصر على مستوى الافراد فقط، وتصب في المحصلة العامة في مصلحة

الاقتصاد الإسرائيلي وفقا لتوجهات المحافظين الجدد. تلك التحولات تعمل على فصل الاقتصادي عن السياسي، وتتجاهل المطالب السياسية للفلسطينيين وشروط خلق نمو اقتصادي مستدام.

٢. في المجال السياسي القومي، نجد ان العام ٢٠٠٩ شهد تزايد محاولات قمع الهوية الفلسطينية، وتقليص هامش العمل السياسي للفلسطينين في إسرائيل، وكي وعي سياسي يذوت دونية المواطن الفلسطيني، ومحاولات لمحو الذاكرة الجمعية التاريخية المشتركة للفلسطينيين، وفرض يهودية الدولة بواسطة القانون وعلى مستوى الافراد.

لكن، وبما اننا نتابع اسقاطات تحولات سياسية واقتصادية عميقة بدأت منذ عدة سنوات، لا بد لنا من التطرق إلى تحولات على مدار السنوات الاخيرة لنبين عمق التأثير، ولنوضيح بعض الجوانب التي قد لا تنعكس في سنة معينة، دون ان يتحول الفصل إلى مراجعة تاريخية.

المحور الاقتصادي: في العام ٢٠٠٩ إسرائيل تكتشف حاجتها لتطوير الاقتصاد العربي

تزايد محاولات قمع الهوية الفلسطينية، وتقليص هامش العمل السياسي للفلسطينين في إسرائيل

ازدادت منذ منتصف الثمانينيّات، وتيرة تحوّل الاقتصاد الإسرائيليّ من نمط اقتصاد شبه اشتراكيّ جماعيّ استيطانيّ، إلى نمط اقتصاد رأسماليّ، واقتصاد السوق الحرة الذي ترافق بجهود خصخصة الشّركات الحكوميّة، وتنازل الدّولة عن الدّور المركزيّ في إدارة الاقتصاد، وتسليمه لقوى السوق ظاهريّا.[١] وقد تنازلت إسرائيل عمليا، وبسبب تغير الاحتياجات، عن دولة الرفاه لكنها لم تتنازل تماما عن دورها الاقتصادي، بل تحولت نحو ادارة وتنظيم السوق، دون ان تسيطر عليه او تتحكم بالاقتصاد مباشرة. وبدات الحكومات الإسرائيلية منذ عدة سنوات بالاتجاه نحو مزيد من الليبرالية، رافقها تقليص ميزانيّتها، وتقليص العجز المتراكم فيها، وتقليص ميزانيّات الرّفاه ومخصّصات التأمين الوطنيّ؛ وذلك بالتزامن مع كشف الاقتصاد على الأسواق الدوليّة، (رام ١٩٩٩؛ فيلك ٢٠٠٤؛ شاليف ٢٠٠٤؛ **Plessner 1994**). كان تأثير هذه التحولات في السياسات الاقتصادية وفي مبنى الاقتصاد والصناعة سلبياً إلى حدّ كبير على الفلسطينيين في إسرائيل. وقد بدأت بوادر هذه التحولات بالتكشف والظهور نهاية التسعينيات لكنها تفاقمت في بداية الالفية الحالية، وانعكست اساسا في ارتفاع مستويات الفقر؛ معدلات البطالة؛ المشاركة في اسواق العمل وفقًا للفروع الاقتصادية والمهن؛ ومعدلات الدخل.

لم تتعدّ تصريحات رجال السياسية في إسرائيل حول الحاجة لتطوير الاقتصاد العربي وتحسين الاحوال المعيشية للعرب كونها ضريبة كلامية، حيث لم ينتج عنها أي تحسين اقتصادي على ارض الواقع، الا اننا بدأنا نلاحظ في السنوات القليلة الماضية خطاباً اقتصادياً جديداً تجاه الفلسطينيين في إسرائيل تسوق له الحكومات الإسرائيلية، بدءا من حكومة اولمرت الاخيرة (خاصة بعد حرب لبنان ٢٠٠٦)[٢] وتناميه في العام الأخير. يطرح هذا الخطاب الحاجة والاهمية لتعامل الدولة مع المشاكل الاقتصاد للمواطنين العرب في إسرائيل. بل ان الحكومة بدأت بتنفيذ عدة خطوات على ارض الواقع تعكس تغييراً ما في السياسات الاقتصادية.

ورغم ما يظهره الخطاب من تحول، الا ان فهمه من خلال علاقته بأهداف السياسات الاقتصادية للدولة يوضح عدم وجود تغير جوهري في اهداف الدولة الاقتصادية تجاه الفلسطينيين، وان هذا التغير يتناسق مع صالح الدولة أولاً وأخيراً. إذ ينتمي وكلاء التغيير من طرف الفلسطينيين والذين تتعامل معهم الحكومات الإسرائيلية إلى القطاع الخاص العربي ورجال اعمال، وبصفتهم الشخصية دون ان يكون لهم مشروع اقتصادي عام. فيما تستثني الدولة القيادات العربية والاحزاب العربية، من مشاريعها، إذ ان تحديد المشاكل الاقتصادية ناهيك عن أولويات المواطنين العرب يقوم على نقاش بين الدولة والقطاع الخاص، وفي بعض الحالات مع القطاع الثالث، ويتخطى قياداتهم السياسية والمؤسسات السياسية، ولا يشمل تغير السياسات محاور بإمكانها خلق تنمية وتطوير اقتصادي مستدام ومستقل عن نوايا الحكومة.

العامل الثابت في سياسات الدولة الاقتصادية تجاه الفلسطينيين هو الحفاظ على التفوّق اليهوديّ

يدعي هذا الفصل ان السياسات المنتهجة خلال العام ٢٠٠٩ هي استمرار للسياسات الاقتصادية المعمول بها تجاه الأقلية العربية منذ اقامة الدولة –التي ترتكز على مبدأ تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النّفوذ القومي والاهداف القومية، وحجب الموارد الاقتصادية عن مجموعة الأقلية بهدف ضمان تعلقها في الموارد الاقتصادية وبأماكن العمل التي تنتجها مجموعة الأغلبية أو الدولة– لكن التغيير هو في احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي. كما ان هناك عدة اسباب لهذا التحول وعدة شروط. قبل الخوض في تفاصيل هذا التحول لا بد من مراجعة الاطار العام للتعامل الاقتصادي المنتهج تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لتفسير التحولات الحالية. لهذه الغاية هناك ضرورة لربط السياسات الحالية بالأسس الإيديولوجية الاقتصادية للمشروع الصهيوني، ومع التغيرات الحاصلة في الأيديولوجية الاقتصادية في الدولة، والانتقال إلى نظام اقتصادي ليبرالية والحاجة للانضمام إلى الاقتصاد العالمي ومؤسساته.

ولا نقصد بهذا الادّعاء النّفي المطلق لأيّ تطوّر وإنماء اقتصادي في أوساط الأقليّة الفلسطينيّة، وإنما نعني بذلك أنّ سقف التطور الاقتصادي حُدِّدَ دائمًا وفقًا لاحتياجات الدّولة. بمعنى آخر، ندّعي أن أي تطور اقتصادي مشروط ومحدَّد يمكن أن يخدم أجهزة «الإشراف والرّقابة» بمصطلحات لوستيك (لوستيك ١٩٨٥). وفقا لهذا الطرح، تتعامل دولة إسرائيل مع الاقتصاد كلعبة فيها الغالبون والمغلوبون، ويجدر للدولة أن تكون بين الغالبين، بذريعة الحفاظ على أمنها القومي. لذلك نجد ان العامل الثابت في سياسات الدولة الاقتصادية تجاه الفلسطينيين هو الحفاظ على التفوّق اليهوديّ، واستغلال الأقليّة العربيّة، وتجريدها من كلّ الموارد أو من أيّ عامل يساعد على تعزيز النفوذ الاقتصادي، وإقصائها من عملية التطور من أجل حفظ دونيّتها وتعزيز أجهزة الإشراف والرقابة عليها.

تم تنفيذ هذه السياسة حيال الأقلية العربيّة منذ اقامة دولة إسرائيل. بالمقابل تم تصميمها مع مراعاة لخط سياسي أُطْلِقُ عليه «الخط المتغير» في هيئة نموذج اقتصادي أشبه بنموذج اشتراكيّ- صهيونيّ في الدولة منذ قيامها وحتى الثمانينيات، ومع نهاية الثمانينيات تم تشغيل خطوط السياسة الثابتة المنتهجة حيال الأقليّة العربيّة مع مراعاة السياسة الرأسماليّة- الليبرالية المطبّقة في الدّولة.

العائلات العربية
هي الاكثر فقرا في إسرائيل

يمكن تفسير «التسهيلات» أو «التعديلات» الشحيحة والمتباعدة في تعامل الدولة مع الأقليّة العربيّة (نحو التّوجّهات في فترة حكومة رابين ١٩٩٢) كانتقال إلى سلوك يرتكز على اعتبارات الفائدة النسبيّة (وليس فقط بمصطلحات الربح والخسارة المطلقة) من أي عمل معين، وكرد على القسريات التي يلزم على الدولة أو مجموعة الغالبية أن تجابهها، من خلال دفع ثمن مقبول، مؤقت، لا يخرق أي توازن ولا يخلق علاقات قوى جديدة. لا تزال الدولة على قناعة ان الاقتصاد مورد محوري للأمن القومي ولتفوق مجموعة الغالبية، لكنه يتم تحديد سلوكها بالاعتماد على اعتبارات الربح والخسارة النسبي. اعتبار التسبب في خسارة كبيرة للطرف الثاني ليس اعتبارًا مركزيًا. لقد تم إبداله باعتبار تضخيم الربح، حتى لو نتج عن هذه العملية ربح طفيف او فوائد مؤقتة للطرف الآخر.

لم تعتبر دولة إسرائيل، حتى هذه الفترة، الأزمة الاقتصاديّة للأقلية العربية، مشكلة عميقة ومقلقة، تلزم مبدأ الخيار بين بدائل سياسية صعبة. بل تعتبر الدولة هذه المسألة «مشكلة سهلة» لها حل واحد يكمن في الحفاظ على الوضع الراهن، الذي يتوافق مع الإيديولوجية ومصالح الأغلبية. في حال بدأت هذه المسألة تضرّ باقتصاد الدولة

بشكل او بآخر، أو بالمقاييس الاقتصاديّة للدولة، أو في حال تشكل عائقًا أمام تطبيق السياسات الاقتصادية أو تحقيق أهداف سياسية للحكومة، قد تتحول هذه المشكلة عندها إلى «مشكلة تتطلّب علاجًا». كما حصل في بداية التسعينيات بهدف المساعدة في استيعاب المهاجرين اليهود، أو انتقال مصانع يهودية إلى مناطق عربية بغية استغلال قوى العمل الرخيصة للتمكن من منافسة السوق العالمي، او كما يحصل في السياسات الحالية.

سوف نوضح في هذا الفصل انه منذ نهاية التسعينيات كان هناك تأثير سلبي واضح لتغير السياسات الاقتصادية على المواطنين العرب، بمصطلحات الفقر والدخل والمشاركة في اسواق العمل والبطالة والفروع الاقتصادية والمهن. التأثير السلبي هذا لم يقلق صناع القرار في إسرائيل بشكل عام. لكن بسبب تحول الاوضاع الاقتصادية الصعبة للفلسطينيين في إسرائيل إلى عائق أمام تطور الاقتصاد الإسرائيلي الكلي وتنميته، نلاحظ وجود بوادر لتغيير السياسات الاقتصادية المعمول بها تجاه الفلسطينيين. هذا التحول مشروط بسقف مصالح الاقتصاد الإسرائيلي واحتياجاته ومصالح الدولة.

بلغت نسبة العائلات العربية الفقيرة قرابة ٥٠٪ من مجمل العائلات العربية بينما تصل نسبتها إلى ١٥٪ لدى الأسر اليهودية

وفقا لتقارير رسمية نشرت في نهاية العام ٢٠٠٩، منها تقارير مؤسسة التأمين الوطني ودائرة الاحصاء المركزية - نشرت في شهر تشرين الأول-، فان العائلات العربية هي الاكثر فقرا في إسرائيل. بيّن تقرير الفقر الذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني ان معدل الفقر العام في إسرائيل بلغ قرابة ٢٥٪ من مجمل الأسر في الدولة. وان عدد العائلات الفقيرة نحو ٤٢٠,٠٠٠ عائلة (يشكلون ١,٦٥١,٣٠٠ مواطن بينهم ٧٨٣٦٠٠ طفل).[٣] وتشير المعطيات إلى ان العائلات العربية هي الأكثر فقرا، اذ بلغت نسبة العائلات العربية الفقيرة قرابة ٥٠٪ من مجمل العائلات العربية (وتشكل ٣٠٪ من مجمل العائلات الفقيرة في إسرائيل)، بينما تصل نسبتها إلى ١٥٪ لدى الأسر اليهودية (وتتمركز بالأساس لدى العائلات اليهودية المتدينة). معطيات الفقر لدى الأسر العربية تضاف إلى معطيات أخرى نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية[٤] في الشهر ذاته تشير الى:

- احتمالات الأسر العربية لتكون تحت خط الفقر هي الأكبر مقارنة بالأسر اليهودية؛
- ان قرابة ٥٠٪ من العرب تنازلوا عن وجبات غذاء بسبب الأوضاع المالية الصعبة؛

- وجود فجوات كبيرة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومستويات التعليم ومنالية الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات مقارنة بالمجتمع الإسرائيلي .
- يصل دخل العائلة العربية إلى ٥٠٪ من دخل العائلة اليهودية .
- هذه المعطيات ليست غريبة عن واقع الفلسطينيين في إسرائيل ، اذ ان معدلات الفقر لدى الاسر العربية آخذة في الارتفاع منذ نهاية التسعينيات ، ومعدلات البطالة أعلى من معدلها العام ، ومعدلات الدخل أقل من العائلات اليهودية . لتوضيح هذه الجوانب وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الجديدة لا بد من التطرق إلى السنوات الماضية ايضا .

نعرض في القسم التالي معطيات مقارنة عن الفقر والمشاركة في أسواق العمل والبطالة لدى الفلسطينيين في إسرائيل منذ التسعينيات ولغاية الآن . نبدأ بوصف الحالة الاقتصادية للعائلات العربية ومن ثم ننتقل إلى مستوى الفرد ونتابع تغيرات في مؤشرات اقتصادية مقارنة مع سنوات ماضية .

بلغ عدد الأسر العربية في إسرائيل في العام ٢٠٠٨ قرابة ٢٨١ الف اسرة تشكل ١٤٪ من مجموع الأسر في إسرائيل . يصف الجدول ١ الحالة الاقتصادية للعائلات العربية .

يصل دخل العائلة العربية إلى ٥٠٪ من دخل العائلة اليهودية

جدول ١: ميزات الأسر العربية المشاركة في سوق العمل في إسرائيل- ٢٠٠٨

ميزات الأسر العربية	العدد (آلاف)	٪
عدد الاسر العربية	٢٨١,٠	١٠٠
أسر يترأسها مشاركون في سوق العمل	**٢٢٠,٠**	**٧٦,٠**
أسر جميع أفرادها يعملون	٣٦,٣	١٦,٥
أسر فيها أجير واحد	١٣٤,٠	٠,٦١
أسر فيها أجيران	٦٥,٤	٢٩,٧
أسر فيها ٣ أجيرين وأكثر	٢٠,٦	٩,٣
أسرا يترأسها عاطل عن العمل	**٦٧,٨**	**٢٣,٥**
جميعهم عاطلون عن العمل	٥٤,٦	١٩,٠

المصدر: كتاب الاحصاء الإسرائيليّ الرسميّ للعام ٢٠٠٩، جدول ٥,١٤ و٥,١٧.

يتضح من المعطيات في الجدول ١ ان معظم العائلات العربية يترأسها رب عائلة يعمل (٧٦,٠ ٪). فقط في ١٦,٥ ٪ من الأسر العربية يعمل جميع أفراد العائلة، في حين أنه في معظم العائلات (٦١ ٪) هناك أجير واحد فقط مما يؤثر على دخل الأسر العربية التي تقبع في أدنى درجات الترتيب الاقتصادي في الدولة، كما يتضح من الجدول ٢.

جدول ٢: أسر ترأسها أجيرون، حسب التقسيم لسلم الدخل الشهري الصافي- للعام ٢٠٠٧

اعشار الدخل	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
معدل الدخل الصافي	٣٣٤٤	٥٢٤٤	٦٦٤٣	٨٠٤٧	٩٥٣٠	١١٢٦٥	١٣١٣٧	١٥٦٢٨	١٩٠٨٤	٢٩٢٨٩
عائلات يهودية ٪	٧٧,٠	٦٩,٥	٧٨,٢	٨٣,٠	٨٩,٨	٩٠,١	٩١,٨	٩٥,١	٩٧,٥	٩٧,٦
عائلات عربية ٪	٢٣,٠	٣٠,٥	٢١,٨	١٧,٠	١٠,٢	٩,٩	٨,٢	٤,٩	٢,٥	٢,٤

المصدر: كتاب الاحصاء الإسرائيليّ الرسميّ للعام ٢٠٠٩، جدول ٥,٣١.

بلغ معدل الدخل الشهري غير الصافي للعائلة في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ قرابة الـ ١٣,٠٠٠ شيكل جديد (ما يعادل ٣٥٠٠ $) والدخل الصافي ١٠,٧٠٢ شيكل جديد. ووفقا لمعطيات مؤسسة التأمين الوطني يصل معدل دخل الاسرة العربية إلى قرابة ٥٠٪ من دخل الاسرة اليهودية (٧٠٠٠ شيكل مقابل قرابة ١٤٠٠٠ شيكل). من هنا ليس غريبا أن تقع معظم الأسر العربية في ادني درجات تقسيم سلم الدخل. أما في درجات أعشار الدخل المرتفعة فهناك غياب شبه تام للأسر العربية إذ تشكّل ٤,٩٪ فقط من العشر الثامن، و ٨,٢٪ من العشر السابع، بينما تشكّل ٢٣,٠ ٪ من العشر الاول (الادنى) و ٣٠,٥٪ من العشر الثاني.

الفقر في الوسط العربي متجذر أكثر منه في أية شريحة أو فئة أخرى من فئات الدولة. وضائقة الفقر لدى العائلات العربية قائمة في كافة أنماط العائلات، وهي ليست ناجمة عن كبر العائلة وعدد أفرادها فحسب. وقد ازداد معدل حالات الفقر في أوساط العائلات العربية ثلاثة أضعاف، منذ مطلع التسعينيات. تشكل الأسر العربية الفقيرة، من مجمل الأسر الفقيرة في الدولة، قرابة ثلاثة أضعاف نسبتها العامة في الدولة (١٣٪ مقابل ٣٤٪).

الجدول ٣: معدل الفقر في الأسر اليهودية والعربية (١٩٩٠-٢٠٠٥)

السنة	يهود			عرب		
	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪
١٩٩٠	٣٣,٥	١٣,٢	٦٠,٦	٤٧,٢	٣٤,٥	٢٦,٩
١٩٩٢	٣٣,٨	١٦	٥٢,٧	٤٩,٨	٣٩	٢١,٧
١٩٩٤	٣٣,١	١٦,٨	٤٩,٢	٥١,٩	٣٨,٥	٢٥,٨
١٩٩٦	٣٢,٧	١٤,٤	٥٦	٤٦,٣	٢٨,٣	٣٨,٩
١٩٩٨	٣١,٣	١٣,٥	٥٦,٩	٥٢,٨	٣٧,٦	٢٨,٨
٢٠٠١	٣١,٦	١٤,٧	٥٤,٥	٥٤,٧	٤١,٣	٢٤,٦
٢٠٠٢	٣٠	١٤,٨	٤٥,٦	٥٥,٦	٤٤,٧	٢٠,١
٢٠٠٣	٣٠,٥	١٤,٩	٥١,٥	٥٦,٩	٤٨,٤	١٥
٢٠٠٤	٣٠,٣	١٥,٩	٥١,٥	٥٧,٥	٤٩,٩	١٣,٢
٢٠٠٥	٢٩,٨	١٥,٩	٤٦,٦	٥٨,٦	٥٢,١	١١,١
٢٠٠٧	٢٨,٣	١٥,٠	٤٦,٨	٥٨,٣	٤٦,٨	١١,٨
٢٠٠٨	٢٨,٤	١٥,٠	٤٦,٢	٥٧,١	٤٦,٢	١٣,٥

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة، سنوات مختارة.

يوضح الجدول «٣» معدل الفقر في الأسر العربية واليهودية في الدولة منذ مطلع

التسعينيّات حتى العام ٢٠٠٨. وتدل المعطيات على وجود فروق جوهرية بين المجموعتين.

- منذ مطلع التسعينيّات هناك اتجاه عام في ارتفاع معدل الفقر في أوساط الأسر العربية، سواء تم قياسها وفق الدخل الإجمالي، أم وفق الدخل الصافي.
- نسبة الفقر في أوساط الأقلية العربية تفوق نسبته لدى السكان اليهود، سواء أجري الحساب وفق الدخل الإجماليّ أم وفق الدخل الصافي.
- تنخفض نسبة الفقر في أوساط العائلات اليهودية بقرابة ٥٠٪ بعد احتساب مدفوعات التحويلات والضرائب، وتصل إلى قرابة ١٥٪ فقط. في المقابل، تنخفض نسبة الفقر لدى الأسر العربية في العام ٢٠٠٨ بعد تدخل الدولة عبر الضرائب ومدفوعات التحويلات والمخصصات من ٥٧,١٪ إلى ٤٦,٢٪ اي بنسبة ١٣,٥٪ فقط. يوضح هذا المعطى ان حدة التأثير السلبي للتغيرات في سياسات الرفاه كان أكبر على المواطنين العرب منه على المواطنين اليهود.
- منذ العام ١٩٩٠ لغاية العام ٢٠٠٠ كان تدخل الدولة بواسطة مخصصات التأمين والضرائب يخفض معدل الفقر لدى العائلات العربية بقرابة الربع، اما منذ العام ٢٠٠٢، وبعد تغيير سياسات المخصصات الاجتماعية وخطط الاشفاء الحكومية، خاصة في عهد نتنياهو كوزير للمالية، انخفضت تلك النسبة، بالمعدل، إلى ١٢ ٪ فقط، مقابل ٥٠٪ لدى المجتمع اليهودي.
- تغيير السياسات أثّر بشكل كبير على المجتمع الفلسطيني، خاصة انه لم تكن هناك أية سياسات لرفع مشاركة العرب في اسواق العمل أو رفع مستويات التعليم ودمج العرب في فروع الاقتصاد الجديد والمهن ذات الدخل المرتفع، كما سنبين في الجداول التالية.
- تدل المعطيات على غياب العلاقة بين معدّل الفقر في أوساط الأقلية العربية، وبين النمو الاقتصادي في الدولة (فعلى مدار الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٠ – ١٩٩٦ و ٢٠٠٣–٢٠٠٧، كان النمو في الاقتصاد الإسرائيلي – على الأغلب – إيجابيًّا. في فترات النموّ والازدهار، انحسرت رقعة الفقر لدى المواطنين العرب (أو اتّسعت) بفعل تدخّل الدولة (عَبر المخصصات)، ولم يكن الأمر نتيجة لمعالجة المشاكل والعوامل الأساسية.

تعكس معدلات الفقر لدى العائلات العربية، فيما تعكس، نسب مشاركة

تعكس معدلات الفقر لدى العائلات العربية، فيما تعكس، نسب مشاركة منخفضة في اسواق العمل، خاصة للنساء الفلسطينيات، وتعكس ايضا تدني المدخول من العمل بسبب نوعية الفروع الاقتصادية والمهن التي يشارك فيها المواطنون العرب

منخفضة في اسواق العمل، خاصة للنساء الفلسطينيات، وتعكس ايضا تدني المدخول من العمل بسبب نوعية الفروع الاقتصادية والمهن التي يشارك فيها المواطنون العرب.

بلغت نسبة مشاركة النساء العربيات في العام ١٩٩٠ قرابة ١٣٪، ارتفعت إلى ١٦٪ في منتصف التسعينيات لتبلغ في العام ٢٠٠٨ قرابة ٢٠٪ فقط. في منتصف التسعينيات كان ارتفاع مشاركة النساء العربيات بسبب دخول نساء عربيات غير متعلمات لأسواق العمل نتيجة نقل مصانع نسيج ومنتجات أغذية إلى بلدات عربية، تلك المصانع اغلقت في نهاية التسعينيات او انتقلت إلى دول اخرى بحثا عن ايدي عمل ارخص، مثل الاردن ومصر والشرق الاقصى، كنتيجة لتغيير السياسات الاقتصادية في إسرائيل. اما في بداية الالفية الثالية، فان معطيات دائرة الاحصاء المركزية تشير إلى ان معظم النساء العربيات المشاركات في اسواق العمل هن من المتعلمات، ويشكلن قرابة ٥٠٪ من مجمل النساء العاملات (من ١٣-١٥ سنة تعليمية يشكلن ٢٥٪ من المشاركات و ١٦ وما فوق يشكلن ٢٥٪ من المشاركات). تبلغ نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات اللواتي أنهين ١٦ سنة تعليمية وما فوق قرابة ٧٠٪ ونسبة المشاركة لمن يملكن ١٣-١٥ سنة تعليم قرابة ٤٠٪)، تعمل معظمهن في الادارة العامة المحلية والتعليم والصحة، ما يعني ان النساء العربيات غير المتعلمات يجدن صعوبة بالغة في الاندماج في اسواق العمل الحديثة.

نصف النساء العربيات المشاركات في أسواق العمل من المتعلمات

يوضح الجدول التالي (جدول ٤) التغيرات والفروقات في مستويات المشاركة في اسواق العمل والبطالة لدى الفلسطينيين واليهود منذ بداية التسعينيات. ويوضح ان نسب مشاركة المجتمع اليهودي اعلى من الفلسطينيين، ونسب البطالة لدى الفلسطينيين اعلى من اليهود. ذلك بسبب الصعوبة التي يواجهها الفلسطينيون في الاندماج باسواق العمل الحديثة، وشحّ فرص العمل في الاقتصاد العربي المحلي، وعدم تعامل مؤسسات الدولة مع حواجز التنمية في الاقتصاد العربي على المستوى الكلي ومستوى الفرد.

جدول ٤: المشاركة في اسواق العمل والبطالة (٪)

	مشاركة		بطالة	
	يهود	عرب	يهود	عرب
١٩٩٠	٥٤	٤٠	٩,٤	١٠,٦
١٩٩٤	٥٦	٤٢	٧,٦	٩
١٩٩٦	٦٢	٤٣	٦	٨
١٩٩٨	٦٣	٤٣	٨,٣	١٠
٢٠٠٠	٦٤	٤٢	٨	١٢
٢٠٠٣	٥٧,١	٣٩,١	١٠,٦	١١,٥
٢٠٠٦	٥٨,٥	٣٩,٦	٨,٠	١١,٥
٢٠٠٨	٥٩,٢	٤٢	٥,٨	٨,٥

استطلاعات القوى العاملة، دائرة الاحصاء المركزية، سنوات مختارة.

نلاحظ من الجدول ان التحول السلبي في معدلات مشاركة الفلسطينيين في اسواق العمل كان في بداية الالفية الحالية. اي بعد نضوج التحولات الاقتصادية وتغير السياسات الاقتصادية وبعد انتفاضة الاقصى. بالتوازي نجد ان معدلات البطالة لدى المجتمع الفلسطيني هي اكثر ارتفاعا من المجتمع اليهودي. ولعل النتيجة الاكثر سلبية للتحولات الاقتصادية هي الارتفاع في معدلات البطالة والانخفاض في مستوى المشاركة في اسواق العمل منذ بداية الالفية الثالثة. ولعل التحول في العام ٢٠٠٨ مؤشر لتغير ما في معدلات المشاركة والبطالة لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

يعكس انخفاض نسب المشاركة وارتفاع معدلات البطالة، فيما يعكس، عدم قدرة المواطنين العرب على الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي الجديد، إذ ان معظم المواطنين العرب يعملون في الفروع الاقتصادية التقليدية– القديمة وفي المهن اليدوية، كما نوضح في الجداول التالية.

الجدول ٥: توزيعة المستخدَمين من اليهود والعرب حسب الفروع الاقتصاديّة - (٪)

الفرع الاقتصاديّ	١٩٩٠		٢٠٠٨	
	عرب	يهود	عرب	يهود
	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
الزراعة	٦,٣	٣,٩	٣,٣	١,٥
الصناعة	٢٢,١	٢١,٧	١٤,٦	١٥,٣
البناء والبنى التحتيّة	١٨,٦	٣,٣	١٩,٠	٣,٥
التجارة بالجملة وتصليحات	٨,٠	١٥,٠	١٦,٨	١٣,٣
خدمات الضيافة والمأكولات	٦	١٣	٥,٨	٤,٦
مواصلات، التخزين والاتّصالات	=	=	٥,٦	٦,٥
البنوك، التأمين ومؤسّسات ماليّة أخرى	١,٠	٣,٠	٠,٦	٤,١
الخدمات المهنيّة – التجاريّة			٦,٤	١٥,٣
سلك الإدارة العامّة	١٩,٥	٣١	٢,٥	٥,٢
التربية والتعليم*	=	=	١٤,٣	١٢,٧
الخدمات الصحّيّة*	=	=	٦,٨	١٠,٤
الخدمات الجماهيريّة	٨,٤	٧,٣	٠,٤	٥,٠
الكهرباء والماء	٠,٣	١,٢		٠,٨

المصدر: استطلاعات القوى العاملة، دائرة الاحصاء المركزية، سنوات مختارة.

* تشمل معطيات الإدارة العامة في العام ١٩٩٠ فروع التربية والتعليم و الخدمات الصحيّة.

- يجسّد الجدول ٥ التمثيل الفائض للجمهور العربيّ في الفروع الاقتصادية التقليدية وتلك التي بدأ وزنها التشغيليّ يتناقص عبر السنين (من مجموع المستخدمين في الدولة)، وبخاصّة فروع الزراعة والبناء والصناعة؛ فقد ساهم الطلب المتزايد لقوى عاملة متعلّمة، واندماج المهاجرين الجدد، واستيراد قوى عاملة رخيصة، في إقصاء العرب عن هذه الفروع، فانخفض تمثيلهم في فرع الزراعة، على سبيل المثال، بين الأعوام ١٩٩٠–٢٠٠٨ بنحو ٥٠٪. يعكس هذا الانخفاض كذلك عمليّةَ تصفية الزراعة العربيّة المحلّيّة، والنقص المتزايد في الأراضي الزراعيّة العربيّة، بسبب عمليّات المصادرة المتواصلة، والنقص في الاستثمارات وفي التطوّر التكنولوجيّ. نلاحظ استمرار التمثيل الزائد للعرب في فرع البناء (مقارنة مع نسبة التمثيل الكلي للعرب من بين المشاركين في سوق العمل والذي يبلغ قرابة ١٩٪).

- تقلّص تشغيل العمال العرب بين الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٨، في فرع الصناعة بِـ ٣٠٪، ويجسّد التقسيم إلى صناعات حديثة وقديمة (الـ **High Tech** مقابل الـ **Low Tech**) دونيّةَ المستخدمين العرب في مجال الصناعة. إذ لا يزال للمستخدمين العرب تمثيل فائض في فروع الصناعة التقليديّة القديمة (يشكلون قرابة ٣٠٪)، ولا زال تمثيلهم ضئيلا في فروع الصناعة التكنولوجيّة الحديثة (فقط ٥٪ من مجموع المستخدمين) ويبلغ تمثيلهم في فروع التقنيات الحديثة والمعلومات والحوسبة قرابة ١٪ فقط.
- تبرز من هذه المعطيات، نزعة إضافيّة هي انتقال الجمهور العربيّ نحو مهن التجارة؛ الخدمات الماليّة؛ الخدمات الفرديّة؛ وغيرها. وتشير المعطيات إلى ازدياد في وزن فرع الإدارة العامّة في التشغيل داخل المجتمع العربيّ. وتتكرر هذه الظاهرة في المهن الخدماتيّة والمهن الحرّة في السوق المحلّيّة، نحو: الطبّ؛ المحاماة؛ المحاسَبة؛ الهندسة؛ المهن الأكاديميّة الحرّة.

يوضّح الجدول ٦ هذه الادّعاءات من خلال المقارنة بين التقسيم حسب المهن للمجموعتين السكّانيّتين العربيّة واليهوديّة، ويجسّد الادّعاءات حول تهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل. حتى في الفروع الاقتصاديّة التي يحصلون فيها على تمثيل ملائم أو فائض، يشغل العرب أسفل السلّم من حيث المكانة التشغيليّة والمهنيّة. إذ ما زال قرابة ٥٠٪ من العرب يعملون في أعمال مهنية وغير مهنية في ادنى سلم ترتيب المهن. وفقط ٨,٥٪ في مهن اكاديمية و ١١,٤٪ في المهن الحرة والتقنية وفقط ٢,٧٪ مدراء.

الجدول ٦: توزيعة المستخدمين حسب المهنة- يهود وعرب ٢٠٠٨ (٪)

المهنة	يهود ٢٠٠٨	عرب
مهن أكاديميّة	١٥,٥	٨,٥
أصحاب المهن الحرّة والمهن التقنيّة	١٦,١	١١,٤
مدراء	٧,٧	٢,١
عمال الأعمال المكتبية	١٧,٧	٦,٩
وكلاء وموظّفو مبيعات وعمّال الخدمات	٢٠,٩	١٨,٠
عمّال مهنيّون في الزراعة	١,٢	٢,٢
عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء	١٤,٥	٣٩,١
عمّال غير مهنيّين	٦,٣	١١,٨

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، ٢٠٠٩.

يشير الانخفاض الكبير في مستوى المشاركة في سوق العمل، والارتفاع المتواصل في البطالة، منذ منتصف التسعينيات لغاية السنوات الاخيرة، إلى صعوبة اندماج السكان العرب في سوق العمل المركزي، وإلى حالة الإشباع التي تعيشها السوق المحليّة. يتفاقم هذا المس بسبب المستوى التعليميّ المنخفض لقوى العمل العربية، الذي نتج، إلى حدّ بعيد، عن رغبة مؤسسات الدولة في الحفاظ على دونيّة الأقليّة العربيّة، ومن خلال جهاز التعليم الذي تتحكّم به الاعتبارات السياسيّة والامنية لا المهنيّة، والذي لا يناسب الاحتياجات العصريّة لسوق العمل. يرسّخ هذا الجهاز الفجوات القائمة، ويبقي الجمهورَ العربيّ عرضة للتضرّر في سوق العمل أيضاً. كذلك يعكس استمرار اعاقة التنمية والتطوير في الاقتصاد العربي المحلي.

لا توفّر التغيّرات التي طرأت على مبنى التشغيل منذ التسعينيّات، وبصورة أبرز، منذ مطلع الألفيّة الثالثة، الكثير من الفرص أمام ذوي المستوى العلميّ المتدنّي. ويشير تقسيم المستخدمين عامةً في إسرائيل حسب المستوى العلميّ إلى أنّ حصّة الذين أكملوا ١٣ سنة تعليميّة وما فوق بلغت أكثر من ٥٠ ٪ من قوّة العمل في العام ٢٠٠٨، بينما قاربت الـ ٣٠٪ في العام ١٩٩٠. ووصلت نسبة الذين أنهوا ١٠ – ١٣ سنة تعليميّة إلى ٢٠٪ من قوّة العمل في العام ٢٠٠٨، وإلى ٣٠٪ من قوّة العمل في العام ١٩٩٠.

أما بخصوص العرب، فبالرغم من بعض التحسّن في تركيبة القوّة العربيّة العاملة، لا تزال هذه التركيبة بعيدة عن سدّ الفجوة. ففي العام ١٩٩٠، كانت نسبة الذين أكملوا تسع سنوات تعليميّة ٤٢ ٪ من مجموع القوّة العربيّة العاملة، تراجعت هذه النسبة في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٪. ووصلت نسبة الذين أكملوا ١٣ سنة تعليميّة وما فوق، في العام ٢٠٠٨، إلى ٣٠٪، في حين اقتصرت هذه النسبة على ١٤ ٪ من قوّة العمل في العام ١٩٩٠. تمَرْكَزَ الجزء الأكبر من قوّة العمل العربيّة، في العام ٢٠٠٨، في الشريحة ذات الـ ٩ – ١٢ سنة تعليميّة.

رغم هذا التحسّن، ورغم عامل الارتباط الإيجابيّ بين مستوى التعليم ومستوى المشاركة في قوّة العمل، تدلّ المعطيات على أن نسبة المشاركة انخفضت في جميع مستويات الثقافة التعليميّة في الأعوام ١٩٩٠–٢٠٠٨، وطال الضرر في التشغيل جميعَ شرائح المجتمع العربيّ، ولم يقتصر على ذوي المستوى العلميّ المتدنّي. لكن مستويات المشاركة لدى أصحاب الثقافة الأكاديميّة كانت أعلى من غيرها من الفئات. من هنا، يمكننا الاستنتاج أنّ للعوامل الماكرو– اقتصاديّة وللعوامل البنيويّة تأثيرًا عميقًا على احتمالات الخروج من سوق العمل.

الجدول ٧: مستويات المشاركة حسب المستوى العلميّ - لدى العرب (٪)

سنوات التعليم	١٩٩٠	٢٠٠٨
٠-٤	١٤,٢	٨,٧
٥-٨	٤٦,١	٣٣,٨
٩-١٢	٤٣	٤٢,٣
١٣-١٥	٥٤,٨	٤٩,٨
١٦+	٨٠,١	٧٦,٤

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح القوى العاملة، ١٩٩٢، ٢٠٠٩.

تؤكّد تركيبة المستخدمين حسب الفروع الاقتصاديّة والمهن الفجوات القائمة بين الجمهورين اليهوديّ والعربيّ. ولم تغيّر فترة النموّ والازدهار الاقتصاديّين الكثير من مميّزات قوّة العمل، بل ان العكس صحيح؛ فقد أبقت على تدنّي مكانة العرب، وحافظت على تبعيّة السوق الهامشيّة لاحتياجات السوق المركزيّة، وهو ما أبقاهم في مكانة متدنّية أمام التحوّلات التي يمرّ فيها الاقتصاد الإسرائيليّ، فاقدين القدرة على الانتقال بين الفروع أو داخلها. وتتفاقم هذه الضائقة بسبب غياب تعامل جدي وجذري من قبل الحكومية، بل انه يمكن الادعاء ان سياسات الحكومة عملت على تكريس الوضع القائم، وبالاساس في مجال تطوير القدرات الشخصية للمواطنين العرب بواسطة السيطرة على جهاز التعليم وبواسطة الحفاظ على موانع التطوير الاقتصادي في الاقتصاد العربي كالصناعة والزراعة.

هناك مبادرات من رجال السياسة وصناع القرار للقاء رجال اعمال عرب وشركات عربية بغية خلق اجواء مشاركة مندوبي المجتمع العربي في تحديد احتياجات الاقتصاد العربي واتخاذ القرارات لتطوير الاقتصاد العربي.

بدأت هذه السياسات تتغير في الأعوام الأخيرة، بعد العام ٢٠٠٦ وبشكل أعمق في العام ٢٠٠٩. إذ تشهد الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة حراكاً يقظاً حول تطوير وإنماء الاقتصاد العربي في إسرائيل. فهناك مبادرات لاقامة صناديق استثمار تعمل في الاقتصاد العربي، وهناك مبادرات من قبل رجال أعمال وشركات إسرائيلية لاستقطاب العمال والموظفين العرب، وهناك مبادرات لمؤسسات غير ربحية لدمج العرب في الشركات الخاصة. كما هناك مبادرات من رجال السياسة وصناع القرار للقاء رجال اعمال عرب وشركات عربية بغية خلق اجواء مشاركة مندوبي المجتمع العربي في تحديد احتياجات الاقتصاد العربي واتخاذ القرارات لتطوير الاقتصاد العربي.

على سبيل المثال، اقامة الحكومة لسلطة حكومية خاصة لتطوير الاقتصاد العربي وانشاء شركة للاستثمار في الاقتصاد العربي برأس مال ٤٠ مليون دولار ساهمت

الحكومة بـ ٢٠ مليون منها، وقد فازت بداية العام ٢٠١٠ شركة استثمار يملكها رجال اعمال يهود بالمناقصة لاستثمار ٢٠ مليون دلار وادارة صندوق الاستثمار. كما شكلت الحكومة «سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي» وفقا للتسمية الرسمية في العام ٢٠٠٧، الا أن العمل الفعلي بدأ في العام ٢٠٠٩. ووفقا للموقع الرسمي للسلطة، «تُعتبر هذه السلطة هيئة تهدف إلى استنفاد الطاقات الاقتصادية للسكان العرب والدروز والشركس، من خلال تشجيع النشاط الاقتصادي والإنتاجي ونشاطات قطاع الأعمال داخل التجمعات السكنية العربية والدرزية والشركسية ودمجها في الاقتصاد الوطني. كما أن السلطة ستعمل بصفة هيئة للتنسيق والتكامل والتفكير والمتابعة فيما يخص مجمل الإجراءات الحكومية الرامية إلى دفع السكان العرب والدروز والشركس قدماً في المجال الاقتصادي». وتتبع السلطة تنظيمياً إلى ديوان رئاسة الوزراء، ويتم رصد ميزانيتها من قاعدة الميزانيات الخاصة بالديوان. وقد عين مدير عربي لهذه السلطة.

وجاء في كلمة مدير الوحدة، «إن دولة إسرائيل تتميز حالياً بوجود منظومتين اقتصاديتين منفصلتين، العلاقة بينهما سطحية. إن السكان العرب في إسرائيل يشكلون نحو ٢٠٪ من مجموع سكان الدولة لكن مساهمتهم في الناتج القومي لا تتعدى حدود الـ٨٪. وتعود أسباب هذه الحالة إلى عوامل كثيرة ومنها وجود معوقات يرتبط بعضها بغياب الفرص المتكافئة من قبيل نقص البنى التحتية اللائقة، وعراقيل تحد من انسياب رؤوس الأموال، فيما يرتبط بعضها الآخر بالمجتمع العربي نفسه من قبيل قلة خروج النساء للعمل خارج مناطق سكنهنّ وتدني مستويات التحصيل العلمي للقوى العاملة وما إلى ذلك. وقد استثمرت الحكومة خلال السنوات الأخيرة بعض الموارد بغية تطوير البنى التحتية في التجمعات السكنية، إلا أن هذا الأمر لم يؤد إلى استنفاد كامل الطاقات الكامنة لدى هؤلاء السكان. وبالتالي تقتضي الحاجة المضي قدماً بالخطط واستثمار المزيد لغرض تنمية الآليات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف النشاط الاقتصادي في التجمعات السكنية لأبناء الأقليات. أما بالمقابل فيجب العمل لدى الوزارات والسلطات المحلية لوضع السكان العرب والدروز والشركس على خارطة الأجندة الوطنية، وإشراك جهات قيادية من هؤلاء السكان في إجراءات تطوير مدنهم وقراهم. أعتقد أن السلطة سوف تعمل على زيادة مساحة اندماج هؤلاء السكان في الاقتصاد الوطني ما يعني تقليص الفجوات القائمة حالياً بين الأوساط وإنشاء اقتصاد واحد داخل الدولة الواحدة».[٥]

بالتوازي مع إقامة سلطة تطوير الاقتصاد العربي، بدأ عدد من المؤسسات الإسرائيلية بالعمل في السنوات الاخيرة على دمج العرب في الشركات الإسرائيلية الخاصة وفي الصناعات المتطورة والمعرفة والمعلوماتية (مثل جمعية كاف مشفيه برئاسة رجل الصناعة دوف لاوتمان). وافتتحت بعض الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال الحوسبة فروعاً في البلدات العربية لتشغيل موظفين عرب. فعلى سبيل المثال اقيمت في مدينة الناصرة ثلاث شركات تقنيات حديثة في الاعوام الثلاثة الماضية بملكية او استثمار من شركات أو رجال أعمال إسرائيليين، بهدف استغلال الطاقات الكامنة للمهندسين العرب في هذا المجال.

وقام شمعون بيريس بزيارة إلى مدينة الناصرة بداية العام الحالي برفقة ٣٠ رجل اعمال من ارباب الصناعة والصناعة المتقدمة في الدولة لتشجيعهم للاستثمار في مدينة الناصرة. وفي الفترة ذاتها اجتمع رئيس الحكومة بنيامين نتياهو مع رجال اعمال عرب في مكتبة للتداول والتشاور معهم بغية تطوير الاقتصاد العربي والنهوض به.

الحكومة الإسرائيلية تقبل بتطوير الاقتصاد الفلسطيني في الداخل، لكن بشرط ان يكون ذلك تحت سقف احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي

وصرح نتنياهو في الاجتماع «يوجد للحكومة برئاستي هدف واضح، وهو دمج الوسط غير اليهودي في عملية التنمية والتطور. انا على قناعة ان الدمج الاقتصادي هو الوسيلة الانجع للمساواة الاجتماعية والتساوي في الفرص ومن ثم إلى السلام الداخلي. سوف تبذل الحكومة كافة امكانياتها وطاقاتها لتنمية غير اليهود من مواطني الدولة».[٦] اما الوزير لشؤون الاقليات افيشاي برافرمان فقال، «التعاون المشترك بين الدولة ورجال أعمال عرب سوف يدفع قطار التنمية الإسرائيلي إلى الامام». وقد تقرر في الاجتماع إقامة أربعة طواقم متخصصة في الاستثمار، المبادرات، والتطوير الاستراتيجي، والتمويل، بغية تدعيم دمج غير اليهود في الاقتصاد وأسواق العمل، وفقا للبيان الرسمي للاجتماع.

يمكن الاستنتاج ان بوادر التغيرات في السياسات الاقتصادية المعمول بها تجاه الفلسطينيين في السنوات الاخيرة تنبثق عن سياسات نيو مركنتلية. وفقا للمقاربة النيو- مركنتلية ليس بالضرورة ان تكون نتيجة المنافسة الاقتصادية غالباً او مغلوباً، يمكن ان يكون الطرفان رابحان (**win win game**) لكن يجب ان تعمل الدولة على ان يفوق ربحها ربح الطرف الآخر وان تضمن مصالحها القومية اولا، حتى لو كان في التبادل الاقتصادي ربح للطرف الآخر.

وهذا ما يفسر السياسات الاقتصادية الحالية تجاه الفلسطينيين في الداخل. بمعنى، أن الحكومة الإسرائيلية تقبل بتطوير الاقتصاد الفلسطيني في الداخل، لكن بشرط

ان يكون ذلك تحت سقف احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، وبما فيه من مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي الكلي، ويساعد على تحقيق الاهداف القومية الإسرائيلية. لا يمكن، باعتقادي، الفصل بين الاهتمام المتزايد للحكومة بتطوير الاقتصاد العربي وبين رغبة إسرائيل بالانضمام إلى منظمة التنمية والتعاون الدولية **OECD**، وضرورة تحسين مؤشرات اقتصادية أساسية.

إذ تحاول إسرائيل منذ سنوات الانضمام إلى المنظمة، وحتى هذه اللحظة باءت محاولتها بالفشل، بالرغم من أنها تبّنت بعض معاييرها، حيث قام بنك إسرائيل في سنة ٢٠٠٦ بتغيير طريقة حساب إجمالي الناتج المحلى **(GDP)** حتى تتلاءم وطرق الحساب التي تتبعها المنظمة. وفي أيار من العام ٢٠٠٩ انضمت إسرائيل إلى ميثاق المنظمة لمنع الفساد أملاً في التقرب من قوانين المنظمة، لكن في شهر آب من العام نفسه طالبت المنظمة تقليل تدخل الحكومة في قطاع الزراعة. ومؤخرًا، في ١٩ كانون الثاني من العام ٢٠١٠، نشرت المنظمة تقريرا يُعرف إسرائيل على أنها دولة فقيرة ومقطعة الأوصال اجتماعيًا، ذات فجوات اجتماعية عديدة، ويضيف التقرير انه في حال انضمامها للمنظمة فإنها ستكون الدولة الأكثر فقرًا في المنظمة.

يبلغ المعدل العام للناتج المحلي القومي للفرد الواحد في إسرائيل قرابة ٢٨ الف دولار سنويا، مقابل ٨٠٠٠ تقريبا للسكان العرب

وقد نشرت منظمة التنمية والتعاون بداية العام ٢٠١٠ تقريراً خاصاً حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل يتهمها بالتقصير اقتصاديا بحق شرائح المجتمع، أهمها التقصير بحق المواطن العربي الفلسطيني. وبين التقرير وجود فروقات اقتصادية كبيرة بين المجتمع اليهودي والعربي وطالب إسرائيل بسد الفجوات. واشار التقرير أن معدل الفقر في إسرائيل في العام ٢٠٠٨ بلغ ١٩,٩٪ وهي نسبة أعلى من كل الدول الأعضاء في المنظمة، وتساوي ضعفي معدل الفقر للدول الأعضاء، ووصلت نسبة الذين يتقاضون أجراً منخفضاً في إسرائيل ٢٤,٣٪ في العام ٢٠٠٨ مقارنة ب ١٥,٩٪ في الدولة التابعة للمنظم. لا يقتصر التقرير على مقارنة إسرائيل بدول المنظمة فيما يتعلق بالأجور والفقر، وإنما يتعدى ذلك إلى مقارنتها من حيث مجهودها في محاربة الفقر، ويوضح انها لا تتخذ الاجراءات الكافية لسد الهوة.[٧]

من هنا يمكن الاستنتاج:

- تسعى الحكومات الإسرائيلية إلى الانضمام إلى منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي **OECD** وقد خطا الاقتصاد الإسرائيلي عدة خطوات بهذا الاتجاه واستجاب لعدد من شروط المنظمة. لكنه ما زال بحاجة لعدة خطوات، منها رفع معدل الناتج المحلي السنوي للفرد الواحد، رفع المشاركة في اسواق العمل، تخفيض البطالة والفقر.

١. يبلغ المعدل العام للناتج المحلي القومي للفرد الواحد في إسرائيل قرابة ٢٨ الف دولار سنويا، مقابل ٨٠٠٠ تقريبا للسكان العرب. ووصلت الحكومات الإسرائيلية، باعتراف مدراء سابقين لوزارة المالية ومحللين اقتصاديين بارزين في إسرائيل،[٨] إلى قناعة انه لا يمكن رفع معدل الناتج المحلي السنوي للفرد ليصل إلى ٣٣-٣٤ الف دولار -ليقترب من معدلات الدول الصناعية- دون رفع معدل الانتاج لدى الفلسطينيين في الداخل. إذ إنه من دروب الخيال رفع معدل الانتاج لدى المواطن اليهودي إلى ٤٠ الف دولار سنوي لكي يصل المعدل العام إلى ٣٢ الف دولار مع ابقاء معدل الانتاج لدى العرب ٨ الاف دولار. كون الاقتصاد الإسرائيلي استنفد الطاقات الكامنة في المجتمع اليهودي من حيث الانتاجية ومستويات التعليم والتشغيل.

٢. لا يمكن تخفيض معدلات الفقر والبطالة دون خفضها لدى الفلسطينيين، اي دون تطوير الاقتصاد الفلسطيني. كما لا يمكن رفع معدلات المشاركة العامة في اسواق العمل ما لم يتم رفع معدل مشاركة النساء الفلسطينيات في اسواق العمل.

٣. يخسر الاقتصاد الإسرائيلي عشرات مليارات الشواكل نتيجة تدني الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل، كما اعلن رئيس سلطة تطور الاقتصاد العربي في مؤتمر هرتسليا الاخير. هذا وقد عرض في المؤتمر بحث اعدة مركز ابحاث إسرائيلي «مودبايم اقتصادية» رجح الفروقات في الدخل بسبب اهمال الدولة لمشاكل التعليم لدى المجتمع العربي. كما اشار وزير الاقليات افيشاي برزرمان في المؤتمر إلى الاهتمام المتصاعد لوزارته وللحكومة في حل المشاكل الاقتصادية للمواطنين العرب.

> سعي إسرائيل الانضمام إلى منظمة التعاون وتحقيق مصالحها الاقتصادية والقومية، يفرض عليها تحسين الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل

سعي إسرائيل الانضمام إلى منظمة التعاون وتحقيق مصالحها الاقتصادية والقومية، يفرض عليها تحسين الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل ليكون رافعة لتحسين مؤشرات اقتصادية اساسية، ما يفسر حصول مرونة ما في السياسة الاقتصادية المعمول بها تجاه الاقلية الفلسطينية. لكن الحكومات الإسرائيلية تعمل على ان يكون هذا التطور مشروطاً بمصلحة الاقتصاد اليهودي-الإسرائيلي وبخدمة الاقتصاد اليهودي، وان يكون تحت سقف الحكومة الإسرائيلية ومن خلالها، وبشرط أن لا يخلق خللاً في توازن القوة الاقتصادي بين المجموعة اليهودية والعربية، والاهم ان لا يرفع التطور الاقتصادي من سقف الاهداف والمطالب الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل. وترتكز مساعي تطوير الاقتصاد العربي بمستوى الفرد دون تطوير الاقتصاد الكلي.

قمع الهوية الفلسطينية وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة

في مجال المكانة السياسية، الهوية، وصيغة المواطنة الممنوحة للمواطنين العرب، وهي مركبات المحور الثاني للتيار النيو-ليبرالي، نجد ان الحكومات الإسرائيلية الاخيرة، خاصة منذ انتخابات العام ٢٠٠٩ تطبق سياسة محافظة بشكل متطرف تسعى لفرض يهودية الدولة على الفلسطينيين (وهو مركب أساسي من مركبات هوية المحافظين الجدد في إسرائيل والذي تحول إلى إجماع عام) بواسطة القانون وقمع الهوية والذاكرة الفلسطينية، وزيادة التمييز المقونن وتقليص هوامش العمل السياسي، حتى على مستوى الافراد. في هذا تحول كبير، إذ انه وعلى الرغم من ان بوادر هذه السياسات ليست بجديدة وبدأت بعد انتفاضة الاقصى (وقد تابعنا تفاصيلها في التقارير الاستراتيجية منذ العام ٢٠٠٥). **الا ان سياسات الدولة تجاه الفلسطينيين تمحورت لغاية ٢٠٠٩ في محورين اساسين** الاول الحفاظ على التفوق العددي لليهود عن طريق التعديلات في قانون المواطنة ودخول إسرائيل ومنع لم شمل عائلات فلسطينية؛ والثاني اشتراط العمل السياسي المنظم (الحزبي) بالاعتراف بيهودية الدولة، كما انعكس في تعديل بند ٧أ من قانون اساس الكنيست وقانون الاحزاب، وغيرها. تلك التعديلات هدفت لفرض قواعد عمل سياسي جديدة للمشاركة في «الديمقراطية الإسرائيلية»، لكنها كانت على مستوى العمل السياسي، وعلى المستوى الجماعي. تلك القوانين كانت في جانب تحديد ما هو ممنوع بالاساس ولم تعمل على فرض او انتزاع اعتراف لشرعية يهودية الدولة بواسطة القانون من المواطنين العرب كأفراد.

> تعالت منذ الانتخابات الاخيرة الأصوات المنادية بلجم المركّب القوميّ في هوية الفلسطينيّين وإخضاعهم لقواعد سلوكيّة سياسية «مقبولة» بواسطة القانون.

ربما هذا التحول الابرز في العام ٢٠٠٩ على ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية الاخيرة. على الرغم ان هذه الظواهر ليست جديدة على الساحة السياسية، البرلمانية والقانونية، إلا ان الجديد في العام ٢٠٠٩، هو حدتها ومدى شرعيتها داخل المجتمع الإسرائيلي. تعالت منذ الانتخابات الاخيرة الأصوات المنادية بلجم المركّب القوميّ في هوية الفلسطينيّين وإخضاعهم لقواعد سلوكيّة سياسية «مقبولة» بواسطة القانون. وقد أظهرت نتائج الانتخابات أنّ ثـمّة إجماعًا بين غالبيّة الأحزاب الصهيونيّة على تبنّي خطاب ليبرمان، أي المطالَبة بربط المواطَنة بتصريح الولاء للدولة. بعد الانتخابات وتشكيل الائتلاف الحكومي بات واضحاً ان الحكومة الجديدة والكنيست بتركيبته الجديدة، لن يقبلا المحافظة على الوضع القائم في مكانة المواطنين العرب، وأنّهما سيتحوّلان إلى التهديدات المباشرة وإلى مساومة نوع المواطَنة الممنوحة للأقليّة.

سيُطلب من المواطنين العرب الحسم بين قبول شروط إسرائيل، ومواصلة التمسّك بالمواطَنة، وسيُطلب منهم -من خلال القانون- أن يتنازلوا عن هويّتهم القوميّة، وذاكرتهم الجماعيّة، وعن المطالبة بحقوق جماعيّة لأقليّة قوميّة، والاكتفاء بحقوق فرديّة جزئية ومنقوصة. وسيحاول الكنيست والحكومة كذلك ابتزاز شرعية تعريف إسرائيل كدولة يهوديّة من المواطنين الفلسطينيّين.

تتجسّد هذه المَطالب في مشاريع القوانين التي طُرحت في الكنيست الجديدة، وتبنّت الحكومة بعضها. في الفقرات التالية نستعرض أبرز اقتراحات القوانين في هذا السياق.

تقييد ومساومة المواطنة[٩]

أعلن وزير الداخليّة إيلي يشاي في مطلع شهر حزيران ٢٠٠٩، عن نيّته طرح تعديل لقانون المواطنة، لكي تُعاد له (أي لوزير الداخلية) صلاحيّةُ نزع مواطَنة سكّان إسرائيل، بذريعة أن مَن حصل على المواطَنة قد قدّم بيانات كاذبة حول هويّته أو ماضيه، دون مصادقة من المستشار القضائيّ للحكومة والمحكمة.[١٠] وبحسب القانون القائم، لا يحقّ للوزير نزع المواطنة الا بعد التشاور مع المستشار القضائيّ والتوجهُ للمحكمة بطلب المصادَقة على القرار.

سيتمكّن وزير الداخليّة -بحسب التعديل المقترح- من نزع المواطَنة، حتّى لأسباب «سياسيّة» أو «موقف أيديولوجيّ» للمواطن، وبخاصّة في الحالات التي اقتنع فيها الوزير بأنّ هذا الفرد يعمل ضدّ دولة إسرائيل كدولة يهوديّة أو ضدّ الشعب اليهوديّ.

من الواضح – من وجهة نظر الفلسطينيّين – أنّ الحديث يجري عن اقتراح آخر يبتغي تقليص حرية التعبير وتضييق حيّز عملهم السياسيّ. ناهيك عن ان وزير الداخلية ايلي يشاي صرح عن اهداف القانون علنا حين قال: «ثمة مواطنون عرب في إسرائيل، كعزمي بشارة، ممن يتجسّسون على الدولة، أو يعملون ضدّها في إطار منظّمات إرهابيّة. يُحظر على هؤلاء أن يحملوا جنسيّة إسرائيليّة، لكنْ ثمّة صعوبة جمّة اليوم في نزع المواطَنة... تقتضي النظم السليمة أن يتوجّه مَن نُزعت مواطنته من قبل وزير الداخليّة، أن يتوجّه إلى المحكمة، وليس بالعكس».[١١]

وأسوة بمحاولات تسهيل عمليّة نزع المواطَنة من خلال توسيع صلاحيات واعتبارات وزير الداخليّة، تواصلت جهود وضع الصعاب أمام الحصول على المواطَنة، ولا سيّما الطلبات التي يقدّمها فلسطينيّو الأراضي الفلسطينيّة التي

احتُلّت في العام ١٩٦٧، ومواطنو دول عربيّة جرى تعريفها كدول عدو. تجسّدت هذه الجهود -في الأساس- من خلال التعديلات التي أُدخِلت (بدءًا من العام ٢٠٠٣) على قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل، والذي يمنع لَمَّ شمْل العائلات الفلسطينيّة. هذه التعديلات عُرِّفت حتّى الآن بأنّها تعديل مؤقّت. يبدو أنّه خلال دورة الكنيست الثامن عشر ستُوجَّه الجهود -في أساس ما ستوجَّه- في سبيل تحويل (التعديل) المؤقَّت إلى تعديلٍ لقانون ثابت. تَمَثَّلَ المؤشّر الأول لذلك من خلال اقتراح تقدَّمَ به عضو الكنيست يريف ليفين (من حزب الليكود) يقضي بحظر قانونيّ دائم لمنح المواطَنة للفلسطينيّين سكّان الأراضي المحتلّة، أو مواطني الدول العربيّة الذين يتزوّجون بإسرائيليّين.[١٢] ويوضح عضو الكنيست ليفين ان «قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (مرسوم مؤقّت) ٢٠٠٣ يفرض قيودًا مختلفة على منح المواطَنة ورخص الإقامة والمكوث في إسرائيل، والتي حُدّدت بمقتضى احتياجات الأمن ولمنع مَن قد يشاركون في عمليّات إرهابيّة مِن الإقامة والمكوث في إسرائيل. لكن الجدوى الأمنيّة من القانون الأساسيّ تُشكّل أحد دوافع ضرورة فرض هذه المرسومات. فعليا، تخدم تعليمات القانون الأساسي غاية نبيلة إضافيّة تتمثّل في منع حدوث هجرة جماعيّة للسكّان العرب المعادين إلى مناطق إسرائيل، إذ قد تتسبّب هجرتهم هذه بإحداث تغيير جذريّ للتركيبة الديمغرافيّة للدولة وتهديد الأغلبيّة اليهوديّة فيها». واضاف «دولة إسرائيل هي -أوّلاً وقبل كلّ شيء- دولة الشعب اليهوديّ. الطابع اليهوديّ للدولة هو قيمة عليا ينبغي أن تُدْرَج في القانون. وإذا لم يَجْرِ ذلك، فسيواجه وجودُ الدولة كدولة يهوديّة خطرًا ملموسًا».

الولاء والتهويد بواسطة القانون

تُستشفّ نزعة الحفاظ على يهودية الدولة من خلال مشاريع قوانين أخرى طُرِحت على طاولة الكنيست في العام ٢٠٠٩. ففي ايار قدّم عضوا الكنيست أليكس ميلر ودافيد روتيم مع أعضاء آخرين مشروع قانون يطلبون من خلاله تطبيق مطلب حزب «يسرائيل بيتينو» اشتراط المواطَنة بالولاء. من خلال مشروع قانون المواطَنة (تعديل- تصريح الولاء)- ٢٠٠٩[١٣] الذي يطلب إضافةَ تصريح ولاء للدولة كشرطٍ للحصول على المواطَنة. وفقا للاقتراح يجب على كل من يحصل على المواطَنة التصريح بالولاء بحسب النصّ التالي: «ألتزمُ بالإخلاص والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة، وصهيونيّة وديمقراطيّة، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلّما طولبتُ بذلك، بخدمة عسكريّة، أو بخدمة بديلة تندرج في القانون». .

ينصب في هذا السياق مشروع قانون اضافي وهو **مشروع قانون سجلّ السكّان** (تعديل– تصريح الولاء للدولة والعَلَم والنشيد الوطنيّ)، ٢٠٠٩ [١٤] يطلب مشروع القانون من كلّ مواطن يملك استحقاق بطاقة الهُويّة، أن يوقّع، قبل الحصول على بطاقة الهُويّة، على تصريح ولاء بالنصّ التالي: «ألتزم بأن أكون مواليًا لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وصهيونيّة، وللمبادئ الواردة في الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، ولِعَلَم الدولة، ولنشيد الدولة الوطنيّ. ألتزمُ بالقيام بالخدمة الإلزاميّة أو بخدمة بديلة كما يحدّدها القانون». إذا لم يوقّع المواطن، على تصريح كما ذُكر في تلك المادّة الفرعيّة، فلن يُمنح بطاقةَ الهُويّة.

يريد الكنيست في دورته الحاليّة، بالإضافة إلى الرغبة في فرض الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة قسْرًا على المواطنين، تغيير تصريح الولاء لأعضائه، وإضافة طابع الدولة اليهوديّة عليه كذلك، وبالتالي إنهاء فترة ولاية عضو الكنيست بسبب رفضه لطابع الدولة كيهوديّة وديمقراطيّة. يُعتبر الأمر فرضًا لمزيد من القيود على حرّيّة التعبير، وانتهاكًا لقدرة أعضاء الكنيست على القيام بوظيفتهم، وإنْ كان الحديث يجري عن نشاط ديمقراطيّ ومشروع. بالإضافة إلى ذلك، يبتغي الكنيست فرض الخدمة العسكريّة أو الوطنيّة، وغرس القيم الصهيونيّة في مناهج التعليم المُعَدّة للمواطنين الفلسطينيّين، وهو ما سنستعرضه من خلال مجموعة مشاريع القوانين التالية.

أبرز اقتراحات القوانين في هذا المجال هو اقتراح قانون مشروع تعديل قانون الأساس: الكنيست (تعديل– تصريح ولاء عضو الكنيست). [١٥] الذي يطالب من عضو الكنيست قسم الولاء لإسرائيل «كدولة يهوديّة، وصهيونيّة وديمقراطيّة، لقيمها ولرموزها.» وفي اقتراح قانون آخر تحاول الكنيست انهاء سريان عضوية احد الاعضاء بسبب عدم اعترافه بدولة إسرائيل كدولة يهودية صهيونية، عن طريق تعديل **قانون** الأساس: الكنيست (تعديل– انتهاء سَرَيان ولاية عضو الكنيست). [١٦] ويقول المشروع إنّ «عضو الكنيست الذي حُدِّد بخصوصه أنّه تصرّف بما يخالف المادّة ٧ «أ» (أ)، تتوقّف عضويّته في الكنيست ابتداءً من اليوم الذي جرى تحديده. القرار بهذا الخصوص تتَّخذه لجنة الكنيست، ويستوجب مصادقة من المحكمة العليا.»

وكُتِب في الشرح الملحق أنّ «قانون الأساس: الكنيست» يَحظر على قائمة مرشَّحين أو مرشَّح فردٍ الترشُّحَ للكنيست إذا اشتملت أهدافهم وأفعالهم، على نحوٍ صريحٍ أو مُستَّشَفّ، رفضَ وجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، أو

تحريضًا على العنصريّة، أو دعمَ الكفاح المسلَّح لدولة عدوّ أو لمنظّمة إرهابيّة ضدّ دولة إسرائيل. يقتصر سَرَيان هذه التقييدات على فترة ما قبل الانتخابات ولا تسري بعدها. [. . .] في الوضع القانونيّ القائم، لا يوجد عقاب قضائيّ ضدّ عضو الكنيست الذي قد تتضمّن أفعاله رفضًا لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. بناء على ذلك، وبغية الحيلولة دون حصول هذه الحالة العبثيّة التي قد تبلغ حدّ الخطر الحقيقيّ على دولة إسرائيل ومواطنيها، عندما يجري من داخل الكنيست الاعتراض على ركائز وجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، ينبغي تعديل القانون كي يُمنع أعضاء الكنيست –حتّى بعد انتخابات الكنيست– من العمل بخلاف ما ورد في المادّة ٧أ(أ) (١) لقانون الأساس، أي نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة».

أما على مستوى فرض مضامين يهودية وصهيونية، فقد قدمت للكنيست عدة اقتراحات قوانين، منها، **مشروع قانون التعليم الرسميّ** (تعديل– واجب دراسة أرض إسرائيل والصهيونيّة)، ٢٠٠٩ [١٧] يبتغي مشروع القانون فرض تعليم موضوع تاريخ أرض إسرائيل والصهيونيّة في جميع المدارس الرسميّة، بما في ذلك التعليم العربيّ. يرمي مشروع القانون إلى فرْض التعلُّم عن الصهيونيّة، وعن تاريخ «أرض إسرائيل» ودولة إسرائيل في جميع مؤسّسات التعليم الرسميّة لثلاث ساعات أسبوعيّة على الأقلّ، وعلى امتداد العام الدراسيّ. بهذا يَبتغي مقدِّمو مشروع القانون –وهم من حزب «يسرائيل بيتينو»– تصميمَ أو تشكيلَ عالم مفاهيم ومصطلحات الطلاّب الفلسطينيّين في إسرائيل، وفرضَ عمليّة الأَسْرَلَة عليهم، من خلال جهاز التعليم، وهي مَهَمّة تُذكّرنا بأنظمة ظلاميّة بائدة.

بالاضافة الى اقتراحات القوانين تقوم السلطة التنفيذية أيضا بمحاولة فرض الصهيونية على المواطنين الفلسطينيين عبر وزارة التربية والتعليم

يختتم مشروع القانون هذا –بمفهوم ما– دائرةَ مشاريع القوانين التي استُعرضت آنفًا، ويستكمل مشاريعَ القوانين التي تحظر إحياءَ يوم النكبة. يجري تتويج مشاريع القوانين بتصميم قسريّ لوعي جديد في صفوف المواطنين الفلسطينيّين على نحوٍ مُستساغٍ من قبل الأغلبيّة اليهوديّة.

بالاضافة الى اقتراحات القوانين تقوم السلطة التنفيذية أيضاً بمحاولة فرض الصهيونية على المواطنين الفلسطينيين، من ضمن ذلك وزارة التربية والتعليم. ففي شهر آب الماضي، قبل افتتاح السنة الدراسيّة ببضعة أيّام، قدّم وزير التعليم للجنة التربية في الكنيست رؤيته لتعزيز التعليم، وقال: «إن المدارس التي يشكّل فيها المجنَّدون للجيش والخدمة الوطنيّة نسبة عالية سوف تحصل على مكافأة، للمدرسة نفسها وللمعلمين بصورة شخصيّة. كما أعلن أنّه، ابتداءً من السنة الدراسيّة القادمة،

سوف يبدأ الطلبة -ابتداءً من مرحلة الصفّ الرابع الابتدائيّ حتّى مرحلة الصفّ التاسع- بدراسة موضوع جديد هو ميراث وثقافة إسرائيل». [١٨] وسوف يشمل هذا الموضوع تعلُّم اليهوديّة، والصهيونيّة، والموطن، ورموز وتقاليد الصهيونيّة. [١٩] وحسب أقوال الوزير، إن وزارة التعليم ستبحث عن المدارس التي تكون فيها نسبة التجند للجيش وللخدمة الوطنيّة منخفضة، وتنظم فعاليات عينية لا يقاس نجاحها بناء على التحصيل ومعدل العلامات فقط. [٢٠]

عارضت قيادات الجماهير العربيّة خطة وزير التعليم، واعتبروها استمرارًا لمحاولات الدولة فرض وعي سياسيّ قوميّ على المواطنين العرب يخدم أهدافها. وقالت قيادات الجماهير العربيّة إنّ هذه المحاولات هي **استمرار لمحاولات الدولة منع إحياء ذكرى النكبة**، ومحاولة لفرض الخدمة الوطنيّة على المواطنين الفلسطينيّين. وكان الردّ الراديكاليّ لمدير لجنة متابعة التعليم - عاطف معدّي- والذي يمثل مركبات اللجنة كافة، حيث قال: «نرفض قرارات الوزير كلّيًا، ونؤكّد أنّ أيّة محاولة لتطبيق هذه الخطة في المدارس العربيّة ستصطدم بالرفض وإعلان العصيان». [٢١] وأضاف معدّي أنّه بدلاً من محاولات تسييس وعسكرة جهاز التعليم، على الوزير الاهتمام بتوفير الميزانيّات والموارد الضروريّة للتعليم العربيّ. [٢٢]

يطالب الوزير إضافة إلى تدريس القيم الصهيونيّة، بفرض النشيد القوميّ الإسرائيليّ «هتكڤاه» على المدارس الحكومية، بما فيها المدارس العربيّة. في هذا الصدد قال الوزير: «على غرار قيام الطلاب في المدارس الأميركية بإنشاد النشيد القوميّ في الصباح، سوف نفحص إمكانيّة فرض نشيدنا القوميّ على المدارس... إنها مسألة جديرة بالاهتمام وينبغي أخذها بعين الاعتبار». [٢٣] من الواضح أن الوزير يتجاهل هنا البَوْن الشاسع في مضامين النشيدين والفرق في مصدر المواطَنة في الدولتين.

ليست محاولة فرض القيم الصهيونيّة وتذويتها لدى الطلاّب العرب بجديدة على جهاز التعليم الإسرائيليّ. ففي عام ٢٠٠٥، بادرت وزيرة التعليم آنذاك، ليمور ليڤنات (الليكود)، إلى وضع برنامج «مئة مصطلح صهيونيّ» بغية توسيع تدريس ميراث إسرائيل والصهيونيّة، وكان من المفروض تطبيقه على المدارس العربيّة أيضًا. [٢٤]

محاربة الهوية الجماعية للفلسطينيين

لا يقتصر مجهود الدولة والأغلبيّة اليهوديّة على ترسيخ دونيّة المكانة السياسيّة والقانونيّة للفلسطينيّين في إسرائيل ترسيخا قانونيّاً، بل تبتغي التحكُّمَ بأفكارهم كذلك. وفي محاولة منها لرسم حدود الذاكرة الجماعيّة، تُهاجِم الدولة أحدَ المكوّنات التأسيسيّة للهُويّة الجماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، ألا وهو إحياء ذكرى يوم النكبة كيوم فاجعة. يُحْيي الفلسطينيّون في يوم النكبة ذكرى هدم مئات القرى العربيّة وتهجير الغالبيّة العظمى من السكّان الفلسطينيّين في العام ١٩٤٨. بدأ الفلسطينيّون في إسرائيل في العام ١٩٨٩، بإحياء ذكرى يوم النكبة في اليوم الذي تحتفل فيه دولة إسرائيل بعيد استقلالها، وذلك من خلال المسيرات الجماهيريّة للقرى المهجَّرة والقرى المهدَّمة. هذا التقليد، الذي جعل يوم النكبة الحدثَ المركزيَّ في وعي الفلسطينيّين، محظورٌ بالنسبة لأعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينيّة. في نيسان ٢٠٠٩ قدّم عضو الكنيست أليكس ميلر («يسرائيل بيتينو») وآخرون مشروعَ قانون أُطلِق عليه لاحقًا اسم **«قانون النكبة»- لحظر إحياء يوم استقلال دولة إسرائيل كيوم فاجعة.**

غالبيّة المواطنين اليهود في الدولة لا يؤيّدون إشراك الأقلّيّة العربيّة في الحكومة أو في اتّخاذ القرارات المصيريّة المتعلّقة بمستقبل الدولة»

وفقا لمشروع قانون يوم الاستقلال (تعديل- حظر إحياء يوم الاستقلال أو إقامة دولة إسرائيل كيوم حِدَاد)، ٢٠٠٩، يُحظر إعلان يوم الاستقلال أو إقامة دولة إسرائيل، كيوم حِدَاد. وجاء في الاقتراح ما يلي: «لا يقوم شخص بنشاط أو حدث يتضمّنان إحياء ليوم الاستقلال، أو حتّى التطرّق إلى إقامة دولة إسرائيل، كيوم حِدَاد أو يوم حزن. يُحْكم على مَن يخالِف تعليمات مادّة القانون بالسَّجن مدّة ثلاث سنوات.[٢٥]

قال مقدم مشروع القانون عضو الكنيست ميلر: «إنّها خطوة أولى في سبيل إيقاف النشاطات التحريضيّة المنظَّمة التي تنفّذها الحركة الإسلاميّة ولجنة المتابعة في صفوف الجمهور العربيّ في البلاد. يحقّ لكلّ دولة ديمقراطيّة الدفاعُ عن نفسها؛ وهذا ما اختارت حكومة إسرائيل فعله اليوم».[٢٦]

بالإضافة إلى المصادقة على «قانون النكبة» صادقت اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع على مشروع قانون خاصّ تَقدَّمَ به عضو الكنيست زفولون أورليف، ينصّ على حظر نشر «التحريض» الذي لا يعترف بوجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة (وفقا لأورليف). وينصّ مشروع القانون: من ينادي برفض وجود الدولة كدولة يهودية، وبحسب مضمون النشر، ثمّة احتمال جدي للحظ على ممارسة أعمال كراهية، أو عدم الولاء للدولة أو لسلطات الحكم أو القانون -فسيُحْكم عليه بالسَّجن لعام واحد».[٢٧]

يقول أورليف في الشرح الملحق بالاقتراح «[. . .] ينبغي الحفاظ على طابع دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، وعدم سلبه من قِبل أيّ كان». على هذا النحو يَنشد عضو الكنيست أورليف توسيع رقعة الحماية المحيطة بطابع الدولة اليهوديّ، حتّى بثمن المساس بحرّيّة التعبير والقيم الديمقراطيّة. حتّى الآن اعتُبر عدم الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، وبحسب التعديل المقترح، ذريعة لشطب القائمة، أو المرشّح ومنعهما من الترشُّح للانتخابات البرلمانيّة؛ أمّا الآن فقد يتعرّض لخطر الاعتقال أكاديميّون ومفكّرون ممّن يرغبون في طرح بدائل للنظام القائم في الدولة، وإنْ طرحوا ذلك في سياق الكتابة العلميّة.

على ما يبدو ان اقتراحات القوانين والسياسات المعمول بها تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وانجازات حزب «يسرائيل بيتينو» لم تكن حدثاً عابراً او انحرافاً عن مجرى التاريخ. بل انها نتاج تحولات عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، كما يتضح من استطلاع مؤشر الديمقراطية في إسرائيل الذي نشر في آب ٢٠٠٩. العنوان الأبرز من هذا المؤشر هو ما خلص اليه المعدون «إذا أردت أن تكون «إسرائيليًا ويهوديًا حقيقيًا»، فعليك الوقوف ضدّ المواطنين العرب».

٥٣٪ من الجمهور اليهوديَ يؤيِّدون هجرة العرب من إسرائيل

يستطلع هذا المؤشّر السنويّ مواقف الجمهور الإسرائيليّ من الديمقراطيّة، مواقفه من تطبيقها، ومدى تأييده لها، ومدى رضاه عن أداء الديمقراطيّة الإسرائيليّة، كما يقول مُعِدّو الاستطلاع. لقد ركّز الاستطلاع في العام ٢٠٠٩ على مواقف المهاجرين الروس إلى إسرائيل، الذين قَدِموا في نهاية الثمانينيّات. وهذا ما يتيح استطلاع رأي المهاجرين الجدد الذين يشكّلون نحو ٦٠٪ من المصوّتين لحزب «يسرائيل بيتينو»، الذي ينادي باشتراط المواطنة بالولاء للدولة.

تبيّن نتائج الاستطلاع أنّه «من ناحية الحقوق، الجمهور الإسرائيليّ يؤيّد بغالبيّته الحرّيّات السياسيّة على المستوى النظريّ، لكن هذا التأييد يتراجع عند التطرّق إلى حقوق عينيّة. كما يلاحَظ تراجع في تأييد مبدأ المساواة في الحقوق بين الأغلبيّة اليهوديّة والأقلّيّة العربيّة في الدولة. فغالبيّة المواطنين اليهود في الدولة لا يؤيّدون إشراك الأقلّيّة العربيّة في الحكومة أو في اتّخاذ القرارات المصيريّة المتعلّقة بمستقبل الدولة».[٢٨]

كما تعزّز نتائج الاستطلاع الادّعاءَ الذي ملخَّصُهُ أنّ ادّعاءات أڤيغدور ليبرمان تجاه المواطنين الفلسطينيّين ليست مقتصرة على الهامش السياسيّ الإسرائيليّ. فإنّ اشتراط المواطَنة بالولاء، والمطالَبة بمحو المركّب القوميّ من هُويّة المواطنين الفلسطينيّين،

وخطّة تبادل الأراضي والترانسفير، كلّها تحوّلت إلى شبه مسلَّمات لدى أوساط واسعة في المجتمع الإسرائيليّ.

يُستدلّ من نتائج مؤشّر الديمقراطيّة لعام ٢٠٠٩ أنّ ٥٣٪ من الجمهور اليهوديّ يؤيّدون هجرة العرب من إسرائيل (ص ص: ٥٣–٥٥). وفي هذا الصدد، من بالغ الأهمّيّة ملاحظة الفرق بين مواقف السكّان القدامى ومواقف المهاجرين، كما يقول مُعِدّو الاستطلاع. حيث تبيّن أنّ ٧٧٪ من المهاجرين الجدد يؤيّدون تشجيع هجرة العرب من إسرائيل، مقابل ٤٧٪ من السكّان القدامى. يؤكّد محرّرو الاستطلاع أنّ هذا الفرق لم يتغيّر على نحوٍ جذريّ منذ الاستطلاع الأوّل عام ٢٠٠٣. وفي هذا الشأن يقولون: «يبدو أنّ المهاجرين الجدد يتعلّمون لدى وصولهم إلى إسرائيل أنّ الآراء النمطيّة تجاه العرب هي أمر مقبول في المجتمع الإسرائيليّ، وأنّ العرب مُعادون. فإن أردت أن تصبح يهوديًا حقيقيًا، فعليك الوقوف ضدّ المواطنين العرب».

يمكن القول إن العام ٢٠٠٩ تميز في رفع وتيرة استعمال السياسات المحافظة المتطرفة تجاه الهوية الفلسطينية وقمع البعد القومي للفلسطينيين في إسرائيل للحفاظ على يهودية الدولة وتفوق الهوية اليهودية الجامعة.

كما تدل النتائج على أنّ مواقف المهاجرين الجدد أقلّ ليبراليّة من مواقف المجتمع الإسرائيليّ. لكن هذا لا يعني أنّ مواقف المجتمع الإسرائيليّ هي مواقف ليبراليّة بخصوص المواطنين الفلسطينيّين؛ حيث نجد أنّ ٣٣٪ من السكّان اليهود القدامى يوافقون على إشراك حزب عربيّ في الحكومة مقابل ٢٣٪ من المهاجرين. ليس هنالك سوى ٢٧٪ من المجتمع الإسرائيليّ (١٩٪ من القدامى) يعارضون مقولة أنّه يجب تحديد أغلبيّة يهوديّة لدى اتّخاذ قرارات مصيريّة للدولة. يقول محرّرو الاستطلاع إنّ ثمّة نزعة متزايدة في نسبة اليهود الذين يشترطون وجود أغلبيّة يهوديّة لدى اتّخاذ قرارات مصيريّة للدولة. إضافة إلى ذلك، تُبيّنُ نتائج الاستطلاع أنّ ٥٦٪ من السكّان القدامى يوافقون على مقولة أنّه لا يحقّ إلاّ للمواطنين الموالين للدولة الحصولُ على الحقوق، مقابل ٦٧٪ من بين المهاجرين الجدد.

تضييق هامش الاحتجاج السياسي

كان سيل مشاريع القوانين التي تُميِّز ضدّ المواطنين الفلسطينيّين، وتمسّ بهم، الميزةَ الأبرزَ للكنيست الحالية، لكنّها لم تكن الميزةَ الوحيدة. محاولات تضييق رقعة النشاط والاحتجاج السياسيّ للمواطنين الفلسطينيّين وممثّليهم تستعين بالذراع القضائيّ. في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٩، أعلن المستشار القضائيّ للحكومة عن نيّته تقديم لائحة اتّهام ضدّ رئيس الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة («حداش»)، عضو الكنيست محمّد

بركة، بتهمة الاعتداء على رجال الشرطة وإعاقتهم في تأدية وظيفتهم خلال مظاهرة احتجاج على زيارة إيهود باراك للناصرة في تمّوز عام ٢٠٠٧،[٢٩] وفي نهاية العام ٢٠٠٩ قدم فعلا لائحة اتهام ضد النائب محمد بركة. كما اعلن المستشار القانوني للحكومة في نهاية العام عن قراره تقديم لائحة اتهام ضد عضو الكنيست سعيد نفاع بسبب زيارته لسورية. وقد قامت محكمة إسرائيلية بالحكم على الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الاسلامية الشق الشمالي بالسجن الفعلي لمدة ٩ اشهر بتهمة الاعتداء على شرطي خلال مظاهرات احتجاجية في القدس ضد تهويد الاقصى.

اتّخذ مجهود تقييد رقعة النشاط السياسيّ والاحتجاج المشروع للمواطنين الفلسطينيّين ضدّ سياسات الحكومة، في العام ٢٠٠٩، طابعًا عسكريًّا كذلك. وكما هو معلوم، وُجِّهت من خلال تقرير «لجنة أور» انتقاداتٌ حادّة إلى الشرطة التي أنبتت «ثقافة» تتعامل مع المواطنين العرب كأعداء.[٣٠] ويبدو أنّ مُجْمَل المؤسّسة العسكريّة الأَمنيّة في إسرائيل تشارك في هذه «الثقافة»، فالخطوط العريضة للسياسات المتّبَعة تجاه المواطنين الفلسطينيّين تتحدّد الآن –في الأساس– من قِبَل المخابرات العامّة («شاباك») والجيش. ويبدو الأمر أشْبه بعودة غير رسميّة إلى الحكم العسكريّ الذي ساد حتّى العام ١٩٦٦. في أيّار المنصرم، أجْرَتْ قيادة الجبهة الداخليّة تمرينًا جرى التدرُّب خلاله على عدد من السيناريوهات الحربيّة. ونشرت صحيفة «معاريف» (٥/ ٥/ ٢٠٠٩)، أنّ أحد السيناريوهات التي جرى التدرُّب عليها يتمثّل في انتفاضة للفلسطينيّين في إسرائيل خلال حرب تنشب على الجبهة الشماليّة (مع حزب الله أو سورية). أكثر ما يشغل بال المؤسّسة العسكريّة هو أن يَسدّ شارعَ وادي عارة متظاهرون فلسطينيّون يقومون بالاحتجاج ضدّ الحرب.

وبحسب الصحيفة المذكورة: «على ضوء سيناريو يقضي بأنّ سكّان أمّ الفحم سيتمرّدون خلال حرب تدور رحاها في الشمال، وسيقومون بسدّ –طريق وادي عارة، تَقرَّرَ في جيش الدفاع الإسرائيليّ تخصيص كتيبة مشاة لهذا الغرض».[٣١] حصل تكتُّمٌ على هذا السيناريو لفترة طويلة في جهاز الأمن، وعلى الحلّ كذلك: تخصيص كتيبة جنود مشاة للجبهة الداخليّة، خلال المعارك، تمنع سكّان أمّ الفحم من سدّ طريق وادي عارة.

لتلخيص المحور السياسي والهوية الوطنية، يمكن القول إن العام ٢٠٠٩ تميز في رفع وتيرة استعمال السياسات المحافظة المتطرفة تجاه الهوية الفلسطينية وقمع البعد القومي للفلسطينيين في إسرائيل للحفاظ على يهودية الدولة وتفوق الهوية اليهودية

الجامعة. وقد رأينا تنامي في قَوْنَنة جهود غالبية الأحزاب الصهيونيّة في التحكّم بالذاكرة الجمعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، وتحديد قواعد نشاطهم السياسيّ، وتقييد البعد القوميّ في هُويّتهم. زد على ذلك الموافقة الواسعة من قبل أحزاب الائتلاف الحكومي على مطالب ليبرمان (زعيم حزب «يسرائيل بيتينو») للربط بين المواطَنة والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة صهيونيّة، رغم أن هذا المطلب لم يُكتب رسميًا ضمن الخطوط العريضة للحكومة.

في مقابل هذا التحول في السياسات تجاه الأقلية الفلسطينية، هناك تحولات لدى المجتمع الفلسطيني ايضا. الا ان الأقلية لا تملك الادوات لمنع تلك السياسات او روافع ضغط تجاه الدولة سوى رفضها والاصرار على مواقفها السياسية وترجمتها في التصرف السياسي. وهذا ما برز في العام ٢٠٠٩. إذ لم تقدم الاقلية الفلسطينية، بالمجمل، تنازلات في مواقفها السياسية امام الضغوطات الممارسة تجاهها، ولم ترضخ لمطالب الاعتراف بيهودية الدولة وشرعنتها، ورفضت ان تكون محايدة في نضال الشعب الفلسطيني. بدا ذلك واضحا من خلال دعم غالبية الفلسطينيين لمضامين وثائق الرؤية المستقبلية التي نشرت في الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، والتي تطالب بتغير النظام السائد في دولة إسرائيل. اذ يتقبّل الجمهور العربيّ وفقا لسموحا بأغلبيّة ٩٢٪ (بالمعدّل) المَطالبَ التي تطرحها وثائقُ الرؤية المستقبليّة، في حين تلقى هذه المَطالب رفضًا من قبل الجمهور اليهوديّ (سموحا ٢٠٠٧). وتظهر دراسة سموحا انه عند الإجابة عن سؤال مباشر حول تحويل إسرائيل من دولة يهوديّة إلى «دولة الشعبين»، يوافق ٩١٪ من العرب. تتجلى هذه المواقف الرافضة لمطالب الحكومة والاجماع الصهيوني ايضا في استطلاع «مؤشر العلاقات العربية اليهودية» للعام ٢٠٠٨ (الذي نشر في العام ٢٠٠٩)، والذي يعده الباحث سامي سموحا منذ سبعينيات القرن المنصرم. اشارت نتائج المؤشر للعام ٢٠٠٨ إلى «تراجع وتطرف» في المواقف السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، خاصة رفض يهودية الدولة.[٣٢] وبحسب المؤشّر، تتقبّل أقلّيّة ضئيلة من المواطنين الفلسطينيّين إسرائيل كدولة صهيونيّة، أي كدولة جميع اليهود في العالم (١٩٪). من جهة أخرى، إنّ ٩٥٪ من المواطنين اليهود يوافقون على أنّ من حقّ إسرائيل أن تحافظ على أغلبيّة يهوديّة. يعرض اليهود موقفًا صهيونيًا قاطعًا، بينما يرفض العرب، بحسب سموحا، المكوِّناتِ الصهيونيّةَ للدولة.

ترفض الاحزاب العربية والاحزاب اليهودية العربية الممثلة في الكنيست، بمعظمها، الرضوخ لمطالب الحكومة والاجماع الصهيوني

كما بدا ذلك واضحاً في نتائج انتخابات الكنيست الاخيرة، التي هبطت فيها نسب تصويت الفلسطينيين للاحزاب الصهيونية إلى قرابة ١٨٪، ومواقف الفلسطينيين في

الحرب الاخيرة على غزة. اذ عبّر غالبيّة المواطنين الفلسطينيّين عن رفضهم للحرب (٨٥٪). [٣٣]

تشير كل هذه المؤشرات إلى عدم رضى، بل رفض الفلسطينيين في إسرائيل لصيغة النظام القائم. ورفضهم لمطلب الحكومة والاجماع الصهيوني بالاعتراف بيهودية الدولة، او التنازل عن الحقوق القومية الجماعية للأقلية الأصلانية.

وترفض الاحزاب العربية والاحزاب اليهودية العربية الممثلة في الكنيست، بمعظمها، الرضوخ لمطالب الحكومة والاجماع الصهيوني، وهي ما زالت تناهض السياسات الحكومية على الرغم من تقليص هامش العمل السياسي وملاحقة قيادات عربية، وعلى الرغم من شحّ انجازات الاحزاب العربية في الكنيست، من حيث سن قوانين تعمل لصالح الأقلية الفلسطينية او احباط قوانين تمس بمكانة الفلسطينيين. هذا ما يفسر، تنامي مكانة لجنة المتابعة العليا لقضايا العرب في العام ٢٠٠٩. إذ تم في نيسان ٢٠٠٩ انتخاب رئيس توافقي جديد للجنة، هو محمد زيدان، واعيد تفعيلها بعد فترة قصيرة من الخمول نتيجة عدم التوافق على شخصية رئيسها. كذلك برز في العام ٢٠٠٩ تنظيم احتجاجات جماهيرة جماعية متوافق عليها من جميع مركبات اللجنة. على سبيل المثال نجاح الاضراب العام والمظاهرة الجماهيرية في ١/ ١٠/ ٢٠٠٩ الذي اعلنت عنهم لجنة المتابعة في ذكرى هبة اكتوبر وانتفاضة الاقصى، يذكر ان هذا الاضراب يأتي لاول مرة منذ ست سنوات. ويمكن اعتبار ذلك بوادر لمحاولات الأقلية الفلسطينية استعمال آليات نضال شعبية جماهيرية لمعارضة السياسات الحكومية والصمود امام استفحال الضغوطات على الأقلية الفلسطينية، بالاضافة إلى العمل البرلماني. وقد جاء في بيان لجنة المتابعة ان قرار الاضراب هو:

«للتأكيد على أن ذكرى هبة القدس والأقصى هي مُناسبة وطنية كفاحية، وأن إعلان الإضراب العام في هذه المناسبة، وأمام التحديات الكبرى التي تقف أمامها الجماهير العربية، يحمل الكثير من المعاني والرسائل السياسية، وأن الإضراب العام والمسيرة المركزية تضع الجماهير العربية وقياداتها أمام تحد جماعي وحدوي، لا حَياد أو تردد فيه، ما يتطلب تَحمُّل المسؤوليات وتفعيل أقصى نشاط وحِراك سياسي وشعبي مُنظم، محلي وقطري، لتعبئة وإعداد الجماهير العربية، لجعل هذه المناسبة محطة تاريخية أُخرى في مسيرة هذه الجماهير، ولإيصال الرسائل السياسية لهذه الذكرى، بكل مركباتها ودوافعها وقضاياها، بأقوى وأبهى وأوضح وأنظم أشكالها». [٣٤]

وقد دعمت كافة الاحزاب والتيارات والمؤسسات الاهلية اعلان الاضراب. يوضح بيان للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، معاني الإضراب وأسبابه بشكل أكثر تفصيلاً، ويقول:

«يأتي الإضراب العام والشامل للجماهير العربية، هذه السنة تحديدًا، ردًا كفاحيًا استراتيجيا فاعلاً على تصعيد حكّام إسرائيل لسياساتهم العنصرية ضد جماهيرنا، واستفحال الفاشية وتحوّلها إلى تيار مركزي في المجتمع الإسرائيلي وفي صلب المؤسسة الحاكمة، كما يظهر بوضوح من سلسلة المشاريع والقوانين العنصرية الجديدة التي تستهدف وجود وحقوق وكرامة هذه الجماهير، ومن المخططات الاستيطانية في المثلث والجليل والنقب وخصخصة الأراضي المصادرة وأملاك اللاجئين والتهديد بهدم عشرات آلاف البيوت العربية وصولا إلى قوانين وقرارات هدر دم المواطنين العرب، والدفاع عن الإرهابيين الفاشيين، ومحاكمة شبان شفاعمرو، إلى مشاريع وقوانين منع إحياء ذكرى النكبة، وفرض النشيد والرموز الإسرائيلية، وعبرنة الأسماء، وصهينة مناهج التعليم، وإلى سياسة خنق القرى والمدن العربية وسلطاتها المحلية وإغراق المجتمع العربي في دوامات التجهيل والإفقار والبطالة والعنف، وإلى ربط المواطنة والحقوق والحريات بالولاء للصهيونية والتنكّر لحقوق الجماهير العربية القومية والمدنية، كأهل البلاد الأصليين وكمواطنين متساوي الحقوق، إلى آخره من سياسات معادية لهذه الجماهير باتت تشكّل برنامجًا تفصيليًا لمفهوم يهودية الدولة». [٣٥]

شرعنة الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيّين خطرًا على يهوديّة الدولة

الا ان استمرار الخلافات بين الاحزاب العربية، يمنع لغاية الآن تغيير مكانة لجنة المتابعة العليا وطابعها، وتحد من نجاعة نضال الفلسطينيين في إسرائيل. خاصة النقاش حول انتخاب اللجنة بواسطة انتخابات مباشرة وتحويلها إلى جسم تمثيلي وتنفيذي، في اطار خصوصية حالة الأقلية في إسرائيل.

اجمال

يُظهر التقرير الحالي تزايد شرعيّة الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيّين خطرًا على يهوديّة الدولة، وتنامي التسامح تجاه السياسة ومشاريع القوانين والممارسة المسيئة للعرب، إذ تتجنّد مؤسّسات الدولة لمحو التراث العربيّ من المشهد العامّ، وتُحاول وزارة التعليم فرض الصهيونيّة على الطلبة العرب، علاوة على ذلك، تحظى هذه الظاهرة بتأييد واسع بين المواطنين اليهود، كما يتضح من نتائج مؤشّر الديمقراطيّة لعام ٢٠٠٩.

لا ينبع الخطر الكامن في مشاريع القوانين التي جرى استعراضها بهذا التقرير، فقط من احتمال اجتيازها مسار التشريع اللازم، وانتهاكها للمكانة السياسيّة والقانونيّة للمواطنين الفلسطينيّين، ومطالبتها بمحو الذاكرة الجماعيّة والهُويّة القوميّة على نحو قانونيٍّ. الخطر قائم، وإنْ لم تتجاوز هذه القوانينُ (أو بعضُها) عمليّةَ التشريع، لكونها تنقل إلى عموم السكان رسالةً مُفادُها أنّ انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين هو أمر مشروع. تُضفي مشاريع القانون شرعيّة على المفهوم الذي يدّعي أنّ هنالك مواطنين يمثّلون تهديدًا أو تهديدًا كامنًا، وتسبغ الشرعيّة كذلك على الربط بين المواطَنة والولاء، أي بين حقوق المواطنين والولاء. تَعدُّد مصادر الشرعيّة قد يخلق حالة تنضاف إلى دونيّة مكانة المواطنين الفلسطينيّين الاقتصاديّة والقانونيّة، وتتمثّل في تحوُّل الاعتداء الجسمانيّ عليهم إلى أمر مشروع.

تأثّر هذا الانعطاف الكبير في مواقف الجمهور والسياسات الحكومية بشكل كبير نتيجة انتقال الصراع بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل منذ اتفاقيات اوسلو، من خلاف وصراع على طابع حل القضية الفلسطينية إلى صراع على طبيعة الدولة. قبل اتفاقيات اوسلو كان الشرخ بين العرب واليهود حول معايير حل الصراع الإسرائيلي العربي، القدس، الحدود، اقامة دولة فلسطينية وقضية المساواة دون تعريفها او ربطها بطبيعة الدولة. بعد اتفاقيات اوسلو وتنامي التيار الوطني من جهة وتنامي التيار المحافظ في السياسية الإسرائيلية تحول الصراع إلى المحور الداخلي وطبيعة الدولة ومكانة الفلسطينيين وتقاسم السلطة، وهذا تغيير جوهري.

وينتج من هذا التحول، تحول اساليب التمييز التي سادت حتى التسعينيات، بواسطة السياسات العامة والتمييز البنيوي غير معلن، والتي لم تكن بصيغة قوانين تمس بالعرب بشكل واضح وصريح، بل قوانين تمنح افضلية لليهود، نحو، قوانين الهجرة، الاراضي، المواطنة، وما إلى ذلك، بعد انتفاضة الاقصى، إلى تمييز مقصود

وصريح وشرعي. تغيرت المعادلة، بات شرعياً ومقبولاً بل مطلوب ان تسن قوانين تمس بالعرب بشكل مباشر، ابتداءً من الهوية والوعي السياسي القومي. بل ان عدداً من صناع القرار السياسي والامني اعلنوا بشكل رسمي ان العرب في إسرائيل باتوا يشكلون خطراً استراتيجياً على دولة إسرائيل كدولة يهودية.

أما في الشق الاقتصادي، فرأينا انه ما دامت دونية الاقتصاد العربي تخدم المشروع الصهيوني واهداف الدولة ولا تشكل عائقًا امام تطور الاقتصاد الإسرائيلي، فلا يتم أي تعامل جدي مع موانع التنمية الاقتصادية. لكن حين تحولت المؤشرات الاقتصادية لدى الفلسطينيين في إسرائيل إلى عائق امام تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية إسرائيلية، مثل الانضمام إلى مؤسسات اقتصادية دولية، حينها، تسمح الدولة، بل تبادر إلى تغير الاوضاع، بشرط ان يكون سقف التطور هو الاهداف الإسرائيلية، وان يكون التطور في خدمة دولة إسرائيل، وان لا يتحول التطوير الاقتصادي إلى رافعة لتغيير المطالب السياسية للفلسطينيين. من هنا نجد ان تطبيق السياسيات النيو ليبرالية قد يسهل الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين على مستوى الافراد بعد سنوات من الاهمال وإعاقة التنمية، لكنه في المقابل يعمل على قمع الهوية الفلسطينية والذاكرة الجمعية للفلسطينيين، وينمي ويشدد على الهوية والمكونات اليهودية للدولة.

برز في مقابل تلك التحولات في العام ٢٠٠٩ نضوج جماعي فلسطيني جديد يرفض قبول دولة إسرائيل كدولة يهودية ويطالب بتغيير طبيعة النظام القائم. وقد تحول هذا الرفض او الصراع على طبيعة الدولة إلى ركيزة أساسية في الشرخ او الصراع بين الأقلية الفلسطينية وبين المجتمع اليهودي والدولة. هذا الشرخ تعمق في العام ٢٠٠٩ بشكل جلي، وبات يتأثر، أكثر من أي وقت مضى، بالاضافة إلى السياسات تجاه الفلسطينيين من سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وسياسات إسرائيل تجاه محيطها العربي. وقد ترجم ذلك في الانتخابات الاخيرة للكنيست من خلال انهيار التصويت للاحزاب الصهيونية لدى المجتمع الفلسطيني.

التحولات الواردة في هذاالفصل، لدى المجتمع الإسرائيلي والحكومة من جهة، ولدى المجتمع الفلسطيني، هي تحولات استراتيجية سيكون لها اسقاطات على مستقبل العلاقات بين الدولة والأقلية الفلسطينية، وستزيد من حدة الصراع، وربما تأخذ منحىً تصادمياً في المستقبل غير البعيد.

مصادر

العبرية

١ . حزوني، يورام، ١٩٩٧ . «مائة عام على دولة اليهود»، **تخيلت**، العدد ١٣، ربيع ١٩٩٧ .

٢ . درور، يحزقيل، ١٩٩٧ . **تجديد الصهيونية** . المكتبة الصهيونية، الهستدروت الصهيونية العالمية، القدس .

٣ . رام، اوري، «الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة»، لدى، داني فيلك واوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة** . القدس: فان لير: ٣٤-١٦ .

٤ . سموحا، سامي، ٢٠٠٦ . «وثائق الرؤيا المستقبليّة العربيّة: تهديد إستراتيجيّ أم قاعدة للحوار؟»، **ورقة مواقف رقم ٦** . بيت بيرل: صندوق بيرل كاتسنيلسون .

٥ . سموحا، سامي، ٢٠٠٧ . «مؤشّر علاقات اليهود والعرب في إسرائيل ٢٠٠٧»، لدى: مسؤوليّة مَن هذه؟، مؤتمر حيفا الثاني للمسؤوليّة الاجتماعيّة . حيفا: مركز المسؤوليّة الاجتماعيّة، جامعة حيفا . ص ٤٤-٤٥ .

٦ . شاليف، ميخائيل، ٢٠٠٤ . «هل حولت العولمة واللبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد عادي»، لدى، داني فيلك واوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة** . القدس: فان لير: ١١٥-٨٤ .

٧ . شاليف، ميخائيل، ووجال ليفي، ٢٠٠٤ . «الخاسرون والفائزون للعام ٢٠٠٣: ايديولوجيا، المبنى الاجتماعي وتغيرات سياسية»، لدى: أريان أريان آشير، وميخال شمير (محرِّران)، **الانتخابات في إسرائيل - ٢٠٠٣** . القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ص ٢٤٧-٢٧٦ .

٨ . غبيزون، روت، ٢٠٠٦ . **شروط لازدهار دولة إسرائيل: أهداف عليا لدولة إسرائيل وإسقاطاتها** . مؤسسة ش . نأمان، حيفا: معهد التخنيون .

٩ . غوتوين، دانئيل، ٢٠٠٣ . «ما بعد الصهيونية، الخصخصة واليسار الاجتماعي»، لدى طوبيا فيرليغر (محرر)، **جواب إلى زميل ما بعد الصهيونية**، يديعوت احرونوت .

١٠ . فيلك، داني، ٢٠٠٤ . «إسرائيل موديل ٢٠٠٠»، لدى، داني فيلك واوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة** . القدس: فان لير، ٥٦-٣٤ .

١١ . لوستيك، ايان، ١٩٨٥ . **عرب في دولة يهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية** . مفراس، حيفا .

مصادر الانجليزية

12. Gershon. Shafir and Yoav. Peled. 2005. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. Cambridge.
13. Ben-Porat. Guy. 2005. «Netanyhu>s Second Coming: A Neoconservative
14. Policy Paradigm?.» Israel Studies. 10 (3): 225245-.
15. Kimmerling. Baruch. 2001. The Invention and Decline of Israeliness: State. Society. and Military. Berkeley: University of California Press.

الهوامش

١ إلاّ أنّه، وفي خبايا الأُمور، هناك استمرار للدّور الاقتصاديّ للدّولة بواسطة وسائل أُخرى.
٢ رئيس الحكومة الاسبق اولمرت اقام مؤتمر خاص لتطوير «الوسط العربي»، تحت اسم مؤتمر رئيس الوزراء لتطوير الوسط العربي.
٣ http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2008.pdf
4 http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=54&CYear=2007&CMonth=1
٥ موقع سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي: http://www.pmo.gov.il/PMOAr/PM+Office/rsuiot/ecoAR.htm
٦ ذي ماركير، ١٦/١/٢٠١٠.
٧ pdf.44394444/40/http://www.oecd.org/dataoecd/0
٨ على سبيل المقال، راجعو مقابلة مع يارون زليخا، محاسب الدولة السابق في المجلة الاقتصادية «مالكم»، العدد ١٧ تموز ٢٠٠٨.
٩ اقتراحات القوانين الواردة في هذا الجزء هي تلخيص من تقارير الرصد السياسي الدورية التي تنشر في مركز مدى الكرمل. للاطلاع على الاقتراحات بتوسع www.mada-research.org
١٠ شارون روفي- أوفير، «أعضاء كنيست عرب ضدّ مبادرة يشاي: اقتراح مَرَضيّ». Ynet، ٤/٦/٢٠٠٩.
١١ المصدر السابق.
١٢ طرحه على طاولة الكنيست، في تاريخ ٤/٥/٢٠٠٩، عضوُ الكنيست يريف ليفين (ليكود).
١٣ طرحه على طاولة الكنيست عضوا الكنيست دافيد روتيم وروبيرت أيلتوف، في تاريخ ١/٤/٢٠٠٩.
١٤ طرحه على طاولة الكنيست عضوا الكنيست دافيد روتيم وأليكس ميلر، في ٤/٥/٢٠٠٩.
١٥ طرحه على طاولة الكنيست، في ١/٤/٢٠٠٩، أعضاءُ الكنيست دافيد روتيم، وروبيرت إيلتوف، وموشيه ماطلون، وأليكس ميلر.
١٦ طرحه على طاولة الكنيست، في ١/٤/٢٠٠٩، عضوُ الكنيست زفولون أورليف.
١٧ طَرَحَهُ على طاولة الكنيست، في ١/٤/٢٠٠٩، عضوُ الكنيست أفيغدور ليبرمان وآخرون.
١٨ يهلي موران زليكوڤيتش، واي نت، ٢٦/٨/٢٠٠٩
١٩ المصدر السابق.
٢٠ المصدر السابق.
٢١ روعي نحمياس، واي نت، ٣١/٨/٢٠٠٩.
٢٢ المصدر السابق.
٢٣ أوري كشتي، هآرتس، ٢٨/٩/٢٠٠٩؛ يهلي موران زريكوڤيتش، واي نت، ٢٨/٩/٢٠٠٩.
٢٤ للمزيد حول هذا الموضوع، راجعوا: إمطانس شحادة، **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٥**. حيفا: مدى الكرمل.
٢٥ طُرح على طاولة الكنيست، في ١/٤/٢٠٠٩.
٢٦ المصدر السابق.
٢٧ طرحه على طاولة الكنيست، في ١/٤/٢٠٠٩، عضوُ الكنيست زفولون أورليف.
٢٨ آشر أريان، ميخال فيليبوف وآنه قنفلمان، ٢٠٠٩، مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة ٢٠٠٩. القدس، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة: ص ١١ (بالعبريّة).
٢٩ موقع NRGمعاريف، ٢٨/٤/٢٠٠٩.
٣٠ لجنة التحقيق الرسميّة لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليّين في أكتوبر ٢٠٠٠.
٣١ شارون روعي، «معاريف»، ٥/٥/٢٠٠٩.
٣٢ مؤشّر علاقات اليهود والعرب في إسرائيل. مؤتمر مؤشّر ٢٠٠٨، جامعة حيفا، ١٨/٥/٢٠٠٩.
٣٣ إفرايم ياعَر وتمار هيرمان، مؤشّر الحرب والسلام- كانون الأوّل ٢٠٠٨. مركز تمي شطاينيتس لدراسات السلام، جامعة تل أبيب.
٣٤ بيان لجنة المتبعة العليا عن قراراعلان الاضراب العام صدر بتاريخ ١٠/٩/٢٠٠٩.
٣٥ موقع الجبهة الديمقراطية، ٦/٩/٢٠١٠.

الملاحق

ملحق١

مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي خلال ستين سنة

المؤشر / السنة	١٩٤٩	١٩٥٩	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٩٩	٢٠٠٩
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	١,٩	١٢,٥	١٠,٦	٣,١	١,٤	١,٩	٠,٥
نسبة نمو القطاع الإنتاجي	٣,٧	١٣,٩	١٢,٦	٥	١,٤	٢,٥	-٠,٤
نسبة البطالة	١٠,٣	٤,١	٤,٥	٢,٩	٨,٩	٩,١	٧,٩
نسبة تغيير الأجر الفعلي في القطاع الإنتاجي	–	١,٦	٣,٢	٥,٩	-١,٦	٣,٦	-٢,٤
نسبة تغيير الأجر الفعلي في القطاع العام	–	٨,٥	١٢,٦	١٥,٦	١,٥	٣,٨	-٢,٥
مستوى غلاء المعيشة (٪)	١,٨	١٢,٧	٣,٩	١١١,٤	٢٠,٧	١٣	٣,٩
نسبة الفائدة	٢,٥	٤,٥	١٢,٣	٨٧,٢	١٨,١	١٣,٥	١,٢٥
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	١٥,٤	١٨,٦	٢٥,١	٥٤,٣	٦٩,٨	٥١,١	٣٩,١
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	٣١	٦٥	٨٢	١٢٥	١٥٤,٨	١٠٩,٩	٧٦,٥
نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي	٢٥,٣	٢٨,١	٤٦,٦	٧٨,١	٦٨,٣	٥٨,٤	٥١,٧
عبء الأمن من الناتج المحلي (٪)	٣,٥	٦,٤	١٣,٩	٢١,٨	١٣,٥	١٠,٧	٩,٨
عبء الضرائب (٪)	٢٠,٢	٢٤,٧	٣٠,٤	٤٧	٣٩,٢	٣٨,٩	٣٧,٦



ملحق رقم ٢ خطاب بار ايلان

نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في «مركز بيغن - السادات للدراسات» التابع لجامعة بار إيلان

٢٠٠٩/٠٦/١٤

أيها الضيوف الكرام،

أيها المواطنون الإسرائيليون،

إن السلام كان دوماً محطّ تطلعات شعبنا. وكان أنبياؤنا هم الذين أورثوا العالم رؤية السلام. إننا نتبادل التهاني بكلمة شالوم [وتعني «سلام» بالعبرية]، كما أن صلواتنا تُختتم بالسلام.

إننا نحضر هذا المساء إلى مقر مركز الدراسات الذي يحمل اسم الشخصيتين اللتين اخترقتا طريق السلام، وهما الراحلان الكبيران مناحيم بيغن وأنور السادات حيث إننا نشاركهما رؤيتهما.

لقد أديت تصريح الولاء أمام الكنيست بصفتي رئيساً لحكومة إسرائيل قبل نحو شهرين ونصف [الشهر]. لقد وعدت بتشكيل حكومة وحدة وطنية وأوفيت بالوعد. وكنت أعتقد بأن الوحدة مطلوبة في هذه الفترة أكثر من أي وقت مضى كوننا نواجه حالياً ثلاثة تحديات جمة: التهديد الإيراني، والأزمة الاقتصادية، ودفع عملية السلام قدماً.

إن التهديد الإيراني ما زال يواجهنا بمنتهى القوة، إذ إن أكبر خطر بالنسبة لإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع يتمثل بهذا اللقاء بين الإسلام المتشدد والسلاح النووي. كنت تحدثت عن هذا الموضوع مع الرئيس [باراك] أوباما خلال زيارتي لواشنطن، كما أنه سيكون مدار بحث خلال محادثاتي مع بعض القادة الأوروبيين الأسبوع القادم. يجب التنويه هنا إلى أنني أعمل منذ سنوات دون كلل لتكوين جبهة دولية ضد حصول إيران على السلاح النووي.

أما بالنسبة للأزمة الاقتصادية العالمية فقد تحركنا سريعاً لجلب الاستقرار إلى الاقتصاد الإسرائيلي من خلال مصادقة مجلس الوزراء على مشروع ميزانية الدولة

للعامين الحالي والقادم ليصار إلى مصادقة الكنيست عليه أيضاً في الوقت القريب .

أما التحدي الثالث الذي يواجهنا، وهو على غاية من الأهمية، فيخص المضي بالسلام قدما. وكنت تحدثت عن هذا الموضوع أيضاً مع الرئيس أوباما حيث أؤيد جداً فكرة السلام الإقليمي التي يقودها. إنني أشارك الرئيس الأميركي رغبته في الانتقال إلى عهد جديد من المصالحة في منطقتنا، ولهذه الغاية التقيت الرئيس مبارك في مصر والملك عبد الله الثاني في الأردن لأستعين بهذين الزعيمين في المجهود الرامي لتوسيع دائرة السلام.

ها إنني أتوجه من هنا إلى قادة الدول العربية وأقول لهم: تعالوا لنتقابل لنتحادث عن السلام ونصنع السلام. إنني مستعد للقائكم في أي وقت. إنني مستعد للحضور إلى دمشق والرياض وبيروت – إلى أي مكان.

إنني أناشد الدول العربية التعاون مع الفلسطينيين ومعنا للمضي قدماً بالسلام الاقتصادي. إن السلام الاقتصادي لا يأتي بديلاً عن السلام السياسي لكنه يشكل مقوّماً مهماً في إنجازه. إننا سنستطيع معاً تطوير مشاريع تتخطى النواقص في منطقتنا مثل إزالة ملوحة مياه البحر ومشاريع نستفيد من مميزاتها مثل استغلال الطاقة الشمسية أو مد خطوط أنابيب الغاز والنفط وخطوط المواصلات التي تربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

إن النجاح الاقتصادي الذي حققته دول الخليج ترك أثره على العالم بأسره وعليّ أيضاً. إنني أدعو المبادرين الموهوبين من العالم العربي للوصول والاستثمار هنا لمعاونة الفلسطينيين ومعاونتنا على القفز بالاقتصاد إلى الأمام.

إننا سنستطيع سوية تطوير مناطق صناعية توفر الآلاف من فرص العمل بالإضافة إلى المواقع السياحية التي تستقطب الملايين من السياح الراغبين في السير على دروب التاريخ سواء في الناصرة أو في بيت لحم وأسوار أريحا وأورشليم القدس وضفاف بحيرة طبرية والمغطس المطل على نهر الأردن. بإمكاننا الاستفادة هنا من طاقات أثرية وسياحية هائلة إذا ما عرفنا كيفية التعاون فيما بيننا من أجل تطويرها.

إنني أتوجه إليكم، يا جيراننا الفلسطينيون بقيادة السلطة الفلسطينية لأقول لكم: تعالوا لنباشر المفاوضات فوراً دون شروط مسبقة. إن إسرائيل ملتزمة بالاتفاقات الدولية وهي تنتظر من جميع الأطراف الأخرى التقيد بالتزاماتها. إننا نريد العيش معكم بسلام وحسن الجوار.

إننا نريد أن لا يشهد أطفالنا وأطفالكم المزيد من الحروب؛ أن لا يعرف أولياء الأمور

والأبناء والأشقاء الثكل والشجون؛ أن يحلم أطفالنا في مستقبل أفضل ويجسدوه؛ أن نشحذ نحن وإياكم هممنا في صناعة السُكَك والمناجل وليس السيوف والرماح.

إنني عرفت شخصياً ويلات الحرب. لقد شاركت في معارك وفقدت أصدقاء طيبين لا بل فقدت شقيقاً لي. كما أنني شهدت آلام العائلات الثكلى. وبالتالي فإنني لا أريد الحرب، إن الشعب في إسرائيل لا يريد الحرب.

إذا ما تشابكت أيدينا وعملنا معاً بسلام، فلن تكون هناك حدود للازدهار والتنمية التي نستطيع جلبها إلى شعبيْنا - سواء أكان ذلك في الاقتصاد أم في الزراعة والتجارة والسياحة والتربية والتعليم، وبالذات فيما يتعلق بقدرتنا على منح الجيل الصاعد لدينا مكاناً يحسُن العيش فيه حياة مطمئنة ومليئة بالاهتمام والإبداع تحمل بين طياتها آفاق الفرص والآمال.

إذا ما كانت حسنات السلام واضحة إلى هذا الحد فلا بد من طرح السؤال على أنفسنا: لماذا ما زال السلام بعيداً عنا رغم أن أيدينا ممدودة إليه؟ لماذا يتواصل هذا النزاع منذ أكثر من ٦٠ عاماً يجب علينا من أجل وضع حد لهذا النزاع تقديم الإجابة الحقيقية والصادقة على السؤال الآتي: ما هو أصل النزاع؟

لقد تحدث صاحب رؤية الدولة [اليهودية] بنيامين زئيف هرتسل في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني [الأول] في بازل عن هذه الرؤية العظيمة المتمثلة بإقامة وطن قومي للشعب اليهودي حيث قال ما يلي: «إن هذا الأمر عظيم لدرجة تجعلنا مضطرين للحديث عنه بأبسط الكلمات ليس إلا».

إنني أود اليوم الحديث عن هذا التحدي الكبير للسلام بأبسط الكلمات وبما يوافق المستوى الشعبي. يجب أن تكون أقدامنا مثبّتة على أرض الواقع والحقيقة حتى عندما نلقي نظرتنا إلى الأفق. وهذه الحقيقة البسيطة هي أن أصل النزاع كان وما زال رفض الاعتراف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في وطنه التاريخي. إذ كان العالم العربي بأكمله قد رفض عام ١٩٤٧ خطة التقسيم التي طُرحت على الأمم المتحدة بشأن قيام دولة يهودية ودولة عربية فيما احتفى جموع اليهود [بهذه الخطة] برقصات البهجة والفرح. وكان الرفض العربي يطال أية دولة يهودية أياً كانت حدودها.

وبالتالي فإن مَن يعتقد بأن العداء المتواصل تجاه إسرائيل ينتج عن تواجدنا في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة يُحلّ السبب محل النتيجة. لقد بدأت الهجمات علينا في عشرينيات القرن الماضي وتحولت إلى هجوم شامل عام ١٩٤٨ عند الإعلان عن الدولة، واستمرت في هجمات الفدائيين في الخمسينيات، وبلغت ذروتها عام

١٩٦٧ عشية حرب الأيام الستة بمحاولة فرض طوق خانق على رقبة دولة إسرائيل. وقد وقعت جميع هذه الأحداث طيلة ما يقارب ٥٠ عاماً وقبل تواجد ولو جندي إسرائيلي واحد في يهودا والسامرة.

إنه لمن دواعي سرورنا أن تكون مصر والأردن قد خرجتا من دائرة العداء هذه، إذ أدى توقيع معاهدتي السلام معهما إلى وضع حد لمطالبهما من إسرائيل وإلى إنهاء النزاع معهما أو بالأحرى إلى السلام. غير أنه لشدة أسفنا لا يطال هذا الوضع الفلسطينيين: إذ كلما اقتربنا من اتفاق السلام معهم فإنهم يبتعدون عنه ويعيدون طرح المطالب التي لا تتوافق مع الرغبة في إنهاء النزاع.

هناك كثير من الأخيار الذين يقولون لنا إن الانسحاب هو مفتاح السلام مع الفلسطينيين. وبالفعل فقد انسحبنا، إلا أن الحقيقة هي أن أي انسحاب من جانبنا قد جُوبه بموجة عارمة من إرهاب الانتحاريين وآلاف الصواريخ.

لقد حاولنا الانسحاب بناء على اتفاق والانسحاب بدون اتفاق، الانسحاب الجزئي والانسحاب الكامل. لقد اقترحت إسرائيل عام ٢٠٠٠ الانسحاب شبه الكامل مقابل إنهاء النزاع، وأعادت طرح هذا الاقتراح العام الماضي، لكن هذا الموقف لقي الرفض مرتين.

إننا أخلينا قطاع غزة حتى آخر شبر واقتلعنا عشرات المستوطنات وآلاف الإسرائيليين من ديارهم، لكننا تلقينا بالمقابل وابلاً من الصواريخ على مدننا وقرانا وأطفالنا. إن الادعاء بأن الانسحاب سيجلب السلام مع الفلسطينيين – أو يجعله أقرب على الأقل – لم يصمد أمام اختبار الواقع. لا بل إن حماس في الجبهة الجنوبية شأنها شأن حزب الله في الجبهة الشمالية تعود وتصرح علناً بأنها تسعى لـ «تحرير» أشكلون وبئر السبع وعكا وحيفا. إن عمليات الانسحاب لم تغير من هذه العداوة شيئاً.

ومما يدعونا إلى الأسف أيضاً أن المعتدلين الفلسطينيين غير مستعدين للإدلاء بالأقوال البسيطة التالية: إن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وهي ستظل هكذا. إن تحقيق السلام يتطلب الشجاعة والإنصاف من كلا الجانبين وليس من الجانب الإسرائيلي وحده. يجب أن تنهض القيادة الفلسطينية وتقول بمنتهى البساطة: «كفانا هذا النزاع. إننا نعترف بحق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة خاصة به في هذه البلاد، وإننا سنعيش إلى جانبكم بسلام حقيقي».

إنني أتمنى مجيء هذه اللحظة لأن الطريق نحو حل سائر المشاكل مهما صعُبت سيُفتح بمجرد توجيه القادة الفلسطينيين هذه الكلمات إلى شعبنا وإلى شعبهم. لذا

يكون اعتراف فلسطيني علني وملزم وصادق بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي شرطاً أساسياً لإنهاء النزاع .

ومن أجل اكتساب إعلان كهذا مغزى عملياً هناك حاجة لاتفاق واضح على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستجد حلها خارج حدود دولة إسرائيل . إذ من الواضح بمكان بالنسبة للجميع أن المطالبة بإسكان اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل تتناقض مع استمرار قيام إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي . يجب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين – ويمكن حلها مثلما أثبتنا نحن ذلك في حالة مشابهة : إن دولة إسرائيل الصغيرة قد استوعبت بنجاح مئات الألوف من اللاجئين اليهود من الدول العربية الذين غادروا منازلهم معدمين تماماً .

وبالتالي فإن العدالة والمنطق يقتضيان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل علماً بأن هذا الموقف محل توافق وطني عريض جداً [في إسرائيل] . أعتقد بقابلية حل هذه المشكلة الإنسانية حلاً جذرياً من منطلق الرغبة الحسنة والاستثمار الدولي .

لقد تحدثت حتى الآن عما يدعو الفلسطينيين إلى الاعتراف بحقوقنا وها أنني مقبل على حاجتنا للاعتراف بحقوقهم .

غير أنه ينبغي لي أن أستبق ذلك بقول الآتي : إن الرابط التاريخي بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل يستمر منذ أكثر من ٣٥٠٠ سنة . إن مناطق يهودا والسامرة حيث سار ومشى كل من أبراهام وإسحق ويعقوب ودافيد وشلومو وإشعياء وإرمياء ، ليست بالغريبة علينا بل هي أرض الآباء والأجداد .

إن حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة في أرض إسرائيل لا ينبع من سلسلة الويلات التي ابتُلي بها . صحيح أن اليهود تعرضوا خلال ٢٠٠٠ عام لمعاناة فظيعة تتمثل بعمليات الترحيل والمذابح والافتراءات والقتل مما بلغ ذروته في المحرقة النازية (الهولوكوست) التي لم يكن لها مثيل أو نظير في تاريخ الأمم والشعوب . هنالك من يقول إنه لولا وقوع المحرقة لما كانت دولة إسرائيل ستقوم ، لكنني أقول إنه لو قامت دولة إسرائيل في موعدها لما كانت المحرقة ستقع أصلاً .

إن المآسي الناتجة عن عجز الشعب اليهودي توضح سبب احتياج شعبنا لقوة حامية سيادية تتبع له . غير أن حقنا في إقامة دولتنا هنا في أرض إسرائيل مردّه حقيقة واحدة بسيطة : إن هذه الأرض لهي وطن الشعب اليهودي وهنا نشأت هويتنا ، كما قال ذلك رئيس الوزراء الأول دافيد بن غوريون لدى إعلانه عن إقامة الدولة : «نشأ

الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية الوطنية والإنسانية العامة وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد» [اقتباس من الفقرة الاستهلالية لوثيقة استقلال دولة إسرائيل].

لكن يجب هنا أيضاً قول الحقيقة كاملة غير منقوصة: يعيش في قلب مناطق الوطن اليهودي اليوم جمهور غفير من الفلسطينيين. إننا لا نريد حكمهم أو إدارة حياتهم أو فرض رايتنا أو ثقافتنا عليهم.

إن رؤيتي السلمية تقضي بأن هناك في بلادنا الصغيرة شعبان يجب أن يتمتعا بحرية ويعيشا جنباً إلى جنب بالجيرة الحسنة والاحترام المتبادل، ولدى كل منهما رايته ونشيده الوطني والحكومة الخاصة به ولا يهدد أي منهما أمن جاره أو كيانه.

وقد أدت هاتان الحقيقتان - أي ارتباطنا بأرض إسرائيل ووجود سكان فلسطينيين يعيشون هنا - إلى نشوء خلافات عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي. بيد أن الحقيقة هي أن عوامل الوحدة القائمة بيننا أكبر بكثير من عوامل الفرقة. لقد حضرت هذا المساء لأعبر عن هذه الوحدة، عن مبادئ السلام والأمن التي باتت موضع التوافق العريض في المجتمع الإسرائيلي، وهي المبادئ ذاتها التي توجّه سياستنا.

يجب أن تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار الأوضاع الدولية الناشئة مؤخراً. علينا أن نقرّ بهذه الأوضاع إلى جانب الإصرار على المبادئ المهمة لدولة إسرائيل.

سبق وأشرت إلى المبدأ الأول - الاعتراف، بمعنى أنه يتحتم على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل اعترافاً حقيقياً بصفتها دولة الشعب اليهودي؛

أما المبدأ الثاني فهو - نزع السلاح، إذ يجب أن تكون الأرض التابعة للفلسطينيين تحت طائلة أية تسوية سلمية منزوعة السلاح وخاضعة لتدابير أمنية راسخة بنظر إسرائيل.

إن غياب هذين الشرطين يولد الخوف الحقيقي من قيام دولة فلسطينية مسلحة إلى جانبنا تتحول إلى قاعدة إرهابية أخرى ضد إسرائيل مثلما حدث في قطاع غزة. إننا لا نريد سقوط قذائف القسام الصاروخية على بيتاح تكفا أو سقوط صواريخ غراد على تل أبيب والصواريخ الأخرى على مطار بن غوريون، بل إننا نريد السلام. وبالتالي، ومن أجل تحقيق السلام، يجب أيضاً ضمان أن يكون من المحال على الفلسطينيين إدخال القذائف والصواريخ إلى أراضيهم وتكوين جيش وإغلاق مجالهم الجوي بوجهنا أو عقد التحالفات مع جهات مثل إيران وحزب الله.

إن هذا الأمر هو أيضاً محل توافق عريض في الجمهور الإسرائيلي. لا يمكن لأحد

أن يتوقع منا الموافقة سلفاً على مبدأ قيام دولة فلسطينية دون ضمان تجريد هذه الدولة من السلاح . يجب أن يتم أولاً التجاوب مع احتياجاتنا الأمنية في قضية مصيرية كهذه تخص صميم وجود إسرائيل .

لذلك نطلب الآن من أصدقائنا في المجتمع الدولي وفي طليعتهم الولايات المتحدة الأميركية ما هو ضروري لضمان أمن دولة إسرائيل : التعهد الصريح بأن الأراضي التي يحتفظ بها الفلسطينيون ضمن اتفاق الوضع الدائم ستكون منزوعة السلاح أي خالية من الجيش وبدون سيطرة على المجال الجوي ومع مراقبة فعالة لمنع إدخال الأسلحة إلى أراضيهم ، أقصد مراقبة حقيقية تختلف عما يجري حالياً في قطاع غزة . كما يستحيل على الفلسطينيين بالطبع عقد التحالفات العسكرية . إذا ما افتقدنا هذا الأمر فإننا سنواجه عاجلاً أم آجلاً دولة حماستان أخرى ، ولن يكون بوسعنا الموافقة على ذلك . يجب على إسرائيل أن تتحكم بأمنها وبمصيرها .

لقد قلت في واشنطن للرئيس أوباما إن المصطلحات لن تشكل أية مشكلة إذا ما اتفقنا على الجوهر . وها هو الجوهر الذي أشير إليه هنا بصوت صريح وواضح : إذا ما مُنحنا هذه الضمانة الخاصة بنزع السلاح والتدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل ، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي ، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية .

أما باقي المسائل المحورية مدار البحث ضمن التسوية الدائمة فإن مواقفي معروفة : إن إسرائيل تحتاج إلى حدود قابلة للحماية ، وإن أورشليم القدس عاصمة إسرائيل ستبقى موحدة مع استمرار صيانة حرية العبادة لجميع الأديان .

إن قضية الأراضي ستكون مدار بحث في اتفاق الوضع الدائم . وحتى ذلك الحين لا ننوي إنشاء مستوطنات جديدة أو مصادرة أراضٍ لتوسيع المستوطنات القائمة . غير أن الحاجة تقتضي السماح للسكان بممارسة حياة طبيعية ، وتمكين الآباء والأمهات من تربية أولادهم مثلهم مثل أية عائلة في العالم . إن المستوطنين ليسوا أعداء الشعب أو أعداء السلام بل إنهم أشقاؤنا وشقيقاتنا وهم جمهور طليعي يحمل معتقدات صهيونية ويتميز بقيمه الرفيعة .

إن الوحدة الداخلية حيوية كما أنها ستدعم جهود تحقيق المصالحة مع جيراننا . ويجب أن تنطلق هذه المصالحة الآن من خلال إحداث تغيير في الواقع الميداني . إنني أعتقد بأن وجود اقتصاد فلسطيني متين سيعزز السلام .

إذا ما كان الفلسطينيون يتجهون نحو السلام ومكافحة الإرهاب وتعزيز سلطة

وسيادة القانون وتربية أطفالهم على السلام ووقف التحريض ضد إسرائيل، فإننا من جانبنا سنبذل كل جهد مستطاع لمنحهم حرية الحركة والتنقل للتسهيل على حياتهم وزيادة رفاهيتهم. وستساعد كل هذه الأمور مجتمعة على المضي قدماً نحو اتفاق السلام بيننا.

غير أنه يتحتم على الفلسطينيين أولاً وأخيراً حسم أمرهم بين طريق السلام والطريق الذي تسلكه حماس. يجب على السلطة الفلسطينية أن تفرض القانون والنظام في قطاع غزة وتتغلب على حماس. إن إسرائيل لن تجلس إلى طاولة المفاوضات مع إرهابيين يسعون للقضاء عليها.

ويشار إلى أن حماس غير مستعدة حتى للسماح للصليب الأحمر الدولي بزيارة الجندي المخطوف غلعاد شاليت الموجود قيد الأسر منذ ٣ سنوات بمعزل عن والديْه وعائلته وشعبه، علماً بأننا ملتزمون بالسعي لاستعادته إلى داره سالماً معافى.

إذا ما وُجدت قيادة فلسطينية تنشد السلام، وإذا ما شارك العالم العربي في السلام، وإذا ما دعمته الولايات المتحدة والمجتمع الدولي - فما من سبب يحول دون تحقيق الانطلاقة نحو السلام.

لقد أثبت شعبنا أنه قادر على صنع المستحيل، إذ إننا صنعنا المعجزات خلال ٦١ عاماً وبالتزامن مع الدفاع المستديم عن وجودنا. ثمة شرائح تُنتَج في إسرائيل وتشغل الحواسيب في العالم، وثمة أدوية إسرائيلية تعالج الأمراض العضال، وثمة أجهزة للري بالتنقيط تجعل مناطق قاحلة في ربوع العالم تزدهر، فيما يوجد باحثون إسرائيليون يخترقون حدود المعرفة البشرية.

إذا ما رغب جيراننا في تلبية ندائنا - أصبح السلام في متناول اليد أيضاً.

إنني أناشد قادة الدول العربية والفلسطينيين: لنواصل معاً السير على درب الراحلين الكبار مناحيم بيغن وأنور السادات وإسحق رابين والملك حسين.

دعونا نحقق رؤية النبي إشعياء الذي كان قد أطلق نداءه في أورشليم القدس قبل ٢٧٠٠ سنة: «فلا ترفَعُ أُمَّةٌ على أُمَّةٍ سيفًا ولا يتَعَلَّمونَ الحربَ مِنْ بَعدُ».

إننا بعونه تعالى لن نتعلم المزيد من الحروب بل نتعلم السلام.

(المصدر: موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الانترنت)

يصدر عن مدار قريباً

أبراهام بورغ

لننتصر على هتلر



الآن في الأسواق

د. جوني منصور

معجم

الأعلام والمصطلحات
الصهيونية والإسرائيلية

